

الْعَبَابُ الْمَحِيطُ

بمُعْظَمِ

نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ

تَأَلَّفَ

العالم العلامة القاضي
صَفِيَّةُ الدِّينِ أَبِي الْعَسَّاسِ
أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
المَعْرُوفُ

بَابِهِ الطَّلْحَةُ بْنُ أَبِي الطَّرْحَانِ
المرادي اليَمِينِي الشَّافِعِيُّ
المتوفى ٩٣٠ هـ

تَعَيَّنَ

حمدي الدمرداش

الجزء السادس

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناسر؁ فلا يجوز نشر أي جزء من
هذا الكتاب؁ أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة؁ أو تصويره
أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناسر.

الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darifkr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfkr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - بريقيا: فكيو - صرب: ١١/٧٠٦١

تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣

فاكس: ٥٥٩٩٠٤ - ٩٦١١٥٥٩٩



كتاب القضاء^(١)

القيام به يفضل الجهاد ، للفتح لا للدفع وهو دون الإمامة العظمى فى الفضل وفوق الفتوى .

وفى الكتاب أبواب :

الباب الأول : فى التولية والعزل :

فإن تعدد المتأهل للقضاء وليس هناك قاض يصلح له فتوليته فرض كفاية فإن قبل واحد فذاك وإلا أجبر الإمام واحداً ، فإن كان بعضهم أفضل ندب قبوله وطلبه إن وثق بنفسه وكره تولية غيره وطلبه وقبوله إلا إذا لم يقبل الأفضل أو كان المفضول أطوع فى الناس أو إلى قلوبهم أقرب وإن استوى العدد فى الأهلية وليس هناك قاض يصلح فمن كان مشهوراً له كفاية كره طلبه وقبوله وإلا ندباً وإن كان هناك قاض متأهل حرم طلب غيره وبذل مال ؛ لعزله ولو

(١) القضاء : فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله .

والأصل فى القضاء قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة / ٤٩] .

وقوله تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾ [المائدة / ٤٢] .

وقوله ﷺ : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وإن أصاب فله أجران » .

البخارى فى : كتاب الاعتصام ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٣ / ٧٣٥٢) ، ومسلم فى : كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ (٣ / ١٧١٦) ، وأبو داود فى : كتاب الأقضية ، باب فى القاضى يخطئ (٣ / ٣٥٧٤) ، وابن ماجه فى : كتاب الأحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق (٢ / ٢٣١٤) ، وأحمد فى المسند (٤ / ١٩٨) .

مفضولا فتزول عدالة الطالب وتبطل توليته إلا إن تاب قبلها أو غير متأهل ندب
بذل مال لعزله .

وإن اتحد المتأهل تعين عليه طلبه وقبوله في بلده أو ناحيته فقط وإن لم يثق
[ق/٤١٢] بنفسه ويحترز ويأثم بالامتناع / ويجبره الإمام ولا يفسق ؛ لتأوله ، ومن تعين
عليه أو ندب فله بذل مال [لتوليه] ^(١) وإلا فإن تأهل فله بذله ؛ لثلا يعزل لا
لتول وإلا حرمت توليته ، ويندب بذل المال ؛ لعزله وأخذ المال في الكل حرام .

فصل

[١ - ما يشترط في القاضي]

يشترط في القاضي ^(٢) : أن يكون ذكرا فلا يصح تولية امرأة ولا خشي وإن
بان بعد التولية ذكرا ، فإن ولاهما الإمام الخنفي فيما يشهدان به فحكما فيه فهل
لقاض شافعي نقضه ؟ ! وجهان : [أصحهما ليس له نقض لان حكم القاضي
في محل اختلاف المجتهد يتفقد ظاهرا وكذا باطنا على الأصح بسخط الشهاب
الرملي] ^(٣) .

(١) في (١) : [لتأوله] .

(٢) يشترط فيمن يلي القضاء شروطا وهي :

- ١ - الإسلام : فلا تصح ولاية كافر ولو على كافر .
- ٢ - البلوغ والعقل : فلا تصح ولاية غير مكلف لنقصه .
- ٣ - الحرية : فلا تصح ولاية رقيق ولو مبعضا لنقصه .
- ٤ - الذكورية : فلا تصح ولاية امرأة .
- ٥ - العدالة : فلا تصح ولاية فاسق ولو بحالة شبهة على الصحيح .
- ٦ - معرفة أحكام الكتاب العزيز والسنة المطهرة .

(٣) من هامش (١) .

وأن يكون حراً ، فلا يولى من فيه رق .

وأن يكون مسلماً ، فلا يولى غيره ولو على مثله ، ومن نصبه الإمام من الكفار للحكم بينهم فهو زعيم لا حاكم فلا يلزمهم حكمه إلا بالتزامهم .

وأن يكون عدلاً مكلفاً سميعاً بصيراً ناطقاً ، فلا يولى فاسق ومبتدع لا تقبل شهادته ولا صبي ومجنون ، وإن تقطع وقصر زمنه إن أعقبه نحو غفلة وإلا فى توليته وجهان : [أصحابهما أولهما لثبوت أهليته بالشهادة المذكور هكذا بخط شيخنا الرملى ^(١)] .

ولا يولى أعمى بخلاف الأعشى وضعيف بصر إن عرف الصور القرية لا الأشباح فقط وطروء عماء بين سماع البينة والحكم [لا يمنعه الحكم] ^(٢) بها إن لم يحتج إلى الإشارة ، ولا من لا يسمع أصلاً بخلاف ثقل السمع ، ولا أخرس وإن فهمت إشارته ولا يضر خلل اللسان المانع تقويم الفاتحة .

وأن يكون مجتهداً مطلقاً إن وجد وهو أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ، ولو أمياً غير حافظ لذلك عن ظهر قلب ويعرف منهما الخاص والعام الذى أريد به العموم ، وعكسه ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين ، والنص والظاهر ، والناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول ، ويعرف من السنة المتواتر والآحاد والمرسل والمتصل وعدالة الرواة وجرحهم ويكفيه فيها أصل معتمد اعتنى مؤلفه بجمع أحاديث الأحكام فيه ومعرفة مواقع الأبواب ؛ لينظر عند الحاجة وكل حديث أجمع السلف على قبوله أو تواترت عدالة رواه فمقبول وإلا كفى تعديل إمام موثوق به فى ذلك وأن يعرف أقوال علماء الصحابة ومن بعدهم إجماعاً واختلافاً .

(١) من هامش (١) .

(٢) من (ب) .

ولا يشترط إحاطته بالكل بل يكفيه علمه أن قوله لم يخالف الإجماع بل وافق من تقدمه أو ظن أنهم ما ذكروها وكذا في النسخ والمنسوخ.

وأن يعرف جملا من علم العربية لغة وإعرابا إذ به يعرف العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين .

وأن يعرف القياس وأنواعه من جلى وصحيح وضدهما ، فلا يولى منكر القياس والاجتهاد أصلا بل تبع النصوص ، فإن فقدتها أخذ بقول سلفه ، فإن كان مجتهدا فى فحوى الكلام ويثبت [الأحكام]^(١) على عموم النصوص جاز توليته ، لا معرفة أصول الاعتقاد خلافا للشيخين ، بل يكفيه جزم الاعتقاد بمقتضاه ، وإن لم يعرف طرق علم الكلام ، وقد يكون مجتهدا فى بعض الأبواب فقط .

وأن يعرف الإجماع فلا يولى منكره أو منكر حجة أخبار الأحاد .

وأن يكون كافيا فلا يولى مغفلا لا رأى له بنحو كبر أو مرض ويجوز ضعيف رأى فإن لم يوجد مجتهد مطلق فمجتهد فى مذهبه ويقدم على من دونه حتما فإن فقد فولى الإمام مقلدا جاز ويتجه وجوب تقديم الأفضل كما مر فى مجتهد المذهب أولى وإن ولى فاسقا لم يصح وشذ الغزالي بالصحة وأقره الشيخان ، وعليه لا ينفذ إلا إذا وافق الحق .

وإذا تفاوت اثنان فى الفسق قدم أقلهما فسقا ، وإذا زالت شوكة من ولاء انعزل ؛ لزوال الضرورة .

ويندب كونه وافر العقل حليما ثبتا فطنا كامل الحواس والأعضاء شديدا بلا عنف لينا بلا ضعف عارفا بلغة أهل بلد ولايته بريئا من الشحناء والطمع

(١) فى (ب) : [الكلام] .

صدوقا ذا رأى ووقار وسكينة ووفاء قرشيا والعلم مع التقى مقدم على النسب.

فرع : إذا علم الإمام خلو بلد عن القاضى لزمه أن يبعث إليها قاضيا أو يولى واحدا من أهلها وهو أولى وله أن يقول لهم : اختاروا واحدا وقلدوه القضاء وأن يفوض نصبه لرجل مسلم ولو غير أهل للقضاء ولا يختار أصله ولا فرعه كما لا يختار نفسه ثم إن عرف الإمام أهلية من يريد توليته أو استفاضت عنده كفى وإن شهد بها عدلان عالمان بشرط الأهلية أحضره واختبره ندبا أو حتما وجهان . وإلا سأل عنه فإن ولاء قبل ذلك لغت توليته وإن بان أهلا ويأثم المولى ولا ينفذ حكمه وإن أصاب .

فصل

[٢- حكم تولية الإمام أو مأذونه]

لابد من تولية الإمام أو مأذونه ولو لمن تعين للقضاء فإن فقد الإمام فتولية أهل الحل والعقد فى البلد أو بعضهم مع رضى الباقين ، ولو ولاء أهل جانب من البلد صح فيه دون الآخر ، ثم لو قام إمام فله تقريره ولا يحتاج إلى تجديد تولية ولا يحكم بغير إذنه ولو عزله .

ويجوز قبول الولاية من أمير باغ .

وتنعقد التولية مشافهة : إما بصريح كوليته القضاء أو قلدتك أو استخلفتك أو أثبتك فيه ، وكافض أو احكم بين الناس .

وأما بكتاية : كاعتمدت أو عولت عليك فى القضاء ورددته وجعلته وفوضته إليك وكالمكاتبة أو المراسلة إذا علم منهما ما يشعر بالتولية ، وليقبل فورا حاضرا أو عند بلوغ الخبر غائبا وهل شروعه فى النظر قبول ؟! وجهان :

[أصبحهما تفريعا على اشتراط القبول لفظا أن شروعه فى النظر ليس قبولا ، أما على القول بأن القاضى لا يشترط قبوله لفظا فيكون قبولا]^(١) .

ويشترط تعيين القاضى ومحل ولايته كبلده أو ناحيته منها فإن قال : وليتك أحدهما أو أيهما شئت أو أيهما رضيت أهله لم يجز ولو ولاه قضاء مدينة وصرح بدخول أعمالها أو خروجها اعتمد وإلا فبالعرف المتقدم فإن اختلف روى الأكثر ثم أقربها عهدا .

ولو قال : وليتك كل البلد ؛ لتتظر فى محلة منه أو فى أحد جانبيه أو فى جامعته فقط لم يصح إن جعله شرطا لا إن خرج مخرج الأمر فيبطل الشرط فقط وينظر فى أى موضع شاء ، لكن لو قال : قلدتك على أن تحكم فى الجامع بين من جاءك فيه صح ولم يحكم فى غيره وله تولية قاضيين وأكثر إن [٤١٣] لم يشترط الاجتماع فى الحكومة ثم إن عمم / تولية كل واحد وأطلق فهى عليه وإن خص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع محكوم به أو عليه لم يتعده فإن طلب الخصم قاضيان أجاب السابق ثم قرع .

ولو تنازع الخصمان فى اختيار القاضى أجيب المدعى فإن كانا مدعين كطلب قسمة حضرا عند الأقرب ثم يقرع ولو تنازعا فى القاضى ونائبه أجيب طالب الأصل ويقدم داعى الإمام على داعى القاضى ، ولو خص قاضيا بالعجم وآخر بالعرب لم يحكم واحد منهما بغير عجمى وعربى كالنبطى ولا بين عربى وعجمى بل يحكم بينهما ثالث كين رجل وامرأة وقد خص كل واحد بصنف ويعمل فى عربى نسبا عجمى لسانا أو عكسه بالعربية وإلا فبالنسب ومولى العرب منهم .

(١) من هامش (١) .

فصل

[٣ - فى إذن الإمام للقاضى فى الاستخلاف]

إذا أذن الإمام للقاضى فى الاستخلاف كما هو السنة فله أن يستخلف ولو عاما فى مقدور ، وإلا ففى ما يعجز عنه لمرض أو غيبة أو اتساع الجهة إن لم ينفذ وإلا بطلت التولية فى المعجوز عنه فقط فيبطل حكم خليفة فيه كخليفة لا يصلح فإن رضى خصمان بحكمه بينهما فهو تحكيم له وسيأتى .

ثم من استخلف فى خاص كفاه علم أحكامه أو فى عام اشترط فيه أهلية القضاء ولو كشافعى استخلف حنفيا إلا إن شرط عليه الحكم بمذهب المستناب ، فإن لم يأت بصيغة شرط : كاحكم بمذهبى أو لا تحكم بمذهبك صح التقليد ولغا الأمر والنهى وكان يجوز جعل ذلك شرطا .

ولو قال له : لا تحكم فى قتل مسلم بكافر أو حر بعبد مثلا جاز ويحكم فى غيره .

فرع : من استخلف بالإذن فيما يمكنه مباشرته فله عزله أو فيما لا يمكنه مباشرته وجهان . [الأصح أن له عزله إن أذن له الإمام فى أن يستخلف عن نفسه وأطلق لأن الغرض من استخلافه معاونته وليس له عزله إن عينه الإمام أو قال : استخلف عني ^(١) .

ومن ولاه الإمام قضاء بلد على أن يستخلف فيه ولا يحكم هو فهو تقليد اختيار لا حكم فإذا قلد واحدا لم يكن له عزله ولا الإشراف عليه ولو قال : استخلف فلانا فتقليد تقليد وإشراف لا [تقليد] ^(٢) حكم واختيار .

(١) من هامش (أ) .

(٢) غير موجودة فى (ب) .

فصل

[٤ - للقاضى مطلق الحكم البات]

للقاضى بمطلق التولية الحكم البات وإلزام أداء الحقوق [حبس]^(١) الممتنع واستيفاء التعزير والحدود ، ولو لله تعالى وتزويج من لا ولى لها ، وولاية مال محجور وقد مرا فى بابهم وضال ووقف عام أو خاص وإيصال ذلك أهله ، والبحث عن متوليه إن كان وحفظ مال غائب لم يعلم كإرثه فيقرضه أو يبيعه بالمصلحة ويحفظ ثمنه ، والنظر فى الوصايا حيث لا وصى ، وفى صلاة الجمعة والعيد وأئمة المساجد وفى الشوارع فيمنع من تعدى فيها ببناء أو إشراع جناح كما مر وفى المفتين وكذا فى المحتسب وعامل الزكاة إن لم ينصبهما الإمام ، وفى صرف زكاة من يليه كالوصى لا فى أخذ مال الفئء والجزية والخراج .

فصل

[٥ - فى جواز التحكيم فى غير حدود الله]

يجوز التحكيم فى غير حدود الله تعالى ولو فى لعان وتزويج فاقدة ولى خاص ومع وجود القاضى وصمت البكر لمن قال : حكمتينى فى تزويجك إذن .

ويشترط أهلية المحكم للقضاء فى تلك الواقعة كالتائب الخاص ورضى الخصمين بحكمه قبله فقط لا إن كان أحدهما القاضى ورضى العاقلة فى الدية حيث تلزمهما وينفذ حكمه حيث ينفذ قضاء القاضى ويمضى منه ومن كتاب حكمه ما يمضى ومن قضاء القاضى وافق رأيه [أم لا]^(٢) وينقض منه ما

(١) من (ب) .

(٢) غير موجود فى (١) .

ينقض وله الإشهاد بما يثبت عنده فى ذلك المجلس لا بعده وإن لم يحكم والإشهاد على شهادة الشاهدين عند القاضى لكن ليس له الحكم بعلمه ولا الحبس واستيفاء قود أو جد آدمى ولو حكما اثنين حكما لأحدهما فقط .

فرع : لو رد القاضى خصمين عند الاشتباه إلى متوسط لم يلزمهما إتيانه، وإن سألاه ردهما إليه لزمه ترك النظر فى أمرهما لا ردهما إليه فإن فعل فهو تبرع منه .

فصل

[٦- بمنعزل القاضى]

ينعزل القاضى بزوال أهليته ، وإن عادت لم تعد ولايته بلا تولية لكن لو عمى بعد سماعه بيعة وتعديلهما حكم بها فى تلك إن لم يحتج إلى إشارة وكذا لو خرج عن ولايته بعد ذلك ثم عاد بخلاف ما لو عزل ثم ولى ولو عجز عن النهضة دون الحكم لمرض أو عنهما ورجى زواله لم ينعزل وإلا انعزل .

ولو أخبر الإمام بموت قاضى بلد أو فسقه مثلاً فولى فيها غيره ثم بان خلاف ما أخبر به فولاية الثانى صحيحة وفى انعزال الأول وجهان^(١) : وتولية قاض بعد قاض ليست عزلاً للأول إن لم تقسم قرينة بعزله ، وإيصاء القاضى لآخر بالقضاء بعد موته كإيصاء الإمام بالإمامة وقد مر ، وللإمام عزل قاض غير متعين ؛ لظن خلل فيه [لا ينعزل به]^(٢) كسوء طريقه وكثرة شك وبلا خلل بأفضل منه ومثله أو دونه لمصلحة ولو احتمالاً كسكون فتنة ولفظ العزل صريح

(١) أصحهما انعزال الأول بالثانى ؛ لأن الإمام أقامه لا أنه ضمه إليه أهـ .

(٢) من هامش المخطوطة .

وفى صراحته : صرفته عن القضاء أو رجعت عن توليته وجهان [أصحابهما صراحته]^(١) .

وعزله بلا سبب حرام ولا ينفذ إن تعين وللقاضى عزل نوابه ولو بلا سبب ولا ينزل القضاء ونواب الإمام بموت الإمام أو انعزاله .

فرع : لا ينزل قاض غائب بعزل الإمام بل ببلوغ خبره فإن علق الإمام عزله بقراءة كتابه لم ينزل حتى يقرأه أو يقرأه عليه غيره .

فرع : للقاضى غير المستعين عزل نفسه وإن لم يعلم الإمام وبعلمه أولى وإنكاره التولية كالتوكيل .

فرع : ينزل بعزل القاضى وانعزاله ولو قاضى القضاء - نوابه ولو فى عام لا من عين له الإمام أن يستخلفه أو استخلفه عن الإمام بأمره فى عام أو خاص أو نصبه الإمام نائباً للقاضى ولا قوام محجورين وأوقاف .

فرع : لا يقبل قول معزول أو خارج ولايته : ككنت حكمت لفلان بكذا وكذا شهادته له أن قاضيا حكم له بكذا وعلم القاضى أنه حكمه وإن شهد أنه أقر بمجلس حكمه قبلت ولو قال المعزول لأمينه أعطيتك هذا المال لزيد وقال أمينه : بل أعطيتني لعمرى فهو لزيد وفى غرم الأمين لعمرى وجهان : [أصحابهما لا غرم]^(٢) .

وإن قال ما أعطيتني / فهو لعمرى وأخذه عمرو ولو فضل على أمين معزول [ق/٤١٤] : شىء بعد المحاسبة فقال : أخذته أجرة مثلى ففى قبوله وجهان :

(١) من هامش (ب) .

(٢) من هامش (أ) .

[أصبحهما عدم قبوله ولا أجرة له بناء على أن من عمل لغيره عملاً ولم يسم له أجرة لا أجرة له] (١) .

وتصديق المعزول له لغو ويقبل قول قاض في محل ولايته : حكمت بكذا ولو في قوله على سبيل الحكم لا الإخبار : زوجات رجال هذه القرية طوالق منهم وإن لم يذكر مستندا إن وثق بعلمه ودينه وإلا فيتجه اعتبار ذكر مستنده .

فرع : من طلب من القاضي إحضار قاض معزول أو نائبه لم يجبه حتى يسأله عن دعواه فإن ذكر أنه يدعى مالا بمعاملة أو إتلاف أو غصب أحضره أو وكيله وفصل بينهما بطريقه وكذا رشوة وكذا إن قال : أخذ مني كذا رشوة وفسرها أو أخذه لفلان ودفعه إليه بشهادة باطلة .

ثم الأخذ إن قال : أخذته بحكم المعزول لم ينفعه بل عليه إثبات أنه حكم له قبل عزله وإلا انتزع منه .

وإن قال : هو لى ولم يزد صدق يمينه وإن قال : حكم على بمرود الشهادة ولم يذكر أخذ مال أو قال : حكم على بغير الحق أو قتل أبى ظلما بالحكم أحضره وادعى عليه فإن أقر بما ادعاه أو أقام به بينة فذاك وإلا صدق بلا يمين خلافا للمنهاج ومن ادعى على قاض فإن لم يتعلق بحكمه فهو كالآحاد فيحكم بينهما نائبه أو قاض آخر وإلا فإن ادعى أنه حكم عليه ظلما ؛ ليغرمه لم يمكنه ولا يحلف إن أنكر ولا يغنى إلا البينة .

وكذا لو ادعى آخر على الشاهد أنه شهد عليه زورا ليغرمه وله إقامة بينة بإقراره أنه شهد عليه زورا وإن ادعى على القاضي أو الشاهد أنه حكم أو شهد وأنكر لم يرفعه لقاض آخر ولم يحلفه كمن أنكر الشهادة .

(١) من هامش المخطوطة .

فصل

[٧- فى المفتى]

يشترط أن يكون مسلماً مكلفاً عدلاً ولو ظاهراً ذا مروءة غير عدو للمستفتى فيقبل فتوى عبد وامرأة وأخرس تفهم اشارته ومبتدع تقبل شهادته لا كافر وغير مكلف ولا فاسق ويعمل لنفسه باجتهاده وتحمل مباحثته فى العلم ولا يكره افتاء والد ولده فى العبادات وفى غيرها وجهان [أصحهما عدم الكراهة] ^(١).

وأن يكون متيقظاً قوى الضبط مجتهداً مستقلاً فإن عرف عامى مسألة أو مسائل بأدلتها لم يفت ، ولم يقلده غيره ، ومثله عالم غير مجتهد ، ويفتى مجتهد فى مذهب الشافعى فقط لا تقليداً له ؛ إذ المجتهد لا يقلد وانتسابه إليه ؛ لجريه على طريقه فى الاجتهاد فتوافق اجتهادهما وربما خالفه وتجديده الاجتهاد لما حدث كمثلته فى القبله .

ويفتى متبحر فيه غير مجتهد لكن عرف أصوله فى الأبواب وأمكنه قياس ما لم ينص عليه على النصوص ولا ينصب قاضياً عند الاختيار وهو مقلد له . وكذا من افتاه من العوام إذ موت المجتهد لا يمنع تقليده .

وشروطه : فقه النفس وحفظه لمذهب إمامه وخبرته بقواعده ونصوصه [وأسائلته] ^(٢) فالأصولى الماهر والخلافى الباحث لا يفتى بل يستفتى فيما يقع له كعامى عرف مسألة أو مسائل بأدلتها ولو قطعية ولو اختلف على السائل جواب مجتهدين قبل العمل تحير فيهما أو بعده تعين الأول .

(١) من هامش (ب) .

(٢) من (ب) .

فإن حدثت له تلك المسألة فإن عرف استناده لنص أو إجماع عمل به ولو لرأى أو قياس أو جهل مستنده والأول حتى لزمه السؤال إلا إن كثر وقوعها واختلاف متبحرين لاختلافهما في قياس أصل إمامهما كاختلاف المجتهدين ومنه تتوالد الوجوه .

وإذا نص إمام متبحر على حكم وعلته فله أن يلحق بتلك العلة ما لم ينص عليه بالمنصوص أو على حكم دون علة فله استنباطها وتعدية الحكم لها إن قوى على مسالك الأقيسة وأمكنه الاستنباط .

ولو اختلف نص إمامه في مسألتين مشتبهتين ولم يظهر بينهما فرق فله تخريج قول من كل إلى الأخرى فيقال في كل منهما : قولان بالنص والتخريج [والعمل بالنص]^(١) وليس المخرج قولاً لإمامه بل هو قياس قوله أو قياس أصله ولا وجهاً بل أخذ المخرج بالقياس من نص آخر وأخذ الوجه من أحد محتملات كلامه ومن لم يتأهل للتخريج فإن ذكر الشافعي .

حكماً في القديم فقط اعتمده أو في الجديد مخالفاً للقديم فالعمل بالجديد غالباً أو ذكر قولين في الجديد اعتمد المتأخر إن عرفه ، وإلا فما رجحه الشافعي ، ثم ما وافق أكثر الأئمة الأربعة ، ثم أبى حنيفة ، ثم ما ذكره في بابيه والآخر في غيره واستطراداً ثم بحث عن [المرجح]^(٢) ، إن تأهل لذلك متعرفاً له من نصوص إمامه ومأخذه وقواعده ثم بنقله عن أصحاب مذهبه الموصوفين بذلك ، ويتعرف أرجح الوجهين بما مر في القولين ، لكن الاعتبار بالتأخر إلا إذا كانا لواحد ، ومن لا يتأهل للبحث عن الراجح عمل بما يرجحه أكثر الأصحاب وأعلمهم وأورعهم .

(١) غير موجودة في (ب) .

(٢) من (ب) .

فإن اختلف أعلم وأورع ، فالأعلم فإن فقد ذلك اعتبر الناقل للقولين والقائل للوجهين ، فنقل البويطى والمزنى والربيع المرادى مقدم على غيرهم ونقل العراقيين لنصوصه وقواعده ووجوه المتقدمين أنقن من المحاورة غالبا وينبغي أن يرجح بهذا ويعارض جزم مصنفين كتعارض الوجهين فيبحث كما مر ويرجح هنا بالكثرة أيضا كمعارضة اثنين لثالث [مساويهما]^(١) وإذا لم يظهر له الراجح توقف ويكره اقتصاره في فتواه على قول فيه قولان أو وجهان أو خلاف إذ لا يفيد حكما وإيراد مثل ذلك في التصنيف ؛ لبحث عن الراجح أهله .

فرع : لو اجتهد المستقل في حكم وعمل به ثم تغير اجتهداه عمل هو ومقلده بالثاني ولا ينقض الأول فلو خالف زوجته ثلاث مرات ثم عقد لها ؛ لكونه يرى الخلع فسحا ثم رآه طلاقا لزمه فراقها إلا حكم قاض بمقتضى الاجتهاد الأول .

ولو قال لمقلده مجتهد آخر ولو أعلم أخطأ بك فلان [لم يؤثر ولو أفتى المجتهد المستقل سائلا ثم رجع وعلم السائل قبل عمله بفتواه لم يعتمدها أو بعده وجب نقضه / إن خالف دليلا قطعيا لا اجتهاديا]^(٢) وإن أفتى المجتهد في مذهب ثم رجع ؛ لظهور مخالفة نص إمامه وجب نقضه ولو اجتهاديا ؛ إذ نص إمامه معه كنص الشارع مع المستقل ؛ ولو لم يعلم السائل رجوعه فكما لو لم يرجع وعليه إعلامه به قبل عمله وكذا بعده إن وجب نقضه ، ولو أتلّف السائل بفتواه شيئا ضمنه المفتى الأهل لا غير وينبغي أن لا يضمن مطلقا .

(١) في (أ) : [مساويهما] .

(٢) غير موجودة في (ب) .

[فرع ^(١)] : ينبغى للإمام تفقد المفتين بسؤال أهل الدين والعلم فمن كان أهلاً قرره ومن لا فلا - بل يتوعده إن عاد .

[فرع ^(٢)] : الإفتاء فيما وقع لا غير : فرض عين أو كفاية كالقضاء .

فرع : ينبغى أن لا يفتى مع وجود شاغل لفكره : كالقضاء ، فإن خاطر معتقد الإصابة قبلت فتواه .

ويحرم عليه التساهل واتباع الحيل لأغراض فاسدة ، ويحرم سؤال من عرف بذلك فإن احتال لتخليص سائل من ورطة يمين ، أو نحوها فحسب وليحذر الميل مع سائل بأن يكتب ماله دون ما عليه ، أو يعلمه حيلة تبطل حقاً ، أو يلقيه على خصمه .

ولا يفتى فيما يتعلق بالألفاظ إلا إذا عرف اصطلاح أهل البلد فيها ، والأولى له مشاوره من يصلح فى مجلسه فى المسألة إلا إن تضمنت ما يقبح ظهوره ، أو ما يريد السائل كتمه أو فى اظهاره مفسدة ، وله كتب دليل المسألة ، ولا يعتاد كتب قياس وطريق اجتهاده فإن تعلقت بقاض حسن ايماءه إليها .

وكذا لو أفتى [فيها] ^(٣) غيره خطأ لينبه على ما ذهب إليه ، أو كان فيها يفتى فيه غموض فيلوح بحجته ويلزمه ذكر الدليل القطعى لا الاجتهادى ، وقد يحتاج إلى التشديد : كهذا إجماع أو : لا أعلم فيه خلافا .

وله التشديد فى الجواب للحاجة بلفظ متأول كأن سألته مالك عبد أنه لو قتله

(١) فى (ب) : [فصل] .

(٢) فى (ب) : [فصل] .

(٣) غير موجودة فى (ب) .

أيقاد به ؟! فيقول له : نعم ، ففي الحديث « من قتل عبده قتلناه »^(١).

وللقتل معان وليثبت في جوابه ولو ظاهرا فلا يطلق في محل التفصيل فهو خطأ.

وإذا سئل عن من قال : أنا أصدق من النسي أو الصلاة لغو ونحو ذلك لم يبادر بالإفتاء بقتله بل يقول : إذا ثبت عليه ذلك استتيب فإن تاب لم يقتل ، وإلا قتل وبالغ في ذلك ، أو عن قاتل ما يحتمل وجوها يكفر ببعضها قال : إن أراد كذا فكذا أو كذا فكذا أو عن من قتل آدميا أو قلع عينه مثلا ذكر شروط القود ، أو عن من أتى بما فيه تعزيز ذكر له التعزير وقدره ، أو عن إرث إخوة مثلا كتب لأبوين أو لأب أو لأم ولا حاجة لذكر عدم المانع ، فإن كان فيها عول ذكره فيقول في الزوجة : لها ثمن عائل وهو : ثلاثة من سبعة وعشرين ، أو لها العدد المذكور لا لها الثمن أو التسع ، وإذا كان في الورثة ساقط بينه ، ويتأكد الاحتراز في المناسخات فيقول : لفلان من فلان كذا ثم من فلان كذا إلى آخر البطون والأدب تأمله السؤال كلمة كلمة سواء إلى آخره .

وله ضبط مشكل وإصلاح خطأ ، ولحن فاحش فيه ، وكون السؤال بخط

(١) أخرجه أبو داود في : كتاب الديات ، باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه (٤ / ٤٥١٥) ، والترمذي في : كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده (٤ / ١٤١٤) ، والنسائي في : كتاب القسامة ، باب القود من السيد للمولى (٨ / ٤٧٥١) ، وابن ماجه في كتاب الديات ، باب هل يقتل الحر بالعبد (٢ / ٢٦٦٣) ، وأحمد في المسند (٥ / ١١ ، ١٨) ، والحاكم في المستدرک (٤ / ٣٦٧) عن سمرة .

وقال أبو عيسى : حسن غريب .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي.

غيره وليشغل بياضا فى بعض سطور السؤال بخط ؛ وليكتب بينا بقلم لا دقيق ولا جليل غير مختلف ، ويجعل السطور بين المتوسع وضده .

وإذا أجب نظره أيضا بتأمل ، ولو كان الجواب خلاف مراد السائل ولا برضاه شافه به ، وسن له عند إرادة الإفتاء : التعوذ ، والبسملة والحمدلة والحوقة لفظا وقراءة ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ (١) .

وأن يبدأ جوابه بكتابة « الحمد لله » أو « الله الموفق » أو « حسينا الله » أو « حسبي الله » وحسبى [الله] (٢) أولى وأن يلصق جوابه بآخر السؤال ويكتب على الملصق من الرقعة فإن ضاقت لم يكتب فى غيرها بل فى حاشيتها وهى أولى ، أو فى ظهرها من أعلاها إلا أن ابتداء من أسفلها متصلا بالسؤال ، فيتم الجواب فى أسفل ظهرها ؛ ليتصل الجواب .

وأن يختمه بكتابة « والله أعلم » ونحوه كتبه فلان فقط إن عرف به ، وإلا فيزيد ابن فلان الفلانى فينتسب إلى ما يعرف به من بلد ، أو قبيلة ثم يكتب الشافعى إن احتيج وقد مر وله كتابة .

الجواب عندنا أو الذى عندنا أو الذى نذهب إليه كذا ، وإذا ترك السائل كتب الدعاء للمفتى ، أو الصلاة على النبى ﷺ آخر السؤال كتبه المفتى .

ولو تعلق الإفتاء بالسلطان كتب ، وعلى السلطان أو ولى الأمر « وفقه الله تعالى » أو نحوه « لا أطال الله بقاءه » فيكره .

وليختصر الجواب مع البيان ، وإذا كان فى الرقعة مسائل حسن ترتيب جوابها عليها وليكتب جواب ما فى الرقعة وإن علم خلافه ، فإن أراد مخالفته كتب فإن كان الأمر كذا فجوابه كذا .

(١) سورة طه آية : ٢٥ .

(٢) من (ب) .

ويندب الزيادة على ما فى الرقعة إن تعلق بها واحتاجه السائل .

فرع : الأولى تبرع المفتى بالجواب وله أخذ رزق من المصالح ، إن لم يتعين واحتاج ولا يأخذ من السائل أجرة ولو محتاجا فإن رزقه أهل البلد جاز ، وكذا لو استأجر على كتب الجواب لكن يكره .

وينبغى كونها أجرة مثل كتابة ذلك لو لم يكن فتوى ، وله قبول هدية لا رشوة من السائل ؛ ليفتيه بمراة وعلى الإمام كفايته اللاتقة من المصالح وكذا من عم نفعه الناس كالمدرس .

فرع : إذا أفتى اثنان أو أكثر فالأولى كتابة المبتدئ فى الجهة اليسرى من الرقعة وله أن يكتب وسطها أو حاشيتها فإن عرف الثانى أهليته ، وأصاب كتب الجواب صحيح أو هذا جواب صحيح ، أو جوابى مثل هذا ، أو بهذا أقول وله الجواب بأخصر أو وأخطأ لا لمخالفة قاطع اقتصر على الجواب ولا يذكر تخطئة ولا اعتراضا ، أو لمخالفة قاطع ، أو لمذهب مقلده لزمه الإفتاء ، وبيان خطأه إن لم يقم به غيره ، والضرب عليه أو تمزيق الرقعة بإذن صاحبها فإن تعذر ذلك [ق/٤١٦] كتب الصواب عند ذلك الخطأ ، ويحسن / إعادة الرقعة إلى الأول بإذن صاحبها وإن لم يعرف أهليته وأصاب سأل عنه ، فإن لم يعرف به أحد فله الترك .

وأمر السائل بإبدالها أولى فإن أبى أجابه لفظا وإن عرف عدم أهليته لم يفت معه وله أن يضرب عليه بغير [رضا]^(١) السائل ، وأن يحبس الرقعة بإذنه وينهره ويعرفه قبح فعله ولزوم البحث عن المتأهل ، فإن خاف من ضرب جوابه فتنة تركه فإن غلبت فتاويه لمنصبه وتضرر السائل بعدم الموافقة وافقه .

(١) فى (ب) : [أذن] .

فصل

[٨- في المستفتي]

فالقاضي إن تمسك بمذهب لزمته موافقته ، وإلا لزمه التمهيد بمعين من الأربعة لا بالتشهي ، ولا بمذهب آبائه ثم له الانتقال إلى غيره بالكلية ، أو في بعض المسائل ، لكن تتبع الرخص حرام ويلزمه إذا احتاج استفتاء عالم عدل عرف أهليته ، أو استفاضت أو أخبر بها عدل يميز المتأهل عن غيره ، أو أخبره المسئول بأهلية نفسه إن وثق بدينه ، ثم إن وجد مفتين فإن اعتقد أحدهما أعلم تعين تقديمه ، ويجب تقديم أعلم الورعين وأورع العالمين .

وإذا أراد جمعهما في رقعة فينبغي تقديم الأسن الأعلّم ، أو في رقتين بدأ بمن شاء وإن استويا تخير ، فإن اختلف عليه جوابهما قبل عمله بفتوى^(١) أحدهما تخير أو بعده تعين ثم إن حدثت له تلك المسألة ، فإن علم استناد الجواب لنص ، أو إجماع عمل به أيضا وإن مات الأول .

وإن علم استناده لرأى أو قياس أو شك ، والمقلد حتى لزمه سؤاله ، ولو اتحد المفتي لزمه اعتماد فتواه وإن لم يطب به قلبه .

ولو عدم مفتيا في بلده وغيره لم يؤخذ بما فعل ، وإن وجد بغير بلده لزمه التوصل إلى سؤاله إن قدر ولم يحرم عليه الإقامة ببلده .

فرع : الأدب للسائل أن لا يسأل والمفتي قائم ، أو مشغول الفكر ، وأن يعطيه الرقعة منشورة وأن يأخذها كذلك وأن لا يقول إذا أفناه : قلت أنا ، أو مفت آخر كذا وأن لا يقول له إن كان جوابك كجواب فلان فاكذب وإلا فلا وأن لا يطالبه بدليل إلا في وقت آخر وأن يبين موضع الغلط ، وينقطع المشتبه .

(١) في المخطوطة [بفتوا] والصحيح ما أثبتناه .

الباب الثاني

في الآداب

فيندب أن يخلو الإمام بمن يريد توليته ويعظه ويحذره ، ويوضيه بمشاورة العلماء والتثبت ، وتفقد الشهود والمحجورين ، والأوقاف ونحوها وأن يكتب له كتابا بالتولية ونظيره ؛ ليبقى عنده يتذكر به توليته ، وما شرط عليه فإن ولاه بلدًا خارجا أشهد له بما كتب شاهدين فيقرأه ، أو غيرهما فإن قرأه غير الإمام نظراه حينئذ احتياطا ثم ليقبل الإمام : اشهدا على أنى قلدته قضاء بلد كذا ، بما اشتمل العهد عليه .

وتكفى الاستفاضة عن الإشهاد لا مجرد الكتاب ولا قول زاعم التولية فإن صدقوه فهل يلزمهم طاعته؟! وجهان .

وأن يسأل القاضى قبل خروجه عن علماء ذلك البلد وعدوله ، فإن عسر ففى طريقه فإن عسر فحين يدخل .

وأن يعلم أهل البلد بكتاب أو رسول قبل الدخول بقدمه إليهم قاضيا ، وأن يصحبه كتاب من الإمام إلى أمير البلد ليجمعهم على طاعته ، وأن يدخل أول نهار الاثنين فإن عسر فالخميس ، وإلا فالسبت وأن يدخل معتما بعمامة سوداء .

أن يبدأ بالجلوس فى المسجد الجامع ، ويجمع الناس عنده ويقرأ لهم عهده فورا أو يعين لهم يوما آخر ، فإن كان معه شاهدان أخبر بولايته ، ولا يتعين لفظ الشهادة وحينئذ تجب طاعته إن عرفا بالعدالة ، وإلا فإذا عرفت .

ثم يذهب إلى منزله والأولى كونه بعد نظره ولو فى قضية ؛ لتستقر ولايته ويعرف علمه ثم يعين مجلس حكمه وزمانه من الأيام ليصرف الباقي لنفسه .

فإن كثر التحاكم لزمه النظر كل يوم وإلا ففي يوم أو يومين أو ثلاثة من الأسبوع بقدر الحاجة والأولى: السبت والاثنين والخميس فإن حدث في غيره ما يتعذر تأخير نظره فيه، إن لم يشتغل بصلاة أو حمام أو طعام ونحو ذلك.

وأن ينزل وسط البلد بمسكن لائق ثم يبحث من عرف عدالته عن الشهود والمزكين والأمناء إن لم يعرفهم وسرا أحوط.

وأن يقبض من المعزول السجلات والمحاضر، وحجج [المحجورين]^(١)، وأموالهم ونحو ذلك، ويعرف [قدر]^(٢) ما فيها إن أمكن ثم يبحث عن المحبوسين فيأمر مناديا ثلاثا إن اتسع البلد، وإلا فيوما أن القاضي سينظر في أمرهم يوم كذا، فمن له محبوس فليحضر ويبعث إلى الحبس أمينا أو اثنين، وهو أحوط يكتب أسماءهم وأسماء خصومهم، وما حبسوا به في رقاع، فإذا جلس القاضي في اليوم الموعد وحضر الغرماء حبست عنده وأخذ رقعة رقعة.

ويسأل لكل واحدة عن خصم صاحبها من الحاضرين، فإذا عرفه بعث معه ثقة إلى الحبس؛ ليحضره ويحضر من المحبوسين من يحتمله المجلس، ويسأل كل واحد عن سبب حبسه فمن قال: حبست بمال ألزمه به عينا أو دينا فإذا أداه نادى عليه إلى ظهور أمره، فلعل له غريبا آخر، ثم أطلقه بلا كفيل، ولا يمين، وإن لم يؤده ولم يثبت بإعساره أعاد حبسه أو حبست لإتلافي خمره لذمي، أو كلب صيد له، أو لمسلم.

والأول يرى ضمانه دون الثاني أمضاه أو عكسه - فحكم الأول باطل، ويحكم الثاني بمذهبه أو: حبست ظلما وخصمه حاضر، فإن أثبت بحقه

(١) في (ب): [المحاجير].

(٢) غير موجودة في (ب).

فذاك ، وإلا حلف المحبوس وأطلقه ، أو وخصمه غائب كتب إليه ليحضر ، أو وكيله فوراً فإن لم يحضر بعد الإمكان أطلقه ، أو : لا أعلم سبب حبسى أو لا خصم لى نودى عليه ثلاثاً : أن من له عليه دعوى [فليحضر]^(١) ويراقب فى مدة النداء ، ولا يحبس فإن لم يظهر له خصم فيها حلفه على ما ادعاه وأطلقه بلا كفيل ، أو حبست لينظر القاضى فى الشاهدين على رده للحبس ، ونظر فيهما أو حبست تعزيراً أطلقه وينبغى إناطته بنظره ثم يبحث عن الأوصياء فمن أثبت عنده أن الأول نفذ وصايته قدره ، وإن شك فى عدالته ، وإلا نزع منه المال وأعطاه أميناً كافياً .

ولو كان الوصى ضعيفاً أو عجز عن القيام بالمال ؛ لكثرتة ضم إليه من يعينه ، [ق/٤١٧] ولو فرق الوصى / مال الوصية فإن كانت لمعينين لم يتعرض له ، أو لجهة كالمساكين وهو عدل - أمضاه وله حسابه إن رآه أو فاسق لم يمضه و يغرمه ولا يرجع على المساكين .

وإن فرقه أجنبى وهو لمعينين نفذ وإلا ضمن ، وليس للثانى عزل وصى أهل ولا البحث عن أب أو جد فى نحو طفل ، ثم يبحث عن أمناء الأول على المحجورين والوصايا ، فيعزل من رآه منهم بغيره ، وإن لم يتغير حاله ، ويقرر من رآه بلا تولية جديدة ويعين الضعيف منهم بآخر .

ويجب أن يثبت فى ديوانه حال الأوصياء والأمناء وما معهم من المال ، ومن يلونه من يتيم وغيره ، فإن وجد ذلك فى ديوانه الأول - قابله به وعمل بأحوطهما .

وليس له طلب الأمناء لحساب ، ثم ينظر فى الأوقاف العامة ، والخاصة

(١) فى المخطوط فاليحضر والصحيح ما أثبتناه .

ومتوليها وفي الضوال فإن قال متولى الوقف: صرفت الغلة لعمارة المسجد مثلاً - صدق فإن اتهمه حلفه أو إلى أهله وهم معينون لم يصدق، ولهم طلب حسابه أو غير معينين فهل يحاسب؟! وجهان: أحدهما أن [محاسبته له إن] اتهمه^(١).

ويحفظ الضوال أو ثمنها في بيت المال مفردة أو مخلوطة، فإذا ظهر ربها غرم له من بيت المال.

ويقدم من كل نوع الأهم فالأهم ويستخلف في القضاء مدة اشتغاله بها ثم يرتب كاتباً إن احتاجه ولم يطلب أجره أو رزق من المصالح، وإلا فلا.

وأجرته إن لم يتبرع على المكتوب له، ويرتب مزكين ومترجمين عن الخصمين والشاهدين ومستمعين إن ثقل سمعه.

وشرط الكاتب: أهلية الشهادة، وحفظ معرفة كتب المحاضر، والسجلات ويندب فيه فقه زائد على المحتاج في الكتابة، وعفة عن الطمع وجودة خط وضبط وأدب وفصاحة ومعرفة لغة الخصوم، والحساب ووفور عقل، وإن يجلسه القاضي تجاهه ليمله، أو يكتب والقاضي [يرى]^(٢) كتابته، وأن يكتفى بكاتب إن كفى.

ويشترط في غير الكاتب العدد، ولفظ الشهادة والعدالة، ويكفى في المال أو حقه رجل وامرأتان، وفي غيره رجلان، ولو في الزنا وعن الشاهدين ولا يضر عماهما ولا تجزئ ترجمة والد وولد عن حكم القاضي لأب أو ابن أو عن خصم بمقتضى حقهما.

(١) من هامش (ب).

(٢) في المخطوطة [يرا] والصحيح ما أثبتناه.

ولو كان الخصم أصم كفاء فى إسماع كلام القاضى أو الخصم مسمع واحد وكالأصم فى ذلك من لا يعرف لغة خصمه، أو القاضى .

وأن يتخذ للقضاء مجلسا واسعا نزها عن مؤذ كحر وبرد وريح وغبار ودخان ، فإن ازدحم رجال ونسياء اتخذ مجلسين أو وخنائى فثلاثة ، وأن يقعد للناس بارزا فى صدر المجلس على مرتفع والباب مفتوح واسع وحيثئذ لكل محتاج الدخول والجلوس بقدر حاجته .

ويتميز عن الحاضرين بفراش ووسادة ويستقبل القبلة بسكينة ، ووقار غاض البصر قليل الكلام والحركة والإشارة بلا جبرية ويتميز بمزيد هيئة من أنظف ملبسه ، وأفخره بعمامة وطيلسان إلا الزاهد ولا يتكئ .

ويكره اتخاذ [المسجد]^(١) مجلسا حيث لا يشرع تغليظ يمين بالمكان ، ولم يكن عذر كنعو مطر ولا يكره الحكم لما حدث وهو فيه ، واتخاذ بيته مجلسا كالمسجد .

وإذا ارتكب الجلوس فى المسجد أمر الخصوم بالقعود خارجة ، ونصب من يدخل خصمين فخصمين ، ويكره حيث لا زحمة اتخاذ حاجب وبواب أو مع زحمة راعى المصلحة ، ولا يكره اتخاذهما وقت خلوته .

وشرط الحاجب : وفور عقل وأمانة ونزاهة ويندب كونه حسن المنظر ، والمخبر والخلق عارفا بمقادير الناس بعيد الغرض .

وأن يقف عند القاضى أمين ، والممسوح أولى ينادى هل من خصم؟ ! ويرتبهم بالسبق وأن يتخذ درة للتأديب وسجنا ؛ لاستيفاء الحقوق .

ولو خاف هرب محبوس فله نقله إلى حبس الجرائم وفى جواز تقييده ؟ ! وجهان : أصحهما جوازه إن رآه مصلحة .

(١) فى (ب) : [المساجد] .

ولا يمنعه تمتعا بزوجة أو أمة في الحبس ، إن أمكن وللزوجة لا الأمة الامتناع [إلا أن رضى سيدها]^(١) وللخصم ملازمة خصمه بدلا عن الحبس ، إلا إن شقت عليه في طهارته ، وصلاته واختار الحبس ؛ إذ الملازمة أن يسير معه حيث سار ويجلس معه حيث جلس .

ويمنعه الدخول داره إن لم يأذن له في الدخول معه ، ولا يمنعه الاكتساب ، ولا يحبس مريض ومخدرة وابن سبيل بل يوكل بهم ، ويحبس الوكيل وأبو الطفل وقيمه بدين لزم بمعاملتهم لا صبي ومجنون ومكاتب لنجم ، وعبد جان وسيده بل يباع إن لم يبعه ، ولم يفده وأجرة السجن والسجان على المسجون ، وأجرة الحافظ على المحفوظ له ، إن تعذر بيت المال ولا يطلق محبوس إلا برضا خصمه أو ثبوت إعساره .

وإذا أطلق برضا الخصم لم تسمع بينة بإعساره ، وأن لا يقضى وبه ما يغير خلقه وكمال عقله : كغضب لغير الله^(٢) وشدة جوع وعطش وشبع وشبق^(٣)

(١) من (ب) .

(٢) وذلك لقوله ﷺ : « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » .

[متفق عليه]

أخرجه البخارى فى : كتاب الأحكام ، باب هل يقضى القاضى أو يفتى وهو غضبان (١٣ / ٧١٥٨) ، ومسلم فى : كتاب الأقضية ، باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان (٣ / ١٧١٧) ، وأبو داود فى : كتاب الأقضية ، باب القاضى يقضى وهو غضبان (٣ / ٣٥٨٩) ، والترمذى فى : كتاب الأحكام ، باب ما جاء لا يقضى القاضى وهو غضبان (٤ / ١٣٣٤) ، والنسائى فى : كتاب آداب القضاة ، باب ذكر ما ينبغي للحاكم أن يجتنبه (٨ / ٥٤٢١) وأحمد فى المسند (٥ / ٤٦) ، ابن ماجه فى : كتاب لا يحكم الحاكم وهو غضبان (٢ / ٢٣١٦) .

قلت : وظاهر الحديث أنه لا فرق بين المجتهد وغيره ، ولا بين أن يكون الغضب لله تعالى أو لا ، وهو المقصود ؛ لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك .

(٣) الشبق : التوقان للجماع .

وفرح وحزن وخوف ونعاس وحقن ومؤلم مرض وحر وبرد ومزعج خوف ولو
قضى حينئذ نفذ وكره وأن يجمع في مجلسه قبل خروجه العلماء الأئمة
المتأهلين للفتوى ويشاور من فوقه أو مثله منهم فيما أشكل ولا يشيرون عليه
ابتداء ولا يبادرون بالرد على حكمه إلا حيث ينقص .

وأن يبحث أصدقاؤه عن عيوبه، ليركها وعن محاسنه ليزداد وأن يركب
إلى مجلس حكمه، ويسلم على الناس في طريقه ، وعند دخوله ويحيي
مجلسه بركعتين إن كان مسجدا ، أو في غير وقت الكراهة ثم يدعو : « اللهم
إنى أعوذ بك أن أذل أو أذل أو أضل أو أضل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو
يُجهل علىّ أو أعتدى أو يُعتدى علىّ »^(١) ، « اللهم أغنى بالعلم ورينى بالحلم
وأكرمنى بالتقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ، ولا أقضى إلا بالعدل »^(٢) وأن
يؤدب من أساء بمجلسه من الخصوم بتكذيب شاهد وإظهار لرد لخصمه بأن
طلب يمينه المتوجهة ثم قطعها زاعما أن له بينة ثم أحضره مرتين وفعل ذلك .
وكذا لو ادعى على خصم وقال لى بينة ستحضر ثم فعل كذلك مرتين ،
تعتنا فيزجره فإن عاد هدهد وصاح عليه فإن عاد عززه بنظره .
ولو أساء إلى القاضى فعفوه أولى إلا أن يحمل على ضعفه فتعزيره أولى .

(١) أخرجه أبو داود في : كتاب الأدب ، باب ما يقول الرجل إذا رأى الهلال (٤ /
٥٠٩٤) ، والترمذي في : كتاب الدعوات ، باب (٣٥) منه (٥ / ٣٤٢٧) ،
والنسائي في الاستعاذة ، باب الاستعاذة من الضلال (٨ / ٥٥٠١) ، وابن ماجه
في : كتاب الدعاء ، باب ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته (٢ / ٣٨٨٤) ،
وأحمد في المسند (٦ / ٣١٨) عن أم سلمة .
دون لفظ « أو اعتدى أو يعتدى على » .

وقال أبو عيسى : حسن صحيح .

(٢) أخرجه ابن النجار في تاريخه (٢ / ٣٦٦٣ كتر) عن ابن عمر .

فرع : يكره للقاضي المعاملة بنحو بيع وشراء بنفسه أو بوكيل يعرفه الناس ، فإن كان مجهولا فعرف أبداً فإنه لم يجد وكيلاً - عقد بنفسه ، وإذا حدث لمعاملة واقعة أناب فيها ندبا .

وينبغي أن لا ينظر بنفسه في نفقة عياله وأمر ضيعته ويحرم عليه أخذ رشوة : وهي ما يعطى لدفع حق أو تحصيل باطل / ويأثم باذنها لا ليصل إلى [٤١٨/ق] حقه إن تعين ، وللمتوكل في البذل [و] ^(١) الأخذ حكم موكله ، فإن وكلاه أثم .

ويأثم بأخذ الهدية إن لم يشترط صاحبها ثوابا ، وكانت له حكومة ، ولو متوقعة ، أو لم تعهد منه قبل ولايته ، وهو بمحل ولايته ، ولا يملكها إن لم ينه عليها فيردها لملكها ، فإن جهله فمال ضائع وإلا فلا ، كان أرسل بها من غير ولايته ، وهو في ولايته ولو زاد على المعهود حرمت الزيادة فقط إن تميزت وإلا فالكل .

وحيث جاز قبولها ، فالأولى أن يردها ، أو يثيب صاحبها بمثلها أو يضعها في بيت المال وهل له خص أحد بالإهداء له ؟ وجهان ^(٢) .

وضيافة أهل ولايته له كهديتهم وله أكل ضيافة في غير ولايته إن كان عابر سبيل ويكره إن أقام .

ولغير القاضي أخذ هدية بسبب نكاح إن لم يشترط وكذا للقاضي حيث جاز له الحضور ولم يشترط ولا طلب .

ويحرم على القاضي حضور وليمة خصم وقت الخصومة ولو في غير ولايته .

(١) في (ب) : [أو] .

(٢) [أصحهما منعه] من هامش (١) .

ويندب له إجابة غيرها إن عم ولم تقطعه كثرة الولايم عن القضاء ولم يتدب له ، وإلا ترك كلاً وأعتذر إلى الداعي ندباً

والأولى فى زماننا : الترك مطلقاً وإذا حضر زماناً قليلاً كيوم لم يرد من رزقه المرتب من المصالح شيئاً أو طويلاً كثلاثة أيام رد قسطه ، وله تخصيص معتادها قبل الولاية بالإجابة .

ويكره له حضور وليمة من لا خصومة له إن خص بها أو خص بها الأغنياء وطلب معهم .

وله ضيافة خصم لقراءة أو جوار مثلاً لا مطلقاً ، وله الشفاعة لأحد الخصمين ودفع المال عليه وعيادة المرضى وتشجيع الموتى وزيارة القادمين ولو متخاصمين ، فإن عسر الكل فالممكن وله خص من يعرفه ونحوه .

فرع : من أهدى لوالى خراج أو صدقة مثلاً ، فإن لم يكن من عمله فكمهادة سائر الناس وإلا ، فإن كان قبل أخذ الحق حرمت أو بعده فإن كان لجميل قدمه ، وهو واجب عليه حرمت وإلا فلا ، لكن لا يملكه حتى يكافئه وهل يردّها للمهدى أو لبيت المال ؟! وجهان .

وإن كان بلا سبب فإن كافأه حلت ، وإلا لم يلزم ردها ، وهل تقرّ معه أو ترد لبيت المال ، أو إن كان للعامل رزق يكفيه أخذت لبيت المال ، وإلا أقرت بيده وجوه^(١) .

فرع : من أهدى لشافع له فى حرام ، أو فى حق يلزمه القيام به حرمت ، وكذا فى مباح إن شرطها الشافع أو قال له المهدى : هذه أجرة شفاعتك وإلا فإن عهدت قبل الشفاعة لم يكره قبولها وإلا كره إن لم يكافئه .

(١) [أصحها أولها] من هامش (١) .

فصل

[١ - حكم القاضى المحتاج]

للقاضى المحتاج حيث لا متبرع بالقضاء كفاية لائقة له ولعياله من المصالح مياومة أو مشاهرة أو مسانهة^(١) من تصديه النظر بعد وصوله بلد ولايته ، وإن لم ينظر وكذا غير المحتاج ، وتركه أولى ، فإن تعين للقضاء وهو مكفى حرم ، وإلا فلا ، وإذا جعل على القضاء رزقا ، فإن سماه للقاضى اختص به ، أو للقضاء شاركه خلفاؤه بقدر كفايتهم فى النظر فإن عزل القاضى خليفته أخذ رزقه إن قام بعمله ، وإلا فلا ولو لم يرزق من المصالح فله أخذ عشر ما يتولاه من أموال اليتامى ، والوقوف للضرورة ، والعشر مثال ، ويتعين النظر إلى كفايته ، وقدر المال والعمل .

ولو رزق الإمام أو آحاد الناس قاضيا من مالهم وهو غنى حرم ، أو قال القاضى للخصمين : لا أحكم بينكما حتى تجعلا لى رزقا ، وهو فقير جاز ، إن انقطع به عن كسبه وعلم به الخصمان قبل الترافع ، وكان عليهما معا إن أذن الإمام ، وعجز عن رزقه وفقد متطوع بالقضاء ولم يضر بالخصوم ولا جاوز حاجته واشتهر قدره وساوى بين الخصوم فيه إن استوى وقت نظره وإلا جاوز التفاوت .

وللإمام من بيت المال كفاية له ولأتباعه لائقة من خيل وعبيد ودار . ولا يلزمه الاقتصار على ما فعله خلفاء الصحابة - رضى الله عنهم - لبعد عهد زمن النبوة التى هى سبب للنصر بالرعب ، ولم أر من فرق فى الإمام بين تعيينه وغناه وعدمه : كالقاضى ولو فرق لم يبعد .

(١) قوله : [مياومة أو مشاهرة أو مسانهة] أى : كل يوم أو كل شهر أو كل سنة .

فرع : يرزق الإمام من سهم المصالح كل من [كان]^(١) عمله مصلحة عامة للمسلمين : كأمر ونقيب ومدرس ومعلم قرآن وقاسم ومقوم ومترجم وكاتب صك ومحتسب ومؤذن فإن تعذر لم يعين قاسم وكاتب أو مترجم وأجرتهم على المتفنع بهم .

فصل

[٢ - حكم طلب الإشهاد]

يلزم القاضى طلب الإشهاد على ما ثبت للمدعى بيينة أو إقرار أو يمين رد ، وعلى حلف المدعى عليه وإذا طلب أحدهما أن يكتب له محضرا أو سجلا بذلك فى قرطاس منه أو من بيت المال أجابه ندبا لا حتما أو أن يحكم له أو يشهد له أجابه حتما لا قبل طلبه إلا لمن لا يعبر عن نفسه ؛ لصغر ، أو جنون وهو وليه فيما يظهر .

وصيغة الحكم : حكمت أو قضيت له على فلان بكذا ، أو نفذت الحكم ، به وألزمت خصمه الحق أو أخرج من حقه ، أو كلفتك أو ألزمتك الخروج منه . فإن حكم بعلمه وجب أن يقول : أنا أعلم أن له عليك كذا ، وحكمت عليك بعلمى ، ولما ثبت عندى كذا بالبيينة العادلة أو صح فليس بحكم بالحق المشهود به المختلف فيه فلمن لا يراه نقضه ، وحكم بقبول البيينة فيكفى فيه ، ولا ينقضه غيره وكذا وكذا ما يكتب الكتب على ظهور الحجج وهو صح ، ورد هنا الكتاب على ، فقبوله قبول مثله ، والتزمت العمل بموجبه .

ويشترط تعيين المحكوم به وله لكن لو أقام خارج ثم داخل ببينتين ، وعلم القاضى جرح بيينة الداخل فطلب الحكم واحتاج ملاطفته لظلمه فله دفعه بما

(١) من (ب) .

يوهم إجابته : كحكمت بمقتضى الشرع فى معارضة فلان الداخل ، وفلان الخارج وقررت المحكوم به بيده وسلطته عليه ، ومكنته منه .

ويندب للقاضى إذا أراد الحكم : إجلال الخصم وإعلامه بتوجه الحكم عليه فيقول : قد قامت عليك البينة بكذا ، ورأيت الحكم عليك به تطيبا لقلبه ، وندبهما إلى الصلح وتأخير الحكم برضاها يوما أو يومين .

وإذا كتب الكاتب محضرا فليكتب بعد البسملة : حضر / القاضى فلان[ق/٤١٩] وفلان ابنا فلان إن عرفهما القاضى ، ويرفع نسبهما بما يميزهما .

ويندب كتابة : حليتهما وإن لم يعرفهما كتب : حضر رجلان ذكرنا [اسمهما]^(١) ، واسم أبيهما ، ونسبهما كذا .

ويجب هنا تحليتهما ثم يكتب : وادعى كذا ويصفه فأقر خصمه ، أو أنكر وأقام المدعى شاهدين وهما فلان وفلان أو : أحضر شاهدين عدلين ، وتسميتهما أولى فسمع القاضى شهادتهما بطلب المدعى وهو فى مجلس حكمه ، وعدلها ، وسأله كتب هذا المحضر فأجابه بتاريخ كذا .

ويكتب القاضى على رأس المحضر علامته : من جلسة له وغيرها .

ولو كان فى الدعوى خط الشاهدين فيكتب تحته شهدا عندى بذلك ، وكتب علامته فى رأس الكتاب ، واكتفى به عن المحضر ، أو كتب المحضر ، وضمنه ذلك الكتاب جاز .

وكذا يكتب محضرا بتحليف المدعى عليه أو المدعى المردوة .

وليكتب فى السجل بعد البسملة : هذا ما أشهد عليه فلان القاضى ببلد كذا فى تاريخ كذا أنه ثبت عنده كذا بإقرار فلان لفلان أو بشهادة فلان وفلان وقد عدلا عنده أو يمينه المردوة وأنه حكم له به ، ويأتى فى النسب والحلية ما مر ،

ونظر المرأة لمعرفة حليتها كما للتحمل .

ويدفع ما كتب من محضر أو سجل لصاحبه مفتوحا .

وينبغي كتابة نظيره ويضعه مختوما معنونا باسم الخصمين فى قمطره^(١) .

وإذا قام ختمه أو أمينه وهو ينظره وحمل معه إلى موضعه وفى اليوم الثانى وما بعده ينظر ختم القمطر ويفكه أو أمينه وهو يراه ويضع فيه كتبها كما مر ، فإن كثرت جعلها ربطة وكتب عليها خصومات وقت كذا من أسبوع ، أو شهر كذا ، ويحفظها بموضع لا يعرفه غيره ، وإذا احتاج إلى بعضها أخذه بنفسه ، ونظر أولا ختمه وعلامته .

فرع : صيغة تنفيذه حكم غيره : نفذت حكم فلان القاضى ، وأمضيته ، وفى هذا الحكم صحيح ، أو جائز - وجهان^(٢) .

فصل

[٣ - لا ينفذ حكم قاضى على عدوه]

لا ينفذ حكم قاضى على عدوه ولا لنفسه وأصله وفرعه ولو لبعضهم على بعض ولا لملوك لأحدهم ولو مكاتبا ولا لشريك أحدهم فى المشترك ولا لمحجور وصى به إلى القاضى خلافا للشيخين^(٣) ، ويحكم لكل نائبه أو الإمام أو قاضى آخر وينفذ حكمه عليهم ولو بنفسه وتحليفه لهم وينفذ حكم بعضه إذا استثناه به ؛ لإسماع بيئة دافعة عن أحدهم أو بطلان بعضه إلا

(١) القمطر ما تصان فيه الكتب المعجم الوجيز .

(٢) [أصحهما أنه تنفيذ] كذا فى هامش (١) .

(٣) [كتب الرمل على الشيخين : صح] من هامش (١) .

حسبه ، ولا يحكم بشهادة أصله ، أو فرعه إلا إن عدلها شاهدان .

فصل

[٤ - نقض حكم القاضى]

فيما ينقض من حكم القاضى إما إجمالاً بأدلة^(١) الشرع : الكتاب^(٢) والسنة^(٣) والإجماع^(٤) والقياس^(٥) وقد يكتفى بالأولين ؛ إذ الإجماع يصدر عن أحدهما ، والقياس الرد إلى أحدهما .

وقول الواحد من الصحابة إن لم ينتشر فيهم ليس بحجة لكن يرجح به أحد قياسين تعارضاً ، وإن انتشر فإما أن يخالفوه وليس للقياس فيه مجال فهو حجة ، وإلا فلا أو يوافقوه فهو إجماع ، وإن لم يتعرضوا ، وليس لأحدهم الرجوع أو سكتوا ، أو لم ينقل عنهم شيء - فهو حجة إن انقروا ، ثم إن ظهرت أماره رضاهم فهو إجماع وإلا - فوجهان .

(١) فى (ب) : [فائدة] .

(٢) الكتاب : هو القرآن الكريم وهو كلام الله تعالى الذى نزل به جبريل الأمين على النبى ﷺ .

(٣) السنة لغة : الطريقة والسيرة المستمرة حسنة كانت أم سيئة .

وشرعاً : هى كل ما نقل عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات .

(٤) الإجماع لغة : الاتفاق ، يقال : اجتمعت الجماعة على كذا ، إذا اتفقوا عليه .

وشرعاً : اتفاق علماء العصر من أمة رسول الله ﷺ على أمر من أمور الدين .

(٥) القياس لغة : المساواة والتقدير .

واصطلاحاً : مساواة فرع لأصل فى علة حكمه . (مختصر المنتهى مع بيان المختصر ٣ / ٥) ، والقياس إظهار لحكم الله تعالى فى هذه الواقعة التى لم يرد فيها نص ويتوصل إليه المجتهد على ما يغلب على ظنه .

والقياس :

إما جلى : وهو ما يقطع فيه بإلحاق الفرع للأصل كالإلحاق بتحريم ضرب الأبوين بالتأفيف بهما ، وإلحاق ما فوق الذرة بها فى قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ (١) . فهو كالمنصوص ، ومنه ما ورد النص فيه على العلة : كحديث «إنما نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحى من أجل الدافة بكم» (٢) .

وإما خفى : وهو ما احتمل موافقة الفرع الأصل وعدمها ، فمنه ما العلة فيه مستنبطة كقياس الأرز على البر فى الربا بعله الطعم .

ومنه قياس التشبيه : بأن تشبه الحادثة أصليين .

إما فى الأوصاف : بأن يشارك كل واحد من الأصليين فى بعض المعانى ، والأوصاف الموجودة فيؤخذ بالأقوى والأقرب من الوصفين إن وجدت الشروط فيهما .

وإما : فى الأحكام كالعبد يشبه الحر فى بعض الأحكام والمال فى بعضها فيلحق بما الشبه فيه أكثر ، فإن أشبه أصلا فى الوصف وأصلا آخر فى الحكم ففى المقدم خلاف أصولي ، وإذا اختلف المجتهدون فى مسائل الفروع أو أصوله

(١) سورة الزلزلة آية : ٧ .

(٢) [صحيح]

أخرجه مسلم فى : كتاب الاضاحى ، باب بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث فى أول الإسلام (٣ / ١٩٧١) ، وأبو داود فى : كتاب الضحايا ، باب فى حبس لحوم الاضاحى (٣ / ٢٨١٢) ، والنسائى فى : كتاب الضحايا ، باب الادخار من الاضاحى (٧ / ٤٤٤٣) ، ومالك فى الموطأ (٢ / ٤٨٤) ، وأحمد فى المسند (٦ / ٥١) .

وأن يتتبع أحكامه بالنقض فإن التمس الخطأ بغيره بحث طاقته ثم عذر وليس له تتبع أحكام غيره بل إذا رفع إليه شيء نقضه حيث ينقض حكم نفسه وأعرض عن غيره إن كان أهلا وإلا نقضه ولو ولى مقلدا للضرورة فحكم بمذهب غير إمامه نقض وكذا بمرجوع مذهبه .

ولا ينقض ما خالف قياسا خفيا ظهر له رجحانه بل يعمل به فيما يحدث .

[ق/ ٤٢٠] ولا الحكم بقتل حر بعبد ومسلم بكافر وبالتحریم برضعة ويمنع / الفسخ بالفلس وبصحة تزويج المرأة نفسها أو بحضرة شاهد وامرأتين ، أو فى الإحرام ، أو بغرم كلب أو خمر كما مر وما خلل بعين أو بصحة شفعة الجار وقد مر .

[فرع^(١)] : شهد اثنان بحاجة محجور إلى بيع ماله وأن ثمنه مائة مثلاً ، فباعه الولي بها وحكم بها القاضى ، ثم شهد اثنان أن ثمنه وقت بيعه مائتان مثلاً ، فأفتى ابن الصلاح بنقض الحكم ، وفساد البيع ، والسبكى بعكسه .

فرع : لو رفع عقد مختلف فيه إلى قاضى يرى صحته فحكم بها : كأن زوجت يتيمة بغير كفء وهو باطل عندنا من وجهين ، فإذا حكم بصحته من وجه نقضناه من الوجه الآخر .

فرع : لو حكم قاض^(٢) بشاهدين ، ثم بانا عبيدين أو كافرين ، أو صغيرين ، أو امرأتين أو فاسقين إجماعاً ، أو والدين ، أو ولدين لمن شهدا له ، أو عدلين لمن شهدا عليه - نقض هو وغيره حكمه ولا يعزر الشاهدان .

ولو شهدا ثم ، فسقا ، أو ارتدا قبل الحكم لم يحكم ، وكذا طروء العداوة ،

(١) فى (ب) : [فصل] .

(٢) من (ب) .

وإن شهدا ثم ماتا، أو جنا، أو عميا أو خرسا حكم، ويقبل تعديلهما بعد طريان ذلك .

وإن فسقا أو ارتدا بعد الحكم فخرجوعهما بعده وسيأتى ، ومن جرح بينة قد حكم بها مكن إن أرخه بيوم الشهادة أو قبله بأقل من مدة الاستبراء .

فرع : لو قال القاضى بعد حكمه بشاهدين : بان لى أنهما كانا فاسقين- قبل إن لم يتهم وإن قال : أكرهنى السلطان على الحكم بهما ، وأنا أعلم فسقهما قبل بلا بينة ولا يمين ، وإن قال : كنت يوم الحكم فاسقا ، فالظاهر عدم قبوله كقول شاهدى عقد النكاح : كنا عنده فاسقين .

فرع : إذا نقض الحكم وكان بطلاق ، أو عتق ، أو عقد فكأنه لم يحكم فيتين بقاء النكاح والمالك .

وإن كان بقتل ، أو بقطع ، أو حد أو تعزير ، وقد استوفى لم تضمن البينة ، ولا المشهود له بل عاقلة القاضى إن صدقته فى الخطأ ، ولو فى حد لله تعالى ، وإن كان بمال رده المحكوم له مع أجرته حيث له أجره ، وضمن بدله ولو بأفة .

فإن أعسر أو غاب فله تغريم القاضى دون عاقلته والبينة ، ثم هو يرجع على المحكوم له إذا وجده موسرا بالأقل مما غرم ، وما حكم به له .

فصل

[٥ - نفاذ حكم القاضى]

حكم القاضى إن كان تنفيذا لما قامت به البينة نفذ ظاهرا فقط ، فلو حكم بشاهدى زور بظاهر العدالة لم يحل المحكوم به باطنا ، فإن كان نكاحا لزم المرأة الهرب والامتناع طاعتها ، فإن ربطها ووطئها فهو زان ولا إثم عليها ، وإن كان طلاقا فللمحكوم عليه وطؤها .

السنن ، أو أجزت زيد بن محمد و ثم جماعة كذلك أو أجزت أحد هؤلاء مروياتى ، أو أجزتك أحد هذه الكتب .

وكذا المعدوم كمن سيولد لفلان أو لفلان ومن يولد له ، وإجازة مالم يسمعه المجيز ولم يتحملة ؛ ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز .

وتصح إجازة المجاز ومن يكتب لغيره إجازة ندب تلفظه بها ، وتكفى نيته كالقراءة عليه ساكتا .

فرع : لمن رأى بخط مورثه الثقة وكذا بخط نفسه لى على فلان ، أو أدبت إليه كذا الحلف على الاستحقاق أو [الأداء]^(١) أى مع شاهد وخط مكاتبه ومأذونه الميتين وعامله فى القراض وشريكه فى التجارة كذلك ، وكذا إخبار عدل وضابط ثقة مورثه أن يكون بحيث لو رأى بخطه إقراراً بدين لم يقدر أن يحلف على نفى علمه به بل يؤديه من تركته .

فرع : يندب للشاهد كتابة صفة مقر لا يعرفه ووقت تحمله ومكانه ومن حضر به وقت التحمل ونحوها .

[٤٢١] ويندب / للقاضى كتابة ما وقع عنده من ثبوت وحكم أو ثبوت فقط وإن لم يطلب الخصم وإكثار مراجعته ذلك كى لا ينسأه .

فرع : لو شهد اثنان عند قاض أنه حكم بكذا ولم يتذكر لم يقبلهما ولا يقول : لم أحكم بل يتوقف ثم للمدعى تحليف خصمه أنه لا يعلم حكم القاضى له ، ونسيان الشاهد التحمل كنسيان القاضى حكمه بخلاف راوى الحديث فله الرواية عمن سمع منه فيقول : أخبرنى فلان أنى أخبرته بكذا .

(١) فى (١) : [الأداء] والصواب ما أثبتناه .

ولو شهد بحكم قاض عند غيره نفذه وإن ثبت توقفه إلا إن ثبت إنكاره .

فصل

[٧- التسوية بين الخصمين فى القضاء]

يلزم القاضى التسوية بين الخصمين فى الدخول عليه والقيام ورد السلام والنظر والاستماع وطلاقة الوجه ، فإن سلم أحدهما أجاب فوراً ، ولا ينتظر سلام الآخر ولا يقول له : سلم ليحييهما خلافاً للشيخين .

ولوقام لداخل جاهلاً أنه محاكم فإما أن يقوم لخصمه أو يعتذر منه بجهله ، ولا يأنم بميل قلبه فقط ، وأن يسوى بينهما فى المجلس فيقعد واحداً عن يمينه وواحداً عن يساره وإن كانا رقيقين ، وإلا فتجاهه^(١) وهو أولى وليجثيا على الركب ، وتتربع المرأة وليبعدا عنه لتمييزا ، فإن قرب واحد أخره إلى الآخر ، أو قدم الآخر إليه وليقفا معاً متقاربين إلا الرجل والمرأة الأجنبية فمتباعدين .

ولو حضر خصمان أو وكيل أحدهما استتوا فى الموقف .

وينبغى إفراد الرجال عن محض النساء بوقت ، فإن تحاكم رجل وامرأة ففى وقت آخر وليقبل عليهما بسكينة بلا مزاح ولا نهر ولا صياح بلا حاجة .

(١) وذلك لما رواه عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما قال : « قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدن بين يدي الحاكم » .

[صحيح]

أبو داود فى : كتاب الأقضية ، باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضى (٣ / ٣٥٨٨) ، وأحمد فى المسند (٤ / ٤) ، والحاكم (٤ / ٩٤) .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

وإن أجاب بالإنكار قال للمدعى : ألك بيعة ؟ أو سكت إن علم المدعى أنه وقت إقامة البيعة ، فإن أقامها وقبلت وطلب الحكم أجابه ولا يلحكم قبل طلبه ، وإن قال : لى بيعة ولا أقيمها ولو حاضرة وطلب يمين خصمه حلفه ، أو لا بيعة لى حاضرة ولا غائبة أو كل بيعة أقيمها كاذبة أو باطلة مثلا ، ثم أقامها سمعت وكذا لو قال : ييتنى فسقة أو عبيد وعينها ثم جاء بحرين عدلين بعد مدة استبراء أو عتق وإن أجاب : لى حساب وأمتهل للمراجعة لم يمهل إلا إلى آخر ذلك المجلس .

[فصل^(١)]

[٨- فى ازدحام المدعين]

لو ازدحم المدعون قدم منهم الأسبق فالأسبق إن علم وتشاحوا ولا عبرة بسبق المدعى عليه ، وإذا فرغت دعوى السابق فأراد خصمه الدعوى عليه قبل سابق آخر لم يمكن ، فيدعى بمجلس آخر بعد السابقين ، إلا إذا حضرا معا ، ومراد كل الدعوى على صاحبه .

ولو ادعى السابق على اثنين معا فإن اختلفت دعواه لم تسمع إلا على واحد وإن اتحدت كدعواه عليهما بيع عين سمعت .

ولو ادعى اثنان على واحد واختلفت لم تسمع إلا من واحد وإلا سمعت ، ولو جهل السابق أو استوا ، أقرع ، فإن عسر ؛ لكثرتهم كتب أسماءهم فى رقاع ، وصبت عنده لياخذ واحدة فواحدة ويدعى من خرج اسمه .

ويندب إقامة ثقة يكتب أسماءهم يوم حكمه بترتيبهم ، وإنما يقدم من سبق

(١) فى (ب) : [فرع] .

أو قرع بدعوى فقط ، ويدعى باقيها بعد فراغ من بعده أو فى مجلس آخر .

وتسمع على واحد دعوى جماعة يترتبهم ، فإن ضاق اليوم عن الكل ففى اليوم الثانى قبل من حضر فيه ، وكذا باقى الأيام ولا يقدم مسبوق لشرف أو غيره ، لكن الأولى للصحيح تقديم مريض تضرر بانتظار نوبته فإن أبى فللقاضى تقديمه مطلوباً لا طالباً ، وجاز بل [ندب]^(١) تقديم قليل مسافرين مستوفزين على غيرهم بدعوا ، وثقيلة أو خفيفة ، وإلا فبواحدة ، وكذا من النساء على الرجال والمسافرون والنساء مع مثلهم كالمقيمين .

ولو قال كل من اثنين : أنا المدعى ، فإن ادعى أولاً لم ، يمنع فيجب الآخر ثم يدعى إن شاء .

نعم ! إن علم القاضى : أن الآخر هو الطالب ؛ لكونه استعداه عليه ، أو قام به بينة قدم وإلا سأل العون الثقة ، وقدم من أرسله وإن فقد ذلك ، أقرع .

فصل

[٩ - فى البحث عن الشهود جرحاً وتعديلاً]

فيحرم على القاضى اتخاذ جماعة معينين للشهادة لا يقبل غيرهم ، بل من شهد عنده وهو يعرف عدالته قبله بلا تعديل ، وإن طلبه الخصم .

ولو أقر المدعى عليه بالحق بعد البينة وقبل الحكم فحكمه بالإقرار لا بالبينة [ق/٤٢٢] فلا تغرم إذا رجعت أو بعده ، ولو قبل أخذ المال فبالبينة أو هو / يعرف جرحه أو استفاض رده وإن رضيه الخصم أو جهل حاله لزمه [استزكاء]^(٢) وإن أقر الخصم بعدالته .

(١) من (ب) .

(٢) فى (ب) : [استزكاؤه] .

ولو جهل إسلام شاهد بحث عنه ، ويكفى دعواه الإسلام لا ظاهر الدار وإن جهل حرته لم يكف قوله أو بلوغه اعتمد بينة بسنه أو دعواه الاحتلام .

فرع : ينبغي أن يكون للقاضى مزكون يرجع إليهم ؛ لبيان حال الشهود وأصحاب مسائل وهم رسله إلى المزكين ؛ للبحث .

وليكن المزكون وافرى العقول برآء من الشحنة والعصية نسباً ومذهباً .

ويبالغ فى إخفائهم فيكتب ندباً إلى المزكين مع أصحاب المسائل اسم كل شاهد يريد تزكيته وكنيته إن عرف بها ، وولاؤه إن كان واسم أبيه وجده وحليته وحرفته وسوقه ومسجده ، فإن تميز ببعض ذلك كفى .

ويكتب اسم المشهود له وعليه وكذا قدر المال ويرسل إلى كل مزكٍ رقعة مع ذى مسألة .

ويخفى كل رقعة عن غير حاملها ، ثم إن شاء كتب أربع رقاع مع أربعة أو رقتين مع اثنين فإن عاد إليه الرسل من المزكين بجرح الشهود كتبه ، وقال المشهود له : زد شهوداً أو بتعديلهم قبله وحكم بقول صاحب الشهود المسألة وقبل قول المزكين .

والتحقيق : أن القاضى إن ولى صاحب المسألة الجرح والتعديل ، فالحكم بقوله .

ويكفى واحد ؛ لأنه حاكم ، وكذا إن أمره بالبحث فبحث وعرف عدالة الشاهدين ويشهد بما عرفه ، لكن يعتبر اثنان ؛ لكونهما خيرين به وليس للقاضى سؤالهما عن ذلك .

وإن أمره بمراجعة المزكين وإعلامه بقولهم ففعل فحكمه بهما فليحضرا ويشهدا بالعدالة ، وإن لم يحضر الخصم مشيرين إلى الشاهدين الحاضرين وإلا

فباسمهما ونسبهما المعروفين وكذا لو شهدا على شهادتهما.

ويشترط لفظ الشهادة ويكفى : أشهد أنه عدل في هذه الشهادة أو مرضى أو مقبول الشهادة ونحوها ، ومع زيادة على ولى أو عكسه أكد وكذا ذكر سبب التعديل .

فرع : من نصب حاكماً في الجرح والتعديل اعتبر فيه أهلية الشهادة ، مع علم موجب للجرح والتعديل ، وخبرة باطن من يعدله بصحبة أو جوار ، أو معاملة أو شدة فحص .

ويصدق أنه خبير بباطنه ، وبأخبار من تحصل به الاستفاضة ممن يخبر بباطنه ، ومع علم القاضى منه ذلك أو معرفته أنه لا يزكى إلا عن خبرة . ويعتمد الجراح رؤية الزنا أو الشرب أو سماع القذف مثلاً من المجروح ، وكذا إن تواتر أو استفاض ذلك .

ويجب ذكر سبب [علمه] ^(١) جرحه : كرايته يزنى أو يشرب الخمر أو سمعته يقذف أو يقر كبيرة أو استفاض ذلك عندي ، ولا يكون ذكره للزنا قذفاً وإن نقص النصاب .

فرع : لا يقبل تزكية أحد الشاهدين للآخر ولا والد ولده ، وعكسه ولو زكاهما مجهولان زكيا .

ولا يكفى رفعه بالتزكية ، فإن ولى رجل الحكم بالعدالة ، والجرح وكتابه بذلك : ككتاب قاض إلى قاض والرسولان : كشاهدى كتاب القاضى .

فرع : لو شهد عند القاضى جمع مجهولون فأخبره نائبه بعدالة اثنين منهم

(١) غير موجودة في (ب) .

بلا تعيين لم يفد أو معينين ، وقد علم عدالتهما من مزكين حكم أو بنفسه ، اعتبر معه مزكٍ آخر .

فرع : ينبغي للقاضي أن لا يدع البحث عن الشهود الملازمين لمجلسه فوق ثلاثة أيام .

والمتجه تحكيم العرف في المدة ، ومن تكرر البحث عنه حتى اشتهر بالعدالة كفى ما لم يحدث ريبة .

فرع : يندب للقاضي قبل التزكية تفريق بينة ارتاب بها أو توهم غلطها ، وسؤال كل واحد سرّاً عن الآخر عن وقت تحمله ومكانه ، وأنه تحمل وحده أو مع الآخر وهل كتب شهادته أم لا ؟ وهل كتبها بحبر أو غيره قبل صاحبه أو بعده ؟ ! فإن سكنا وعظهما إن رأى فإن أصرا زكيا ، ولزمه الحكم ، ولو مع الريبة أو زيادتها ، فإن لم تكن ريبة لم يفرقهما وإن طلبه الخصم .

فصل

[١٠ - إذا تعارضتا بينتا جرح وتعديله]

إذا [تعارضت] ^(١) بينتا جرح وتعديل قدمت الجارحة ولو بعد الحكم إن أرخت الجرح بحال الشهادة أو قبلها بدون مدة الاستبراء .

نعم ! لو شهدت المعدلة بتوبته مما جرح به أو في غير بلد الجرح بعد مدة الاستبراء أو بعد مدة التوبة قدمت .

فرع : من عدل ثم شهد في واقعة أخرى حكم بشهادته إن قرب الفصل ، وإلا استزكاه إن احتمل قادح وقدر الفصل طوياً وعدمه باجتهاد القاضي ، ومن عدل وقد شهد بقليل ثم شهد بكثير قبل طول الفصل قبل ، لأن العدالة لا تتجزأ .

ولو عدل عند قاض خارج ولايته لم يحكم به في ولايته كسماع البينة .

(١) في (ب) : [تعارض] .

الباب الثالث

فى القضاء على الغائب أو بالعين الغائبة

وفيه طرفان :

الأول : القضاء على الغائب وهو جائز فى حق الأدمى مطلقاً أو لله غير عقوبة وشرط الدعوى عليه : كعلى الحاضر وزيادة ، وأنا مطالب بذلك وأن يكون له بينة ولو ناقصة حيث تقبل لا نصيب مسخر ينكر عنه ، بل يندب ولا ذكر جحده للمدعى .

فإن قال : هو مقر به وأراد إثباته ؛ ليوفيه من ماله الحاضر سمعت ، أو ليكتب له إلى قاضى بلد الغائب بحكم أو سماع بينة فلا ، إلا إذا كان باطل الإقرار ؛ لحجر أو قال : هو مقر وممتنع أو كانت بينة شاهدة بالإقرار فيما يظهر .

فرع : لو أرادت امرأة إثبات طلاقها من غائب ؛ لثلا يتعرض لها أو شخص إثبات سقوط شفعة غائب فيما اشتراه أو سقوط دينه عليه بأداء أو إبراء ؛ لثلا يطالب لم يجز .

نعم ! لو ادعى عليه آخر الحوالة به فله إثبات ذلك قبلها ولو كان المحيل فى البلد وفائدته : إسقاط طلب المدعى لا البراءة .

[فصل^(١)]

[١ - فى تحليف القاضى للمدعى على غائب ونحوه]

يُحْلَفُ القاضى حتماً مدعياً على غائب لا وكيل له ، وعلى طفل ومجنون لا ولى له وعلى ميت بلا وارث خاص أو مع طلبه ؛ ولو بإقراره حياً .

(١) فى (ب) : [فرع] .

ويؤخر الحلف عن تركية شاهد به حتماً .

وأقله أن ما ادعاه باق على ملكه إلى الآن إن كان عينا ، وإلا فهي / ذمة [ق/٤٢٣] المدعى عليه إلى الآن يلزمه تسليمه ، وإن لم يذكر صدق الشاهدين .

وأكملة في السدين زيادة أنه : ما برئ من شيء منه بإبراء ، ولا قبض ولا عوض ولا حوالة ، ولا كان منه ما يرثه عنه ، ولا عن بعضه أى من جناية أو إتلاف مال بقدره فإن لم يطلب الوارث والوالى ؛ لجهله لزم القاضى تعريفه ، فإن سكت بعد ذلك حكم بالبينة .

ولو ادعى الولى لطفل على طفل مثلاً مالا فى وجه وليه ، وأقام بيينة لم يحكم حتى يبلغ ويحلف أو على بالغ إقراراً فقال : أقررت ولم يصل إلى سببه لزمه التسليم حالاً فإن قال : من ادعيت له بالغ فدعواك باطلة ، صدق الولى بلا يمين .

وله تحليف خصمه : أنه لا يعلم صغره ، فإن حلف سقطت خصومة الولى وإن نكل لم يحلف الولى .

ولو ادعى أجنبى حسبة على قيم طفل أنه : أثلف ماله - سمعت ، وحلف القيم حيث لا بيينة ، ومن أقر عند قاضٍ بشيء ثم غاب ، أو مات فطلب خصمه الحكم به حلفه القاضى على بقاءه وقت الحكم .

وإذا حكم على الغائب بدين وله مال حاضر ، ولو دينا على مقر ، [فإن]^(١) جانس دينه وفاه القاضى منه بطلبه ولا تكفيل عليه ، وإلا باعه واشترى بثمنه جنسه ، فإن وجد له نقدا وعرضا وحيوانا وعقارا وفاه من النقد ثم الحيوان ثم العرض ثم العقار أو وله مال غائب فيتجه أن ينهى إلى قاضى بلده ليوفيه منه .

(١) فى (ب) : [وكان] .

ثم إذا قدم الغائب ، وأثبت بأداء الدين أو الإبراء منه ، أو جرح شاهدي الخصم جرحاً مؤرخاً بيوم الشهادة أو قبله بدون مدة الاستبراء - استرد من الخصم ما أخذه ، وبطل البيع للدين وبلوغ الصبي رشيداً كقدوم الغائب .

فائدة : يحلف أيضاً مع البينة من أقامها بعيب قديم فيما اشتراه : أنه فسخ به حال علمه ومن أقامها بإعساره ، أنه لا مال له أخفاه ، إن طلب غريمه ومن أقامها ببيكارتها وقد ادعى زوجها العنين وطأها : أنه ما وطئها .

ومن قال لزوجته : أنت طالق أمس وادعى أنه أراد في نكاح سابق : وأقام بيينة أنه أراد الطلاق الأول ، ومن أقام بجناية غيره على رجل قبل جنائته ، وأن الشين منها : أنها سابقة فقد تنفق البيتان ، ومن أقامها أن سفره بالوديعة للخوف عليها أنها تلفت في السفر .

[فرع ^(١)] : يحكم على نحو الغائب بشاهد ويمين ؛ لإتمام الحجة ثم يمين أخرى لنفى المسقطات .

[فائدة ^(٢)] : لو شهدا حسبة أن الميت أعتق عبده هذا حكم بلا يمين من العبد ويتجه مثله في الطلاق وحق الله تعالى تعلق بمعين .

فرع : لو أثبت وكيل [لغائب ^(٣)] ديناً على غائب أو ميت بلا وارث حكم له بلا يمين ووفى من ماله الحاضر بلا كفيل ، فإن قدم الغائب وادعى عزله قبل إقامة البينة لم تقبل إن أنكر الوكيل عزله وإن وافقه وقال : كان بعدها فكدعوى الزوج : أن الرجعة في العدة .

(١) في (ب) : [فصل] .

(٢) في (ب) : [فائدة] .

(٣) في (ب) : [الغائب] .

ولو ادعى وكيل لحاضر على غائب حلف الموكل ، أو الوكيل لغائب على حاضر فقال : أبرأني منه موكلك - لم يؤخر الحكم ليمينه بل يلزمه الوفاء ، ثم يثبت بالإبراء .

وكذا لو أثبت عليه ولى صبي مالا فقال : قد أتلّف لى الصبي مالا من جنس ما أثبت به ، ويقدره وله تحليف الوكيل : أنه لا يعلم إبراء موكله عنه ، وتحليف الصبي بعد بلوغه على نفى ما ادعاه .

فرع : لو قال لرجل : أنت وكيل غريمى الغائب ، فأريد الدعوى عليك وإقامة البينة لتسقط عنى اليمين ، فإن علم أنه وكله وأراد مخاصمته ، سمعت دعواه عليه ، وبيئته وحكم له .

وإن لم يرد مخاصمته ، فليعزل نفسه ، وإن جهل كونه وكله فليقل : لا أعلم وكالتى ولا تسمع بينة المدعى بها .

فصل

[٢ - فى إنهاء قاضى بلد المدعى إلى قاضٍ آخر]

إنهاء قاضى بلد المدعى إلى قاضى آخر قسمان :

الأول : إنهاء حكمه فإذا حكم على غائب وطلب المستحق من القاضى ، وهو فى محل ولايته إنهاء حكمه إلى قاضى بلد الغائب - لزمته إجابته ، فيُشهد به رجلين ، ولا يكفى رجل وامرأتان ، ولو بمال ولا شاهد بهلال رمضان ثم الشاهدان يخرجان إلى تلك البلدة .

[والأولى ^(١) أن يكتب قبل الإشهاد ما صورته : حضر عندى فلان ابن

(١) فى (ب) : [فالأولى] .

فلان وادعى على فلان الغائب ببلد كذا كذا ، وكذا وشهد به عدلان أو فلان وفلان وعدلا عندى أو لم يذكر تعديلهما ويكون حكمه بهما تعديلا لهما ، أو ترك أصل الشهادة وكتب وحكمت بحجة أو أوجبت الحكم فقد يحكم بشاهد ويمين أو بعلمه ، ثم يكتب وحلف المدعى ، وحكمت له بالمال ، فسألنى الكتب إليك بذلك فأجبت به فلانا وفلانا .

ويندب له : ختم كتابه ودفع نظيره إلى كل شاهد إن لم يكن الكتاب معهما ؛ لينظر فيه للتذكر إذا احتاج وذكر نقش خاتمه فى الكتاب الذى يختم به ، وتاريخ الدعوى وإثبات اسمه واسم المكتوب إليه فى بطن الكتاب ، وفى عنوانه .

وأن يقول : كتبته بيدي ، أو كتب بأمرى ولا يكتب « إن شاء الله » وأن يذكر أنه ترجم عن الشاهدين الأعجميين شاهدان ، ويكتب شاهدا الحكم أسفل الكتاب : « أشهدنا القاضى بما فيه » ثم إن لم يكتب بل أشهدهما أنه [قد ^(١)] حكم بكذا ، أشهدا به .

وإن إنشاء الحكم عندهما شهدا به ، وإن لم يشهدهما وإن كتب وأشهد فليقرأ الكتاب هو أو غيره عليهما ونظرهما فيه حينئذ أحوط ثم يقول : أشهدا على ما فيه ، أو على حكمى الذى فيه .

وكذا لو اقتصر على : هذا كتابى إلى القاضى فلان ولو لم يقرأ عليهما وجهلا ما فيه وأشهدهما إن ما فيه كتابه أو خطه لم يكف ، وكذا إن ما فيه حكمه ، أو أنه بمضمونه ولم يفصل ما حكم به لم يعمل بالشهادة والكتاب للتذكر فقط ، فإن خالفت شهادتهما ما فيه عمل بها ، ولا يعمل بمجرد الكتاب وإن وثق به المكتوب إليه ، وإن حكم على الغائب بإقراره ذكر فى كتابه : أقر

(١) غير موجودة فى (١) .

عندى فلان بكذا فى صحته وسلامته وجواز تصرفه، فإن ترك ذلك فهل / [ق/٤٢٤] يقوم حكمه مقامه؟! وجهان.

وإن حكم عليه بيمين الرد ذكره فى كتابه ولو أراد شاهد الكتاب التخلف فى أثناء الطريق فإن كان بموضع فيه قاض وشهود .

ويخير صاحب الكتاب بين أن يشهد عليهما فروغاً يذهبون معه وبين أن يشهد له عند قاضى الموضع ، فينفذه ، ويكتب إلى قاضى بلد الغائب كتاباً، ويختتمه إن شاء ويدرجه فى كتاب الأول ولا يفتحه ، ويكتب أنه أدرجه فيه وإن لم يكن هناك قاض ، ولا شهود وطلب المتخلفان أجرة ، فلهما النفقة وكراء المركوب فقط بخلاف ابتداء الخروج فلهما طلب أكثر؛ لتمكنه من إسهاد غيرهما .

ولو أراد شاهد الكتاب إمساكه ويشهدان بما فيه حرم وصحت شهادتهما ولو انمحي الكتاب أو أكثره لم يلزمهما إيصاله أو أقله لزم .

فرع : ليثبت القاضى فى كتابه ما [يميز ^(١)] به الخصمان من اسمهما فقط أو مع اسم أبويهما وجديهما وحليتهما وحرفتهما وقبيلتهما ، فإذا وقف المكتوب إليه على الكتاب وطلبه المدعى بإحضار خصمه أجابه ، وإذا ادعى عليه ، فإن أجاب بالإقرار بالمال استوفاه .

ويلزم القاضى الإسهاد له بذلك إن طلبه لا الكتابة به إلا إذا طالبه المدعى ثانياً فى البلد الأول .

ولا يلزم الغريم الإسهاد على [استيفائه ^(٢)] ولا إعطاؤه الكتاب الذى ثبت به حقه .

(١) فى (ب) : [ما يميز] .

(٢) فى (ب) : [الاستيفاء] .

كما لا يلزم بائعا تسليم قبالة مشتراة بل يلزمه الإشهاد بقبض الدين، أو بيع العين وإن أجاب بأنه لا يلزمه شيء أو بإنكار المال قال كل من الشاهدين وبعد قراءة الكتاب أولى : أشهد أن هذا كتاب القاضى فلان وختمه حكم فيه بكذا لهذا على هذا ، أو هو بمجلس حكمه أى : محل ولايته باقى على القضاء ذلك الوقت وإن لم [يزد]^(١) أو قرأه وأشهدنا به .

ويجب كونه فى وجه المطلوب ثم يطلب تعديلهما وإن عدلها الأول ، وإن أنكر اسمه ونسبه وجهلا ، فإن أثبتهما المدعى بيينة فذاك .

ولا يبالغ القاضى فى تزكيتهما وإلا صدق المنكر بيمينه فى نفيهما ، ولا يكفيه الحلف على نفي لزوم المال ، فإن نكل [حلف]^(٢) المدعى وحكم له ، وإن أجاب بأنه اسمه وقال : لست خصمه ، فإن لم يكن هناك مشارك له فيه [معاصر]^(٣) له حكم عليه ، وإلا أحضر فإن أقر بالمال وصدقه المدعى طالبه ، وخلص الأول ، وإلا بعث القاضى إلى الكاتب بالتباس الأمر ليطالب الشاهدين بزيادة صفة [تميزه]^(٤) ويكتب بها ، فإن لم يزيدها توقف إلى الظهور .

ولو أقام المحضر بيينة بموصوف بالصفات كان هناك وقد مات بعد الحكم مطلقا ، أو قبله وقد عاصر المحكوم له ، وأمكن أن يكون عامله وقع اللبس .

ولو لم يثبت الاسم ، والنسب والصفة بل اقتصر على : حكمت على محمد

(١) فى المخطوطة [يزيد] والصواب ما أثبتناه .

(٢) غير موجودة فى (أ) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) فى (ب) : [معارض] .

(٤) فى (ب) : [مميزة] .

ابن أحمد وهو [يجهل] ^(١) اسمه، واسم أبيه - فباطل إلا إن أقر المحضر بأنه محمد بن أحمد وأنه المراد بالكتاب خلافا للشيخين.

ولو شافهه كان دخل قاضى بلد الغائب بلد الذى حكم عليه لا عكسه وأخبره بحكمه لا السماع فقط ثم عاد بلده حكم به .

وكذا لو كانا فى بلدى ولايتهما المتقاربتين فوقف كل فى طريق وقال الحاكم للآخر : حكمت بكذا ، أو كانا قاضى بلد واحد فشافه الحاكم الآخر ، أو أرسل إليه اثنين لا واحد أو أنهى إلى القاضى نائبه فى البلد أو عكسه ، أو خرج قاض إلى قرية له بها نائبا ، فأخبر أحدهما الآخر بحكمه لا إن دخل النائب البلد فأنهى حكمه إلى القاضى .

ولو أنهى إليه القاضى نفذه إذا عاد قريته ولو قال قاضى لنائبه : اسمع دعوى فلان وبيته ثم عرفنى ففعل فللقاضى الحكم به .

ولو كاتب القاضى بحكمه نحو : أمير ليستوفى ، لم يجز خلافا للوسيط ومتابعيه إلا إن صلح للقضاء وفوض إليه الإمام نظر القضاء وتولية من رآه فيجوز وكتاب القاضى إلى الإمام ، أو الأمير وعكسه لا يثبت إلا بيته .

ولو كتب القاضى بحكمه إلى المحكوم عليه وهو فى ولايته لا خارجها لزمه قبوله فإن لم يؤد الحق لزمه وصوله إذا طلبه من دون يوم وليلة لا أكثر إلا باستحضار وإن كتب به إلى واحد من عرض الناس فى بلده التى بها الخصم ؛ ليستوفى الحق لم يجز إلا إذا استخلفه أهلا .

فرع : لو كتب المحكم للذين حكماء كتابا حكما لم يقبل كتابه ولم يعمل

به .

(١) فى (ب) : [مجهول] .

فرع : لو حضر رجل إلى قاضى فى غير محل ولايته وسأله إطلاق محبوس له فى ولايته فله إطلاقه وإن أقر عنده باستيفاء حقه ، ولم يسأله إطلاقه لم يطلقه وفى هذه نظر .

فرع : لو حكم قاضى حنفى على غائب لم يصح ، فإن ورد على حنفى أبطله ، أو على شافعى أمضاه ، ولا يبطله ويأمرهما بالمرضاة كأن حكم عليه شافعى ، وورد على حنفى .

فرع : لو قدم الغائب قبل بلوغ كتاب الحكم البلد الذى كان فيه أحضره القاضى بطلب خصمه وأخبره بما جرى ، فإن أقر بالحق ألزمه به ، وإن أنكر لم يفده .

الثانى : إنهاء السماع فقط : فيمتنع مشافهة [ويجوز]^(١) مكاتبة إلى فوق العدوى لأقل ويسمى كتاب نقل الشهادة فيذكر الحجة الكاملة أو شاهدا ويمينا أو يمين الرد ، أو سماع الشاهد الواحد ليسمع المكتوب إليه شهادة الثانى ، أو يحلف الخصم مع الأول إن ثبت الحق بذلك ، أو شهادة امرأة فيما تقبل فيه شهادة النساء .

وليسمى الشاهدين ، والأولى أن يبحث عن حالهما وتعديلهما ولو بشاهدى الكتاب وبلا تسمية لهما ، ويأخذ المكتوب إليه بتعديل الكاتب وتحليفه للمدعى نعم ! لو ترك الكاتب البحث والتعديل ، فعله المكتوب إليه وصفة إشهاد الكاتب هنا ، وأداء الشهادة عند الثانى ودعوى الخصم مشاركا هناك فى الاسم على ما مر فى القسم الأول .

فرع : إذا عدل الكاتب بالحكم أو بدونه شاهدى الحق ، فأقام الخصم شاهدين

(١) فى (ب) : [ونجوز] .

بجرح مقارن لشهادتهما أو سابق ولم تمض مدة الاستبراء سمع وقدم ، ولو استمهل ليقم بينة جرح أو إبراء أو إيفاء الدين أمهل ثلاثة أيام ، وإن امتهل حتى يرجع إلى بلده ليثبت بذلك فيها لم يمهل بل يلزمه أداء الحق وإذا أثبت / [ق/٤٢٥] ذلك استرده .

ولو طلب [إخلاف] ^(١) خصمه : أنه لا يعلم عداوة بينه وبين شاهديه ، أو فسقهما ، أو أنه لأولاده بين المدعى وبينهما أولا شركة فى المال المدعى أنه لم يستوف الدين أو لم يبرأ منه وأسندته إلى ما بعد الحكم ، وأمكن أجيب لا إذا أسندته إلى ما قبل الحكم ؛ لأن القاضى قد حلفه ، ولا على عدالة شاهديه .

الطرف الثانى : فى العين الغائبة عن البلد مع غيبة المدعى عليه

فإن كانت مشهورة باسم تنفرد به : كذار الندوة بمكة ، ويؤمن اشتباها بغيره كعقار معروف ، وعبد وفرس ، كذلك سمع القاضى الدعوى والبيئة إن لم تكن من بلد العين وذاهبة إليها ، وحكم بها ، [وأنهى] ^(٢) إلى قاضى بلدها ليسلمها إلى المستحق لها .

ويجب فى دعوى العقار غير المشهور البيئة : بذكر البقعة ، والسكة ، والحدود الأربعة ، ويكفى أقل إن عرف به ، ولا يجب ذكر القيمة .

وإن كانت البيئة من بلد العين وذاهبة إليها لم يسمعها ، وإن سمعها لم يكتب بها بل يأمر المدعى بالذهاب معها إلى قاضى بلد العين ليقمها عنده ، وكذا لو كانت البيئة شهود فرع ، وشاهد الأصل فى بلد العين فيذهب ويقم بيئة الأصل .

(١) من (ب) وفى (أ) : [إخلاف] .

(٢) فى (ب) : [وأنها] .

فإن وجدها قد ماتت أقام الفرع هناك أو هنا .

ومن أراد الشهادة بشراء عقار تبذلت حدوده بعد الشراء أشهد أنه اشتراه يوم كذا من فلان ، وهو يملكه ، وكانت يومئذ كذا وكذا ، ثم يقيم المدعى بينة أخرى بكيفية [التبديل]^(١) .

وإن لم يؤمن اشتباه العين بغيرها سمع الدعوى بها معتمدا صفات السلم فى المثل والقيمة فى غيره ، وزيادة ذكر قيمة المثل ، وصفة السلم فى غيره ندب ، ولا يحكم بل ينهى سماع البينة إلى قاضى بل العين .

فإن كتب بعبد ووجد هناك عبد آخر بالاسم والصفة المذكورة مع المدعى عليه ، أو مع غيره أشكل الأمر فيراجع القاضى الأول ؛ ليشهد الشاهدان على العين ، ويكفل المدعى حتما كفيلا ببدنه لا بالعين ويختتم عليها ندبا ، فإن كانت رقيقا جعل فى عنقه قلادة وختم عليها .

ويبعث الامة الأجنبية مع غيره مع نحو محرم لها ، فإن شهدا بالعين عند الأول حكم بها للمدعى ، وأخذها ورجع بمؤنة إحضارها على المدعى عليه إن تحملها وكتب القاضى ببراءة الكفيل ، وإن لم يشهدا بها لم يرجع بمؤنة إحضار العين ، ويلزمه مؤنة ردها إلى خصمه ، وأجرة مثلها لمدة الحيلولة ، لا إن أحضرت من البلد ، ولا أجرة لخصم مطلقا .

وإن كان المدعى عليه حاضرا سمع القاضى البينة بلا حكم ، بل يأمره بإحضارها كما يفعل القاضى المكتوب إليه كما مر ، وإذا حضرت ولم يثبت بها المدعى [لزمته]^(٢) المؤنة لإحضارها وردّها وأجرة مثلها مدة الفرقة .

(١) [التبديل] فى (ب) .

(٢) فى (ب) : [لزمه] .

ولو كانت العين غائبة عن مجلس الحكم وهى فى البلد ، وكذا فى حد العدوى فى محل ولاية القاضى فيما يظهر وسهل إحضارها ، فإن أقر الخصم باشتمال يده على مثلها لزمه إحضارها للدعوى والبينة عليها .

ولا يكفى الوصف ومؤنة الإحضار عليه إن ثبت للمدعى ، وإلا فمؤنة الإحضار والرد على المدعى عليه .

وإن تعذر إحضارها كالعقار فإن كان مشهورا لا يشتبه صحت الدعوى ، والبينة به بلا تحديد وإلا فيه .

فإن عرفته البينة بالعين دون الحدود حضر القاضى أو نائبه لسماعها على عينه وحكم بها إن كان المشار إليه بتلك الصفة الحدود ، وإلا فلا .

وإن تعسر إحضارها ؛ لنقلها أو إثباتها فى أرضه ، أو بناء وفى قلعها ضرر ادعى بوصفها الممكن ، ثم حضر القاضى أو نائبه ؛ لسماع الشهادة على عينها . وإن تعذر الوصف حضر عندها للدعوى والبينة .

ولو كان المنقول معروفا عند الناس ، فكالعقار أو عند القاضى ، وعلم أنه للمدعى حكم بعلمه بلا إحضار .

وإن انكر الخصم اشتمال يده على مثلها صدق وييمينه تنقطع دعوى العين لا بدلها فربما تلفت .

وإن نكل فحلف المدعى أو أقام بيته بأنها بيده حبس الخصم حتى يحضرها أو يدعى تلفها ويحلف عليه فيلزمه بدلها ، فإن لم يحلف ولا وجد بيته أنها بيده وظهر له أنه يحلف لو حلفه فله دعوى القيمة ، وتسمع الشهادة على الوصف ويستحق القيمة للفرقة .

وكلام الشيخين هنا غير محرر ولو لم يدر المدعى أتلقت العين فيدعى بدلها

أم لا فيدعيها ؟ فادعى أنه غصب لى كذا فيلزمه رده باقيا [أو]^(١) بدله تالفا له جاز للحاجة فيحلف المنكر أنه لا يلزمه ردها ولا بدلها ومثله : لو سلم ثوبا لمن يبيعه بأكثر من قيمته ثم طالبه به فجحده فلم يدر أتلف فيدعى [عينه]^(٢) أم لا فيدعى ثمنه أم باعه فيدعى [ثمنه]^(٣) ؟ فادعى أن عليه رد الثوب أو ثمنه أو قيمته ويحلف المنكر يمينا واحدة أنه لا يلزمه رده ولا ثمنه ولا قيمته ، فإن نكل فهل يحلف المدعى على التردد أم على التعيين ؟ ! وجهان^(٤) .

[فرع]^(٥) : من أراد دعوى أن له ولدا غائبا ، وأقام بيينة بحريته ونسبه ، أو أنه ولد على فراشه ؛ ليكتب له القاضى بذلك إلى قاضى بلد الولد ، فإن كان الولد حيا ولم يسترق لم يجز ؛ إذ لا حق فيه لأحد ، أو ميتا وطلب إرثه أو أنه استرق جاز ، وإن لم يسم من استرقه وإن أقامها بحريته دون نسبه لم يجز ؛ إذ لا حق له أو عكسه ، فإن أوجب ثبوت النسب الحرية جاز ، وكتب بها وإلا فلا .

[فصل]^(٦)

[٣ - اشتراط حضور المدعى عليه]

إذا كان المدعى عليه فى البلد اشترط حضوره ، أو نائبه للدعوى ، والبيينة

(١) فى (١) : [و] .

(٢) فى (١) : [قيمته] .

(٣) فى (١) : [ثمنه] .

(٤) [أوجههما أولهما] فى هامش (ب) .

(٥) فى (ب) : [فصل] .

(٦) فى (ب) : [فرع] .

عليه والغائب عن البلد في مسافة العدوى : وهي ما يرجع المبكر إليها إلى موضعه قبل الغروب كالحاضر فيما مر .

ويلزم القاضى إحضاره بطلب المدعى إلى مجلس حكمه ، ولو ذا مروءة أو لم يذكر المطالب سبب إحضاره بإعطائه رقعة مكتوب عليها أجب القاضى فلانا أو بعون وأجرته على طالبه إن لم يرزق من بيت المال .

وللقاضى جمعهما إن رآه ويلزم المطلوب الحضور بنفسه ، أو التوكيل ولو فى سبت يهودى أو جمعة مسلم لم يحضر الجمعة ولم يحرم بالصلاة لا أجبر عين يعطل الحضور عمله ، ويندب أن يقول للطالب سمعنا ، وأطعنا فإن وجد / [ق/٤٢٦] وثبت عند القاضى امتناعه بلا عذر ، أو سوء أدبه بكسر ختم ونحوه بشهادة ظاهر العدالة أو بإخبار العون الثقة أحضره بالشرط وأجرتهم عليه وعززه إن رأى .

وإن لم يثبت وحضر ، وأنكر حلفه بلا طلب خصمه أنه لم ير الختم فإن اتهمه عند الحلف هدهه فإن نكل وحلف الطالب أنه رآه وامتنع عزره ، وإن توارى نودى على بابه أنه لم يحضر إلى ثلاثة أيام سمع القاضى عليه الدعوى ، والبيئة وحكم عليه ، فإن لم يحضر بعد المدة سمر بابه أو ختمه بطلب الخصم إن عرف القاضى أنها داره ، وشهد بها عدلان وأنه يأوى إليها .

ولو أخبر القاضى أنه فى دار فلان بعث عدلين مع جماعة من ثقات الخصيان والنساء والصبيان فيدخلها النساء ثم الصبيان ثم الخصيان ثم العدلان فإذا توسط النساء والصبيان صحن [وسط] ^(١) الدار ، وانحاز سكانها رجالا ونساء فى جانب دخل الخصيان ؛ لتفتيش الرجال والنساء لتفتيش النساء ، فإذا وجد الخصم [عزوه] ^(٢) القاضى بنظره .

(١) غير موجودة فى (ب) .

(٢) فى (ب) : [عزره] .

فإن تعذر حضوره نودى على بابه أيضا ثلاثا كما مر ، فإن لم يحضر سمع الدعوى والبينة عليه وحكم عليه بلا يمين بعد البينة ، ثم رفع الختم أو السمر ، فإن سأل المدعى رفعه ففى إجابته وجهان .

فإن لم تكن بينة جعل ناكلا بعد النداء ، أو إعلامه أنه يحكم بنكوله .

ولو هرب من مجلس الحكم قبل سماع البينة أو بعده وقبل الحكم حكم عليه بالبينة ، وإن امتنع بعذر كمرض يسوغ بمثله شهادة الفرع عن الأصل ، وحبس ظالم ، أو خوف منه لم يكلفه الحضور ، بل يسمع الدعوى ، والبينة عليه ، ويحكم ، ولا يكلفه توكيلا أو يبعث إليه نائبه ، أو يأمره بتوكيل من يخاصم عنه ، فإن لزمته يمين بعث إليه من يحلفه .

وإن كان المطلوب خارج البلد فى غير ولايته لم يحضره وكذا فيها وله ثم نائب أو وجد هناك متوسط صالح لل قضاء يصلح بينهما بل يسمع الدعوى والبينة ، وينيه إليه ويكون انهاؤه إلى المتوسط استخلافا خاصا ، فإن فقد أحضره وإن بعدت المسافة بعد البحث عن سبب دعواه .

ومن سأل إحضار امرأة برزة فى البلد أو خارجة فكالرجل لكن يشترط فى الخارجة أمن الطريق ونحو محرم بها أو نسوة ثقات أو امرأة مخدرة ولو فى البلد لم يحضرها بل يحضر أو نائبه موضعها ، وتجب من وراء ستر إن أقر المدعى أنها هى أو شهد به اثنان من محارمها ، وإلا تلفت بثوب وخرجت ، فإن قالت : البينة لا نعرفها إلا بنظر وجهها لزمها كشفه ، والمخدرة : هى من لا تخرج أصلا إلا لضرورة ، وكذا من تخرج نادرا لتعزية أو زيارة مثلا ويكفى أن لا تصير مبتذلة بكثرة الخروج لشراء الخبز والقطن وبيع الغزل ، ونحوها ولا يثبت تخدرها إلا ببينة .

ولو تخدرت برزة لم يثبت لها حكم التخدر حتى تمضى مدة استبراء الفاسق
إذا تاب .

ولو طلب المدعى خصمه بنفسه ، فإن لم يكن له عليه حق لم يلزمه
إجابته ، وكذا إن كان عليه حق وأداه وإلا فوجهان .

خاتمة

لو كان فى ولاية القاضى مال المحجور وهو فى ولاية غيره فله ولاية حفظه
وتعهده بنفسه ، أو نائبه ، ويبيعه بالمصلحة إن خيف تلفه ، وقد مر فى الحجر
والتصرف فيه بالاستئمان لقاض بلد المالك ، فإن طلب إحضاره إليه مع الأمان
وجبت إجابته .

وما فى ولايته من أموال الغائبين كمال المحجور الغائب إذا خيف تلفه فيبيع
الحيوان إن لم يكن قد نهى عن بيعه ، ولم تحصل صيانتة بإجارته .

فإن أيس من معرفة الغائب حفظه أو بابه أو أجره وصرف العوض فى
المصالح فإن كان مودعا مع أحد فله دفعه إلى القاضى إن وثق به ، وإلا فإلى
عالم ثقة ؛ ليتصدق به ، وإلا تصدق به هو عن المالك بنية الغرم له إذا وجده ،
فلو ترك الأهم كأن عدل عن محتاج لكسوة ، أو إطعام إلى عمارة مسجد مثلا
جاز (١) .

(١) [عدم اللزوم المعتمد كما قاله الشهاب فى حواشى الروض] من هامش (١) .

كتاب القسمة^(١)

قد يتولاها منصوب الإمام أو القاضى فإن وجد فى بيت المال سعة لزمه نصب قاسم أو عدد بقدر الحاجة فى كل بلد.

وشرطه : أهلية الشهادات وعدم الطمع والعلم بالمساحة وبالحساب لا التقويم ، بل يندب فيعمل بقول مقومين عدلين فى قيمة ما يريد قسمته ويقسمه .

ويرزقه الإمام من سهم المصالح مشاهرة إن كثرت المقاسمة وإلا فعند كل قسمة ولو تعذر بيت المال لم يعين قاسما حرمة أو كراهة وجهان^(٢) بل يدع الناس ؛ ليستأجروا لأنفسهم ، ثم إن لم يكن فى القسمة تقويم والشركاء كاملون كفى نصيب قاسم ، ويعمل القاضى بقوله ؛ لأنه خليفته ، وإن لم يتلفظ بالشهادة ، وإلا اشترط اثنان .

وللإمام جعل القاسم حاكما فى التقويم فيعتمد فيه قول عدلين ، ثم يقسم هو ولا يعتمد على نفسه بخلاف القاضى .

(١) القسمة - بكسر القاف - : وهى تمييز بعض الأنصاء من بعض .

والقسام : الذى يقسم الأشياء بين الناس .

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ ﴾ [النساء / ٨] .

وما ورد أن رسول الله ﷺ كان يقسم الغنائم بين أربابها .

البخارى فى : كتاب التفسير ، باب ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ ﴾ [النساء / ٨] (٨ / ٤٥٧٦) .

(٢) [أصحابهما ثانيهما] من هامش (١) .

وللشركاء الكاملين القسمة بأنفسهم أو بغيرهم وهو وكيل لهم فلا يشترط فيه إن لم يحكموه فيها ما يشترط في منصوب الإمام، ولا يلزمهم قسمته إلا بالتراضى بعد القرعة، بخلاف منصوب الإمام في قسمة الإجماع كما سيأتي .

وأجرته إن تعذر بيت المال على الشركاء طالبهم ومطلوبهم ثم إن استأجروه إجارة صحيحة يسمى واحد : كاستأجرك ؛ لتقسم بيننا كذا بدينار أو فاسدة، أو فقد عقد الإجارة وجبت أجرة المثل، أو قسم بينهم منصوب الإمام إجباراً وزعت عليهم بالحصص لا الرؤوس ثم إن تعدد القاسم قسم المسمى في الإجارة الصحيحة على الرؤوس أو بالعمل كفى الفاسدة؟! وجهان^(١) .

وإن سمي كل شريك أجرة واتحد العقد : كاستأجرك ؛ لتقسم بيننا كذا بكذا على فلان، وكذا على فلان، أو عقد وكيلهم بذلك لزم كلا مسماه، وكذا إن تعددت العقود وترتبت في قسمة الإجماع، أو غيرها .

وقسط محجور الشركاء من الأجرة في ماله إن طولب بالقسمة أو كان له فيها غبطة وعلى الولي طلبها بالغبطة وتحرم دونها فيمنعه القاضي .

فصل

[١ - في إبطال القسمة]

[ق/ ٤٢٧] المشترك إن أبطلت القسمة منفعتها بالكلية : كنفييس جوهرة بكسر و ثوب /

(١) [أصحابهما أولهما إذ العمل مجهول ونظر فيه الشيخ بأنه أقر التوزيع في الفاسدة أهد.] من هامش (أ) .

(٢) في (ب) : [كذلك] .

يقطع وزوجى خف أو نعل ، أو مصراعى باب وطلب الشركاء من القاضى قسمته [لذلك]^(١) لم يجبههم ويمنعهم أن يفعلوا ، أو إن نقصت كسيف يكسر لم يجبههم ولم يمنعههم وإن لم تبطل المنفعة بالكلية وبطلت بالقسمة منفعته المقصودة كطاحونة وحمام صغيرين لم يجبر الممتنع ، بخلاف إذا كانا واسعين يمكن جعلهما طاحونين أو حمامين وإن احتاج إلى إحداث بئر ومستوقدة وأمكن .

ولو ضرت القسمة أحد الشريكين فقط بأن ملك واحد عشر دار ولا يصلح لو قسمت مسكنا وباقيها لآخر ، ويصلح مسكنا أجبر مالك العشر بطلب شريكه لا عكسه^(٢) ، ولو كان لواحد نصفها والخمسة باقيها فتقدم بطلب تمييز أجيب ، ثم للخمسة القسمة بالتراضى لا جبرا ، وإن تقدموا بطلب إفراز النصف ؛ ليبقى بينهم مشاعا أجيبوا ، وكذا لو كانت لعشرة بالسوية فطلب خمسة إفراز النصف ؛ ليبقى شائعا وإن كانت لسته بالسوية فطلب أحدهم إفراز نصيبه أجيب ، والباقي شائع .

وإن طلب اثنان إفراز نصيبهما ؛ ليجتمعا فيه قسمت أثلاثا لهما ثلث والباقي للباقيين وإن طلب ثلاثة قسمت نصفين لكل ثلاثة نصف شائع .

ولو كانت لثلاثة أحدهم غائب فطلب الحاضران القسمة وبقاء حق الغائب شائعا فى نصيبهما لم يجز .

(١) فى (ب) : [كذلك] .

(٢) [قوله : « لا عكسه » : أى ما لم يكن له غرض فى ذلك قال شيخنا : ومن الغرض أن يريد القسمة لأجل نقصه] . من هامش (أ) .

وما لا يعظم الضرر فى قسمته أنواع^(١) :

النوع الأول : المتشابهة : كالمثليات والأرض المستوية الأجزاء والدار المتفقة الأبنية بأن كان فى جانب منها بيت وصفة ، وفى الجانب الآخر كذلك والعرصة تنقسم فهى قسمة إجبار .

وإن تفاوتت الأنصباء فتعدل السهام فى المكيل والموزون أو المزروع كيلا أو وزنا أو ذرعا بعد الأنصباء إن استوت كأن كانت لزيد وعمر وبكر ثلاثا ثم تؤخذ ثلاث رقاع مستوية ويكتب فى كل رقعة اسم أحد الشركاء أو أحد الأجزاء ويميز كل جزء [بحد]^(٢) أو جهة أو غيرهما ، ويدرج كل رفعة فى بندقه نحو شمع متساوية شكلا ووزنا ، ثم تعطى من لـم يحضر الكتب والإدراج والصبى أو الأعمى أولى .

(١) أنواع القسمة ثلاثة وهى :

(١) القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة التشابهات : وهى فى الجيوب والدراهم والدور وأرض مستوية الأجزاء ، فيجزأ أما يقسم كيلا فى المكيل إن استوت ، أو جزء من الأجزاء .

(٢) القسمة بالتعديل : وذلك بأن تعدل السهام بالقيمة كأرض تختلف قيمة أجزائها بنحو قوة النبات وقرب الماء ، أو يختلف جنس ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه عنب .

(٣) القسمة بالرد وذلك بأن يحتاج فى القسمة إلى رد مال أجنبى كأن يكون بأحد الجانبين من الأرض نحو بشر كشجر لا يمكن قسمته فيرد أخذه بالقسمة ، قسط قيمة نحو البئر .

والنوع الأول إفراز للحق لا بيع ، والنوعان الآخران بيع .

(٢) فى (ب) : [بجدار] .

ثم إن كتب اسم الشركاء أمر بوضع بندقة على الجزء الأول فهو لمن اسمه فيها ثم توضع أخرى على الجزء الذى يلى الأول فهو لمن فيها اسمه الثالث ويتعين للثالث ، وإن كتب الأجزاء وهو أولى أمر بإخراج رقعة باسم زيد أو بوضعها عليه نفسه ثم أخرى باسم عمرو ويتعين الثالث لبكر وتعين المبدوء به من الشركاء أو الأجزاء إلى القاسم فيقف أولا على أى طرف شاء وسمى أى شريك شاء .

ولو اختلفت الانصباء بأن كان لزيد النصف وعمرو الثلث ولبكر السدس جزئت الأرض مثلا على أقل السهام وهو السدس ، فتجعل ستة أجزاء ، ثم تكتب الأجزاء أو الأسماء وهو هنا أولى .

فإذا كتب الأسماء فى ثلاث رقاع أمر بوضع رقعة على الجزء الأول فإن خرج اسم بكر أخذه ثم أخرج رقعة على الجزء الثانى ، فإن خرج اسم عمرو وأخذ مع الثالث وتعين الباقي لزيد ، وإن خرج اسم زيد أخذه مع الثالث والرابع وتعين الآخران لعمرو ولو خرج اسم زيد أولا أخذ الثلاثة الأولى ، ثم إن خرج الرابع لعمرو وأخذه مع الخامس وتعين السادس لبكر أو عكسه فعكسه ، وإن خرج أولا اسم عمرو لم يخف حكمه .

وإن كتب الأسماء فى ست رقاع فهو أولى فيجعل ثلاثا لزيد وثلثين لعمرو وواحدة لبكر ويخرجها كما مر .

وفائدة هذا [سرعة خروج]^(١) اسم زيد وإن كتب الأجزاء فليكن فى ست رقاع ويخرج على الأسماء لكن قد يخرج لزيد الجزء الثانى أو الخامس فيتفرق ملكه فيحترز من ذلك إما بالابتداء باسم زيد فإن خرج له الجزء الأول أخذه

(١) فى (ب) : [خروج سرعة] .

واثنتين بعده أو الثاني أخذه والأول والثالث أو الثالث أخذه مع الأولين أو مع الثاني والرابع ويتعين الأول لبكر والأخيران لعمر.

وإن خرج له الرابع أخذه مع الذين قبله والأول لبكر والأخيران لعمر أو أخذه مع الثالث والخامس والأولان لعمر والأخير لبكر.

وإن خرج له الخامس أخذه مع الذين قبله والأولان لعمر والأخير لبكر. وإن خرج له السادس أخذه مع الذين قبله وحيث أخذ حقه ولم يتعين حق الأخيرين أقرع بينهما فلا يقع تفريق.

وإما بالابتداء باسم بكر فإن خرج له الأول أخذه ثم يخرج باسم الأخيرين فلا تفريق.

وإن خرج له الثالث أخذه وما قبله لعمر، وما بعده لزيد، أو الرابع أخذه وانعكس مأخوذ الأخيرين.

وإما بالابتداء باسم عمر، فإن خرج له أخذ الأولين [أو ^(١) أخذ الأخيرين أحدهما] ثم يخرج باسم أحد الآخرين.

وإن خرج له الثالث أخذه مع الثاني وما قبلهما لبكر وما بعدهما لزيد وإن خرج له الرابع أخذه مع الخامس وانعكس مأخوذ الآخرين.

وله الاكتفاء بثلاث رقاع فيكتب في كل واحدة أربعة أجزاء يستدىء في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني وفي الثالثة بالثالثة فإن خرج لزيد الأولى ولعمر الثانية أو الثالثة فلزيد الثلاثة الأول ولعمر اثنان بعدها ولبكر السادس وكذا لو خرج لعمر [الثالثة] ^(٢) أولا ولا يعطى للثالث والرابع لثلا يتفرق حق زيد.

(١) في (أ) : [و] .

(٢) في (ب) : [الثالث] .

وإن خرج لزيد الأولى ولبكر الثانية فلزيد ما مر ولبكر الرابع ولعمرو الباقي.

وإن خرج لزيد الثانية أولا فله الثاني واثنان بعده ولبكر الأول ولعمرو الأخيران، وكذا لو خرج لبكر الأولى ولزيد الثانية .

وإن خرج لعمرو الأولى ولزيد الثانية أو الثالثة فلعمرو الأولان ولبكر الأخير ولزيد ما بينهما .

وإن خرج لعمرو الأولى ولبكر الثانية فلعمرو الأولان ولبكر الثالث ولزيد الباقي .

وإن خرج لبكر الأولى ولعمرو الثانية ولزيد الثالثة فلبكر الأولى ولعمرو اثنان بعده ولزيد الباقي .

وهذه الطريقة إعطاء من خرج اسمه قدر حقه الذى فى الرقعة الأولى فالأول فإن تعذر فما / بعد الأول الأقرب فالأقرب وقد يحصل الفرض برقعة [ق/٤٢٨] وقد يحتاج لرقعتين وهو الأغلب .

فرع : كما يقرع بالرقاع فكذا بالأقلام أو الحصى ونحوها إلا إن اختلف الجنس كنواة أو قلم .

فصل

[٢- فى قسمة التشابه]

إذا قسم المتشابهة أو غيره ثم ادعى شريك [غلط]^(١) القاسم أو حيفه مفصلا لا مجملا وأنكر غيره فإن قسم نائب القاضى إجبارا لم يلزم المنكر إقامة بينة أن

(١) من (ب) .

القسمة عادلة ولم يحلف القاسم بل إن لم يقيم المدعى بينة فله تخليف المنكر، فإن نكل وحلف المدعى نقضت القسمة وإن حلف ؛ لنكول بعض الشركاء نقضت في حقه فقط .

ولو أقر القاسم فإن صدقه الشركاء نقضت ، وإن كذبه فلا ، ويلزمه رد أجرة أخذها كالقاضي إذا أقر بغلظه في الحكم أو بتعمد الخيف فإن صدقه المحكوم له رد المال وإلا فلا ويغرمه القاضي .

ولو صدقه بعض الشركاء وأنكر بعض ولم يبين للقاضي غلظه فهل يغرم لمن صدقه ؟! وجهان^(١) .

وإن أقام المدعى بينة نقضت القسمة وطريقة إحضار عارفين بمسحان الأرض ويشهدان وكالبينة ما إذا علم أن المدعى قدرا فوجد معه أقل وإن جرت القسمة بتراضي الشركاء بأنفسهم أو غيرهم ثم أثبت المدعى نقضت إن كانت إفرازا أو بيعا وفيه ربا وإلا فلا وإن لم يثبت حلف المنكر .

فرع : [إن]^(٢) ادعى أحدهم القسمة وأنكر غيره فإن لم يقسم منصوب القاضي صدق المنكر وإلا عمل بقول القاسم إن قسم إجبارا وبقي على ولايته وإلا فلا .

فرع : اقتسما دارا ثم تنازعا بيتا منها ولا بينة حلفا ونقضت القسمة إن ادعى كل أن البيت لم يدخل في حد الآخر وأن حقه ينتهي دونه .

ولو ادعى أحدهما أن حده ينتهي إلى كذا وأن الآخر غصبه منه وأضافه إلى حصته صدق ذو اليد يمينه .

(١) [أصحهما نعم] من هامش (ب) .

(٢) غير موجودة في (أ) .

فرع : لو اقتسم ورثة تركة مورثهم ، ثم ثبت عليه دين ، فإن كانت إفرازا لم تبطل بل تباع الأنصباء فيه إن لم يوفوا وإن كانت بيعا فهي باطلة فتباع التركة للدين إن لم يوفوا .

وثبت الوصية بعد القسمة كثبت الدين إن كانت مرسلة وإن كانت بجزء أو عين فكاستحقاق بعض التركة وسيأتي .

ولو حدث الدين بعد القسمة بنحو ترد في بئر لم تبطل بل إن لم يوفوه نقضت وبيعت التركة فيه .

ولو استحق بعد القسمة بعض التركة ، فإن كان شائعا كثلث بطلت فيه ، وكذا في الباقي أو معينا أو كان من نصيب كل سواء لم تبطل ، وإلا بطلت .

النوع الثاني قسمة التعديل :

فالمشترك إن لم يتعدد كأرض واحدة اختلفت قيمة أجزائها ؛ لاختلافها في قوة الإثبات أو في القرب من الماء أو بعضها سقى بالنهر وبعضها بالدلاء ؛ لارتفاع أو غيره أو بعضها [بعل]^(١) وبعضها بسقى ، أو بعضها عامر وبعضها خراب فيكون قيمة ثلثها مثلا كقيمة ثلثيها ، جعل هذا سهما وهذا سهما إن كان لاثنين مناصفة .

وإن اختلفت الأنصباء كنصف وثلث وسدس جعل ستة أسهم بالقيمة وهي قسمة إجبار وتوزيع أجرة القاسم على المأخوذ قلة وكثرة لا على الشركة في الأصل .

ولو اختلف المشترك جنسا كبستان بعضه نخل وبعضه عنب ، ودار بعضها

(١) بعل ما سقته السماء (مختار الصحاح مادة بعل) .

أجر وبعضها خشب وطين أو وبعضها لبن أو مختلفة هيئات الأبنية فكاختلف صفة في الإيجابار على قسمة التعديل .

نعم ! إن أمكن قسمة الجيد وحده والردىء وحده أو كل جنس وحده لم يجبر على التعديل .

وإن تعدد فإن كان عقارا كدارين أو حانوتين لاثنين استويا قيمة يمكن قسمة كل واحد فطلب أحدهما القسمة أعيانا بأن تجعل كل عين لواحد لم يجبر الآخر تجاور العقاران أم لا .

وكذا الأراضي المتفرقة والمتجاورة إن اختلف المشرب والطريق وإن لم يمكن كدكانين صغار متلاصقة أجبر كخان فيه بيوت .

وإن كان غير عقار فإن اتحدا جنسا ونوعا كعبددين لاثنين وكثلاثة أثواب لثلاثة قيمتهما أو قيمتهم سواء قسم ذلك أعيانا [بأن يجعل كل عين لواحد لم يجبر]^(١) جبرا ، وكذا إن لم ينقسم عددا بل قيمة بحيث ترتفع الشركة كثلاثة أعبد لاثنين مناصفة وقيمة أحدهم كالأخيرين وإن لم ترفع إلا عن البعض كعبددين لاثنين سواء وقيمة واحد ضعف الآخر فطلب أحدهما القسمة ؛ ليأخذ الخسيس من أخرجته له القرعة مع ربع الآخر فلا إيجابار ، وكذا إن اختلف نوع المشترك كعبددين تركى وهندى ، أو جنسه كعبد وثوب أو اختلط النوعان وتعذر التمييز كتمر جيد - ردىء وطلب قسمته أنواعا أو أجناسا .

فرع : اللبن إن استوت قوابله فقسمته إفراز وإلا فتعديل .

فرع : لاثنين دار ذات سفلى وعلو فطلب أحدهما قسمة السفلى وقسمة العلو وأممكن أجبر الآخر ، وإن طلب جعل السفلى لأحدهما والعلو للآخر لم يجبر ، وكذا لو طلب العلو فقط .

(١) من (ب) .

وإن كان بينهما قرية فطلب أحدهما قسمة الكل والآخر قسمة كل سكن
أجيب الأول فيجعل لكل واحد نصفها بما فيه من المساكن .

فرع : كيفية إدراج الرقاع فى التعديل كالإفراز وقد مر .

النوع الثالث قسمة الرد وهى :

أن يشمل المال على جيد وردىء وقيمة الردىء دون قيمة الجيد أو يكون فى
جانب من الأرض شجر أو من الدار بئر أو بيت لا ينقسم ولا يعادله الآخر بل
يحتاج أخذه إلى رد قسط شريكه من قيمته فلا إجبار فيها ، وكذا لو كان بين
اثنين عبدان مناصفة نفس بألف وآخر بستمائة ، فإن رضيا بقسمة الرد فلهما
الرضا بأخذ أحدهما النفيس أو يقرعا ؛ ليرد أخذه مائتين وإن أمكن قسمة أرض
ردا أو تعديلا قسمت ردًا إجباريا .

فرع : قسمة المساوية : إفراز للحقين فيتين بها أن التميز لكل كأن ملكه ،
وقسمة الرد والتعديل : بيع فيما كان له صاحبه فيما يتميز له وإفراز فيما كان له
منه فحيث هى بيع اشترط فى المقسوم الربوى التقابض كما مر ولا يقسم
مكيله وزنا وعكسه ولا الرطب والعنب وما عقدت النار أجزاءه ولا التمر على
شجرة خرصا وطريقهما / جعله سهمين متميزين ، ثم يبيع أحدهما ملكه من [٤٢٩/ق]
حصته ، بدينار والآخر ملكه من الأخرى بدينار ، ثم يتقاصان ، وتقسم
الأرض المزروعة وحدها جبراً ، ومع زرعها فضلاً بتراض ، لا بعد اشتداد
الحب أو كان بذراً بعد ، ولا الزرع وحده إن اشتد حبه ، أو لم ينبت ،
ويجوز قبل اشتداده وثبت فيها الإقالة ، فيعود مشتركاً فى الفسخ بالعيب وخيار
للمجلس فى قسمة الرد لا التعديل .

وتصح قسمة الجص والنورة كيلاً أو وزناً إفرازاً أو بيعاً ، وكذا المؤجرة

وحيث هي إفراز جاز فيه قسمة الرطب ، أو العنب لا سائر الثمر على الشجر خرصاً ، وقسمة الوقف عن الملك إن لم يكن فيها رداً ، وكان من صاحب الوقف لا الآخر إذ يأخذ بإزائه جزءاً من الوقف وحيث جازت أجبر صاحب الوقف بطلب المالك ، ولا عكس ويلزم فى حق المتقاسمين لا باقى البطون ، وتمتنع قسمة الوقف بين أهله ، وإن كان إفرازاً ، فإن جرت وحكم بها من يراه لم ينقض .

فرع : يشترط فى قسمة الرد التراض بعد القرعة : كالاتداء : كرضينا بهذه القسمة أو ما أخرجته القرعة أو بما جرى وإن لم يجر لفظ بيع ونحوه ، وكذا قسمة غير الرد إن جرت بلا إجبار ، وإلا فلا .

فرع : لو قسمت داراً جبراً أو بتراض ، ولكل سهم طريق يخصه نزلت القسمة عليه ، وإلا وجب أن يخرج من الملك قبل القسمة طريق مشترك بقدر الحاجة ، وما جرت به عادة حمل مثله عليها ، ولا تعتبر سعة الباب .

[فرع ^(١)] : لو رضى المالكان بقسمة المنافع بالمهاياة [مياومة أو مشاهرة أو مسانحة ^(٢)] أو ليزرع أو يسكن فلان مكان كذا ، وفلان مكان كذا جاز ، ثم قد يتفقان على من يبدأ بالاستيفاء ، وقد يتنازعان فيقرع ، ثم إن رجع المبتدئ قبل استيفاء نوبته جاز ، فإن كان بعد مدة لها أجرة أو بعد استيفائها غرم حصه غيره من أجرة المثل ، وكذا لو تلفت العين بعد نوبة الأول ، وامتنع أحدهما من المهاياة - لم يجبر .

وإن لم تقبل العين القسمة : كقناة وعبد وذابة ، وإن امتنع معاً وأصر

(١) فى (ب) : [فصل] .

(٢) قوله : « مياومة أو مشاهرة أو مسانحة » : أى كل يوم أو كل شهر أو كل سنة .

فللقاض إجارته لا بيعها لثالث عنهما ، وتنقسم الأجرة بينهما بحسب الملك ، ولهما قسمة ما أجراه إن لم يتضرر المستأجر إفرازاً كانت ، أو بيعاً .

قال القاضى : ولو استأجر أرضين منفصلتين تطلب أحدهما القسمة ليزرع كل واحدة أو استأجر أرضاً واحدة متفقة الأجزاء ، فطلب أحدهما المهايأة لم يجبر الآخر ، فإن اقتسما فطلع عيب فى نصيب أحدهما فله الفسخ ، وينبغى أن للآخر الفسخ أيضاً لكن موقف الفسخ على العيب إنما يصح على منع الرجوع بعد المهايأة كما هو رأى القاضى ، ولم أر من تنبه له ، ولو تهياً أعبداً لهما دخل فيها عام الإكساب والمؤن وكذا نادرها غير أرش جناية .

وينبغى أن يراعى فى كسوته قدر النوبة فإن كانت مياومة لزمتهما .

فرع : لا يجوز مهايأة حيوان لبون ليحلب كل واحد يوماً أو شجرة مثمرة ليأخذ كل واحد عاماً فإن أباح كل نصيبه للآخر جاز ، واغتفر جهل القدر للضرورة .

فرع : قسمة الديون باطلة فإن رضوا بها لم يختص أحد منهم بما قبضه .

تنبيه : مر فى آخر الباب الثانى من الرهن حكم قسمة المرهون إذا إنفك بعضه .

خاتمة

لو طلب جماعة من القاضى قسمة ما بأيديهم عقاراً أو منقولاً أو طلبها بعضهم وامتنع غيره لم يجز له الإجابة إذا جهل أنه ملكهم حتى يثبتوا به عنده بينه ، ولو رجلاً وامرأتين أو ويمين ولا تكفى البينة بإبتياعهم أو يارثهم له من أبيهم ، ولو قسم بلا بينة لم تنقض ما لم يثبت خلافه .

كتاب الشهادات^(١)

وفيه أبواب :

الأول : فى شروط أهلية الشهادة عند الأداء وهى : التكليف ، والحرية ، والإسلام ، والعدالة ، والمروءة ، والنطق ، والرشد ، والسمع ، والبصر ، وانتفاء التهمة .

(١) الشهادات : جمع شهادة : وهى إخبار عن شىء بلفظ خاص .

والشاهد : حامل الشهادة ومؤديها لأنه شاهد لما غاب عن غيره .
والإصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة / ٢٨٣] .
وقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة / ٢٨٢] .

وقوله ﷺ : « للأشعث بن قيس : « شهادك أو يمينه » .

أخرجه البخارى فى : كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود (٥ / ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠) ، ومسلم فى : كتاب الإيمان ، باب وعين من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (١ / ٢٢١ إيمان) .
ويشترط فى الشاهد شروط أهمها :

أولاً : الإسلام : فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ، ولا كافر لقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق / ٢] ، والكافر ليس يعدل وليس منا .
ثانياً : البلوغ والعقل : فلا تقبل شهادة صبي لقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة / ٢٨٢] ولا مجنون بالإجماع .

ثالثاً : العدالة : فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات / ٦] .

رابعاً : الحرية : فلا تقبل شهادة رقيق ولو مبعوضاً أو مكاتباً ، لأن أداء الشهادة فيه معنى الولاية ، وهو مسلوب منها .

أما الثلاثة الأول فلا يقبل صبي ومجنون ولا من فيه رق ولا كافر ولو على مثله .

وأما الرابع : فالمعاصي كبائر وصغائر : فالكبيرة كل معصية أوجبت حداً كالزنا واللواط وشرب الخمر وإن قل ، ولم يسكر أو النبذ واعتقد تحريره لا إن اعتقد حله كالحنفى إلا إذا أدام منادمته عليه ، وحضوراً مع أهل السفه وفيمن لا يعتقد حله ولا تحريره وجهان ، وما خلط عصيره بماء كالنبذ ، وللمقلد حكم مقلده .

وكالسرقة والقتل وكذا إن لم يوجب حداً لكن فيها وعيد شديد فى الكتاب ، أو السنة كالقتل ، وكنم الشهادة عدواً ، وشهادة الزور واليمين الغموس وغصب قدر ربع دينار ، والفرار من الزحف بلا عذر ، والأكل للربا أو لمال اليتيم وللرشوة ، وعقوق الوالدين ، وقطع الرحم ، والكذب على رسول الله ﷺ عمداً أو إفتار فى رمضان عدواً ، وبخس كيل أو وزن وتقديم مكتوبة على وقتها أو تأخيرها عنه ، وترك الزكاة عدواً ، وضرب المسلم ظلماً وسب أحد الصحابة ، والوقعة فى العلماء أو حملة القرآن ، والسعاية عند الظالم والديانة والقيادة ، وترك قادر أمراً بمعروف أو نهياً عن حرام ، وكالسحر تعلماً أو تعليمأ أو عملاً ، ونسيان القرآن عدواً ، وإحراق حيوان عبثاً ، وامتناع امرأة من زوجها عدواً ، واليأس من رحمة الله ، والأمن من مكروه ، وأكل لحم ميتة أو خنزير عدواً ، والنميمة ، وكذا الغيبة لمن لا يتظاهر بفسقه ، خلافاً للشيخين ، وهى ذكر عيب غائب ولو ذمياً .

وغير ذلك صغيرة : كالنظر ، والتقبيل ، والاستمئاء ، واللمس ، وخلوة الأجنبية المحرم واللعن ولو لبهيمة ، وكذب لا حد فيه ولا إضرار ، وهجو مسلم ، ولو تعريضاً ، وصدقاً والإشراف على بيوت الناس ، وهجر مسلم

فوق ثلاثة بلا عذر ، وكثرة المخاصمة بلا علم كوكلاء القاضى ، أو بعلم ، ولو محققاً إن لم يراع حق الشرع ، وكضحك مقبل عدواً ، والنوح ، ونحوه للمصيبة ، ولبس الرجل ثوب حرير وتبختر الماشى .

وكجلوس مع فاسق لإيناسه ، والنفل المطلق وقت النهى ، وإدخال / [ق] / [٤٣] مسجد نجاسة ، أو مجنوناً ، أو صيباً يغلب تنجيسه ، وإلا كره كتلطخه ثوبه أو بدنه بنجاسة عدواً ، ومحاذاة قاضى الحاجة الكعبة بفرجه كما مر ، وكشف العورة بحمام أو خلوة عبثاً ، ووصال صائم ووطء رجعية ، أو مظاهرتة قبل تكفيره ، ومسافرة امرأة لغير هجرة بلا زوج أو محرم أو نسوة ثقات .

وكالنجش ، والاحتكار ، والبيع ، والسوم ، والخطبة على بيع ، أو سوم ، أو خطبة غيره ، وبيع الحاضر للبادى ، وتلقى الركبان ، والتصرية ، وبيع معيب لم يذكر عيبه ، واقتناء كلب حيث يحرم ، وإمساكها غير محترمة .

فلا تقبل شهادة مرتكب كبيرة ولا مكثراً من الصغائر من أنواع أو نوع بحيث لا تغلب طاعاته معاصيه ، ولا أثر لمرة من صغيرة تسقطها أهل الناحية .

فرع : يكره اللعب بالشطرنج ، فإن قارنه قمار : وهو أن يشترط المال [له] (١) .
منهما أو فحش أو فوت مكتوبة عمداً ردت شهادته بذلك المقارن فإن شرط المال غيرهما أو أحدهما ليبدل مغلوباً ويمسكه غالباً لم يكن قماراً ، بل مسابقة فاسدة لا ترد به الشهادة ، وعلى أخذ المال رده ، فإن أبى فغاصب .

وتفويت المكتوبة سهواً لاشتغاله باللعب ترد به الشهادة إن تكرر ، وكذا لو لعب به على الطريق أو داوم عليه أو كان فى لعبه صورة حيوان .

فرع : يباح اقتناء الحمام ؛ لبيضه أو نسله أو أنسه أو حملته للكتب ، ويكره

اللعب به بالتطير أو المسابقة ، ولا ترد به الشهادة إلا مع قمار ، أو سحق قولاً ، أو فعلاً ، أو إدامة عرفاً .

فرع : يكره تعاطى الغناء واستماعه إلا من أمرد حسن فيحرم على الرجال والنساء إلا من امرأة أجنبية ولو أمة ، فيحرم على الرجال مطلقاً خلافاً للشيخين ، كعم آلة مطربة ولو يراعا^(١) .

ويباح الحداء واستماعه وضرب الدف واستماعه ، ولو للرجال وبجلاجل ومثله الطبل المعد للعب الصبيان .

ويحرم طبل الكسوبة وهو طبل طويل ضيق الوسط واسع الطرفين وكذا كل طبل لهو خلافاً للشيخين ، كالضرب بالصفافيث ، لا بالنصب على الوسائد ، ولا الصفق باليدين بل يكره ، ويباح الرقص إلا مع تثن وتكسر فيحرم .

ومن سمع بيت شعر مثلاً فقام وضرب برجله الأرض طرباً فلا بأس ، إلا إذا كان البيت ذا وجهين مباح وحرام ، ولم يحتمل غير الفسق فيحرم .

فرع : إنشاء الشعر وإنشاده واستماعه جائز إلا في هجو مسلم ولو تعريضاً ، وصادقاً فحرام ، وإثم حاكيه أقل من إثم منشئه .

ويحل هجو كافر لا حرمة له ، ومبتدع ومتظاهر بفسقه ، ولو أفحش الشاعر وشبب بامرأة معينة أجنبية ، أو وصف منها أعضاء باطنة ردت شهادته ، وكذا بزوجه أو أمته إذا ذكرهما بما حقه الإخفاء ، وتشبيهه بالغلام كالمرأة إن ذكر أنه يعشقه .

وإطراء الشاعر في مدح الناس جائز إن أمكن حمله على ضرب مبالغة ،

(١) يراع : جمع يراعة وهي القصبة التي يعزف عليه (مختار الصحاح يرع) .

وإلا فكذب محض ترد به شهادته إن أكثر منه .

فرع : كلما أبيع مما تقدم فإكثاره يمنع الشهادة كإدامة لعب الشطرنج ، والحمام ، والغناء وسماعه ، وكأن يأتي الناس له أو يأتونه ، أو اتخذ جارية أو غلاماً يغنيان للناس ، وإدامة الرقص ، وضرب الدف ، وإنشاء الشعر ، واستنشاده ، وكاكتساب الشاعر بشعره فيمدح للعتاء ، ويذم للمنع .

وتعرف الإدامة والإكثار بعادة البلد فقد يقبح من شخص ما لا يقبح من الآخر وللأمانة أيضاً تأثير فلعب الشطرنج مراراً خالياً دونه في سوق مرة على ملأ من الناس .

فرع : من وطئ أمة نفسه يظنه زانياً ردت شهادته ، أو أجنبية ويظنها أمته فلا .

ومن وطئ في نكاح متعة أو بلا ولي يعتقد حله قبلت شهادته ، وكذا المفتى به أو تحريره فلا وكذا قياس سائر المجتهادات .

فرع : تقبل شهادة ولد الزنا ويجوز نصبه قاضياً لا إماماً .

وتقبل شهادة بدوى^(١) على قروى كعكسه .

وأما المروءة : فهي تزي^(٢) المرء بزي مثله زماناً ومكاناً فترد شهادة تاركها كلبس فقيه قباء وقلنسوة وتردده فيهما حيث لم يعتد مثله ذلك ، ولبس تاجر ثوب جمال ولبس جمال زي عالم ، وركوبه بغلة نفيسة ، وطوفه في السوق ،

(١) البدوى : ساكن البادية الذى يرحل من مكان إلى مكان .

القروى : الذى يسكن القرية .

(٢) تزي : تهيأ وتلبس .

وجعل نفسه ضحكة ، أو مشى من لا يليق به فى السوق مكشوف الرأس والبدن ، وأكل غير سوقى فى السوق وشربه من سقايته بلا غلبة جوع ، أو عطش .

وكالأكل أو البول فى الطريق واعتياد البول قائماً بلا ضرورة ، أو فى الماء ، ومد الرجل عند الناس بلا عذر ، وترف الإبط ، وتقيل مستمتعته عندهم ، وترف اللحية عبثاً ، وذكر ما يجرى من امرأته فى الخلوة ومهارلتها حيث يسمع غيره ، وإكثار حكايات مضحكة وسوء العشرة مع الأهل ، أو الجيران أو العاملين والمضايقة فى التافه ، وتكرر حضور وليمة غير نحو السلطان بلا طلب ، ولا ضرورة ، ولا استحلال صاحبها لا الالتقاط النثار .

وكابتدال رجل معتبر نفسه بنقل الماء والطعام إلى بيته شحاً لا تواضعاً واقتداء بالسلف من تركه التكلف ، وكذا لو لبس ما وجد أو أكل حيث وجد تقللاً وطرحاً للتكلف ، ويعرف بظهور أماره صدقه فيه .

فرع : تقبل شهادة ذى حرفة دنيئة لائقة به ، وهى حرفة آبائه كحجامة وكنس خلاء ودبغ وحراسة ، وكنخال للتراب وحمامى وإسكافى وقصاب وحائك صباغ [وصواغ]^(١) وإن لم يكثر الكذب وخلف الوعد وكذا كل محترف .

والتقييد بحرفة الآباء تقتضى أن الإسكافى أو القصاب لو صار كناساً زالت مروءته لا عكسه .

فرع : تقبل شهادة الطواف على الأبواب ، وسائر السؤال للحاجة ، وعجز عن الكسب إلا أن أكثر الكذب فى دعوى الحاجة ، أو أخذ ما يحرم عليه أخذه فيفسق .

(١) صواغ : حرفة وهو : الكذاب المزخرف حديثه المزخرف بهاء الحديث .

وينبغي اعتبار كون المأخوذ نصاباً كما مر وأخذ صدقة التطوع بلا طلب لا يقدح وكذا الفرض وهو [فقير]^(١) ، أو جهل تحريم الأخذ ، وإلا فقادح .

فرع : من ترك السنن الراتبة / ومستحبات الصلوات أحياناً لم ترد شهادته ، [ق/٤٣١] أو دائماً ردت .

وإما النطق : فترد شهادة أخرس وإن فهمت إشارته .

وأما الرشد : فترد شهادة محجور سفه لا فلس .

وأما السمع والبصر : ففي الشهادة بالقول أو السمع بالفعل .

وأما انتفاء التهمة : فترد شهادة ذى تهمة ، وتحصل إما بجر نفع إليه أو دفع ضرر عنه كشهادته لعبده المأذون فى التجارة ، ولما كتبه ، ولمورثه ، ولغيره الميث ، أو المحجور عليه بفلس حيث يضارب بدينه ، وتقبل قبل الموت ، أو الحجر ، أو حيث لا يضارب لتأجيل دينه أو إذا كان موسراً .

وكشهادة وصى لمن هو موصى عليه فى محل تصرفه ، وضامن براءة الأصل مما ضمن به ، وشريك لشريكه فى المشترك كأشهد أن هذا بيننا ، لا أنه يملك نصفه مثلاً فيقبل إلا أن يستلزم حصول شيء منه للشاهد كموروث لم يقبض .

وكشهادته لشريكه ببيع ما له فيه شفعة ، أو للمشتري منه إلا بعد العفو ، أو حيث لا ينقسم ، وكشهادة وكيل بما وكل فيه إلا إذا أنكر المشتري منه الثمن فشهد بالبيع ، والثمن ولم يصفه إلى تصرفه .

وكشهادة وارث بجرح فلان مورثه ، أو تزكية بينة الجرح قبل اندماله ،

(١) من (ب) .

وتعتبر وراثته عند الأداء ، وإن انتفت عند الموت كأن شهد الأخ ثم ولد للجريح ابن فإن انتفت وراثته الأخ عند الأداء بالابن ، ثم مات الابن لم ترد شهادته ، ثم إن مات بعد الحكم [فشهادته]^(١) لم تنقض أو قبله لم يحكم بها .
وتقبل شهادة وارث بمال لمورثة المريض أو المحجور ، ولو قبل الاندمال ، فإن مات بعد الحكم أخذ الوارث المال لا قبله وشهادته بدين على مورثه ، وبوصية منه قبل القسمة أو بعدها .

ولا تقبل شهادة وديع ، ومرتهن بالعين لمودعه ، وراهنه ، وتقبل لغيرهما ، لا غاصب لها لأجنبي قبل توثبه ، ويردها للمستحق ، أو بعد تلفها معه ولا مشتر فاسداً بعد قبض المبيع بملكه لثالث أو صحيحاً به لبائعه ، وقد رده إليه بعيب أو غيره وادعى الملك من تاريخ قبل بيعه إذ يستبقى لنفسه زوائده .

ولا شهادة من عليهما دين لميت بائن له بعد شهادة آخرين بأخ له ؛ إذ ينقلان ما ثبت عليهما للأخ إلى الابن ، ولا شهادة وارثين بموت المورث وموصى لهما بموت الموصى بخلاف شهادة مدين بموت دائنه ، ولا شهادة العاقلة بجرح بينة قتل تحمل ديته أو بتزكية من شهد بجرحها ، وتقبل إن لم تحمله .

ولا شهادة غرماء محجور بفلس بجرح من شهد بدين عليه وبتزكية من شهد بجرح من شهد لغريم ، وشهادة وصى أو وكيل بجرح شاهد بمال على محجوره أو موكله ، وتقبل شهادتهما بوصية من تركه لمن شهد لهما بوصية منها كشهادة منهوبين على قطاع بعض لبعض أن يقولوا : أخذ مالنا ولا يسأل القاضي : هل قطعوا عليهم فإن سأل فلهم أن يسكتوا ويقولوا لا يلزمنا

(١) في (ب) : [بشهادته] .

الجواب ، وتقبل شهادة فقيرين بوصية للفقراء إن لم يقولوا أوصى لنا ويدخلان فيها [وإما ببعضه]^(١) فترد شهادة بعض لبعضه ولو بتعديله ، أو على بعض آخر كفرع شهد بقذف أبيه لأمه ، وكذا بزناها أو بإقرارها به وقذفها أبوه ، أو شهد أصل بزنا زوجة فرعه أو بإقرارها ، وقد قذفها الفرع وطالبته بالحد ، فإن لم يقذفها ، أو لم تطلب حده قبلت حسبة ، وكفرع شهد بتطليق أمه أو حرمتها برضاع لا حسبة .

وترد شهادة بعض لمكاتب بعضه ، أو ما دونه فى التجارة أو شريكه فى المشترك وشهادة ابن أخى المدعى مالا لأبيه الميت ؛ إذ يثبته لجدّه .

وتقبل شهادة البعض على بعضه ولو بموجب قود وقذف ضرة أمدأ وطلاقها إلا أن ادعاه الأصل من مدة لتسقط نفقتها ، أو أنه طلقها بمال .

ولو شهد بعض لبعضه وأجنبى قبل الأجنبى ، وتقبل لنحو الأخ وللصديق .

فرع : لو ادعى الإمام لبيت المال فشهد له أصله أو فرعه قبلت [شهادته]^(٢) .

فرع : لو ادعى ملك عين بيد عمرو أنه اشتراها من زيد وزيد اشتراها من عمرو فأنكر عمرو فشهد ابنه بذلك قبلاً ، وإن تضمنت شهادتهما إثبات الملك للأب ؛ لأنه غير مستقر .

فرع : تقبل شهادة كل من الزوجين للآخر ، أو عليه ، إلا عليها بالزنا ، أو على رجل أنه زنا بها ، وتقبل أنه زنا بزوجة فرعه حسبة لا بعد دعواه .

[فرع]^(٣) : هل تقبل شهادة القانع لأهل البيت ، وهو هنا المنقطع إليهم

(١) من (ب) .

(٢) من (ب) .

(٣) فى (ب) : [فصل] .

يؤاكلهم ويرمى عن قوسهم؟! وجهان : وجه المنع عدم مروءته ومقتضى هذا أن يرد لغيرهم .

وأما لعداوة دنيوية مع العدالة من الجانبين وضبطت : بأن يتمنى زوال نعمة غيره ويسر بإساءته وعكسه فترد شهادة كل على الآخر لا له ، فقد تكون من جانب فقط فتختص بردها على الآخر إن لم يؤكد مفسقاً ، فمن بالغ في عداوة رجل فسكت عنه ثم شهد عليه قبلت شهادته ، لا عكسه ما بقيت الخصومة ، والقذف كبيرة من القاذف وعداوة من الجانبين .

وكذا لو ادعى على رجل أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله ، وهل قاذف أم رجل أو زوجته عدو له؟! وجهان .

وقذف المشهود عليه الشاهد بعد الأداء لا يمنع الحكم بها ، وإن طلب الحد ويؤخذ من هذا أن طرء العداوة بعد الأداء مخالف طرء الفسق بعده .

وترد شهادة كل من المتخاصمين حال الخصومة على الآخر لا له ، إن لم يتضمن فسقه كغصب مال ، وإنكار المدعى عليه لا يتضمنه .

ولا تقدح العداوة الدينية : كمسلم على كافر ، أو من يبغضه لفسقه ، وسنى على مبتدع وقد تتولد العداوة من التعصب للأهواء أو المذاهب .

ولا أثر لمجرد العصبية ، وحب الرجل قومه ، فإن ألّب على عدوهم ووقع فيه أثر وتقبل .

شهادة مبتدع لا يكفر ببدعته : كخلق القرآن ونفى رؤية [البارى]^(١) ، وساب الصحابة وإن استحل المال والدم ، لا الخطابي^(٢) مثله ، إلا إن ذكر ما يقطع

(١) في المخطوطة [البادى] والصحيح ما أثبتناه .

(٢) الخطابية : فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه بقول : لى على فلان كذا .

احتمال تصديق المدعى : كسمعت المدعى عليه يقرأ [و]^(١) رأيته يفعل ، ولا من يكفر بسبعته كإنكار علم الله تعالى بالمعدوم ، وبالجزيئات وقذف عائشة رضى الله تعالى عنها .

فرع : من أقام شاهدين على ميت بدين فأقام وارثه بينة بسداوة الشاهدين للوارث ففى قبولهما احتمالان ، ولعل المنع / أرجح وأما بغفلة فيرد مغفل لا [ق/٤٣٢] يحفظ ، ولا يضبط ، وكذا كثير الغلط والنسيان فإن قل أو فسد شهادته [بذكر]^(٢) زمن التحمل ومكانه ، وزالت الريبة قبل .

فرع : لو لم يذكر الشاهدان سبب ما شهدا به جاز ، ويندب للقاضى إن لم يثق بشدة عقولهما وتثبتهما أن يسألهما عن جهته ، فإن إنهاء وقتها غفلة لم يحكم ، وإلا حكم .

[تنبيه]^(٣) : يلزم الشاهد التفصيل فى الشهادة بالردة وبالإكراه وبالسرقه وبالرضاع ، وبأن نظر هذا الوقف لفلان فيذكر سببه وبأن هذا وارث فلان فيبين جهته ، وببراءة المدعى عليه من الدين المدعى عند الهروى ، مخالفاً للعبادى وهذا أقرب .

وباستحقاق الشفعة بيان سببه من شركة أو جوار وبالرشد ، وبأنه وقت تصرفه ببيع أو غيره زائل العقل ، وبالجرح ، وانقضاء العدة ، وبالطلاق يذكر لفظ الزوج وبالبلوغ بالسن ، فإن أطلق أنه بلغ قبل .

فرع : إذا شهد من حضر عقد نكاح فليقل : حضرت العقد الجارى بين

(١) من (ب) .

(٢) من (ب) .

(٣) فى (ب) : [فرع] .

الولى والزوج وأشهد به ولو شهد أنه حضر العقد لم يبعد صحته قاله ابن أبى الدم وفيه نظر.

ولو اتفق حضور شافعى عقد نكاح على خلاف مذهبه فله الشهادة بجريان العقد بين العاقلين ، وليس له الشهادة بالزوجية ، ولا السبب فى هذا العقد ، والإعانة عليه إلا إذا قلد ذلك المذهب ، واعتقده بطريق يقتضى مثله اعتقاده قاله النسبى .

وإما بدفع عار كذبه عنه : كإعادة شهادة من ردت شهادته لعداوة ، أو سيادة ، أو فسق ، أو عدم مروءة ، أو كفر خفى بعد زوالها .

وكذا شفيعان شهدا بعفو ثالث ، ثم عفو ، أو وارثان شهدا لمورثهما بجرح قبل إندماله ثم اندملت ، وفرعان شهدا عن أصل فاسق ، ثم تاب .

وتقبل معادة من رد بكفر ظاهر ، أو رقى ، أو صبى بعد كماله ، وإما بمبادرة بها قبل طلبها ، ولو بعد الدعوى ، حيث لا تستمع حسبة ولا يصير بها مجروحاً فتقبل شهادته ، ولو فى تلك الواقعة بمجلسه .

وتقبل شهادة مختف بزاوية ليتحمل الشهادة عن مقر يسمعه ويراه ، وفى كراهة ذلك وجهان .

ويندب له قبل الأداء إعلام الخصم أنه اختفى ، وتحمل عليه لئلا يبادر بتكذيبه إذا شهد فيعزره القاضى .

ومن قال له اثنان : حاسب بيننا ، ولا تشهد ففعل لزمته الشهادة إن طلب .

وتقبل شهادة الحسبة لا دعواها قبل الطلب فى حق الله تعالى : كالحدود ، لكن يندب ترك الشهادة ، وتحملها عليها ، فإن كان فى تركها إيجاب حد على غيره وجب الأداء .

فتأتى البينة القاضى وتقول : تشهد على فلان بكذا فأحضره لشهد عليه فإن قالت : فلان زنا فقاذه ، وكحق الله تعالى ما فيه حق مؤكد وهو ما لا يتأثر برضى الأدمى كطلاق ولو لمبهمة : كأحد هاتين ، فإن كان بمال لم يثبت ، وكإيلاد وعق منجزاً وحصل بتدبير وتعليق عتق ، وكتابة ، وشراء من يعتق عليه : كالشهادة بها وكعفو قود وعام وصية أو وقف ، وإن تأخر عمومه كعلى ولده ، ثم الفقراء فأنكر الولد وقفه ، وكرضاع ونسب ولو من الأم ، وتما عدة أو عدمها ، وكحرمة مصاهرة وترك زكاة أو كفارة ، وكبلوغ وإسلام وكفر وإحصان وجرح وتعديل ، وكسفه معسر فيحجر القاضى عليه وإن غاب ، وكإقرار بلزوم حجة الإسلام لا فى محض حق آدمى ، كقود وحد وبيع نعم ! إن لم يعلم المستحق أعلمه ليطلب شهادته إن شاء .

فرع : لو شهدا حسبة أن فلاناً عتق عبده ، أو أنه أخوا فلانة من الرضاعة لم [تسمع]^(١) حتى يزيد ، أو هو يسترقه أو يريد نكاحها .

ولو شهدا بطلاق وحكم به القاضى ، ثم شهد آخران برضاع محرم بينهما لم يقبل ولا عدة بأنه ينكحها وهذا يدل على أن شرط شهادة الحسبة الحاجة ، وفيه نظر .

فصل

[١ - فى أركان التوبة]

أركان التوبة من المعصية^(٢) التى تسقط الإثم ظناً لا قطعاً : الندم على فعلها ،

(١) من (ب) .

(٢) أركان التوبة هى :

أولاً : الندم على ما فات . --

وتركها حالاً إن كان ملابساً لها ، أو مصراً عليها ، وعزم أن لا يعاودها خالصاً لله تعالى ، ثم إن أوجبت تعزيراً فقط كقبلة محرمة كفاه ذلك مع قضاء صلاة أو صوم .

وإن أوجبت حقاً مالياً لله تعالى : كالزكاة أو لآدمي : كالغصب وجب مع ذلك الخروج [منه]^(١) بأداء الزكاة ، ورد المغصوب إلى مستحقه ، ولو غائباً إن غصبه هناك .

فإن تلف المال وهو موسر فبدله أو أبرأ مستحقه وعلى الغاصب إعلامه إن جهل ، فإن مات المستحق فوارثه مثله فإن عدم أو انقطع خبره فإلى أمين من قاض ثم عالم ، فإن تعذر تصدق به عنه ، أو صرفه في المصالح بنية الغرم لمستحقه إذا وجد أو تركه عنده ، أو وهو معسر نوى الغرم إذا أيسر ، فإن مات معسراً لم يطالب به في الآخرة إن شاء الله تعالى خلافاً للروضة : كمن اقترض لمباح وهو يرجو له وفاء من سبب ظاهر ، ومات معسراً .

وإن أوجبت حداً لله تعالى : كزنا وشرب ، فإن لم تقم به بيعة ، ولا اشتهر فله الإقرار به ؛ ليستوفى منه وكتمه أفضل وإلا فليأت الإمام أو نائبه ليحده ، فإن لم يجده صحت توبته وأثم الإمام .

وإن أوجبت قوداً أو حد قذف مكن مستحقه من الاستيفاء ، فإن لم يعلمه لزمه إعلامه ليستوفى ، أو يعفو أو تصح توبته من موجب قود في حق الله

= = ثانيا : العزم على عدم العودة للمعصية .

ثالثا : رد المظالم لأهلها .

(١) في (ب) : [عنه] .

تعالى بالندم ، وإن لم يسلم نفسه منه ، ومنعه القود معصية أخرى لا تبطل توبته ، بل تجب التوبة منها .

وإن كانت المعصية غيبة فإن لم يعلم بها المغتاب كفاه الندم والاستغفار له ، وإلا استخله منها ، فإن تعذر لموته ، أو تعسر لغيبته استغفر الله [بهم]^(١) ، ولا يكفى تحليل وارثه عنها ، ولا حد فيه ، وإن كانت حسداً لم يشترط إعلان المحسود ولا يندب ، وتغرب كراهته وقد يحرم .

وأما التوبة التي تعود بها أهلية الشهادة والتولية ، فإن كانت المعصية فعلية كبيرة أو إصرار على صغيرة فلا بد مع إظهار التوبة من استبرائه بمضى مدة يغلب على ظنه صدقه وهي سنة تقريباً ، فإن لم يتظاهر بالكبيرة فأقر بها ؛ ليحد لم يشترط الاستبراء .

وإن كانت / قولية - وقد ظهرت - كقذف وشهادة زور وغيبة-وجب في [ق/٤٣٣] القذف ، ولو لغير محصن أن يقول : القذف باطل ، وأنا نادم على ما قلت ، ولا أعود إليه ، أو ما كنت محققاً في قذفي ، وقد تبت منه ونحو ذلك ، ولا يشترط إكذاب نفسه وسواء قذف سباً ، أو شهادة عند القاضي .

وفى شهادة الزور [أو]^(٢) الغيبة والنميمة : كذبت فيها ، قلت : ولا أعود إلى مثله ، ثم الاستبراء بما مر إلا في القذف بشهادة .

ولو أقام القاذف بينة بزنا المذدوف ، أو أقر به أو حلف القاذف لنكوله ، أو لا عن زوجته لم يفسق إن لم تلعن الزوجة ، وإلا احتمل وجهان .

(١) من (ب) .

(٢) من (ب) .

ومن غلط في شهادة لم يجب استبراؤه ، وتقبل شهادته في غير تلك الواقعة لا فيها .

فرع : التوبة واجبة فوراً ، ولو من صغيرة ، ونجى التوبة من تأخير التوبة ، وهي أفضل الطاعات ، ولا يجب تجديدها عند ذكر ذنبه ، بل يستدب ، ويشترط كونها قبل الغرغرة والمعاينة ، ولا يطلها فعل ذلك الذنب ثانية بل يجدد توبته وهكذا .

وتصح مع ذنب مع الاحتراز عن آخر ، وإسلام الكافر ليس توبة من كفره ، بل توبته ندمه عليه ، فبه يسقط وزره قطعاً وإن إستدام ذنباً أخرى .

خاتمة

قد تمحى الصفائر بلا توبة ، بل بصلاة الخمس ، وصوم رمضان^(١) ، والاستغفار ، واجتناب الكبائر^(٢) ، وقد تمحو نحو الصلوات بعض الكبائر إذا لم تجد صغيرة بأن كفرها غيرها .

(١) وذلك لقوله ﷺ : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن ، إذا اجتنب الكبائر » .

[صحيح]

أخرجه مسلم في : كتاب الطهارة ، باب الصلوات الخمس ، الجمعة إلى الجمعة مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر (١ / ١٦) ، وأحمد في المسند (٢ / ٤٠٠) ، والبيهقي في السنن (١٨٧ / ١٠) .

(٢) وذلك لقوله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء / ٣١] .

الباب الثاني في نصاب البينة

وذكرورتها والمشهود به [أربعة ^(١)] أشياء :

أحدها : ما يثبت بشاهد ^(٢) وهو هلال رمضان ؛ لصومه وقد مر ، وكذا غيره ؛ ليصومه عن نذره لا لعبادة أخرى : كوقوف عرفة ، وهل يقبل بطلوع الفجر من رمضان ليمسك ويموت كافر بعد إسلامه ليصلى عليه ؟ ! وجهان ، بناء على قبوله لرمضان ، ومقتضى البناء قبوله .

والثاني : ما لا يثبت إلا بأربعة رجال ^(٣) وهو ما أوجب من الوطاء حداً أو

(١) غير موجودة في (ب) .

(٢) وذلك لما رواه ابن عمر ، قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيته ، فصامه وأمر الناس بصيامه » .

[صحيح]

أخرجه أبو داود في : كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (٢ / ٢٣٤٠) ، والدارمي في سنته (٢ / ١٦٩١) ، والدارقطني في سنته (٢ / ١٥٦) ، والبيهقي في السنن (٤ / ٢١٢) ، والحاكم في المستدرک (١ / ٤٢٣) . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وصححه الألباني في الإرواء (٩٠٨) .

(٣) نصاب الشهادة في حد الزنا أربعة رجال لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ [النساء / ١٥] .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور / ٤] .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور / ١٣] .

تعزيراً كالزنا ، واللواط ، ووطء الميتة ، والبهيمة ، ويشترط أن يذكر كل واحد الموطوء والزنا مفسراً : كأشهد أنسى رأيت أولج ذكره ، أو حشفته ، أو قدرها منه فى فرج فلانة زنا ، وزيادة كالليل فى المكحلة احتياطاً لا شرطاً .

فإن قدم لفظ الزنا على الشهادة لم تقبل ؛ لتهمة بدفع حد القذف عن نفسه ، وأن يذكروا مكان الزنا ، وزمانه فإن لم يفسروا سألهم القاضى عنه حتماً ، فإن أبوا حدوا للقذف .

وحل نظر الفرج للتحمل مرفى النكاح ، ولا يشترط فى الشهادة بوطء الشبهة للمهر ذكر رؤية ذكره فى قبلها ، ويثبت الإقرار بالزنا برجلين .

الثالث : ما لا يثبت إلا برجلين^(١) وهو ما ليس بمال ، ولا يقصد به مال سواء أوجب عقوبة لله تعالى أو لأدمى : كسرب خمر ، وحراة ، وردة ، وموجب قود ، وإن عفا عنه بمال ، وقذف وموجب تعزير ، أو لم يوجب عقوبة واطلع عليه الرجال غالباً ، كنكاح ، وخلع من جانب المرأة ، وطلاق زوجة ، وإيلاء وظهار ولعان ، وانقضاء عدة بالأشهر ، وفسخ نكاح ، وبلوغ ، وإسلام ، وإعسار ، ورشد ، ونسب ، وجرح ، وتعديل ، وموت ، وإحصان وكفالة ، وهلال غير رمضان سوى ما مر ، وشهادة على شهادة ،

(١) تقبل شهادة الرجلين دون النساء فى جميع الحقوق وفى الحدود ما عدا الزنا فيشترط أربعة شهود .

بقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [الطلاق / ٢] .

وقال رسول الله ﷺ للأشعث بن قيس : « شاهدك أو يمينه » .

أخرجه البخارى فى : كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود (٥ / ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠) ، ومسلم فى : كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (١ / ٢٢١ إيمان) .

وعلى حكم ، وبإعتاق وتدبير ، وكتابة ادعاء الرقيق ، واستيلاد ، ووكاله ، وشركة ، وقراض ، ووصاية ، وإيداع ، وولاء ، وتولية وإستيفاء عقوبة ، وعفو عن قود ، وعيب حرة بوجهها ، وكفيها ، وإيجار طفل لبن امرأة محلوباً .

فإن لم يطلع عليه الرجال غالباً ، أو اختص بمعرفته النساء : كولادة ، واستهلال مولود وبكارة ، وثيابة ، ورتق ، وقرن ، وحيض ، ورضاع من ثدى امرأة وأن هذا لبنها ، وكعب امرأة حرة ، أو أمة بين السرة والركبة ، أو كجرح فرجها إن أوجب مالا ، وعيب بوجه أمة أو بما يظهر منها فى المهنة ثبت برجلين ، وبرجل وامرأتين ، وبأربع نسوة ، والخنثى كالأنثى .

وما قبل شهادة النساء على فعله لا تقبل على الإقرار به .

الرابع المال^(١) : أو ما يؤول إليه عيناً ، أو ديناً ، أو عقد مالى ، والإقرار بذلك : كبيع وفسخه وصلاح وحواله وضمان ، وقرض ، وإبراء ، وشفعة ووقف ، وعقد إجارة ، ومسابقة ، وحصول سبق فيه ، وغصب ، ووصية ومهر فى نكاح ، أو وطء شبهة ، وجناية فى مال ، وقتل خطأ أو من غير مكلف ، أو من حر لعبد ، أو من مسلم لذمى ، أو والد لولد ، وكسرة لا قطع فيها وحق مالى كشرط خيار فى بيع وأجل ، ورهن ، وقبض مال ، ولو آخر نجوم كتابة وطاعة زوجة لتستحق نحو النفقة ، وكقتل كافر لسلبه ، وإزمان

(١) فى قضايا الأموال والقروض والديون والإجارة والرهن والغصب والإقرار تقبل شهادة رجل وامرأتان .

قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة / ٢٨٢] .

صيد للملكه ، وعجز مكاتب وإثبات بأمة مع غيره أنها أم ولد ، وقدر العوض ، أو وضعته فى نكاح أو خلع أو عتق فيثبت برجلين وبرجل وامرأتين وإن شهدتا قبله ، أو أمكن إتمام الحجة برجل آخر لا بمحض النساء .

فرع : إذا أثبت للمشهود به بحجة ناقصة فالمرتب إما وضعى كمن علق طلاقاً أو عتقاً بولادة ، ثم ثبت بأربع نسوة ، أو علقها بغصب مال ، أو إتلافه ، ثم ثبت برجل ، ويمين لم يقع المعلق ، وإن ثبت بذلك ثم علق - وقع .

وإما شرعى كالنسب والإرث المترتب على الولادة فيثبت تبعاً ، ومن ادعى شراء شيء من وكيل ، أو أن فلاناً أوصى فلاناً أن يعطيه كذا من تركته ، وأثبت ذلك برجل وامرأتين ثبت البيع [والوصية]^(١) دون الوكالة ، والوصاية .

ولو أدعت امرأة أن فلاناً تزوجها وطلقها أو مات عنها ، وطلبت المهر والإرث ثبت برجل مع امرأتين أو مع يمين إذ قصدها المال ، قاله الغزالي وعن الشيخ أبى على خلافه قال الإمام : وهو أفقه .

فصل

[١ - حكم نزع الشهادة]

من أقام شاهدين بما ادعاه ، ثم طلب من القاضى نزعه ، وجعله مع عدل إلى تركيتهما فإن كان عيناً أجابه ، وإن رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل ، فإن تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى ، بل المدعى عليه إن ثبت للمدعى لا عكسه ، وليس للقاضى وضعها مع المدعى ، فإن فعل فتلفت عنده ، ثم ثبت له لم يضمنها المدعى عليه ، وإن كان ديناً لم يجبه فلا يستوفيه ، ولا يحجر على خصمه ، ويحتسبه بطلب المدعى لدينه ولقود ، وحد كذف لا كحد لله تعالى .

(١) فى (ب) : [الوصاية] .

ولو طلب التكفيل بخصمه دون نزع العين لزمه ، فإن أبى حبس لامتناعه لا لثبوت الحق ، ولا يطالبه بذلك قبل / إقامة البينة وإن اعتاد القضاة خلافه إلا [ق/٤٣٤] إن كانت في البلد .

وإن كان نكاح امرأة خلية جعلها مع امرأة ثقة ، ومنعها الانتشار إلى التزكية أو الجرح ، وإن كانت تحت زوج لم يمنع منها قبل التزكية ، وإن كان عتقاً لعبد وطلب الحيلولة ، أو رآه القاضى فعل ، [ويؤجره]^(١) القاضى ، وكذا الأعيان المتزوجة ولو بلا طلب وينفقه من أجرته ، والزائد يحفظ إلى البيان وحيث لا كسب له أنفق من بيت المال ويغرمها السيد إن لم يثبت عتقه .
وإن كان طلاق امرأة أو عتق أمة فرق بينهما حتماً قبل التزكية ، ولا حيلولة ، ولا حبس بشهادة شاهد .

فرع : تصرف كل من الخصمين فى المتزوع قبل التزكية - باطل ، لكن لو أقر أو أوصى به أحدهما لثالث ، أو أعتقه ، أو دبره انتظر ما يستقر عليه الأمر آخرأ .

ولو أقام المدعى بينة وعدلها فأقر خصمه بالعين لآخر ، فإن عرف القاضى تعنته بالإقرار حكم بالبينة ، وإلا أعيدت فى وجه المقر له .

والغلة الحادثة من العين بين الشهادة والتزكية للمدعى ، وكذا بين شهادة الأول والثانى إن أرخ يوم شهادة الأول ، ولو استخدم السيد العبد المدعى للعتق بين شهادة الأول والثانى لزمه أجره المثل إن عدلا .

(١) فى (١) : [يؤجره] .

فصل

[٢- ثبوت الشهادة]

ما يثبت برجل وامرأتين ثبت برجل ويمين^(١) إلا عيب حرة [ونحوه]^(٢)
كالرضاع ومالا فلا إلا في اللوث بقتل العمد فيثبت برجل وخمسين يمينا لا
برجل وامرأتان .

ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين ، وما حكم فيه بشاهد ويمين ، فالحكم بالكل
لا بأحدهما ، والآخر مؤكد ، حتى لو رجع الشاهد بعد الحكم غرم النصف
فقط ، ويلزم الخالف تأخير يمينه عن شهادته ، وتعديله ، وأن يذكر مع
استحقاقه ما ادعاه صدق شاهده : كوالله إن شاهدي صادق فيما شهد به ،
وإني استحقته أو عكسه .

ولو لم يحلف مع شاهده فلخصمه أن يقول له : أحلف أو حلفني
وخلصني ، وفسق الشاهد بعد الحكم غير مؤثر ، وقبله [يمنع]^(٣) الحكم
فيحلف خصمه ، فإن نكل حلف المدعى ، ولا يعتد بيمينه الأولى .

وإذا لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين خصمه ، فإن حلف سقطت
الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ، ولو بمجلس آخر ، ولا يمنع من
إقامة بينة كاملة ، فإن نكل فللمدعى أن يحلف اليمين المردودة ؛ لأنها غير
اليمين المتروكة مع الشاهد .

(١) وذلك لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قضى في
الحق بشاهدين ، فإن جاء شاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف على
شاهده » ، الدارقطني (٤ / ٢١٣) .

(٢) وفي (ب) : [نحوها] .

(٣) من (ب) .

ولو طلب المدعى يمين خصمه فنكل ، ولم يحلف هو للرد ، ثم أقام شاهداً ليحلف معه جاز ، فإن أقام خصمه قبل حلفه شاهداً بإقراره أنه لا حق له عليه وحلف معه - سقطت الدعوى .

فرع : لو ادعى على من بيده أمة وولدها يسترقهما أنها مستولدتة ، وولدها منه فإن قال : عقلت به فى ملكى وأقام به شاهدين ثبت ما ادعاه .

وإن أقام به شاهداً وامرأتين أو شاهداً وحلف معه ثبت إيلاد الأمة فيأخذها وتعتق إذا مات بإقراره ، ولا يلحقه الولد فيبقى مع ذى اليد ملكاً ، وإن قال : عقلت به فى ملكك ، ثم اشتريتهما منك ، وأقام حجة ناقصة ثبت بها ملكهما ، وثبت نسب الولد وحرية بإقراره : كمن ادعى على من بيده شخص يسترقه أنه كان له وأعتقه ، وأقام بملكه حجة ناقصة .

فرع : من ادعى لمورثه مالاً اشترط للحكم به ثبوت الموت والوراثة والمال : فالأولان إنما يثبتان بشاهدين ، والثالث يثبت بهما ، وبشاهد ويمين ، فإن لم يشهد به إلا واحداً ، فإن أقامه بعض الورثة وهم كاملون ، وحلفوا معه ثبت المال ، وهو تركة لمورثهم يقضى منه دينه ووصيته ، وإن نكلوا لم يحلف الغريم ولا الموصى له إلا إن أوصى له بمعين من دين ، أو عين ، ولو مشاعاً .

وإن حلف بعضهم فله قسطه ويلزمه حصته من دين مورثه ، أو وصيته ، ويكتب عليه حجة بما أخذ ، ويكفل ندباً ، ولا يشاركه من لم يحلف ، بل إن كان حاضراً مكلفاً ونكل بطل حقه من اليمين ، فلا يحلف وارثه مع ذلك الشاهد لمورثه ولا مع شاهد آخر يقيمه وله ضمه إلى الأول لتتام الحجة بلا إعادة دعوى وشهادة ، وكذا لو أقام مدع شاهداً أو مات فضم وارثه شاهداً آخر إليه .

وإن كان غائباً أو غير مكلف وقف الحكم فى نصيبه ، حتى يقدم ، أو يكمل فيحلف ويأخذ حصته بلا إعادة الدعوى ، وشهادة الشاهد إن لم يتغير حاله ، ولم يرجع عن شهادته بخلاف ما لو ادعى مالاً بغير إرث : كأوصى لى ولفلان الصبى أو الغائب بكذا وأقام شاهداً وحلف فلا يؤخذ نصيبه ، بل إذا قدم أو بلغ الآخر وتجب إعادة الدعوى والشهادة فيحلف معه ، أو يضم إليه شاهداً .

وإن مات الغائب أو الصبى من الورثة فلوارثه الحلف وأخذ نصيبه ، فإن كان هو الحالف أولاً لم تحسب تلك اليمين ، ويكفى كل وارث الحلف على قدر حصته : كما لو ادعاها ولم يتعرض للإرث ، ولا يجب حلفه على الكل خلافاً لأبى الفرج .

وإن أقام بعض الورثة شاهدين بالمال ثبت كله لكلهم ، فإن لم يكن لغير المكلف ولى خاص لزم القاضى قبض حصته عيناً كانت أو ديناً ، ثم يتصرف له [فيها] ^(١) بالمصلحة .

وكذا غائب ولا وكيل له إن كان عيناً ، وإن كان ديناً جاز : كمن أقر الغائب بدين وأحضره إلى القاضى وهو ثقة ملى ، وإلا فأخذه منه أولى .

ويقبض ولى محجور ، ووكيل الغائب ماله لا القاضى ، وقد مر فى باب الشركة أن أحد الورثة إذا قبض بعض التركة شاركه فيه الباقيون وقالوا : هذا للحاضر منهم أخذ نصيبه وكأنهم عدوا الغيبة عدواً .

فرع : لو ادعى ورثة على من بيده دار أنها كانت لمورثهم ووقفها عليهم وعلى فلان وأنه غصبها ثبت ذلك بشاهد ويمينهم .

ولو تصادق ورثة أن مورثهم وقف عليهم داراً ، فإن لم يكن عليه دين مستغرق صارت وفقاً بإقرارهم ، وإلا فلا بد من حجة ولو شاهداً ويميناً ، فثبت الوقف إن صدر في الصحة ، فإن لم يكن حجة فلهم تحليف الغرماء على نفى علمهم ، فإن نكلوا وحلف الورثة ثبت وإلا صرفت للدين .

/ ولو ادعى ثلاثة من أولاد الميت أن الوقف عليهم ، وأنكر الباقون فإن [٤٣٥/ق] ادعوا أنه وقف ترتيب كعلينا ، ثم على أولادنا ، [ثم أولاد أولادهم]^(١) وأولادهم ، وأقاموا به شاهداً ، فإن حلفوا معه ثبت وقفها كذلك ، ثم إذا مات أحدهم أخذ أخوه نصيبه وفقاً بلا يمين ، ثم إذا مات أحدهما أخذ الثالث الكل كذلك .

وإن نكلوا لم يحلف أولادهم لتأخر حقهم ، بل الدار تركة يقضى منه دين الميت ووصيته ويقسم باقيةا أو كلها حيث لا دين ، ولا وصية بين جميع الورثة ، وما يخص المدعين منها وقف عليهم بإقرارهم .

وإذا ماتوا صرف نصيبهم لأولادهم وفقاً إذا حلفوا بل لهم الحلف ، والحالة هذه مع الشاهد أن جميع الدار وقف ، ولا يبطل حقهم بنكول آبائهم .

وإن حلف واحد من المدعين ونكل اثنان فله الثلث فيها والباقي تركة فيقسم بين الناكليين والمنكرين دون الخالف ، ثم تكون حصة الناكليين وفقاً بإقرارهما ، وإذا ماتا فإن كان الخالف حياً فنصيبهما له بلا يمين ، وإذا مات فالكل للبطن الثاني بلا يمين ، وإن كان ميتاً فلاولادهما الحلف .

ولو مات الخالف قبل الناكليين فنصيبه للبطن الثاني بلا يمين ، لأن الناكليين أبطلا حقهما بالنكول فصارا كالعديم .

(١) غير موجودة في (١) .

فرع : لو ادعوا على رجل ، أو على ورثته أنه وقف داراً عليهم ، وأقاموا شاهداً نظر الحالفون معه أم ينكلون أم يحلف بعض وينكل بعض ، وتأتى الأحوال السابقة لكن حيث تجعل الدار وبعضها تركة هناك تترك هنا فى يد المدعى عليه .

وإن ادعوا وقف تشريك : كعلينا وعلى أولادنا وأولادهم ما تناسلوا ، ثم على الفقراء وأقاموا شاهداً ، فإن حلفوا معه أخذوا الدار وقفاً ، ثم إذا حدث لأحدهم ولد تزع له ربع الغلة ووقف مع ثقة ، فإن بلغ رشيداً وحلف أخذه ، أو نكل أخذه الثلاثة بلا تجديد يمين ، وكأنه لم يولد .

وإن مات صغيراً ، أو قبل نكوله حلف وارثه ، وأخذ الغلة الموقوفة .

ولو مات أحد الحالفين فى صغر الولد وقف من وقت موته للولد ثلث الغلة ، فإن بلغ وحلف أخذ الثلث والربع الموقوفين ، أو ونكل فالربع للابنين الباقين وورثة الميت ، والثلث للباقيين فقط .

ولو بلغ الولد مجنوناً حفظ قسطه إلى إفاقة ، فإن حدث له ولد قبلها - وقف له الخمس وولده الخمس من ولادته ، فإن أفاق ذاك وبلغ هذا وحلف فلذاك الربع من ولادته إلى ولادة ولده ، والخمس من يومئذ ، ولولده الخمس من يومئذ .

ولو مات ذاك مجنوناً ، وله ولد فالغلة الموقوفة لورثته إذا حلفوا ويوقف لولده من موته ربعها وإذا بلغ .

فصل

[٣- اليمين عند القسمة]

يحلف يميناً على سهمه ويأخذه ، وسهم أبيه فإن حلف على سهم أبيه فقط أخذه دون سهمه ، وقيل : يحلف يميناً على سهمه ويأخذه ، وأخرى على سهم أبيه ، فإن نكل عنهما فلا شيء له ، وإن حلف على سهم أبيه فقط أخذه دون سهمه وخرج عن أن يكون من أهل الوقف وإن حلف على سهمه فقط أخذه صح ، وصار من أهل الوقف ، ويأخذ عماء سهم أبيه .

ولو نكل الثلاثة عن اليمين مع الشاهد فلمن حدث الحلف والأخذ ، وإن حلف بعضهم أخذ حصته وفقاً ، وبقي الباقي كما كان .

فرع : من ادعى على بعض الورثة ، وأقام بينة ، فكأقامتها على كلهم .

ولو ادعى أخوان ميراثاً لهما فنكل الخصم وحلف أحد الأخوين فله النصف .

ومن أقر لميت بمال فصدقه بعض الورثة ، وأنكر باقية لم يشاركه من كذب .

ولو مات مديون عن ولدين فمات أحدهما عن ابن فأبراً الغريم الميت فالتركة بين الابن وابن أخيه .

خاتمة

من أقام شاهداً على رجل بحق ، وعلى آخر بحق أيضاً كفته معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين .

الباب الثالث

فى طريق علم الشاهد ما يشهد به وتحمله الشهادة وآدائها

ولعلمه طرق :

أحدها : البصر^(١) وذلك فى الأفعال ونحوها : كالغصب والإتلاف والولادة والإرضاع والإحياء والاصطياد ، والزنا ، واللواط ، والشرب ، والقتل ، واليد على المال ، فلا بد أن يرى الفعل والفاعل .

الطريق الثانى : السمع والبصر معاً وذلك فى الأقوال : كالعقود والفسوخ والإقرار فلا يقبل فيها أصم لا يسمع أصلاً ولا أعمى ، ولا يصح تحمله اعتماداً على الصوت بخلاف وطئه زوجته اعتماداً على صوتها فيحل للضرورة ، ولا تقبل شهادة عليها ولو فى حال الوطء .

(١) لا يكفى السماع من الغير ، لذا تقبل شهادة الأعمى عن زنا ، وشرب خمر ، وغصب وإتلاف وولادة ورضاع واصطياد وإحياء فلا بد من إبطار ذلك الفعل مع فاعله لأنه يصل به إلى العلم والتعيين فلا يكفى فيه السماع .
قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء / ٣٦] .
وقال ﷺ : « على مثلها فاشهد أو دع » .

أورده البخاوى فى المقاصد الحسنة (ح ٧١٦) ، وكشف الخفاء (٢ / ٩٣) ، وأخرجه الحاكم فى المستدرک (٤ / ٩٨) عن ابن عباس .
بلفظ « يا ابن عباس لا تشهد إلا على ما يضىء لك كضياء هذا الشمس وأوما رسول الله ﷺ بيده إلى الشمس » .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .
وقال الذهبى : واه ، فعمرو قال ابن عدى : كان يسرق الحديث وابن مشمول ضعفه غير واحد .

نعم ! لو وضع إنسان فمه فى أذن الأعمى وأقر بشيء ويد الأعمى على رأس المقر ثم لم يرفعها حتى شهد عليه بما سمع من إقراره بطلاق ، أو عتق مثلاً ، أو بمال لمعروف الاسم والنسب قبل ، وكذا لو عمى السامع ويده فى يد المقر إلى الأداء كما مر .

ولو سمع بصيران من خارج دار تعاقد اثنين مستفردين أو إقرار منفرد فيها داخل بيت مغلق لم يجز لهما الشهادة .

ومن تحمل الشهادة ثم عمى فله الشهادة لمعروف اسم ونسب على معرفتهما لا مجهولهما ، وتقبل رواية الأعمى إن غلب على الظن ضبطه وترجمته للقاضى .

فرع : تقبل شهادة أعور وأعمش وأعشى نهاراً وأحول ، إلا أن يرى الواحد اثنين فلا تقبل فى العدد وتقبل فى غيره .

وضعيف البصر ، إن أدرك الشخص دون الصورة لم يقبل فيها شرط البصر ، وإن كان يعرف الصورة مع القرب ، وشدة التأمل قبل .

فرع : يجوز الاعتماد فى الشهادة على الإدراك بنحو الذوق والشم والمس عند الاختلاف فى طعم المبيع وريحه وحرارته وبرودته ونحوها [وعندى أنه لا يشترط سمع ولا بصر]^(١) .

فصل

[١ - من يجوز له الشهادة]

من رأى فعل إنسان أو سمع قوله ، فإن عرفه عيناً واسماً ونسباً شهد عليه

(١) من (ب) .

حاضراً بالإشارة إليه ، وغائباً أو ميتاً باسمه ونسبه ، وإن عرف اسمه واسم أبيه دون جده ولم يحصل به التعيين شهد بذلك ، ثم إن عرف القاضى نسبه [٤٣٦/ق] حكم ، وإلا فلا ، وإن عرفه الشاهد عيناً لا اسماً / ونسباً شهد عليه حاضراً لا غائباً ، فإن مات أحضر مجلس القاضى إن أمن تغيره ، وإلا حضر الشاهد والقاضى أو نائبه عنده ، وشهد فإن دفن لم ينبش مطلقاً ، وليس لمستحمل شهادة عن رجل اعتماد قوله فى اسمه ونسبه لكن لو عرفهما بين التحمل والأداء بالاستفاضة لا بإخبار عدلين شهد بهما إذا تحقق أنه الذى تحمل عنه ، ومن سمع شهادة اثنين : أن فلاناً ابن فلان وكل فلاناً ابن فلان ببيع كذا و أقر الوكيل بالبيع شهد أنه أقر بالبيع لا بالوكالة ، ولو شهد اثنان أن فلان ابن فلان وكل فلاناً ابن فلان هذا ؛ ثبت النسب تبعاً للوكالة ، وإن كان غير مقصود كمن شهد بثمان أو مهر فى بيع ، أو نكاح كان شاهداً بالعقد ، وإن قصد بها العوض فقط ، ومن حضر عقد نكاح بامرأة زعم الموجب أنه وليها أو وكيله ، و لم يعرف ذلك أو لم يعرف رضاها حيث شرطاً أو جهل نسبها لم يشهد بالزوجية ، بل يشهد أن فلاناً أنكح فلانة فلاناً و قبل نكاحها .

فروع : مر أن المدعى عليه تارة يشهد على عينه وتارة على اسمه ونسبه كذلك المدعى الحاضر تارة يشهد أنه أقر لهذا ، وتارة لفلان ابن فلان الفلانى كذا ، فأنكر أن هذا اسمه ونسبه أثبتتهما المدعى بيينة ، أو حلفه ، فإن نكل حلف ، واستحق ، وإن أقر بهما و ادعى أن له هناك مشارك فيهما ، وأقام به بيينة احتاج المدعى إلى إثبات زيادة تمييز خصمه عن الآخر كما مر فى القضاء على الغائب .

ومن ادعى على رجل أنه : أقر لفلان ابن فلان الفلانى بالف و أنا هو : فقال المقر : هنا أو بموضع آخر رجل آخر بهذا الاسم و النسب و إقرارى له ،

فإن أثبت [بالمشاركة]^(١) روجع الآخر فإن صدق المقر أخذ الالف و للأول تخليفه أنه لا شيء له عليه و إن كذبه فهو للأول ، وإن قال إقرارى لأحدكما و لا أعلم عينه و أثبت برجل آخر روجع ، فإن كذبه ، فينبغى أنه للأول كوديع قال لاثنين : هي لأحدكما و لا أعلم ، فانكر أحدهما استحقاقه فهي للآخر وإن صدقه فكوديعه ادعاها اثنان فقال الوديع : هي لأحدكما و لا أعلمه ، وقد مر هناك .

فصل

[في شرط تحمل الشهادة]

شرط تحمل الشهادة : رؤية المتحمل عنه فلا يصح من أعمى و لا بصير في ظلمة أو من وراء حائل صفيق كمنتقة معتمداً للصوت ، فإن عرف اسم منتقة ونسبها أو عينها فقد صح تحمله ، وشهد بما علم أو بعين وجهها ، وإلا فليُنظر إن أمن الفتنة عند التحمل ، ويضبط صورتها ، وينظره عند الأداء ، فإن عرفها ببعضه اقتصر عليه ، و لا يغنى عنه تعريف عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان ، فإن قال عدلان : نشهد أن هذه فلانة بنت فلان تقرر بكذا فهما شاهداً أصل ، والسامعان شاهداً فرع ، فيشهدان عنهما بشرطه بالاسم والنسب لا العين ، نعم ! ينبغى أن المتحمل عن منتقة لو ضبطها كما مر في شهادة الأعمى وعرفه بها من يكتفى به في التسامع قبل غيبتها إذا لم يشترط فيه طول المدة كفى عن نظر وجهها ، وكذا لو شهد اثنان أن امرأة منتقة أقرت يوم كذا في مكان كذا لفلان بكذا وشهد آخران أن المرأة الحاضرة ، ثم حيثئذ هي هذه ؛ فيثبت الحق بالبينة كبينة شهدت أن فلان ابن فلان الفلاني أقر لفلان بكذا ،

(١) في (ب) : [المشاركة] .

وأخرى أن الحاضر هو فلان ابن فلان وإذا أفاد التحمل هذا وجب جوازه مطلقاً، ثم إن فقد ما يجوز الشهادة بالعين ، أو بالاسم والنسب ، أو لم ينضم إليه ما يتم به الإثبات فذاك شيء آخر وتجويز نظر الوجه للتحمل مرفى في النكاح.

فرع : للقاضي إذا ارتاب أن يحضر المرأة مع أمثالها قدأً ولباساً ، ويمتنع الشاهد ، فإن لم يميزها ردت شهادته .

فرع : من أقام بينة على عين إنسان بحق لم يستحل له القاضي بها ، ولا بالاسم والنسب ما لم يبينها ، وإن تضادق الخصمان عليه ؛ إذ نسب المرأة لا يثبت بقوله ، ويستحل له بالحلية ، وفائدته تذكير الشاهد بها لا اعتمادها عند الأداء .

فرع : من شهد على امرأة بالاسم والنسب ، وسكت عن معرفة عينها قبلت شهادته ، فإن سأل القاضي عنها ، فإن شاء سكت ، وإن شاء قال لا يلزمني الجواب ، ولعل هذا في العارف الضابط ، وإلا وجب السؤال والجواب .

الطريق الثالث : التسامع وهو الاستفاضة ، فمن سمع من جمع كثير مسلمين يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ، ويؤمن تواطؤهم على الكذب وإن فقدت منهم أهلية الشهادة ينسبون رجلاً إلى رجل ، أو قبيلة مدة يغلب على الظن صحة ذلك ولو دون سنة ، ولم يطعن فيه أحد من الناس ، ولا أنكره المنسوب إليه ، فله أن يشهد أن هذا فلان ابن فلان الفلاني ، وكذا في المرأة إذا عرفها بعينها والانتساب إلى الأم كإلى الأب ومن سمع رجلاً يقول لصغير هذا ابني أو لبالغ فصدقه أو سمعه يقول أنا ابن فلان وصدقه فله الشهادة بنسبه ، إلا إن سكت ، ومن عرف تناسخ أبوي إنسان وهما حران فله الشهادة بحرية الأصل .

ويعتمد الاستفاضة فى الشهادة بالموت والوراثة وحصر الورثة والاعسار والجرح والتعديل والرشد والعتق والولاء والزوجية ، وهل يعتبر رؤية تردد مدعى الزوجية إليها ؟ وجهان وكذا الوقف لا شرطه منفرداً عن الشهادة بالوقف ولا الدين ، والمراد استفاضة أن هذا عتيق لو وقف فلان لا أنه أعتقه أو وقفه أو أن هذه زوجته ، لا أنه تزوجها ، وفى الشهادة بالملك إن استفاض أنه ملك فلان باستفاضة سبب الملك إلا إن كان إراثاً فيشهد : أنه ملك فلان ولو بلا يد وتصرف للمدعى .

ولا يكفى سمعت الناس يقولون / أنه له ، وكذا فى النسب ولا أشهد أنه [ق/٤٣٧] ملكه لأنى رأيته يتصرف فيه مدة طويلة ، ولا أشهد بالاستفاضة أنه ملكه فإن بت الشهادة ، ثم قال اعتمدت الاستفاضة قبل ، إلا أن قاله على صورة مرتاب ، وظهر ذلك للقاضى .

وشهادة الأعمى بالاستفاضة كالبصير فى الشهادة بالملك لعقار معروف أو فى نسب رجل إن لم يحتاج تعييناً وإشارة ؛ لكونه معروفاً باسمه ونسبه الأدنى واحتيج إلى إثبات نسبه الأعلى ، وصور أيضاً بالنسب الأدنى : بأن يصف شخصاً فيقول : الرجل الذى اسمه وكنيته ومصلاه ومسجده كذا : هو فلان ابن فلان ، ثم تشهد بينة أخرى أنه الذى اسمه وكنيته كذا إلى آخر الصفات .

فرع : ما جازت الشهادة فيه بالاستفاضة جاز الحلف فيه اعتماداً عليها ولا عكس .

فرع : تجوز الشهادة بالملك بناء على رؤية اليد وتصرف الملاك المتكرر كهدم وبناء وبيع وفسخ ورهن واجارة ، أو واحدة منها مدة طويلة بالعادة ، وتحصل بها غلبة الظن بلا منازع ، ولو [لدون] ^(١) سنة وبلا استفاضة ، واليد المجردة

(١) فى (ب) : [دون] .

عن التصرف تجوز الشهادة باليد لا بالملك والتصرف المجرد كاليد المجردة عن التصرف وكذا إن اجتماعا وقصرت المدة .

فرع : من رأى رجلاً يجرى ماءً أو يطرح ثلجه في ملك جاره مدة طويلة بلا مانع فله الشهادة بأن له حق مسيل ماء في ملك جاره من مطر ، أو منه ومن وضوء وغسل ولا يكفي أن له مسيل ماء فقط ، ولا قوله رأيت ذلك سنين وإن كان هو مستند شهادته .

فرع : تجب مطابقة الشهادة الدعوى ، فإن خالفها في الجنس ردت ، أو في القدر نقض الحكم بها ، أو بزيادة حكم بالدعوى ما لم يكذبها المدعى في الزيادة ، ولو شهدت بملك دابة من عشر سنين فوجد سنين ثلاث سنين مثلاً ردت الشهادة ، ولو تحمل شهادة بألف فقضى الغريم بعضه ولم تعلم البيعة فطلب أدائها ، وقد أنكر الغريم الكل - فعن ابن الرفعة يشهد بالباقي ، وعن غيره يشهد به من أصل كذا ، وقياس ما مر شهادتها بالكل ويحكم بالدعوى إن ادعى الباقي .

فصل

[٣ - في تحمل الشهادة وأدائها]

في تحمل الشهادة وأدائها فالتحمل : في عقد النكاح ، وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية إن حضر ذلك أو دعى لالتحمل عن معذور كمريض أو مخدرة أو عن قاض في حكمه ، والأداء كالتحمل بل أغلظ وجوباً ، وإن لم يتحمل قصداً ، أو كفت يمين المدعى كرد وديعة ، أو خالف مفتقد الشاهد ، كشافعى شهد يبيع يترتب عليه شفعة الجوار .

ولو طلب اثنين من جمع ليتحملا لم يتبعينا ثم إن ظنا امتناع غيرهما اتجه
الوجوب .

وشرط وجوبه أن يدعى له فى البلد أو لمسافة العدوى ، وهى ما يرجع منها
المبكر من محله فى يومه لا فوقها ، ولو دون مرحلتين ، وكون المدعى عدلاً لا
عذر له مما سيأتى .

وإن شك فى قبول القاضى شهادته ، أو كان جائراً ، أو متعتاً ، أو اعتقد
فساد ولايته ؛ لفسق أو جهل أو قال له المدعى : عفوت عن هذه الشهادة ، ثم
طلبه ، ثم إن أنكر المتحملون فطلب اثنين منهم حرم امتناعهما ، وإن جهلا
امتناع الباقيين ، وكذا لو شهد واحد وامتنع الثانى وقال للمدعى : احلف معه ،
وإن لم يكن فى الواقعة إلا شاهد تعين عليه الأداء إن جاز الحلف معه
والقاضى يراه ، وإن لم يره الشاهد ، ويحرم الأداء على فاسق مجمع على
تحريمه ولو خفياً ، وتجب فى مختلف فيه كشرى نبيذ ، وإن علم أن القاضى
يرده فقد يتغير اجتهاده ويسقط الحضور للأداء عن معذور بعذر الجمعة ،
ومخدرة فيشهد على شهادته ، أو يحضر القاضى أو نائبه إليه ؛ ليسمعها ،
وعلى البرزة الحضور للأداء وعلى زوجها الإذن لها ، ولا يرهق الشاهد ، بل
يمهل إلى فراغه من أكل ، أو صلاة ، أو حمام ونحوها .

فرع : لو شهدا عند قاض فتوقف فطلب المدعى إعادتها عنده ، أو عند غيره
وجب .

فرع : على من لا عذر له الأداء عند أمير أو وزير إن توقف حصول الحق
على الشهادة عنده ، ومن جرح عند قاض بفسق ، ثم دعى للشهادة عند غيره
لزمه ، أو إليه فلا .

ومن امتنع من الشهادة خيأ من الخصم غصى وردت شهادته حتى يتوب .
ومن قال لقاض : لى عند فلان شهادة امتنع من أدائها فالزمه الأداء لم يجبه ؛

لفسقه بزعمه ، ولعله إذا قال امتنع عدواناً ، والتعليل يفهمه .

فرع : الأحسن تبرع الشاهد بالتحمل والأداء ، وإلا فله أجره التحمل من بيت المال خلافاً للروضة ، ثم من المشهود له ، وإن تعين عليه إذا دعى له لا إن تحمل وهو بمكانه [وأما الأداء] ^(١) ، فإن دعا له في البلد فلا شيء له ، أو خارجه من العدوى فله طلب نفقة الطريق وأجرة مركوبة ، فإن احتاج الركوب في البلد فالظاهر وجوبه ، أو فوق العدوى فله أخذ الجعل ، ولا يقتصر على أجره المركوب .

ولو صرف الشاهد أجره الركوب لغرض آخر ، ومشى ، أو صرف فقير ما أعطيه للكسوة لغيرها فقد مر في الهبة .

فرع : كتابة الصكوك فرض كفاية ، وقد تتعين ، وأجرته إن لم يتبرع من المصالح ثم من المكتوب له .

فائدة : يجوز أخذ أجره على رواية حديث النبي ﷺ إن لم يشغله عن كسبه لعياله لا لغيره .

فصل

[٤ - في تحمل الشهادة مع مشوش]

الأدب : أن لا يحتمل شهادة وبه مشوش مما ذكر في قضاء القاضي ، فإن لم يحتمل الحال التأخير تحمل ، واحتاط في الضبط ، لا بما يخالف الإجماع ، وتبين فساده إلا في أخذ مكس ونحوه ؛ ليحفظه على مالكة فيشهد له عند إمكانه ، وله أخذ أجره منه إن لم يكن عالماً يقتدى به بنية ردها للمالك ، وله التحمل والشهادة في مختلف فيه ، وإن لم يعتقد كما مر .

والقاضي يحكم باجتهاده وله ضرب لفظ مكرر ، أو مكروه ، وإلحاق ما

(١) غير موجودة في (١) .

لا بد منه ، وبين في رسم الشهادة إلحاقه ، وله إتمام ما نقص من سطور بـخط

أو / أكثر . [ق/٤٣٨]

وإذا قرأ كتاب عقد بين اثنين وقال : عرفت ما فيه أشهد عليكما به فقالا :
نعم ونحوها ، أو قال : أشهد بما فيه ، أو قرأ عليهما غيره وهو ينظر فيه
وكتب شهادته قبل فراغه ، وقال : أشهد عليكما إلى آخره كفى للتحمل لا إن
قالا : الأمر إليك ، أو إن شئت أو كما ترى ونحوه .

وإذا حضر عند شخص وسمع إقراره بدين أو طلاق أو عتق مثلاً فله أن
يشهد به ثم إن لم يسترعه شهد أنه أقر عنده به ، ولا يقول : أشهدني على
نفسه ، وليجتهد القاضى فى تحمله صحة وعدمها ، وإذا استدعاه كتب وقال :
أشهد أنه أقر عندى ، وأشهدني على نفسه فإن لم يقل : أشهد لم يكف ،
وإن سمع إقراره ولم يحضر عنده قال : أشهد أنى سمعته يقر بكذا لا أقر
عندى ؛ ليكون القاضى هو المجتهد لا الشاهد فى صحة الإقرار وفساده وفى
اجتهاده فى لزوم الاداء وسقوطه عنه - وجهان ، ويندب للمحتمل أن يكتب فى
المسطور اسمه واسم أبيه وجده الأدنى ، أو الأعلى إن شهر به لا كنيته ، إلا
إذا شاركه أحد الشهود فى اسمه ونسبه ، فيتميز بالكنية ، وكذا لو شهر بها ،
أو بلقبه فيما يظهر ، وأن يستعين بما يفيد التذكر كما مر فى أدب القضاء .

وإذا أشهده القاضى على حكمه أو تنفيذه ، فإن حضر إنسان كتب شهادته
على حكمه بما فيه أو تنفيذه وإن لم يحضر ، بل أخبره شهد على إقراره ، وأن
يسأل مرید كتابة دين مؤجل ، ولو سلماً لمستحقه عن قدره ، وقدر أجله ، ثم
يسأل من عليه فإن لم يحضر إلا المقر شهد عليه بما أقر به .

وينبغى سؤاله عن قبض رأس مال السلم قبل التفرق وعن ما يخفى من
مفسد وضده ، وأن يقعد القاضى من حضر ليشهد عنده عن يمينه ويفرش
الشاهد رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويقدم القاضى بعض الشهود فى

المجلس والخطاب بحسب مراتبهم فى الفضل .

وإذا حضر شهود مجلس حكمه جلسوا فى مقاعدهم المعتاده ، ورتبهم فيه باختياره وعن يمينه أولى ، فإن افترقوا عن يمينه ويساره جاز ، وقطع تنافسهم فيه ، فإن تنافسوا فى التقدم بالشهادة كان قدحاً فى عدالتهم لا فى التقدم فى الجلوس ما لم يتنازعا ، وله فى غير مجلس الحكم أن يحدثهم ، ويحدثوه ، ويؤنسهم ويؤنسوه بما لا يزيل الحشمة والضيافة ، وعليه ، وعليهم فى مجلس الحكم التحفظ بما أكثر عليهم فى غيره ، ويقصرون كلامهم على أداء الشهادة ، ويغضون عنه أبصارهم ، والأولى إفرادهم فى المعتزل ، وهم منه بمنظر ، ومسمع ويحضر منهم اثنين مجلسه ليشهدا وينظر الشاهد المكتوب ويتأمله ، وإذا طلبت شهادته إستئذن القاضى ندباً ليصغى له وصيغة إذنه أن يقول له : بم تشهد ؟ مستفهماً ويصح بلا استئذان ، ولا ينبغى للقاضى أمره بالشهادة ولا يعينه ، ولا يلقيه إياها ، ويندب للشاهد تبجيل القاضى فى الأداء فيقول : أطل الله عمر سيدنا القاضى فلان الدين ، ويدعى له بما يقتضيه حاله ، وقدره ثم يشهد بطلب المدعى .

خاتمة

ينبغى للشاهد أن يذكر فى الأداء سبب تحمله : كأشهد أنه أقر عندى بكذا أو أنى حضرت بيعاً وجب به فإن تركه ، قال له القاضى احتياطاً : من أين شهدت ؟ لا كيف شهدت ؟ لأن أين استخبار وكيف قدح ، فإن لم يخبره أو لم يسأله و فيه غفلة لم يحكم بشهادته وإلا حكم .

وإذا استوفى شاهد شهادة فقال الثانى : أشهد بمثل ما شهد به لم يصح ، وكذا أو بذلك ، أو ويمثل ذلك أشهد ، ولا قول كل شاهد : أشهد بما وضعت به خطى بهذا الكتاب أو بمضمونه .

الباب الرابع فى الشهادة على الشهادة

لا يلزم الأصل الإشهاد على شهادته ، وإن تعذر أدائه ، وإن أشهد عليها قبلت فى حق الأدعى مال أو غيره ، كعقد وفسخ وإقرار ، وقود وقذف ، وطلاق ورجعة ، ورضاع وولادة وعيب امرأه .

وكذا حق الله [تعالى] ^(١) مالى : كزكاة ، ووقف على مسجد ، أو جهة عامة ، لا فى إحصان وحد لله تعالى إلا فى أن القاضى حكم به ، أو أقامه على فلان .

ثم التحمل إما بأن يدعى إليه الأصل : كأنا شاهد ، أو أنا أشهد بكذا ، وأشهدك على شهادتى به ، أو فأشهد على شهادتى به ، ولو لم يزد عن شهادتى ؛ لكنه أتم ، أو يقول إذا استشهدت على شهادتى بكذا فقد أذنت لك أن تشهد به ، لا إن قال : فأشهد به أنت على ولم يقل عن شهادتى ولا إن سمعه يقول : أشهد بكذا شهادة مجزومة أو مثبوتة ، ولا إن أهمل الأصل لفظ الشهادة وقال : أخبرك أو أعلمك مثلاً .

وإذا تحمل فرع فله و لمن سمع الإرعاء الشهادة عليه إن لم ينهه عنها .

و إما بأن يسمع شهادة الأصل عند حاكم أو محكم ، وإن منع التحكيم فيشهد عنه و إن لم يرعه ، و لذلك القاضى الشهادة عنه عند غيره ، و إما بأن يبين سبب وجوب المشهود به : كأشهد أن لفلان على فلان كذا ثمن مبيع أو قرضاً أو أرشاً مثلاً فيشهد عنه ، و إن لم يرعه أو لم يشهد عند حاكم ،

(١) غير موجودة فى (ب) .

وللفرع الإشهاد على شهادته ، و كذا فرع الفرع ، وإن تعدد كل واحد يشهد من يشهده .

فرع : ليذكر الفرع في الأداء جهة تحمله من إرعاء فيقول : أشهد أن فلاناً شهد أن لهذا على هذا كذا ، و أشهدني على شهادته ، و من سمعه [يشهد]^(١) عند القاضي أو يشهد الاكتفاء بقوله : أشهد على شهادة فلان بكذا ، و يندب له سؤاله عن سببه .

و يلزم الفرع تسمية أصله ، و تعريفه فلا يكفي أشهد على شهادة عدلين فقد يعرف القاضي جرحهما لو سميا ، و تركية الفرعين أصلهما جائز لا شرط لقبولهما .

فرع : والحق يثبت بشاهدي الأصل لا فرعيهما ، فيصح تحمل فرع مردود الشهادة عن مقبولها كتحميل أصل مردود ، ويكون الأداء بعد تأهله و لا يتحمل نساء ولو عن نساء فيما شهدن به ، ولو تحمل عن مقبولها فحدث به مانع بفسق ، أو عداوة قبل الأداء لغا تحمله ، واحتاج تحملاً آخر بعد زواله أو بعد الأداء ، أو قبل الحكم امتنع الحكم ، أو بعده لم يؤثر كحضور أصل بعده .

ولو كذب أصل فرعه قبل الحكم ، أو قال : لا أعلم أني تحملت أو نسيت [ق/٤٣٩] امتنع ، أو بعده / لم يؤثر كحضور الأصل بعده ، فإن قامت بيته : أن تكذبه قبل الحكم نقض ، أو بعده ، أو توقيف الأصل لم يؤثر ، ولو أنكر الأصل تحميل الفرع فشهد به شاهدان قبلاً ولا يحمل ابن عن أبيه المجهول العدالة .

فرع : تكفي شهادة فرعين فقط عن أصليين ، وعن رجل وامرأتين ، والحق

يثبت بالأصلين لا الفرعين ، ولا يكفى تحمل فرع عن أصل ، وفرع عن أصل آخر ، ولا أصل شهد أصالة ، ومع فرع عن أصل آخر ، ولو شهد عن أصل فرعان بمال فللمدعى الحلف معهما .

ولو حضر شاهد أصل وفرعين وجب تقديم شهادة الأصل .

فصل

[١ - فى شرط قبول شهادة الفرع]

شرط قبول شهادة الفرع تعذر أداء الأصل بموت أو إغماء أو جنون ، أو تعسره بمرض يشق حضوره معه مشقة ظاهرة ، أو [تغيبه] ^(١) فوق العدوى ، أو خوف حبس من غريم وهو معسر ، وكل عذر فجاء فى الجمعة وإن عم ، خلافاً لما بحثه الشيخان ، لا أكل ذى ربح كسريه فيما يظهر ، وكتخدر المرأة ، ولا يلزم القاضى إتيان الأصل المذخور بنفسه ، أو نائبه لسمع شهادته .

فرع : إذا عرف الفرع المشهود له أو عليه بعينه شخصه فى الأداء فذاك ، وإلا تحمل بالاسم والنسب ، ثم إن عرفة شهد على عيسه ، وإلا فإن ادعى شخص أنه المشهود له شهد بالاسم والنسب فقط ، فإن أقر الخصم أنه هو فذاك ، وإلا أثبتته بيينة .

(١) فى (١) : [بغية] .

الباب الخامس

فى الرجوع عن الشهادة

فإذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بها لم يحكم ، ثم إن قالوا :
تعمدنا الكذب فسقاً فيعذران ، ويستبرئان لغيرها .

أو قالوا غلطنا لم يفسق ، لكن لا تقبل تلك الشهادة لو أعادها .

ولو رجع شهود زنا حدوا للكدف وإن قالوا غلطنا ، وإن رجع بعض الأربعة
حد وحده ، وإن رجعت البينة بعد الحكم ، وقبل استيفاء الحق فإن كان مالا
استوفى ، أو عقداً ، ولو نكاحاً أمضى حكمه فيه ، وكذا الطلاق والرضاع
والعتق واللعان والفسخ والوقف والأضحية ، وإن كان عقوبة ، ولو لآدمى لم
يستوف ، أو بعد الاستيفاء لم ينقض .

ثم إن كانت شهادتهما بمال لم يلزم المدعى رده ويغرم الشاهدان إن لم يعد
المال المدعى عليه بهيئة مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته ، وهل هى قيمته يوم
الحكم أو الأكثر منه إلى الرجوع ؟! وجهان^(١) ، وإن كانت ببيع أو شفعة فأخذ
بالثمن ، فإن ساوى القيمة لم يغرم ، وإن نقص غرم الباقى .

وإن كانت بوقف شىء أو بجعل شاة أضحية غرم قيمته ، وإن كانت
بعقوبة كقتل قود ، أو بردة ، أو رجم كزنا أو مات من جلد له ، أو لكذف ،
أو شرب ، أو قطع لجناية ، أو سرقة فإن قالوا : تعمدنا وعلمنا أنه يقتل
بشهادتنا لزمهم القود ، أو دية عمد وتحذ شهود الزنا للكذف ، ثم يقتلون قوداً
وتراعى فيه المماثلة ولو بالرجم إن رجم الزانى وإذا أقيد الراجع أو حد للكذف
لم يعذر أيضاً ، وإن عفى فهل يعذر ؟! وجهان ، وإن قالوا : تعمدنا ولم نعلم

(١) [أصحهما أنها وقت الحكم بالشهادة] من هامش (ب) .

أنه يقتل بقولنا بل ظننا أنه يحبس أو تؤخذ منه الدية ، أو أنا نجرح بسبب يقتضيه ، فإن لم يمكن جهلهم فالقود وأن أمكن فشبه عمد .

وإن قالوا : أخطأنا والجاني أو الزاني غيره فلا قود عليهما بل عليهما دية مخففة ، فإن صدقتهما العاقلة لزمتهما وللشاهدين تحليفها على نفى علمها إن أنكرته ولا يعذر الشاهد هنا خلافاً للإمام ومتابعيه .

وإن قالوا : شككنا في الشهادة ولعلنا أخطأنا لم يؤثر في الشهادة ولم يضمننا .

ولو قال أحد الشاهدين : تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبي أم لا ، أو اقتصر على تعمدت وقال صاحبه أخطأت فلا قود وقسط المتعمد من الدية مغلظ والمخطيء مخفف .

وإن قال كل واحد : تعمدت وأخطأ صاحبي فلا قود عليهما وعليهما دية مغلظة .

وإن قال أحدهما تعمدت وأخطأ صاحبي أو لا أدري أتعمد أم لا ، وصاحبه غائب ، أو ميت فلا قود ، أو تعمدت أنا وصاحبي وصاحبه غائب أو ميت أقيد ، وتعمدت ولا أعلم حال صاحبي ، وقال الآخر : مثله أو قال : تعمدت فقط أقيد ، أو إن قال واحد : تعمدنا معاً وقال الآخر : أخطأت أو أخطأنا معاً وقال الآخر : تعمدت وأخطأ هو أقيد الأول فقط .

ولو رجع أحد الشاهدين فقط وقال : تعمدنا أقيد أو تعمدت فلا ، ولو رجع المذكي دون البينة فعليه القود أو الدية .

وإن اعترف بفسق البينة أو هو مع البينة لزم الكل .

ورجوع شاهدي الإحصان مع شهود الزنا كرجوع الزكيين خلافاً للشيخين

فتغرم بينة الزنا الثلثين ، وبينة الإحصان الثلث ، ولو رجعت بينة وجود صفة علق بها طلاقاً أو عتق لم تغرم .

وإن رجع القاضى دون البينة فكرجوعها أو معها أقيد الكل .

فإن ادعوا خطأ أو عفى الولى بالدية لزم القاضى نصفها ، والبينة نصفها وإن رجع الولى المستوفى وحده ، وكذا مع البينة أقيد وحده ، وإن كانت بطلاق مجاناً بائن أو رجعى ، ولم يراجع حتى بانث أو بفرقة برضاع ، أو لعان ، أو فسخ بعيب غرماً للزوج جميع مهر المثل ، ولو قبل الدخول أو الفرض لمفوضة لا المسمى ، ولو بعد الدخول .

فإن ثبت سبق مفسد للنكاح برضاع أو غيره بعد غرمهما استردا ، أو قبله لم يغرم شيئاً : كمن نزع مالاً بينة ثم وهبه للمدعى عليه ، أو شهدا بتفاؤل متبايعين ثم رجعا ، أو بطلاق بمال ، فإن شهدا على الزوج والمال قدر مهر المثل لم يغرم ، أو أقل غرم باقية دخل بها أم لا ، وإن شهدا على الزوجة غرم ما غرمت وإن كانت بنكاح .

فإن شهدا على امرأة أنه نكحها بألف وهو دون مهر المثل غرمأ له باقية دخل بها أم لا وإن شهدا على منكر بمسمى وغرم نصفه غرماء له ، فإن شهد اثنان بالوطء أو أنه أقر به ، واثنان بالطلاق ثم رجع الكل غرم النصف بينة الوطء لا بينة الطلاق ، إن تأخر تاريخ الوطء أو صرحا بأنه فى النكاح ، وإن شهد بالنكاح أربعة ، ثم اثنان منهم بالوطء اختصا بغرم ثلاثة أرباع ، وإن كانت بعق مجاناً ولو لمستولدة غرم القيمة يوم الحكم أو بعوض ناقص عن القيمة ، فكالطلاق بدون مهر المثل .

[ق/ ٤٤٠] فإن شهدا بعق موسر حصته من عبد فسرى غرمأ قيمته للمالكين، وإن /

كانت بشراء من يعتق عليه ففى غرمهما وجهان ، وإن كانت بإيلاد أو تدبير
غرما بعد موت السيد القسيمة ، وإن مات المشهود لهما قبل سيدهما ، وإن
كانت بتعليق طلاق أو عتق بصفة غرما المهر ، أو القيمة بعد وجود الصفة .

وإن كانت بكتابة فأدى النجوم وعتق ظاهراً فهل يغرمان كل القيمة أو ما
بينهما والنجوم ؟! وجهان [أصحهما أولهما]^(١) ، وإن كانت بإبراء سيده له
عن النجوم غرما الأقل منها والقيمة .

وإن كانت بقتل خطأ رجعت العاقلة بعد غرمها .

فرع : يحصل الرجوع : برجعت عن شهادتى ، أو صرفت نفسى عنها ، أو
شهادتى باطلة ، وفى فسختها وأبطلتها ورددتها - وجهان [أصحهما نعم]^(٢)
ولو شهد ثم قال للقاضى توقفت فيها ، أو أنا واقف فيها أو حصل لى شك ،
أو تهمة فيها - لم يحكم ما لم يعدها ، وكذا إن قال لا تحكم بشهادتى ، ولو
شهد ثم ارتاب ريبة توجب الرجوع لزمه إعلام القاضى .

ولو أخبره شخص برجوعه توقف إن ظن صدقه وإلا فلا ، ولو لم يرجع
فقامت به بينة لم يغرم ؛ لبقاء الحق على المشهود له عليه^(٣) ولو رجع المشهود
له بعد غرم البينة رده ثم بدله .

(١) من هامش (أ) .

(٢) من هامش (ب) .

(٣) فى (أ) [ليه] .

فصل

[٢- إذا رجعت بينة بعد الحكم]

فالغرم على الكل بالسوية ، وإن رجع بعضها ، فإن كانت نصاباً فقط : كرجلين فى مال زكاة ، وكأربعة فى الزنا رجع واحد لزمه نصف المال ، أو ربع الدية ولو شهد بمال أو بنحو رضاع رجل وامرأتان غرم النصف ، وغرما الباقي بالسوية .

وإن زادت على النصاب كشلاثة فى قتل ، وخمسة فى زنا ورجل وأربع نسوة فأكثر فى نحو رضاع ، فإن رجع واحد فلا غرم عليه ولا قود وإن قال : تعمدنا ، وإن رجع رجلان غرما نصف المال وربع الدية فى الزنا بالسوية ، وإن رجع والأربع النساء لزمه الثلث ، وهن الثلثان أرباعاً ، وإن رجع الرجل أو امرأتان فقط فلا غرم ، أو هو مع عشر نسوة غرم سدساً ، وكل واحدة نصف سدس ، وإن رجع من العشر ثمان فقط ، أو الرجل وحده ، أو مع ست فلا غرم ، وإن رجع العشر فقط غرم من النصف ، أو الرجل مع سبع غرموا الربع أو مع ثمان فالنصف ، أو مع تسع فثلاثة أرباع وغرم ضعف غرم المرأة .

وإن شهد بمال رجل مع أربع نسوة ثم رجع الكل غرم نصفه ، وهن نصفه أرباعاً وإن رجعن دونه غرم نصفه كما مر ، وإن رجع منهن ثنتان فلا غرم أو مع عشر ورجعوا غرم نصفاً ، وهن نصفاً اثماناً ، وإن رجع دونهن ، أو عكسه غرم الراجع النصف .

وإن رجع مع ثمان غرم النصف ولا يغرم من ، أو مع تسع غرم النصف وهن الربع .

ولو شهد بالمال رجلان وامرأة ثم رجع الكل فعليهما خمس وعليهما الباقي بالسوية .

فرع : لو شهد أربع بأربعمائة ثم بعد الحكم رجع واحد عن مائة ، وثان عن مائتين وثالث عن ثلاثمائة ، ورابع عن أربع فالبينة تامة بمائتين فلا يغرمان ، ويغرم الأربعة مائة أرباعاً ، ويغرم غير الأول ثلاثة أرباع مائة أخرى أثلاثاً ، ولا يغرم باقيةا لبقاء ربع الحجة .

فإن شهد بمائة وثان بمائتين وثالث بثلاث ورابع بأربع ، ثم رجعوا بعد حكم القاضى بما تمت به الحجة وهو ثلثمائة ، فالمائة الأولى شهد بها الكل فتلزمهم أرباعاً والثانية شهد بها ثلاثة فتلزمهم أثلاثاً ، والثالثة شهد بها اثنان فتلزمهما أنصافاً .

فرع : لو أثبت المدعى عليه قبل الحكم برجوع الشاهدين لم يحكم بهما ، وإن أصرا على شهادتهما .

فرع : من قال لا شهادة لى عند فلان ، ثم قال لى عنده شهادة ، وكنت أظن عدمها فأعلمنى هو بها - سمعت .

فرع : لو أثبت تملك دار بالإرث من أبيه فأثبت خصمه أن شاهديه [أقرا]^(١) بعد موت أبيه أنهما ليسا شاهدين فى هذه الحادثة أو أنهما ابتاعا منه الدار - ردا .

فرع : من أقام شاهدين بحق فأقام خصمه شاهدين أنهما قالوا لا شهادة لنا فى ذلك سألهما القاضى متى قالوا ، فإن قالوا : أمس مثلاً لم يقدر ، أو حين التصدى للأداء ردا .

وإن أقامهما بإقرار خصمه أن شاهديه ليسريا الخمر ، فإن عين وقتاً ومضى بعده مدة الاستبراء لم يؤثر ، وإلا ردا وإن أطلق سئل المدعى عن وقته وعمل بمقتضاه .

(١) فى (ب) : [أقر] .

فرع : من أقام بيعة ثم قال هي كاذبة مثلاً بطلت دون دعواه ، أو ثم قال صرفتها عن هذه الشهادة انصرفت ، فإن أقامها ثانياً قبلت ، أو ثم قال للقاضي : لا تحكم حتى تحلفه لم يقدح فيها ويجيبه إلى تحليفه ، فإن طلب الحكم عليه بها أجابه وقطع اليمين على المدعى عليه ، أو ثم ادعى خصمه إقراره بكذبها وأقام شاهداً ؛ ليحلف معه لم يجز ؛ إذ لا يثبت الجرح بذلك .

خاتمة

لو توقف في حكم لإشكاله ، فروى له غيره حديثاً عن النبي ﷺ فقتل القاضي رجلاً معتمداً ما رواه ، ثم رجع الراوى وأقر بالكذب عمداً فلا قود عليه .

كتاب

الدعوى وجوابها واليمين والنكول وتعارض البيئات^(١)

ولنقدم قبل الكلام فى الدعوى : أن من له على غيره حق ، فإن كان قوداً أو حداً أوجب رفعه إلى القاضى ، وكذا إن كان عيناً فى يد من لا حق له فيها ، وخاف من أخذها فتنة ، أو كان ديناً حالاً على مقر باذل فإن خالف واستوفاه بنفسه ضمنه فيلزمه رده ثم بذله إن تلف بأقصى قيم متقومه من أخذه إلى تلفه ، فإن اتفق الحقان تقاصاً ، وإن كان الحق على منكر أو مماطل أو متوار أو متعذر فله أخذ قدر دينه من مال غريمه إن جانس دينه ، وإن وجد بيئة على المنكر أو رجا إقراره برفعه إلى القاضى وطلب يمينه ، فإن لم يجانس دينه ،

(١) الدعوى لغة : الطلب والتمنى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَّا يَدْعُونَ ﴾ [يس / ٥٧] .

وشرعاً : إخبار عن وجوب حق غيره عند حاكم .

والبيئات جمع بيئة : وهم الشهود ، وسموا بذلك لأن بهم يتبين الحق .
والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [النور / ٤٨] .

وقوله ﷺ : « لو يعطى بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » .

أخرجه مسلم فى الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه (٣ / ١٧١١) .

وقوله ﷺ للمدعى : « شهاداك أو يمينه » .

البخارى كتاب الرهن ، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن (٥ / ٢٥١٥ ، ٢٥١٦) ،

مسلم كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم (١ / ٢٢١ إيمان) .

والمدعى : هو من خالف قوله الظاهر .

والمدعى عليه : من وافقه .

ووجد نقداً أخذه واشترى به الجنس ، وإلا أخذ من غير الجنس بقدر دينه فقط إن أمكن الاقتصار عليه .

ولو كان الحق عيناً ولم يظفر إلا بغيرها فهو كظافر بغير الجنس ، ولصاحب الحق هنا نقب جدار غريمه وكسر بابيه إن تعين طريقاً لحقه ، ولا أرش عليه ثم [ق/٤٤١] إن أخذ كحقه جنساً ونوعاً وصفة أو أردى ملكه ، أو أجود أو غير / جنسه فلا ، فله يبيعه بإذن القاضى إن علم ثبوت حقه ، وإلا فمستقلاً بنقد البلد ، فإن وافق جنس دينه أخذه عنه وإلا اشترى به جنسه ، وصار ظافراً بالجنس .

والمأخوذ قبل بيعه أو تملكه مضمون كالمغصوب لكن فى ضمان زائد حدث عنده وجهان^(١) . وليبادر^(٢) بالبيع ما أمكن ، فإن نقص بالرخص وباعه ، فإن كان لتقصيره ضمن النقص وإلا فلا ، كما لو رده ، ولو وفاه الغريم دينه بعد أخذ الثمن عنه رد قيمة المأخوذ وفيه نظر ؛ لأن تملكه الثمن كدفع غريمه إليه ، ولو أخذ أكثر من حقه فإن أمكنه أخذ حقه ، فقط ضمن الزائد أيضاً وإلا فلا .

ثم إن كان المأخوذ يتجزأ باع منه بقدر حقه ، ورد الباقي بهبة أو غيرها ، وكذا إن لم يتجزأ وأمكن بيع بعضه شائعاً بقدر حقه ، وإلا باع الكل واستوفى من ثمنه ، وحفظ باقيه ليرده ، ومن دينه نقد صحاح فظفر منه بمكسر فله أخذه بدينه أو عكسه ، وقيمة الصحاح أكثر لم يأخذها بدينه ولم يبيعها بمكسرة متفاضلاً ولا متساوياً بل بنقد آخر ، وإن لم يكن نقد البلد ، ثم يشتري به مثل حقه ويستوفيه .

والأخذ من مال غريم غريمه الذى يجوز له أخذ ماله كالأخذ من مال الغريم

(١) [أصحهما عزم الضمان كولد الغاربه أمه] من (أ ، ب) .

(٢) فى (أ) : [واليبادر] .

فلو كان لزيد على عمرو دين ولعمرو مثله على بكر وظفر زيد بمال بكر دون مال عمرو فله أخذه ، وإن رد عمرو إقرار بكر له أو جحد بكر دين زيد قال بعضهم : وعلى زيد إعلام عمرو بأخذه ليلاً يطالب بكرأ ، ومن له على غريم دينان بأحدهما بينه فأوفاه به غريمه ، ولم تعلم البينة ، ثم جحده غريمه الدين الآخر ، فله إقامة تلك البينة بذلك الدين ، وقبضه بدينه الآخر ولعله إذا تجانس وإلا فظافر بغير الجنس ، ولو كان لزيد على عمرو دين وعكسه ، فإن اتفقا تقاضا كما سيأتى فى باب الكتابة وإلا ، فإن جحد أحدهما ولم يحلف فللآخر جحد قدر دينه ويتقاضان للضرورة وإن حلفا فهل الآخر الحلف؟! وجهان^(١).

فصل

[١ - فى المتداعيين]

وشرطهما : التكليف والالتزام ثم المدعى : من يذكر أمراً خفياً يخالف الظاهر فعليه البينة ، والمدعى عليه عكسه فيصدق بيمينه .

لكن مر فى آخر نكاح المشرک أنه لو أسلم زوجان قبل الدخول فقال الرجل تقارن الإسلامان فالنكاح باق ، وعكست المرأة فإنه المدعى^(٢) لندرة المقارنة ، وكذا نحو الوديع فى دعوى الرد على من اتسمنه ولا يكلف بينة وقد يكون كل من المتداعيين مدع ومدعى عليه كما فى التحالف .

فرع : ما قبل إقرار العبد به كحد وقود فالدعوى به عليه ومالا يقبل كأرش ،

(١) [أوجهما نعم] من هامش (ب) .

(٢) وفى هذه الحالة يكون الزوج مدعى ، والزوجة مدعى عليها .

وضمن مال فعلى سيده ، فإن كان للمدعى بينة فله الدعوى على العبد أيضاً ،
ويتجه صحة دعوى العبد ما يوجب [تعزيراً]^(١) .

فصل

[٢ - فى حد الدعوى]

ولها شرطان : العلم والإلزام أما العلم فإن ادعى نقد خالص وكذا مغشوش
وجب ذكر جنسه ، ونوعه ، وصفته إن اختلف به غرض : وذكر قدره إلا
الدينار فمطلقه إسلامي ، فإن ادعى دراهم وأطلق أمره القاضى بذكر ما يتحققه ،
وإن قدر فشهد له بمجهول كشيء أو مال وقالت البينة لا نعرف قدره لم يصح .
وإن ادعى نسيئاً مثلاً محلاً بعضه ذكر قيمته بذهب أو عكسه فعكسه .

فإن ادعى عقاراً فقد مر فى القضاء على الغائب ، فلو اشترى داراً ثم
تغيرت حدودها أثبت أنه اشتراها وحدودها كذا ، ثم بين كيفية تغييرها ، فإن
شخصتها البينة عند القاضى كفى عن الإثبات الثانى ، وإن ادعى عين ينضبط
بأقيه وكذا تالفه متقومة ، وجب ذكر صفة السلم لا القيمة أو لا ، ينضبط أو
تالفه متقومه وجب ذكر الجنس ، والقيمة فلا يسمع لى فى ذمته ياقوتة مثلاً
ولا دعوى ثوب ولم يصفه فإن ادعى كرباشاً^(٢) فقط ، أمره القاضى أن يأخذ
بالأقل . وفيه نظر ؛ إذ الأقل هنا لا نهاية له بخلاف ما مر فى الدراهم ، ولا
يجب سبب استحقاق ما ادعاه ، فإن ذكر طالبه به المدعى ، ورأى القاضى
سؤاله عنه فعل ، ولو ادعى ثوباً موصوفاً فقال الخصم : كان فى يدي وتلف
فأغرم قيمته ، فللمدعى تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه إليه ، وعندى : أن حلفه

(١) فى (١) : [تعزيراً] .

(٢) نوع من القماش .

كجوابه ، وإذا حلف غرم قيمته وإن نكل^(١) وحلف المدعى طالبه بالتوثب وحكم من أعطى كلاه ثوباً لبيعه له ولم يدر : أباق فيدعيه أم لا فيدعي بدله مرفى القضاء على الغائب .

وهل يكفى كتب صورة الدعوى فى ورقة وقوله ادعى بما فيها ؟! وجهان . وعندى أنه إن نظرنا الخصم والقاضى وعرفاه كفى وإلا فلا ، ويستثنى من اعتبار العلم ما يتوقف على تقدير القاضى : كمهر مفوضه ، ومتعة وحكومة ووضع وإيتاء مكاتب ، وكذا إيل دية وغرة ، وإقرار ، ووصية ، ونفقة وكسوة لزوجة ، أو قريب وكطريق أو مجرى ماء مجهول القدر فى أرض غيره إن حدد الأرض ، ولعل صورة دعواه أن له ذلك فى جميع جوانبها ، فإن خصه بجانب لجة اعتبار قدرهما ، وتكفى الشهادة على وفق الدعوى ، وكمن اشترى عبداً مثلاً ونقله إلى بلد فخرج حراً فادعى على البائع أن له عليه كذا ثمن عبد اشتراه وخرج حراً وإن لم يصفه ولا عينه .

فرع : من ادعى [مسيل]^(٢) ماء على سطح دار جاره ، أو عمراً فى داره ، فإن تداخل الداران وجب تحديدهما وإلا كفى تحديد أحدهما ، فيقول : لى دار بموضع كذا ، ويذكر الحد الذى ينتهى إلى دار جاره ، وأنا استحق إجراء الماء من سطح داره هذه على سطح داره هذه فى الجهة الفلانية منها إلى الشارع الفلانى ، ومن ادعى ساباطاً وجب تحديد الدارين إن تقابلتا ، وإن ادعى إشحقاق وضع خشب ساباط من داره إلى دار جاره فليذكر طوله وعرضه وسمكه / وعدد خشبه ، وإن ادعى علواً على سفلى لغيره فليحدد السفلى ، [ق/ ٤٤١]

(١) نكل : أى امتنع المدعى عليه عن اليمين بعد عرضها عليه .

(٢) فى (ب) : [مسيل] .

فإن كان على العلو علو فليذكر الحدود الأربعة من سطحي الأسفل والأعلى ، وإن ادعى جداراً من دار فليذكر حدود الدار وطول الجدار وعرضه وسمكه ، وأنه على يمين الداخل أو يساره ، وإن ادعى أشجاراً في بستان غيره فليذكر حدوده ، وأن الأشجار عن يمين الداخل ، أو يساره ، أو تجاهه ، فإن كان هناك شجر لخصمه من جنس ما يدعيه ذكر عدد ما يدعيه وميزه بذكر جنسه ، ونوعه وطوله ودقته أو غلظه .

وإن ادعى شجرة دون مغرسها فليقل لى شجرة فى أرض كذا جنسها كذا وطولها وعرضها كذا ، أو بناء ، أو شجراً قائماً ولا قرار له فى موضعه فليذكرهما كما مر ، ولا يجب ذكر عدد الشجر وقيمتها .

وإن ادعى إجانة مبنية فى الأرض ذكر طولها وعرضها وما تسع من الماء ، والبيت الذى هى فيه وحدوده وقيمتها .

وإن ادعى انتشار أغصان شجرة جاره فى هواء داره فليذكر حدود داره وأنها شغلتها من جهة كذا فإن قال خصمه ليست الدار لك حلقه على نفى العلم ، فإن حلف ثم أقام المدعى بينة بملكه ، أو نكل فحلف المدعى لزمه تفريغ ملكه ، ولا تسمع بينة أنه لا يملكها ، أو أنه لا حق له فيها ، أو أنه أقر بها لفلان .

وأما الإلزام : فإن ادعى مالك عين ببيع أو هبة أو استحقاق دين لم تسمع حتى يقول ، وأنه يلزمه التسليم إلى أو إلى ولى فى محجور بسفه ، أو أنه ممتنع من الأداء اللازم له ، فقد يرجع الواهب قبل القبض ، أو بفسخ البائع بسبب ، أو يكون الدين مؤجلاً ، أو على معسر ، أو العين مؤجرة مع المدعى عليه .

لكن لو أراد المدعى قطع النزاع فقط لم يجب ذكر لزوم التسليم وكيفيه هذا

لى، وهذا يمنعني عدواً ، وإن لم يقل وهو فى يده ، فإن قاله فزاد وأنه يلزمه تسليمه إلى ، سأل القاضى عن سببه من شراء أو رهن أو إجارة مثلاً ، ولو حل بعض الدين فله دعواه ، وإذا ثبت ثبت المؤجل تبعاً ، ولو قصد بدعواه تصحيح عقد كسلم ولو مؤجلاً سمعت ، ومن ادعى عليه بمؤجل فله الجواب : بلا يلزمنى تسليمه الآن والحلف كذلك لا بلا شئ له على ، ومن قامت عليه بينة بدين فقال : هو على لكنه مؤجل شهراً مثلاً ، سقط أثر البينة ، فإن لم يحلف حلف المدعى على نفى الأجل .

فرع : [تصح (١) دعوى الأمة إيلاداً من سيدها ؛ لإثبات حق الحرية ، ودعوى الرقيق تدبيره أو تعليق عتقه لا دعواه على سيده إذنه له فى التجارة إن لم يشتر شيئاً ، وإلا فللبائع الدعوى على سيده وتحليفه إن أنكر ، ثم للعبء الدعوى على سيده فقد يقر فيسقط الثمن عن ذمته .

فرع : تسمع دعوى دنى على عالم أو أمير أنه أستاذجره لعلف دابته أو كنس بيته مثلاً ، وعلى من لا يعلم أنه مخالطه .

فصل

[٣ - فى المدعى إن كان ذمياً]

فقد مرت صفة دعواه فى القسامة وإن كان عقد بيع مثلاً كفى وصفه بالصحة عن زيادة ، ونحن جائز التصرف وتفرقنا راضيين ، وإن كان إقرار امرأة بالنكاح فقد مر فى باب النكاح ، وكذا من يدعى عليه ، وإن كان عقد نكاح ولو من امرأة ولم يدع حقه وجب وصفه بالصحة ، وأنه عقد بولى أو سيد للأمة أهلاً للتزويج ، وشاهدى عدل وإن لم يعينوا ، ورضاها غير مجبرة ،

(١) فى (أ) : [يصح] .

وإلا فعلمها تزويج المجبر ، ويزيد العبد أو السفية أنه بإذن السيد أو الولي ، ويزيد الحر في نكاح الأمة أنه فاقد طول حرة خائف العنت ، وأنها مسلمة إن كان مسلماً ولو عبداً لا ذكر فقد موانع النكاح ، ثم إن أنكرت المرأة ولا بينة للمدعى وحلفت فلها نكاح غيره حالاً ، ويحرم على المدعى نكاح من لا تجمع معها ، ونكاح أمهاتها أبداً ، وإن نكلت فيظهر الاكتفاء بحلفه أنها زوجته ، ولو أنكر الرجل دعواها لم يجعل طلاقاً ، فإن حلف لم يلزمه شيء ، وله نكاح من لا تجمع وتمنع نكاح غيره حتى يتيقن حلها بموت المنكر ، أو طلاقه ، أو فسخها بسبب ، ولها الفسخ مستقلة للضرورة ، وينبغي رفق القاضي به ، ليطلقها أو يقول : إن كنت نكحتها ، فقد طلقته فإن أبي ففى تطليق القاضي وجهان . فإن منع فهل لها التزويج ؟ وجهان ، وإن نكل عن اليمين وحلفت حكم لها بالزوجة وحقوقها ، قال الماوردي : وتحل له وفيه وقفة ، وإن أقر بعد إنكاره قبل ، وسلمت إليه ، وإن أقيمت بينة فلتشهد كالدعوى ، وإن لم ترد في النكاح ، ولا نعلم أنه فارقها ، ولا أنها زوجته الآن .

ومن ادعى نكاح امرأة تحت رجل فليدع عليها لا عليه ، فإن لم تكن بينة فأقرت لأحدهما فقد مر في باب النكاح ، وإن أقام الرجلان بالعقد يسيئين مطلقين ، أو أرخت واحدة ، أو اتفق تأريخهما سقطتا ، وإن اختلفا تأريخاً قدم الأقدم وترجح بينة العقد على بينة أقرارها كيينة غصب على بينة إقرار ؛ لكن لو أجابت إحدهما أنها زوجته من سنة ثم أقام الآخر بينة أنه تزوجها من شهر مثلاً ، فهي للمقر له ، وتقدم بينة أحدهما على بينتها بنكاح الآخر .

ودعوى المرأة ذات الولد على رجل أنها زوجته والولد منه مرت في باب الصداق ، وإن كان المدعى رق بالغ فأنكره فإن قال أنه حر الأصل ، ولم يسبق إقراره له بالرق ولا بينة صدق بيمينه ، وإن - (عبارة غيره وإن جرى عليه

البيع مزاراً) - جرى عليه مزاراً وظهرت أمارة رقه كاستخدامه وإجارته صغيراً ثم اليد عليه .

وإن لم يعين مدعى رقه عين البينة غير ملغاة فيجوز شراؤه ساكتاً ، والأحوط بعد إقراره بالرق لبائعه ، ولو أراد إقامة بينة بذلك لم تسمع ؛ لأن حجته اليمين ، وإن قال إن المدعى أعتقني أو أعتقني بئنه طلب بالبينة ، فإن كان قد باعه وهو مقر له بالرق ، ثم أظهر كتاب عتق بتاريخ متقدم سمعت دعواه وبيته وإن كان المدعى رق صغير ، / فإن لم يكن بيد المدعى لم يثبت [٤٤٢/ق] إلا ببينة وكذا لو كان بيده بالتعاطي^(١) على ما مر هناك ، وإلا صدق بيمينه ، فإن أنكر وهو مميز أو بعيد بلوغه ولم تقم بينة بخلافه لم يؤثر ، وإن كان المدعى وارثه فليذكر جهتها كبنوة أو أخوة لأبوين ، أو لأب ، أو لأم ، أو عمومة لأبوين ، أو لأب ، أو جدودة لأب أو لأم وكولاء ، وليذكر الوراثة أيضاً كأنها ابنه ووارثه ، فإن شهد له اثنان خبيران أنه ابنه مثلاً لا يعلم له وارثاً سواء أخذ التركة ، وكذا لو شهد أنه لا وارث له سواء ، وإن أخطأ في القطع لا إن قالوا : لا نعلم له في البلد وارثاً سواء ، وإن شهدا لذي فرض أخذه بلا ضمين ، فإن لم يكونا خبيرين أو لم يقولوا لا نعلم له وارثاً سواء ، فإن لم يكن للمدعى سهم مقدر لم يعط شيئاً حتى يبحث القاضي عن حال الميت في البلاد التي^(٢) سكنها أو طرقها فليكتب إليها أو يأمر بالنداء فيها : أن فلاناً مات فإن كان له وارث فليأت القاضي ، فإن غلب على ظنه عدم غير المدعى أعطاه التركة بلا ضمين ، وإن كان له سهم مقدر لا يحجب عنه أخذ أقله عائلاً ،

(١) في المخطوطة (بالتعاط) والصواب ما أثبتناه .

(٢) في المخطوطة (أ) : (الذي) .

فللزوجة ربع الثمن عائلاً لاحتمال أبوين و ابنين و أربع زوجات ، وللزوج الربع عائلاً لاحتمال أبوين و ابنتين معه، وللأب السدس عائلاً لاحتمال أبوين، وبتتين ، أو زوجة ، وللأم السدس عائلاً لاحتمال أختين لأب ، وأختين لأم و زوج أو زوجة ، ولو حضر ابن وزوجة فلها ربع الثمن إذ لا عول مع الابن، وبعد البحث يعطى باقى حقه بلا ضمين وإن كان يحجب لم يعط شيئاً قبل البحث ، ولو شهدا أن المدعى ابنه ، ولم يزد أو وارثه دفع إليه بعد البحث، ولو شهد اثنان لواحد أنه ابنه لا نعلم له وارثاً غيره وشهد آخران لآخر كذلك ثبت نسبهما وورثاه .

فرع : لا [تصح]^(١) دعوى محض حق لله تعالى كزنا وكفارة بأن يقول لزمته كفارة فى كذا ، فإن تعلق به حق آدمى : كقاذف بزنا طلب المقذوف حقه ، فطلب يمينه أو يمين وارثه على نفي علمه حلفه القاضى وسيأتى .

فرع : شهدا أن القاضى فلاناً حكم أن هذا وارث فلان لا وارث له غيره ، ولم يذكر الوجه الذى حكم به لم ينقض ، وتحمل على الصحة ، ويقاس بهذا تصرفات الحكام إذا شهد بها ولم [يذكر]^(٢) الشرائط .

فرع : ادعى أنه ذبح له شاه قيمتها كذا ، أو ضرب بقرته فألقت ولدأ قيمته كذا لم تسمع حتى يذكر قيمة الشاة مذبوحة والبقرة حاملاً ثم حائلاً وإلا احتاج فى معرفة القيمة إلى دعوى أخرى ، والخصومة لا تفرق .

(١) فى (أ) : [يصح] .

(٢) فى (ب) : [تذكر] .

خاتمة

لو ادعى عقداً فاسداً بالاتفاق كبيع ثمر لم يؤثر لم تسمع لطلب المبيع بل لرد الثمن أو مختلفاً فيه : كبيع الغائب سمعها القاضي ، وحكم بمذهبه ، وإن ادعى غير عقد لكن يؤول إليه كالشفعة ، فإن كانت صحيحة سمعها ، أو باطلة كفى منقول فلا ، فإن جهل المدعى أخبره بذلك ، أو مختلفاً فيها كشفعة الجوار سمعها إن رآها وإلا فلا ، وخالف المختلف فيه ؛ لأنه عقد فافتقر للحكم بإبطاله والشفعة مجرد دعوى فتبطل بالإعراض عنها ، ولو وهب شخص أفرعه جزءاً شائعاً من عين وقبضه ثم باعه لآخر فادعى الواهب عند حنفى ملك الجزء المبيع وفساد البيع ؛ لبطلان هبة المشاع وحكم به ورد المبيع فادعى المشتري الثمن على بائعه عند شافعى ، فأجاب بصحة بيعه فحكم له به ، وبصحة الهبة لم يطالبه بالثمن ، ولو رفعه بعد ذلك إلى حنفى لم ينقض حكم الشافعى .

فصل

[٤ - فى جواب المدعى عليه]

فإن أقر ثبت الحق بلا حكم بخلاف ما إذا قامت بينة ، وصيغة الإقرار مرت هناك وقول الخصم : لى عن دعواك مخرج ، أو الحق أحق أن يؤدى ، أو لزيد أو لك على أكثر مما ادعت ليس إقراراً له ، ولا لزيد وإن سككت عن الجواب أمره القاضي به ، وإن لم يسأل المدعى فإن سككت فكمنكر فيعرض عليه اليمين ، فإن سككت أيضاً ولم يظهر سببه فناكل ، فيحلف المدعى والأخرس إن فهمت إشارته كالناطق وإلا فكالغائب ، وإن أنكر اشترط إنكار ما ادعى عليه وأجزأه إن تجزأ ، فإن ادعى عليه ديناً معلوماً كعشرة لم يكف لا يلزمنى العشرة حتى يزيد ، ولا شئ منها أو ولا بعضها ويمينه كجوابه ، فلن لم يزد ذلك

فناكل عما دون العشرة فللمدعى الحلف على ما دونها بقليل وأخذه ، وإن لم يجدد دعوى ، ولو نكل المنكر عن أصل اليمين فإن لم يسند المال لعقد فللمدعى الحلف على بعض العشرة إن طلب يمين خصمه على نفى العشرة وأجزأته ، لا على العشرة فقط حتى يجدد دعوى لما يريد الحلف عليه وينكر خصمه ، وإن نكل عن خمسة ، وأراد الحلف لخمسة ، أو أراد المدعى بعد نكول خصمه عن العشرة تحليفه على خمسة الآن ، وعلى خمسة غداً ، جاز ، وإن أسنده إلى عقد كبيع أو نكاح لم يحلف المدعى على بعضها إلا بعد نكول خصمه عنه في دعوى أخرى ، ولو ادعى عيناً كدار فإن لم يقل باعنيها حلف المنكر أنه لا يملكها ، ولا بعضها وإلا كفاه الحلف أنه لم يبيعها منه .

فرع : من ادعى عليه [شفعة ^(١)] أو طلاق أو دين بسبب : كقرض أو إتلاف أو مهر كفاه في الجواب لا يلزمنى تسليم الشقص إليك ، أو أنت زوجتى ، أو لا تستحق على شيئاً ونحوه فإن أجاب بنفى السبب حلف كذلك حتماً وليس للقاضى سؤال من أجاب مدعيه مهر بلا يلزمنى عن الزوجية ، فإن سأله فأقر بها ألزمه بمهر المثل فإن أثبت بأقل لم يلزمه غيره ، وإلزامه مهر المثل مر ما فيه في باب الصداق .

فرع : من بيده عين برهن أو إجارة فادعاه مالكة ، أو نائبة ، فإن قال لا يلزمنى تسليمها كفى عن ذكر الملك فإن أثبت المدعى بالملك أخذها ، وإن أقر بملكه وله حجة بحقه أقامها أولاً ، وخاف ابتداء إنكار خصمه لو أقر له بالملك [ق/٤٤٣] فله أن / يقول إن ادعيت ملكاً مطلقاً فلا يلزمنى تسليمه أو مرهوناً ، أو مؤجراً معى فاذكره لأجيب ولا يكون بذلك مقراً بشيء ، وكذا لو ادعى المرتهن ديناً

(١) غير موجودة في (١) .

على الراهن وخاف جحده للعين إن أقر له بالدين فقال إن أدعيت ديناً لى معك به كذا رهناً فاذكر لأجيب أو ديناً مطلقاً فلا يلزمنى ، أو ادعى على رجل ألف فقال : إن ادعيت ثمن مبيع فاذكره أو غيره فلا يلزمنى .

فرع : من ادعى عليه ملك عين فى يده فأجاب بأنها ليست لى ، أو هى لرجل لا أعرفه ، أو لا أسميه ، أو قد نسيت لم تنصرف عنه الدعوى ، وتبقى بيده ، فإن أقر بها ثانياً لمعين قبل ، وصار الثانى هو الخصم وإلا أقام المدعى بينة على ذى اليد ، أو حلفه وليس له أن يعود فيدعيها لنفسه ، وإن أجاب بأن نصفها لى ، ولا أدرى لمن باقىها فالباقى كما مر ، وإن أجاب بأنها لفلان ، فإن تعذرت مخاصمته كهى لطفل أو وقف عليه أو على مسجد ، أو على الفقراء ، أو النظر له لم تنصرف عنه الخصومة .

فإن أقام المدعى بينة أخذها وإلا حلفه أنه لا يلزمه تسليمها إليه ، وإن أمكنت مخاصمته وهو حاضر ولم يكذب المقر فهو الخصم ، وإن كذبه تركت مع المقر ، أو وهو غائب انصرفت الدعوى عن المقر إلى الغائب ، فإن لم يقم المدعى بينة وقف الأمر إلى مجيء الغائب ، فإن أقامها حكم له بها وهو حكم على غائب فيحلف أيضاً على بقاء ملكه .

ولو أثبت المقر بوكالته عن الغائب ثم أثبت بملك الغائب للعين قدمت على بينة المدعى ، وإن لم يثبت بوكالته وأثبت بملك الغائب جاز .

وإن لم يدع فيها حقاً كرهن أو إجاره ، وفائدة إثباته دفع اليمين لا إثبات ملك الغائب ، وإذا سمعت لعة رهن أو إجارة ، فهل تقدم على بينة المدعى؟! وجهان ، ثم إذا حضر فإن كذب المقر فكما مر ، وإلا فإن أعاد البينة ومنع المدعى عن تحليف المقر ليغرمه ؛ إذ الملك استقر بالبينة وحيث تنصرف الدعوى عن ذى اليد فللمدعى تحليفه أنه لا يلزمه التسليم إليه فقد يقر بها أو ينكل ،

فيحلف المدعى فيقدم له القيمة للفرقة ، ثم إن نزع العين من المقر له [بيئته]^(١) أو يمين ، لنكوله رد القيمة ، ولو ادعى على ذى اليدان العين وقف عليه فأجاب بأنها لفلان انتقلت الخصومة إليه ومنع البغوى دعواه القيمة على المقر ، وبحث الشيخان الجواز وبه أفتى القاضى ، وهو أفتى بخلاف ما لو ادعى حرية شخص بيده فقال هو لفلان لا يدعى عليه القيمة ؛ إذا لا تقوم مقام الحرية ، وإن أجاب بأنها وقف عليه أو ملكه ولا بيئته حلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم إليه ، فإن نكل حلف وأخذها .

فرع : إذا ثبت استحقاق العبد المبيع أو حريته الأصلية ، فإن كان ثبوته بإقرار المشتري ، أو بحلف المدعى المردودة لم يكن له الرجوع بالثمن على بائعه ولا أقامت بيئته بالملك لبائعه ، ليرجع إذ لا نيابة له ، كيف والمدعى لا يقيمها بملكه ؟! لثبوته بالإقرار لكن له تحليف بائعه إنما هو للمدعى ، فقد يقر فيرجع وإن نكل حلف ورجع ، وله إقامة البيئته بإقرار البائع بالملك للمدعى ، أو بحرية الأصل للمبيع ويرجع بالثمن ، ولا تكفى البيئته [بمطلق الحرية فلعل العتق من المشتري وإن كان ثبوت ذلك بيئته]^(٢) رجوع إن أسندت الملك إلى قبل البيع ، وإن مضت سنون من وقت البيع ، ولم يبين المدعى سبب ملكه ، أو أمكن المشتري إثبات ملكه ، وملك بائعه ، أو أجاب بأنه كان ملكاً لبائعي وأن العبد كان أقر بالرق ، أو كان المشتري قال لذى اليد بعينه فهو ملكك فإن أثبت أن بائعه تلقى ملك العبد من المدعى على بائعه وإن لم يرجع عليه المشتري الثانى وللثانى الرجوع على بائعه لا على بائع بائعه ولو أنكر البائع

(١) [بيئته] فى (ب) .

(٢) من هامش (أ) .

قبض الثمن وأراد إقامة بينة بذلك لم يجز صح رد الحكم الأول ، واستقر ملك المشتري .

ولو باعه المشتري أو وهبه ، ثم انتزع من هذا بينة فللمشتري الأول ووارثه الرجوع .

فرع : لو نزع المبيع بينة في غير بلد البيع ، فأراد المشتري إقامة بينة بذلك عند قاضى بلد البيع اشترط رؤية البينة المبيع ، وقت البيع والاستحقاق ؛ ليشهد أن المستحق هو المبيع ولو حمل شاهدا البيع فرعين أن هذا اشتراه فلان ، ابن فلان ثم استحق بحضور الفرعين فشهدا أن المستحق هو الذى أشهدنا الأصلان على شهادتهما جاز ، وقد يجوز هذا فى البلد بأن يشهد الفرعان أن عيناً استحققت على فلان بمحضرتنا وكان فلان وفلان قد أشهدانا على شهادتهما أنه اشتراها من فلان ، وهاهنا يشهد الفرع مع حضور الأصل ، والأحوط لمن نقل مبيعاً إلى بلد إشهاد شاهدين يخرجان إليها ؛ ليشهدا له باستحقاقه إن اتفقا .

فرع : من أثبت بملك أمة وحكم له بها فأخذها ووطنها ثم أقر بها لمن كانت بيده وأكذب نفسه قبل إن لم يولدها فيرد معها المهر والأرش إن نقصت ، ولا يقبل إن أولدها وإن وافقته فيغرم مع ما مر قيمتها ، وقيمة الولد .

ثم إن لم يملكها ثانياً لم يطأها ، وتعتق بموته ، ويوقف ولاؤها ، ولو لم يثبت تملكها وحلف المنكر وأولدها ، ثم أقر بها للمدعى ، وأكذب نفسه فحكم المهر والقيمة للولد والأم ، والأرش ، والإيلاد ، وتحريم الوطء ما مر .

ولو أحبلها الأول ، ثم الثانى ، ثم أكذب الثانى نفسه فيظهر أنها المستولدة للأول وعلى الثانى غرم ما عدا قيمتها والله تعالى أعلم .

فصل

[٥- في اليمين والكلام في الحالف وصفة اليمين]

أما الحالف : فهو من توجهت عليه دعوى لو أقر بمطلوبها لزمه إن لم يجز فساداً فلا يحلف من لا يقبل إقراره : كوصى ، وقيم إذا ادعى على الميت دين ، أو وصية وأنكر وإنما يدعى عليهما ؛ لإقامة البينة ، ولا تحلف عاقلة إذا رجع شاهداً القتل وقالوا : أخطأنا وقد علمه ذلك وقد مر .

ولا تحليف في دفع عقوبة لله تعالى ولا في محض حقه [تعالى] ^(١) كلزمتك كفارة قتل ولا يحلف قاض ولو معزولاً ، ولا شاهد فيما حكم أو [ق/٤٤٤] شهد به ؛ إذ يجز إلى فساد ولا مدعى / بلوغ ممكن بإمضاء أو حيض وقد مر في الإقرار ، ولا منكر البلوغ الممكن إلا سبباً ثبت شعر عاتته وادعى أنه بالمعالجة فيحلف حتماً ؛ لوجود دليل بلوغه فإن نكل فكأسير كامل ، ولا يحلف من أقام بيعة على حاضر إلا إن قال للمدعى : اعتمدت بيئتك الظاهر وأنت تعلم أن ما ادعيته ملكي فيحلفه أنه : لا يعلمه ، أو ادعى علمه بجرح بيئته فيحلفه أنه لا يعلمه حال الأداء ولا قبله بدون سنة ، أو شهدت البيعة بملكه في الماضي مع زيادة أنه باق ، أو لا أعلم زواله ، ولم يذكر أنه غاصب أو ادعى أنه حدث بعد الإثبات أداء ، أو إبراء في الدين ، أو انتقال من المدعى في العين وأمكن ، أو قبل الإثبات ، وقبل الحكم لا بعده ، فيحلف على نفى ذلك ولا يلزمه القاضى أداء الدين أولاً ، فإن قال له قد أبرأتني من هذه الدعوى لغت دعواه ولا يحلف المدعى ، ولو امتهل المدعى عليه في إثبات دافع وبينه أمهل حتماً فيما يظهر ثلاثة أيام ، فإن مضت ولم يثبت فامتهل

(١) غير موجودة في (ب) .

لذافع آخر لم يمهّل وإن امتهّل لذلك قبل مضيتها أمهّل ، وإن لم يبينه استفسر إن أمكن جهله ، ولو قال المدعى لى بينة لكن لا أقيمها ، وأريد تحليفه أجيب إليه .

فرع : يجوز تحليف المنكر ، وإن لم يكن المدعى عين الحق كقوله للمدعى عليه أنك أقررت لى بكذا ، ولم يقل وهو ملكى ، وقوله وقد توجهت عليه اليمين : إن المدعى قد حلفنى مرة وأراد تحليفه ، أو أراد القاذف عند إرادة حده تحليف المقتوف أو وارثه على نفى زناه ، أو على نفى علمه به .

وأما صفة اليمين : ففى بابها فمن أراد القاضى تحليفه قال له : إن شئت أن تحلف فقل : والله إلى آخرها ليلاً يكون أمراً له بها كرهاً أو قال له أتخلف فإذا قال : نعم قال : قل : والله إلى آخرها ، ويندب تغليظها وإن لم يطلب الخصم سواء فيه يمين المنكر والمردودة ومع الشاهد ، ويكون تغليظها كاللعان إلا بالجمع ، وباللفظ بزيادة الأسماء والصفات : كوالله الذى لا اله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ، أو والله الطالب الغالب المدرك المهلك الذى يعلم السر وأخفى ، [ولليهودى] ^(١) : والله الذى أنزل التوراة على موسى ، والنصارى : والله الذى أنزل الإنجيل على عيسى فإن زاد الذى برأ [الأكمل] ^(٢) والأبرص وأحياى الموتى بإذن الله جاز .

ولو حلف يهودياً بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى أو نصرانياً بالله الذى أنزل [القرآن] ^(٣) على محمد فأبى لم يكن ناكلاً ، بخلاف المسلم لاعترافه بنبوّة عيسى وكتابه .

(١) فى (ب) : [لليهود] .

(٢) فى (ب) : [الأكمل] .

(٣) فى (ب) : [الفرقان] .

ويندب للقاضى أن يقول لمن يريد تحليفه : اتق الله وقرأ عليه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ﴾^(١) ويضع مصحفاً فى حجر الحالف المسلم ، ويضع يده عليه حال حلفه فإن كان محدثاً أمره بالطهارة ، وأن يحلفه قائماً ولا يغلظ على من حلف بالطلاق أن لا يحلف يميناً مغلظة ، ولا بالمكان على مريض يشق حضوره وزمن ، فإن أجاب إليه فأجرة ركوبه على خصمه ، ولا على حائض ونفساء بالمسجد فتحلف على بابه ولا على مخدرة ، خلافاً للروضة ، ويجزى التغليظ فيما ليس بمال ولا يقصد به مال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإيلاء ولعان وخذ وعتق وولاء ووصاية ووقف وإيلاد ورضاع ، وعيب امرأة ، ووكاله : بأن ادعى عليه أن موكله عزله وهو يعلم ذلك ، وفى مال يبلغ نصاباً زكويّاً من ذهب ، أو فضة ، أو ما يقوم به لا أقل ، فإن رآه القاضى ، لجرأة الحالف غلظ باللفظ فقط .

وحق المال كخيار وأجل وشفعة كالمال ، وقد يغلظ فى طرف فقط : كعبد ادعى عتقاً أو كتابة وقيمته دون النصاب فتغلظ عليه المردودة ، لا على سيده إن حلف ، ولو ادعت امرأة على الزوج خلعاً فأنكر : غلظ عليه إذ قصده بقاء الزوجية ، وعليها إن نكل ؛ إذ قصدها الفراق ، ولو ادعاه الزوج فأنكرت بانت بإقراره ، وخلفت ؛ لإنكارها المال والتغليظ هنا كالمال إن حلفت أو حلف ؛ إذ هو المراد .

فرع : يشترط أن تكون اليمين بطلب الخصم فإن لم يطلب ولم يترك الخصومة لم يحلفه القاضى فإن حلفه فلعو ، فإن عاد وطلب يمينه ، فإن لم يكن أبرأه عن اليمين أجيب بلا إعادة دعوى ، وإلا فيعدها وأن يكون بتحليف

(١) سورة آل عمران آية : ٧٧ .

القاضي ، فإن حلفه خصمه أو نحو أمين أو حلفه بنفسه فبلغو ، وأن يتوالى كلماتها عرفاً ، وإن تطابق الإنكار فإن أجاب من ادعى عليه إتلاف أو اقتراض بنفيهما أو بلا يلزمنى شيء حلف كجوابه .

وكذا لو أجاب بنفى غضب أو شراء ادعى عليه ، ولا يحلف هنا على نفي اللزوم أو الاستحقاق ، ولو امتنع من تحليف المنكر ، ثم طلبه أجيب بلا إعادة دعوى .

فرع : من حلف للرد حلف بتا ، وكذا من حلف لنفى فعله أو إثباته ، أو لإثبات فعل غيره ، وإن حلف لنفى فعل غيره ، فعلى نفى علمه ولو كان عبده أو بهيمته حيث ضمن متلفهما خلافاً للشيخين ، فإن حلفه القاضي بتا أساء وأجزأه ؛ لأنه أكد .

ومن علق طلاقاً بكون الطائر غراباً فطار ولم يعرف ، أو أنكر قدم عيب ما باعه حلف بتا ، ويجوز بيت اليمين بظن مؤكد كحطة ، وخط مورثه الثقة وإخبار عدلين .

فرع : من ادعى على ميت ديناً فليدع في وجه ورثته الكاملين أو بعضهم ، أو وصيه ويجب مع ذكر قدر الدين ، وصفته ذكر موت مورثه ، وأن له تركه مع الوارث وافية بالدين أو ببعضه ، وعلم الوارث بالدين على مورثه ، وكذا كلما يحلف منكره أنه : لا يعلم فإن أنكر الوارث الدين حلف أنه لا يعلمه ، وكذا إذا أنكر موت مورثه ، وإن أنكر أن التركة بيده حلف بتا ولو أنكر الدين والتركة فللمدعى تحليفه على نفيهما كما مر .

فرع : من حلفه القاضي أو نائبه بالله تعالى ، اعتبرت نية القاضي واعتقاده . أما النية فإذا ورى الحالف أو تأول بخلاف نية القاضي لغا ولا يندفع عنه

إثم يمينه إن علم كذبه .

وكذا لو وصل يمينه استثناء أو شرطاً فإن سمعه القاضى ، وفهمه عذره إن علم تحريره وأعاد تحليفه ، وإن لم يفهمه منعه ، وحلفه ، فإن قال : هو ذكر [٤٤٥/ق] لله تعالى ، قال له : ما هذا وقته / ..

وأما الاعتقاد فإن ادعى عند قاضٍ^(١) حنفى على شافعى شفعة الجار فأنكر لم يجز له الحلف ، ويلزمه حكم القاضى بها ظاهراً وكذا باطناً .

ومن حلفه القاضى بغير الله ، أو حلف بنفسه ، أو بتحليف خصمه ، أو نحو أمير اعتبرت نية الحالف ، فتنفعه التورية والاستثناء إن نواه قبل تمام يمينه ، وليس للقاضى تحليف بطلاق أو عتاق مثلاً ، فإن فعله عزله الإمام .

فرع : من نصبه القاضى لتحليف اعتمد خبره فيه واثنان أحوط .

فرع : إذا حلف المنكر أو نكل المدعى عن المردودة انقطع النزاع حالاً فللمدعى بعد ذلك إقامة البينة ، ويحكم له ، ولو بعد قوله : لا بينة لى حاضرة ولا غائبة ، أو كل بينة لى كاذبة ، وله تحليف وارث الحالف ووارث وارثه .

فرع : إذا طلب المدعى من القاضى تحليف المدعى عليه كإنكاره ، فإن لم يحلف وقال له : قد حلفتى له ، فإن ذكر ذلك لم يحلفه وإلا حلفه ، ولا ينفعه إقامة بينة بذلك وإن قال له : قد حلفتى له قاضٍ آخر أو أطلق ؛ فله تحليفه وليس ذلك للمدعى لثلاث يتسلسل ، بل إن كانت له بينة بذلك أقامها ، وانتهت الخصومة ، ويمهل فيما طلبه ثلاثة أيام وإن لم يكن بينة حلف المدعى أنه : ما حلفه ، ثم له تحليف المدعى عليه لا طلب المال خلافاً للشيخين ، وإن

(١) فى (١) : [قاضى] .

نكل فللمدعى عليه أن يحلف يمين الرد ، وتسقط الخصومة لا يمين الأصل إلا بدعوى أخرى .

ولو حلف المدعى عليه كإنكاره ، ثم بعد أيام قال المدعى : إنما حلفت ؛ لكونك معسراً حينئذ ، وقد أيسرت ، فله تحليفه ما لم يتكرر .

فرع : لو ادعى جماعة على واحد مالاً مشتركاً فأنكر حلف لكل واحد يميناً ، ولا يكفي واحده وإن رضوا ، فإن نكل حلف كل يميناً ، ولو ادعى واحد على جماعة وأقام شاهداً أو نكلوا ، كفته يمين واحدة ، ومن له دعاوى ففرقها ليحلف خصمه بعددها لم يمنع .

خاتمة

من أنكر الحلف بالطلاق بالثلاث حلف ما قال : إن دخلت فأنت طالق ثلاثاً ولا بانث منى بالثلاث ليلاً يتناول أنها لا تقع دفعة لمذهب الحجاج بن أرطاة أو أن الدور صحيح وفي هذا التعليل نظر ؛ إذ العبرة باعتقاد القاضي ، ويتجه أن يمينه كجوابه .

فصل

[٦- في النكول]

فإذا قال القاضي للمدعى عليه : قل : والله أو احلف ، فقال : أنا ناكل أو لا أحلف أو [رددت]^(١) اليمين على المدعى فهو ناكل بلا حكم به ، وكذا إن قال في جوابه والرحمن بالرحمن لا إن قال : بالله بموحدة أو مثناه فوقانية ، أو امتنع من التخليط أو قال يحلف المدعى أن له ما ادعاه قبل عرض اليمين

(١) في (ب) : [رد] .

عليه ، ولا إن قال القاضى للمنكر أتخلف ، فقال : لا ، فإن بادر المدعى بعد سماع هذا فحلف لغا ولا إن سكت المدعى عليه لدهشة ، أو غباوة فإن كان للرد ، أو اشتغل عن جوابه بغيره حكم بنكوله لا بالحق المدعى ، ويحصل الحكم بحكمت به ، أو جعلتك ناكلاً ، ويقول للمدعى احلف أو الحلف لا بإقباله عليه ليحلفه .

ويندب قبل الحكم بنكوله عرض اليمين عليه وثلاث مرات أولى . وعلى الساكت أكد فإن تفرس القاضى سلامة صدره عرفه بحكم السنكول ندباً ، فإن تركه وحكم بنكوله نفذ ، وإن قال لا أعرف حكمه وإذا تحولت اليمين إلى المدعى وجهل ذلك عرفه القاضى به ، وبأنه إذا حلف استحق ، فإن أراد خصمه العود إلى اليمين ورضى خصمه لا دونه جاز ، ثم إن حلف فذاك ، وإن نكل لم يحلف المدعى ، ولو هرب المدعى عليه قبل تحول اليمين إلى المدعى ، لم يحلف المدعى وللهارب الحلف إذا عاد .

فرع : حلف المدعى للرد كإقرار والمدعى عليه فيثبت الحق بفراغها بلا حكم ، لكن لو أقام الناكل بعد ذلك بينة بأداء أو إبراء ، أو ابتياع سمعت خلافاً لما ذكره الشيخان هنا .

فرع : إذا لم يحلف المدعى [المردودة]^(١) سأل القاضى عن سببه ، فإن لم يبد عذراً فناكل ، فيمتنع حلفه بعده ، ولو بدعوى فى مجلس آخر ، ومطالبة خصمه وملازمته ولا تنفعه إلا بينة ، أو شاهد ويمين ، وإن أبدى عذراً كأريد إقامة بينة أو استفتى أو أنظر حسابى أمهل أبداً لا ثلاثة أيام فقط خلافاً للشيخين ، فيحلف متى يشاء إن ذكر القاضى نكوله خصمه ، أو أثبت بينة

(١) غير موجودة فى (ب) .

عند غيره لا عنده خلافاً لهما هنا ، وامتناعه من الحلف مع شاهد بعذر ، أو غيره كامتناعه عن الردود ؛ فإن استحلف خصمه تحولت اليمين إليه ولا يمكن منها إلا إذا أعاد الدعوى ، والشهادة بمجلس آخر ، ولو قال الشاكل للقاضي في أثناء يمين المدعى لا تحلفه وأنا أعطيه المال ، فله إتمامها ليستحق ، أو قاله في جواب الدعوى لم يكف ، بل يقر أو ينكل ، فيحلف المدعى ، ولو لم يحلف المدعى عليه لم يسأله القاضي عن سببه ، فإن ذكره وامتهل لم يمهل إلا برضا المدعى ، وكذا لو امتهل في جواب الدعوى إلى آخر المجلس خلافاً للهروى ومتابعيه .

فرع : يتعذر رد اليمين في صور : كمن لم يدع حقاً لازماً : كراكب وزارع ادعى الإعارة ، فنكل المالك وقد مر ، وكذمى ادعى أنه أسلم في أثناء سنة ؛ ليسقط عنه بعض الجزية فيحلف حتماً إن غاب جميع السنة ، فإن نكل لزمته تامة ؛ لأصل الوجوب لا بالنكول ، وإن لم يغب لم يصدق ، وكذى مال زكوى ادعى بعد وجوبه أنه بادل به في الحول ، أو أنه قد زكاه ، أو نقصه عن النصاب ، أو أثلفه بأفة ولم يحلف ، وتحليفه ندب فلا شيء عليه ، وكمن مات ووارثه بيت المال فوجد بخط موثق مالا له عند آخر ، أو عليه فأنكر فليحبس ليقر أو يحلف ، وكوصى ادعى وصية ميت إليه بثلثه لجهة عامة ، فأنكر وارثه ونكل ، وكولى ادعى لمحجوره ديناً لم يباشر سببه فنكل المدعى عليه ، فإن كان الحجر لسفه حلف للمحجور أنه يلزمه التسليم ولا يقول إلى .

فصل

[٧- في تعارض البينة]

وتقع في أشياء منها : الأملاك ، فإذا ادعى اثنان عيناً ليست في يد أحدهما أو زوجية امرأة ، فإن أنكر المدعى عليه ، وأقاما بينتين ، فله حالان .

[ق/٤٤٦] الأول : أن يكون مع أحدهما / مرجح فيتعارضان ويسقطان ، ويحلف المنكر فإن أقر به لأحدهما أخذه ، فإن كان قبل إقامة البيتين صار ذا يد فيه فترجح بينته ، ولو ادعى أحدهما نصف العين ، والآخر كلها ، فإن أقام هذا بيته بالنصف الذى بيد ذلك كفى ، وإن أقاما بينتين تعارضتا فى النصف والباقى لمدعى الكل ، وإن كانت العين بيدهما فإن ادعى كل واحد ما بيد الآخر ، وأقام به بيته ثبت ، وبقيت بيدهما بحالها ، وكذا لو فقد البيته ، وحلف كل للآخر أنه لا حق له فيما بيده أو نكلا ، وإن ادعى كل واحد كلها ، فإن أقام أحدهما بيته بها أو بما فى يد الآخر أخذها وتسمع بيته بها ، وهو ذو أيد فى نصفها ، ثم إن أقام الآخر بيته سمعت ورجحت فيما بيده ، ثم إن أقام الأول بيته بالكل احتاج إلى إعادتها للنصف الذى بيده فإن لم يعدها فللآخر الكل ، وإن لم يجدد بيته حلف كل للآخر ؛ لنفى ما ادعاه عليه لا لإثبات ما بيد نفسه ، وإذا حلف المبدوء به فنكل الآخر حلف المردودة ، وإن نكل المبدوء به حلف الثانى ، ويكفيه يمين واحدة أن الكل له لا حق للآخر فيه ، أو أنه لا حق له فيما يدعيه ، وإن النصف الآخر له ، وإن حلفا ، أو نكلا فالعين بيدهما بحالها ، وإن حلف أحدهما أخذها ، وإن ادعى أحدهما كلها ، فإن ادعى الآخر نصفها ، ولا بيته صدق مدعى النصف فيه يمينه ، وإن أقام مدعى الكل بيته بما فى يد الآخر كفى ، وإن أقامهما تعارضتا فى النصف فيسقطان وتبقى لهما نصفين ، وإن ادعى الآخر ثلثها وأقاما بينتين تعارضتا فى الثلث ، وثبت لمدعى الكل الثلثان ، ولو ادعى واحد من أربعة كلها وآخر ثلثيها ، وآخر نصفها ، وآخر ثلثها وأقام كل بيته ولا يد لأحد منهم ، فللأول ثلث بلا معارض ، ويتعارض فى الثلث الزائد على النصف بيننا الأولين ، وفى السدس الزائد على الثلث بينات الثلاثة الأولين ، وفى الثلث الباقى بينات الأربعة ، وتسقط فى الثلثين ، ويحلف ذو اليد لكل واحد أو واليد لهم أخذوها أرباعاً ؛ لترجح بيته كل

واحد فى الربع الذى بيده ، وإن لم يكن بيته ، حلف كل واحد على الربع وأخذه ، وإن ادعى كل واحد من ثلاثة اليد فى كلها ولا بيته ، فإن ادعى واحد النصف له والنصف لفلان أعاره أو ادعاه إياه ، وادعى واحد الثلث له والباقى كما مر ، وواحد السدس والباقى كما مر ، فید كل واحد على الثلث فتبقى العين بأيديهم أثلاثاً ويجعل نصف ما بيد الثالث لغائبه وإن لم يذكر أحد منهم غائباً فلكل ما ادعاه وإن أقام كل بيته بما ادعاه أخذه ، وإن أقام مدعى النصف بيته بالسدس الزائد على ما بيده احتاج مدعى السدس إقامتها أن له السدس ، ولللغائب السدس على ما مر فى القضاء على الغائب.

وإن ادعى أحد الثلاثة كلها وآخر نصفها وآخر نصفها ، فإن أثبت الأولان فقط ، فلكل واحد الثلث بالبيته واليد ، ولأول أيضاً نصف ما بيد الثالث بالبيته التى لم تعارض ، ونصفه الآخر يتعارض فيه البيتان فيسقطان ، ويحلف الثالث ، وإن ادعى أحدهم نصفها والثانى نصفها والثالث ثلثها ولا بيته فهى بينهم أثلاثاً باليد .

فرع : لو ادعى على ذى اليد نصف عين فأقر له ، ثم ادعى آخر باقيةا ، فكذبه هو والمقر له ، ولم يدعيه نزعه القاضى وحفظه إلى ظهور مالكة ، لكن مر فى جواب الدعوى عدم النزاع .

الحال الثانى : أن يوجد مرجح مع أهل البيتين فتقدم ، وللترجح أسباب : أحدها : كمال إحداهما كشاهدين أو رجل وامرأتين ، ونقص الآخر كشاهد ويمين ، ولا ترجيح بزيادة عدد ، أو فقه أو دين ، ولا رجلان على رجل وامرأتين . الثانى : اليد فمن أقام بيته بملك عين فى يد غيره وأقام الغير بيته بملكها رجحت بيته ، وإن تأخرت تاريخاً أو لم تحلف معها ، أو لم تبين سبب ملكه ،

أو ذكرت البيتان سببه سواء أسندها لواحد أو اثنين ، وإنما تسمع بيته بعد بيته المدعى ولو قبل تزكيته فإن أقامها بعد التزكية والحكم ، وقبل نزع العين من يده ، أو بعد نزاعها ، وأسندت بيته الملك إلى ما قبل النزاع ، واعتذر بنحو غيبته نقض الحكم ، إلا أن يرى القاضى تقديم بيته الخارج ، أو احتمال وإذا لم تسنده إلى ما قبل النزاع فهو مدع خارج ، ولو أقام كل منهما بيته بالشراء من الآخر وجهل التاريخ ، أو أثبت الخارج أن العين وقفها عليه فلان ، وهو يملكها ثم الداخل بملكها قدم الداخل ، ولو أثبت الخارج بعين أو دين على الداخل فادعى شراء من الخارج أو إبراء ، فإن كان له بذلك بيته حاضرة لم يلزمه التسليم قبل إقامتها ، أو غائبة لزمه ، ثم إذا أقامها استرد وإن ادعى الشراء من زيد فأثبت الخارج إقرار زيد له بها قبل بيعه من الداخل ، ثم أثبت الداخل إقرار الخارج بها لزيد قبل البيع ، وجهل التاريخ أقرت بيد الداخل ، ولو أثبت الخارج بالشراء من الداخل ، أو من مورثه أو من بائعه ، أو من بائع بائعه ، أو أن الداخل غصبها ، أو استعارها ، أو استأمرها أو استودعها منه وأثبت الداخل بمطلق الملك أو بالإرث من مورثه قدم الخارج .

وإذا أثبت بالغصب وأثبت خارج آخر إقرار الداخل له بها لم يؤثر ولم يغرم الداخل للخارج الثانى شيئاً ، ولو أقام الخارج شاهداً أن الداخل طلب شراء الابن منه فأقر بها الداخل لزوجته فأقام الخارج شاهداً لم [يثبت ما ادعى به] ^(١) حكم له وللزوجة دعواها عليه ، ولو أقام الخارج بيته بذلك تعينت ، وأقام خارج آخر شراها من الداخل وبأنها كانت ملكه وقت البيع أو أنه اشتراها من مقيم البيته أخذها وإن أقام بيته بشراها من خارج آخر يوم كذا ، ثم أقام بيته أن البائع كان يملكها يومئذ سمعتا وصارتا كبيته فتعارضه بيته الأول .

(١) غير موجودة فى (١) .

ولو أقام كل من خارجين بينة بشراء عين / من داخل وتسليم الثمن إليه [ق/٤٤٧] تعارضتا ، وإن قال أحدهما : إنى عتقته .

فرع : من نزعته منه عين بإقراره ثم ادعاهما اشترط ذكره انتقالها إليه من المقر له بعد إقراره ، وإن لم يذكر سبب الانتقال ، وإن نزعته منه بينة لم يشترط ذلك ، أو يمين مردودة فقد مر فى النكول .

فرع : لو تنازع اثنان ملك شاة مذكاة ، وفى يد كل واحد بعضها ، أو ملك شاتين ويبد كل واحد واحدة ، فإن أقام كل بينة سقطتا ، ولكل ما بيده فقط ، وإن أثبت كل واحد ما بيد الآخر فقط أخذه .

ولو تنازعا ثوباً بيد أحدهما أوله وباقيه بيد الآخر أو داراً أحدهما بصحنها والآخر بصفقتها أو دهليزها أو على سطحها فاليد لهما فى الكل ، وإن تنازعا عبداً يد أحدهما عليه ، والآخر على ثوبه ، فاليد فيهما للأول ، وإن تنازعا دابة وأحدهما ممسك ، أو قائد لها والآخر راكبها ، أو سفينة وأحدهما ممسك رباطها والآخر خشبها فاليد لهما ، أو متاعاً فى وعاء ويد أحدهما على الوعاء ، والآخر على المتاع فيد كل على ما اختص بها ، أو أرضاً لأحدهما [فيها]^(١) زرع أو غرس أو بناء أو تنازعا دابة لأحدهما فى بطنها أو على ظهرها حمل ، أو داراً لأحدهما فيها متاع فاليد فى الأرض والدابة والدار له ، أو والمتاع فى بعضها فاليد له عليه فقط .

فرع : لو تنازعا ساكناً داراً أو ورثتهما فى أثائها ولا بينة فمن بيده شىء منه ، حلف وأخذه وما بيدهما حساً أو حكماً ، فإن حلف أحدهما فقط أخذه ، وإن حلفا تناصفاً ، وإن صلح لأحدهما دون الآخر .

(١) كلمة [فيها] مكررة فى (١) وغير مكررة فى (ب) .

ولو تنازعا ساكنها بإجارة ومالكها فى متاعها فاليد فيه للساكن ، أو فى سلمها ، أو رفعها المسمدين فاليد لمالكها ، أو المنقولين فلهما ، فإن حلفا تناصفا ، وإن تنازع مالك الدار ومحترف فيها فى آلة حرفته صدق المحترف ، أو فيما يعمل فيه صدق مالك الدار ، وإن تنازعا مالك أرض ومستأجرها فى شجرها فاليد للمتصرف فيه .

فرع : رجل وامرأة يسكنان داراً فادعى زوجيتها ومالك الدار ، وادعت ملكه ومالك الدار ولا بينة - حلف على نفى رقه ، وحلفت على نفى زوجيته ، وحلفا على الدار وتناصفاها ، وإن أقام أحدهما فقط بينة حكم له وإن أقامها قدمت بينتها .

فرع : لو أقام رجل بينة بملك طريق فأقام رجل بينة أنها للمارة ، صدق ذو اليد .

ومن أقام بينة بزرع أنه من أرضه ، لم يثبت له ، أو أنه زرع فى ملكه ، لم تصر له يد فيه ، أو أنه يدفع خراج أرض ، لم يثبت له أو أن مورثه مات وهذه الدار بيده يسكنها ، ثبتت له .

وإن اقتصر على أنه مات بها أو كان بها حتى مات ، [فلا]^(١) وكذا لو أقامها أنه مات لابنساً لهذا الثوب أو الخاتم أو راكباً لهذه الدابة أو قاعداً على هذا المتاع .

فرع : لو ادعى اثنان كل أن هذه العين بيده لغا فإن زاد كل واحد أن الآخر يمنعها عدواناً ، وأقام به بينة - سقطتا ، وبحث القاضى عن الأمر ؛ ليعرف صاحب اليد .

(١) فى (١) : [ولا] .

فرع : أثبت خارج أن الدار وقفها أبوه عليه وهو يملكها فأثبت الداخل أنه اشتراها من زيد وهو يملكها قال ابن الصلاح : فإن تقدم تاريخ الوقف حكم لذى اليد ، فإن أثبت الآخر قبل الحكم أن يد الداخل غاصبة منه صار كزائد فتقدم .

السبب الثالث : التأريخ : فإن أقام اثنان بينتين بعين وهى بيد غيرهما واختلفتا تأريخاً رجع أسبقهما تأريخاً فله أجره العين [وزوائدها] ^(١) الحادثة من تاريخه ، وكاختلاف التاريخ شهادة بينة أحدهما بأرض مزروعة أنها أرضه زرعها ، أو بدابة أنها دابته نتجها ، أو بثمره أو بخيطة أنها من شجره ، أو من بدرة ، وبينه الآخر بمطلق الملك .

وكذا ذكر بينة سبب الملك دون الأخرى ، أو وهى بيدهما فلاقدمهما تأريخاً ، نصفها للتظافر عليه ، والباقي للآخر تقدماً ليده ، أو وهى بيد أحدهما قدم كما مر ، وقد يرجح التاريخ كبينه يدين بتاريخ ، وأخرى بإبراء منه بعده وإن اتحدا تاريخ بيتى عين سقطتا وكذا لو أرخت واحدة فقط .

فرع : إنما تسمع البينة بالملك لزمن ماض إذا [زادت] ^(٢) أنها ملكه الآن ، أو كانت ملكه ولم تزل ، أو ولا نعلم زواله ، وتجاوز الشهادة بالملك حالاً استصحاباً لما عرفته البينة من شراء أو غيره إن علمت ملك بائعه وقت البيع بحيث تشهد له بها لو نوزع فيها ، فلو قال أشهد بملك المشتري الآن ، ومستندى الاستصحاب قبل إن لم يظهر للقاضى إتيانه بذلك لرية ، وإن قال : أشهد بملكه أمس واستصحبه إلى الآن لم يقبل ، أو أشهد أنه كان بيده أمس

(١) فى (ب) : [وزوائدهما] .

(٢) فى (ب) : [أرخت] .

قُبِلَ ، إن زاد وأخذهُ أو وُغصِبهُ من المدعى ، أو أن العبد أبق عليه فأخذهُ ، فيحكم له به ويصير ذا يد ، ولو قال المدعى عليه : كان ملكه أمس نزع منه : كان شهد اثنان أنه : أقر به أمس ، أو أنه ملكه أمس ، اشتراه من المنكر ، أو أقر له به أمس ، فلو شهد للمدعى أنه اشتراه من فلان وهو يملكها ، أو أنها كانت لأبيه فورثها وأنهما يخبران باطنهما ، كفى ، وإن لم يشهدا بملكه الآن .

فرع : فى يد رجل عين فأنبتت امرأة أنها ملكها تعوضتها من زوجها فلان من خمس سنين فأثبت ذو اليد بملكها بالشراء من زوجها المذكور من أربع سنين ، فإن أقر ذو اليد أنها كانت بيد الزوج المذكور وقت [التفويض]^(١) ، أو أقامت المرأة به بينة ، حكم بها ، ولو شاهد ويمين ، وإلا فهي لذى اليد .

فرع : البينة لا توجب ثبوت الملك بل تظهره ، فيجب سبقه على أدائها بلحظة فلا يستحق المدعى ثمرة وولداً ظهرا من العين قبل الشهادة ، ويستحقهما إن لم يظهرها وقت الأداء ، وإن ظهرا قبل التزكية ، أو شهد واحد قبل ظهوره ، وآخر بعده ، وهذا يشكل بما مر فى جواب الدعوى : بأن للمشتري إذا نزع منه المبيع بينة رجع على البائع بالثمن .

فرع : من ادعى بمطلق الملك فشهد بينة به وبسببه قبلت ولا ترجع على بينة أخرى مطلقة ، وإن ادعى الملك وسببه فشهدت بهما رجحت ، وإن شهد كل واحد سميت رداً فإن عاد واحد ووافق الآخر ، أو شهدا معاً بمطلق الملك ولم [ق/٤٤٨] يرتب القاضى / بهما أو شهد بإقرار المدعى عليه قبلاً ، وإن ادعى ملكاً بسبب فشهدت بالملك فقط قبلت ، أو به بسبب آخر فلا .

فرع : شهد اثنان بغصبه بكرة ، واثنان بغصبه عشية تعارضتا ، وإن شهد به كذلك واحد ثم واحد .
خلف المدعى مع من صدقه منهما .

وإن شهد اثنان أن قيمة ما أئلفه دينار ، واثنان أن قيمته أقل وجب الأقل ، وتعارضتا في الباقي ، أو واحد وواحد كذلك ثبت الأقل ، وحلف مع الآخر للباقي ، أو اثنان أن وزن ما أئلفه دينار ، واثنان أنه أقل ثبت الدينار ، أو اثنان أن له عليه عشرة ، واثنان أكثر ثبت الأكثر ، فإن أضيفا كبيع وقرض مثلاً ثبتا ، أو شهد واحد ببيع عين مع الزوال بمائة وواحد يبيعها حيثئذ بأكثر لم يثبت ، ولا يحلف مع أحدهما .

فائدة : لو أثبت رجل بملك دار وآخر بحكم القاضي فلان له بها ، أو أثبت خارج الحكم له ، وداخل بملكه أو واحد بحكم القاضي له بها ، وآخر بحكم ذلك القاضي ، أو غيره له بها [لم يرجع بالحكم]^(١) .

ومن حكم له قاض بملك دار فأنبت آخر بوقفها عليه فأنبت الأول بالحكم له بملكها فأنبت الآخر بالحكم بصحة الوقف قبل الحكم بالملك ثبت الوقف ، ولزمته أجرة مدة وقوع يده عليها .

ومن وقف شيئاً وأقر بالحكم بصحته ولم يعين قاضياً ، ثم رجع لم يجز للحنفي تنفيذ رجوعه ، ومن قضى له بملك شيء فقبضه فأنبت خارج بملكه فأنبت الأول بملكه وقضاء القاضي له به ، فإن لم تزد البينة ولم نعلم زوال ملكه قدم الخارج ، وإلا فالداخل .

ولو شهد اثنان أنه قضى بهذه لزيد وآخر أنها الآن لعمرو ، حكم لعمرو ،

(١) في (ب) : [فهل يرجع بالحكم وجهان أصحهما لا] من هامش (ب) .

ولو حكم القاضي لرجل بعين بيينة فأقام أحد بها بيينة ، احتاج الأول إلى إعادة البيينة ليقع التعارض ، ومن شهد له شاهدان بعين في يد غيره أن حاكماً جائز الحكم حكم بها ، إلا أن المحكوم عليه غير هذا ، فإن قالوا وهي ملك المدعى سمعت ونزعت وإلا فلا ، وإن شهدا أن فلاناً القاضي حكم له بها واقتصرا على ذلك حكم له بها ؛ لأن الملك ثبت بالحكم فيدام حتى يعلم زواله .

ومن بيده عين حكم له بها قاض فادعى خارج انتقال الملك منه إليه وشهد اثنان بانتقاله إليه بسبب صحيح قبلاً .

ومنها العقود فمن ادعى أن هذا أجره داره سنة بعشرة فقال : إنما أجرتك هذا البيت منها بالعشرة ولا بيينة لأحد ، حلف كل للآخر ثم إن أصرا فكما مر في اختلاف المتبايعين ، ويلزم المدعى أجره مثل ما سكنه ، وإن أقام أحدهما بيينة حكم له ، وإن أقاما بينتين سقطتا إن لم يختلفا تاريخاً ، وكذا إن اختلفا ، واتفقا على اتحاد العقد ، والأقدم أسبقهما تاريخاً .

ومن بيده دار فقال كل من اثنين أنه باعها منى بكذا ، وقبضه فيلزمه تسليمها إلى ، فإن أقر لواحد أو أقام بيينة أخذها ، ولا يحلف للآخر بل له دعوى الثمن ، وإن أقر لهما فهل يبطل أولاً ؟ فيتناصفانها ؟ وجهان ، وإن أنكرهما ولا بيينة حلف لكل واحد يمينا ، وإن أقام بينتين ؛ فإن شهدت إحدهما أن الدار ملك للبائع وقت البيع ، أو للمشتري الآن ، أو في يده ، أو ذكرت تسليم الثمن دون الآخر ، قدمت مطلقاً ، وإن لم يذكر ذلك ، فإن اختلفتا تاريخاً قدم أسبقهما ، وإلا سقطتا ، وكأنه لا بيينة [فيلزم] ^(١) المدعى عليه رد الثمنين إلا إذا ذكرت البيينة قبض المبيع فإن قال كل من الاثنين : أني

(١) في (١) : [فتلزم] .

بعثها منك بكذا ، وكانت ملكى فأعطنى الثمن ، فإن أقر لهما وأطلق لزمه الثمنان ، أو أنه اشترى منهما لزمه لكل واحد نصف الثمن ، وحلف على الباقي ، وإن أقر لواحد أو أقام بيعة سلم له الثمن وحلف للآخر ، وإن أنكرهما ولا بيعة حلف لكل واحد يميناً ، وإن أقام يمينين بتاريخ مختلف لزمه الثمنان ، إن تخلل إمكان الانتقال ؛ لتأخر التاريخ ثم يبعه ، وكذا لو أطلقنا أو أرخت واحده فقط وإن أرختا بتاريخ واحد أو لم يتخلل الإمكان سقطتا ، وحلف لكل واحد يميناً ولا يغرم شيئاً ، ولو شهد بإقراره فكإقراره لهما لا كشهادتهما بالعقدين خلافاً للشيخين .

فرع : من ادعى على غيره أنه باعه أو قتل مورثه ، وشهد له اثنان به فى وقت كذا ، وشهد للمنكر اثنان بصمته ، أو سكونه عن الحركة فى ذلك الوقت ، أو أنه كان فيه معنا ولم يقتله - سقطتا .

فرع : من ادعى وأقام شاهداً ليحلف معه ، فأقام المدعى عليه شاهداً بإقرار المدعى أنه لا شيء له عليه ، وحلف عليه - سقطت الدعوى .

فرع : لو أثبت خارج بشراء عين من ذى يد ، فأثبت الداخل أنه وهبها للخارج ، ولا تاريخ [سقطت] ^(١) البيتان ، ويظهر فائدة إثبات الهبة فيما لو استحققت العين ، أو بانت معيبة ، وأراد الخارج طلب الثمن بعد الاستحقاق أو الفسخ .

فرع : لو أثبت رجل أن مالك هذه رهنها منه ، وأقبضها فى شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعمائة مثلاً ، فأثبت آخر أن المالك أقر له بها فى السنة المذكورة ، ولم يعين الشهر تعارضتا ، ولم يثبت الرهن ، ولا الإقرار ، قاله ابن الصلاح .

(١) فى (١) : [سقطتا] .

فرع : أثبت أن فلاناً أقر له بكذا وقت كذا ، فأثبت المشهود عليه جنونه ذلك الوقت قدمت الثانية إن لم يعهد له جنون ، فإن عهد متقطعاً تعارضتا ، ولو أثبت أنه باعه داره عاقلاً فأثبت الآخر بجنونه يوم البيع ، ولم يعين وقته قدمت الأولى ، وإلا فالثانية ولو أثبت أنه وهبه كذا وقت كذا فأثبت وارثه بمرضه ذلك الوقت مرض الموت قدمت الثانية .

فرع : لو أثبت بإيفاء غريمه دينه ، فأثبت الغريم بإقرار المدين بعد إثباته بعدم الإيفاء سمعت ، وطالبه ، ولو أثبت بإقرار فلان له بدين ، فأثبت الآخر لإقرار المدعى أنه لا حق له عليه لم يدفع الأولى ، ولو / أثبت بدين فأثبت الآخر [ق/٤٤٩] بالبراءة منه قدمت الثانية ، فإن اختلفا تاريخاً قدمت المتأخرة .

فرع : من أثبت بسفه حال تصرفه ، فأثبت خصمه برشده حينئذ - قال ابن الصلاح قدمت الأولى ، ولعله مفروض فيمن جهل حاله ، أو علم تقدم رشده ، فإن علم تقدم سفهه قدمت الثانية ؛ لأنها ناقلة .

فرع : لو باع داراً فشهد اثنان حسبة أن أبا البائع وقفها عليه ثم على أولاده ثم الفقراء ثبت الوقف ، ولزمه رد الثمن ، وتوقف الغلة ، فإن صدق البيعة أخذها وإلا صرفت بعد موته للأقرب إلى الواقف قاله القفال ، وأقره الشيخان ، وهو مبنى على قبول شهادة الحسبة بالوقف على معين وهو ضعيف .

ولو ادعى البائع وقفها فإن لم يقل عند البيع وهى ملكى ، جاز التحليف وتسمع بيته وإلا فلا ، وكذا لو باع شيئاً ثم قال بعته وأنا لا أملكه ، وهو الآن ملكى .

ومنها الإرث والموت ، فمن مات عن ابنين مسلم ونصراني فادعى كل موته على دينه فيرثه ، فإن علم أن الأب كان كافراً ولا بيعة صدق الابن الكافر

بيمينه ، وكذا لو أقاما بيتين وقيدتا معاً بأن آخر كلامه كلمة الإسلام أو التنصر ، أو بينة الكافر فقط ، ويشترط تفسيرها كثالث ثلاثة لا كلمة الإسلام ، وإن أطلقت البينتان قدمت بينة المسلم وإن لم يعلم دين الأب ولا بينة ، فإن كان المال مع غيرهما وقال : هو لى حلف ، أو فى يدهما حلفاً ويتناصفاه وكذا إن كان بيد أحدهما وهل قسمتهما هنا ملكاً أو يدا فقط ، فيكون معهما أمانة ولا ينفذ تصرفهما ؟! وجهان^(١) .

وإن أقام كل بينة سقطتا أطلقتا أو قيدتا ، فإن حلفا أو نكل تناصفا المال ويصلى على الميت ، وينوى الصلاة عليه ، إن كان مسلماً ويدفن مع المسلمين .

فرع : من مات وله زوجة وأخ مسلمان وأولاد كفار ، وادعى كل موته على دينه ، فإن كان أصل دينه الكفر صدق أولاده ، وإن أقام كل فريق بينة ، وأطلقا قدمت بينة الإسلام وقسم المال بين المسلمين كما يقسم لو انفردوا .

وإن قيدتا أو بينة التنصر سقطتا ، وقياس ما مر تصديق الأولاد ، ولم أر من ذكره ، وإن جهل أصل دينه ، ولا بينة - وقف المال إلى بيان أو صلح .

فرع : لو مات نصرانى عن أبناء فوجد فيهم بعد موته مسلم فقال : أسلمت بعد موته فأرث وعكس الآخرون ، فإن لم يذكروا وقت الموت والإسلام معاً أو اتفقوا على أن الموت فى رمضان مثلاً حلف المسلم وورث معهم ، وإن أقام أحد الفريقين بينة قضى له ، وإن أقامهما قدمت بينة الكفرة وإن اتفقوا على أن الإسلام فى رمضان فقال المسلم ومات الأب قبله وعكس الكفرة صدقوا ؛ والأصل بقاء الحياة ، وإن أقام كل فريق بينة عمل بسبينة المسلم لتقلها من الحياة إلى الموت قبل رمضان ، ولا تعارضها بينة الكفرة أنها رأته فى شوال حياً ،

(١) [الاصح أن يقسم بينهما بحكم البدء] من هامش (ب) .

خلفاً للإمام ولا بينة المسلم أنها سمعت منه كلمة الكفر فى شوال خلفاً لما بحثه الشيخان وجزم به فى الروضة .

فرع : لو مات مسلم وله ولدان فاتفقا أن أحدهما أسلم والأب حى .
وادعى الآخر أن إسلامه فى حياة الأب ، وقال أخوه : بل بعد موته فإن اقتصرنا على هذا أو اتفقا على وقت الأب كفى رمضان - حلف المتفق على تقدم إسلامه ، أنه لا يعلم تقدم إسلام أخيه على الموت .

وإن أقام كل واحد بينة ، قدمت بينة الآخر ، وإن اتفقا على وقت إسلام الآخر كفى رمضان ، فادعى المتفق على تقدم إسلامه موت الأب فى شعبان والآخر موته فى شوال ، صدق الآخر بيمينه حيث لا بينة وإلا قدمت بينة قديم الإسلام .

ويقاس بهذا ما إذا مات حر عن ابنين أحدهما حر باتفاقهما ، واختلفا هل عتق الآخر قبل موت الأب أو بعده ، ولو اتفق الابنان أن أحدهما لم يزل مسلماً ، وادعى الآخر أنه لم يزل كذلك فقال أخوه : بل أسلمت بعد موت الأب ، صدق أنه لم يزل مسلماً ، وإن ادعى كل واحد أنه لم يزل مسلماً وكان أخوه كافراً فأسلم بعد موت الأب حلفا وورثاه .

فرع : مات شخص وله أبوان كافران^(١) وابنان مسلمان ، فادعى كل موته مع دينه صدق الأبوان ، أو له أبوان مسلمان وابنان كافران ، واختلفوا كذلك ، فإن لم يعلم للأبوين كفر سابق حكم بإسلامه بلا يمين فيرثه الأبوان ، وإن علم فإن ادعى أبواه أنه ولد بعد إسلامهما وعكس الابنان حلف الأبوان ، وإن ادعى أبواه أن إسلامهما قبل ولادته وعكس الابنان حلفا ؛ لأصل بقاء كفر الأبوين .

(١) فى (١) : [أبوين كافرين] .

فرع : لو مات لرجل زوجة وابن وللزوجة أخ فقال الزوج : ماتت قبل الابن ، فأرثها وقال الأخ : ماتت بعده ، فورثت منه وورثتها فإن لم يكن بينة - صدق الأخ في مال الزوجة والأب في مال ابنه ، فإن حلف أو نكل أو جهل أسبقهما موتاً فلا يتوارثان بل مال الابن للأب وما لها للزوج والأخ ، فإن أقاما بيتين فإن لم يتفق المتنازعان على وقت موت أحدهما سقطتا ، وإلا فإن اختلفا هل مات الأخ قبل أم بعده صدق من قال بعده ، فإن أقام به بيتين قدمت من شهدت أنه قبله .

وإن مات مسلم وله زوجة وأولاد فقالوا لها : كنت عند موته أمة أو كافرة ، فعتقت أو أسلمت بعده فقالت : قبله صدقوا وإن قالت : لم أزل حرة مسلمة صدقت .

فرع : لو أثبت وارث أن هذا تركه مورثه وأثبتت زوجة المورث أنه أصدقها إياه قدمت بيتتها .

ولو أثبت أن هذا ملك مورثه وخلفه إرثاً له وأثبت غيره أنه بيده يتصرف فيه تصرف الملاك ، فأفتى ابن الصلاح بتقديم بينة الوارث ويشهد له قول [الهروى]^(١) : أنه لو أقام واحد بينة أن هذا ملكه وأقام غيره بينة أنه بيده يتصرف

(١) الهروى : هو محمد بن العباس بن أحمد بن عصم الضبي الهروى العُصمي ، سمع ابن أبي حاتم ومنه الدارقطني وهو من أقرانه ، والحاكم .

وكان صدرأً معظماً كبير الشأن ، ثقة نبيلأً ، وله « صحيح » خرجه على كتاب البخارى ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، واستشهد فى صفر سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة دخل الحمام فلما خرج ألبس قميصاً مسموماً فانتفخ ومات .

طبقات الحفاظ (ص ٣٩٩) ، تاريخ بغداد (٣ / ١١٩) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٠٦) ، وشذرات الذهب (٣ / ٩٢) ، والعبر (٣ / ٩) ، والوافى بالوفيات (٣ / ١٩١) .

فيه تصرف الملاك ، فينبغى أن لا تسمع فى إثبات الملك ؛ إذ لم يقطع به لكن [ق/ ٤٥٠] قال [العبادى] : تسمع و[تقدم]^(١) وكلام غيره / أقوم .

ولو أثبت أنه ملك جده وقد ورثه عنه فأثبت آخر أنه كان لجده ، وهو وارثه حكم للأول ؛ لأن قول البينة وقد ورثه شهادة له بالملك بخلاف الأخرى فقد يكون وارثا ولا يرث العين .

ومنها الوصية والعق قد مر فى باب الوصية حكم من أعتق عبيدين فى مرض موته كل واحد ثلث ماله ، ولم تجز الورثة الزائد على الثلث .

والكلام هنا فيما إذا أقاما بينتين بالعق فإن اختلفا تأريخاً عتق أسبقهما ، وإن اتحد تأريخهما أقرع بينهما وهل يحلف من قرع ؟! قولان .

وإن أطلقنا أو أحدهما عتق من كل نصفه .

ولو علق عتقهما بموته أو أوصى بإعتاقهما أقرع بينهما ، وإن ترتب التعليق أو الوصية ، وكذا لو أثبت العبدان التعليق أو الوصية ، ولو أثبت كل تنجيز عتقه كما مر لكن أحدهما سدس المال عتق من كل ثلثاه .

فرع : تقبل شهادة الوارث بالعق وبالوصية به فلو شهد أجنبيان بالوصية بعق غانم ووارثان عدلان حائزان برجوعه عنه ، وبوصية بعق سالم وكل واحد ثلث ماله تعين سالم ، أو فاسقان عتق غانم بالبينة وثلثا سالم .

ولو شهدا لسالم ولم يذكر رجوعه عن غانم أقرع بينهما ، ولو كانت المسألة بحالها لكن سالم سدس المال فللوارث منهما أن يرد العتق من الثلث إلى السدس فترد شهادتهما فى النصف الذى لم يثبتا له بدلاً .

(١) فى (أ) : [يقدم] .

وكذا فى الباقي فيعتق العبدان غانم بالبينة وسالم بإقرار الورثة فإن لم يكونا حائزين عتق منهما قدر حصتهما ، ولو أوصى مع ذلك بالثلث لزيد وقيمة كل عبد الثلث قبل الوارثان فى الرجوع عن غانم وقسم الثلث أثلاثاً ، فثلثاه لزيد وثلثه يعتق به من سالم ثلثاه ، وهو ثلث الثلث .

فإن كان الوارثان فاسقين عتق غانم بالبينة ، وسالم بإقرارهما ، وإن كانت قيمة غانم سدساً وسالم ثلثاً قبلت شهادتهما بالرجوع عن غانم لسالم ، فإن كانا فاسقين عتق غانم ومن سالم خمسة أسداسه ، وهو ثلث باقى التركة .

ولو شهد أجنبيان أنه : نجز عتق غانم ووارثاه حائزان أنه نجز عتق سالم وكل واحد ثلث ماله ، فإن قال الوارثان : لم يعتق غانماً بل سالماً - عتقا ، أو غير حائزين عتق من سالم حصتهما وإن قالوا : أعتق سالماً ولا نعلم أنه أعتق غانماً أم لا ، وهما عدلان ، عتق من كل نصفه أو فاسقان عتق غانم بالبينة ونصف سالم بإقرارها .

ولو كانت المسألة بحالها لكن سالم سدس المال ، فإن كذب الوارثان البينة عتقا ، وإلا فإن كانا عدلين ولم يؤرخا عتق ثلثا كل وإن أرختا واتحد أقرع أو اختلف قدم السابق وإن كانا فاسقين عتق الأول بالبينة ، ثم يقرع بينهما فإن قرع الأول عتق وحده ، أو الثانى عتق منه أيضاً ثلث باقى المال بإقرار الوارثين .

وقياس هذا أن يقرع إذا كان كل عبد ثلث المال والوارثان فاسقين .

فرع : لو أثبت اثنان كل أن زيداً أوصى له بهذه الدار لدار واحدة تناصفاها فقد تتعاقب الوصيتان [وهو للشريك]^(١) كما مر .

(١) فى (ب) : [فهى للتشريك] .

فرع : لو قال لعبده : إن قتلت في رمضان أو إن مت فيه فانت حر ، فأقام العبد بيعة بموت السيد أو بقتله في رمضان ، والوارث بموته حتف أنفه أو في شوال حكم بالعتق ، فإن أقامها بعد الحكم بعته لم ينقض .

وإن أقامها الوارث بموته في شعبان قدمت بيعة ولو علق عتق عبد بالقتل وعتق عبد بالموت فأقاما بيتين بمدعاهما قدمت بيعة القتل ولو علق عتق سالم بموته في رمضان وعتق غانم بموته في شوال ، فأقام كل بيعة بما ادعاه قدمت بيعة رمضان ، وإن علق عتق سالم بموته من مرضه وغانم بيرثه منه فأقام كل بيعة سقطتا .

خاتمة

في تلفيق الشهادة وعدمه

فاذا ادعى وكالة ؛ فشهد له واحد بالوكالة والآخر بالتفويض أو التسليط أو الإذن في التصرف ثبتت الوكالة ، أو شهد الآخر بإقراره بالوكالة فلا ، وإن شهد واحد بها وبالبيع والآخر بذلك وبقبض الثمن ثبت البيع ، أو واحد أنه وكله ببيع هذا العبد وآخر أنه وكله وعمراً ، أو مع عمرو ، ولم يثبت لواحد منهما ، أو واحد أنه وكله ببيع هذا العبد ، وآخر أنه وكله ببيعه مع هذه الجارية لفقاً في العبد .

وإن شهد اثنان أنه وكله في الدعوى عند قاض معين تعين أو واحد هكذا ، أو واحد عند قاض آخر لم تثبت الوكالة ، أو شهد أنه وكله بالبيع فزاد أحدهما أنه قال : لا تنفذ البيع حتى تستأذن - لم تثبت الوكالة ، وكذا لو شهد واحد أنه قال : أنت وكيلى أو وكلتك وآخر أنه قال : أنت نائبي أو أنبتك ، وكذا لو شهد واحد أنه أقر أنه وكله ، وآخر أنه قال : أنت وصي في حياتي .

ومن ادعى إيفاء دين فشهد له واحد وآخر أنه برىء منه لفقاً ، أو أنه أبرأه فلا ، وإن شهد له اثنان بالبراءة قبلاً ؛ لأن مدعى الإيفاء مدعى البراءة .

ولو شهد واحد ببيع وآخر بالإقرار به ، أو واحد بملك ما ادعاه وآخر بإقرار الداخل به لم تلتق شهادتهما ، فإن عاد أحدهما وشهد كالآخر قبل .

ومن ادعى ألفين وأطلق فشهد له واحد ، وأطلق وآخر أنه من قرض ثبتت ، أو فشهد له واحد بألف ثمن مبيع ، وآخر بألف قرض لم تلتق .

وله الحلف مع كل منهما أو فشهد بهما واحد ، وشهد الآخر بألف ثبت ألف وله الحلف للثاني ، وإن ادعى ألفاً فشهد به واحد وشهد آخر بألفين ثبت الألف .

وله دعوى الباقي وإعادة شهادة الواحد والحلف معه ، ولو شهد واحد بالإقرار وآخر بالاستفاضة ، حيث تقبل - لفقاً .

وكذا لو شهد واحد أنه أقر بالعبد المدعيه وآخر أنه أقر بشرائه أو اتّهابه منه ، أو واحد أنه ساومه فيه بدراهم وآخر أنه بدنانير ، أو واحد أنه أقر به للمدعى وآخر أنه أودعه ، وإن شهد واحد بإقراره أنه أودعه وآخر أنه غصبه وأن المدعى دفعه إليه ، أو أحد أنه غصبه وآخر أنه / أودعه لفقاً ؛ لثبوت الملك لا [ق/٤٥١] للغصب ومن ادعى ملكاً مطلقاً ، فشهد به واحد وآخر بإقراره لم يلفق .

وضابط التلفيق أن [تتطابق]^(١) الشهادتين إما لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، كواحد بالإبراء من الدين وآخر بالتحليل منه .

ولا تلتق إذا اختلف وصف المشهود به أو سببه ولا فى الإنشاء كما مر فى الإقرار وإلحاق النسب مر فى باب اللقيط والله أعلم .

(١) فى (١) : [يتطابق] .

كتاب العتق^(١)

هو : قربة منجزاً ، أو حاصلًا بتعليقه بصفة ، وإعتاق العبد الصالح ، أو القريب ، أو المكرب أفضل من غيره .

ويصح من مالك مطلق التصرف أو نائبه فلا يصح من غير مالك ، ولا

(١) العتق بمعنى الإعتاق وهو لغة مأخوذ من قولهم : عتق الفرس إذا سبق غيره ، وعتق الفرج إذا طار واستقل ، فكان العبد إذا فك من الرق تخلص واستقل .

وشرعا : إزاله ملك عن آدمى لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى .
والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب / ٣٧] .

انعم الله عليه : بالإسلام .

وأنعمت عليه : بالعتق من الرق .

وقوله تعالى : ﴿ فَكَ رَقَبَةً ﴾ [البلد / ١٣] .

وقوله ﷺ : « من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى يعتق فرجه بفرجه » .

البخارى فى : كتاب كفارات الأيمان ، باب قوله تعالى ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة / ٨٩] وأى الرقاب أركى (١١ / ٦٧١٥) ، ومسلم فى : كتاب العتق ، باب فضل العتق (٢ / ٢٣ عتق) ، والترمذى فى : كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء فى ثواب من أعتق رقبة (٤ / ١٥٤١) ، وأحمد فى المسند (٢ / ٤٢٠) .

وقوله ﷺ : « من أعتق رقبة مؤمنة فداءه من النار » .

[صحيح]

أخرجه أبو داود فى : كتاب العتق ، باب أى الرقاب أفضل (٤ / ٣٩٦٦) ، وأحمد فى المسند (٤ / ١٤٧) ، والنسائى فى الكبرى (٥ / ٩١١٨) ، وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (٢ / ٦٠٥٠) ، والترغيب (٣ / ٦١ ، ٦٢) .

إعتاق عبد موقوف، ولا عتق صبي ومجنون ومحجور بسفه وإعتاق [المراهن]^(١) والمفلس ، والمريض ، والعبد الجاني مر فى أبوابها .

ويصح من كافر وإذا أسلم وقع قربة وله الولاء ويحصل إما بصريح بلا نية كأعتقتك أو حررتك ، وكذا فككت رقبتك ، وبأنت حر أو محرر أو عتيق أو معتق أو مفكوك الرقة وإعتاق بعضه كالطلاق ، وفى صراحة دمك حر وأعتقتك بالله أو عكسه وجهان : ولا أثر لتذكير مؤنث وعكسه ، ولا لقوله لضارب عبده عبد غيرك حر مثلك ، أو لعبده قل للناس أنا حر ، وإما بكناية مع النية كلا سلطان أو لا ملك أو لا يد أو لا خدمة لى عليك أو أزلت حكمى أو ملكى عنك ، أو أنت سائبة أو حرام ، أو حرمتك ، أو أنت لله ، أو أنت مولاي أو سيدى لا أنا منك حر وأعتقت نفسى منك ، ولا إن قال له السيد : أعتق نفسك فقال : أعتقتك ، وكصريح الطلاق أو الظهار ، أو كنايتهما لا أنا منك طالق أو مظاهر أو للعبد اعتد أو أستبرئ رحمك وفى الأمة - وجهان كوهبتك نفسك إلا إذا نوى التمليك ، أو أطلق فيشترط قبوله .

فرع : لو قال لأمته : يا حرة وكان هو اسمها قبل رقتها عتقت إلا إذا قصد نداءها به أو وهو اسمها الآن فكناية ، وإن لم يكن اسمها فقال أسمىها به ، ثم قال بعد مدة : يا حرة وقصد النداء لم تعتق ، ومن قال لمكاس طالبه [بضرية]^(٢) عبده : هو حر بقصد الإخبار عتق ظاهراً لا باطناً ، أو لإمرأة زاحمته : تأخرى^(٣) يا حرة فبانت أمته لم تعتق أو لعبده : أفرغ من عملك وأنت حر ونوى حرّاً من العمل - قبل باطناً فقط وترجمة الصريح والكناية كالطلاق فيما يظهر .

(١) فى (ب) : [الراهن] .

(٢) فى (ب) : [بضرية] .

(٣) فى (ب) : [تأخرى] .

فرع : من قال لعبده : أنت ابني أو أنت أبي أو لأمته أنت أمي وأمكن ذلك من حيث السن عتق المخاطب ، وإن عرف نسبه من غيره ، أو جهل ، وكذبه وهو مكلف ، وثبت نسب المجهول الصغير ، أو المصدق ، وإن قال له : يا ابني فقياس نظيره في الطلاق ، عدم العتق ومن قال لعبده مستهزئاً : قم يا حر عتق أو أنت حر مثل هذا أو أشار إلى عبده الآخر ، وكذا مثل هذا العبد فيما ينبغى ومن قال لرجل : أنت تعلم أن عبدى حر ، عتق أو تظن أو ترى فلا ومن قال لعبد غيره : أنت حر لم يعتق إلا إذا ملكه ، وكذا أعتقتك أو وقد أعتقتك في معرض الإقرار فإن ذكره في معرض الإنشاء لغى وإن أطلق فالوجه مراجعته فإن لم يقر ترك .

فرع : يصح تعليق العتق بصفة فإن كانت مشيئة العبد كانت حر إن شئت أشرط فوراً فإن قال : لا أشاء ثم قال شئت صح لم يعتق ، أو أنت حر كيف شئت أشرط مشيئته .

ولا يبطل التعليق بالرجوع عنه بالقول بل بزوال ملكه عنه ، وإن عاد وبموت السيد إن لم [يعتد]^(١) بما بعد الموت والإعتاق بعوض معاوضة كالخلع فمن السيد بشوب تعليق ، ومن المستدعى بشوب جعالة ، وإذا قال السيد : أعتقتك بكذا ، أو العبد : أعتقتي بكذا ، فأجاب الآخر فوراً ، عتق ولزمه المال ، فإن تنازعا في القبول صدق العبد بيمينه ، وإن قال : أعتقتك بكذا إلى شهر ، فقبل فوراً عتق ، والمال مؤجل شهراً ، أو أنت حر إن ضمنت لى كذا ، فضمن عتق ، ولزمه المال أو إن أعطيتنى كذا ، عتق بالإعطاء من مال وصى له به أو وهب له لا من مال سيده أو إن دفعت لى ألفا في رمضان فدفعتها قبله لم يعتق .

(١) من (ب) .

ولو كان مع العبد مال اكتسبه فقال: أعتقتك على هذا ، فقبل عتق ، ثم قبل لا شيء عليه والمال للسيد وقيل يتراجعان بالقيمة ، فإن زاد المال عليها رد السيد الزيادة وقيل المال للسيد وعلى العبد له قيمته ولو أعتقه على نحو خمر ، أو على خدمة مدة مجهولة أو مؤبده فقبل - عتق وعليه قيمته ، أو معلومة كشهري من الآن ، أو بعمل معلوم فقبل عتق بالملتزم ، فإن تعذرت خدمة جميع الشهر ، أو العمل لمرض مثلاً لزمته قيمته أو نصف شهر فنصف قيمته في تركته إن تعذر بموته ، وفي ذمته إن كان بمرضه .

فرع : يجوز^(١) تفويض عتق العبد إليه كجعلت عتقك إليك أو خيرتك أو أعتق نفسك فإذا أعتقها فوراً عتق .

فرع : لو قال : أى عبيدى ضرب فلاناً أو أيهم ضربه فلان فهو حر ، فضربه الكل أو ضريهم فهل يعتق الكل فيهما ، أو الكل فى الأولى وواحد فى الثانية ؟! فيه تردد والأول أوجه .

ولو قال أول من دخل الدار من عبيدى أو من دخل أولاً من عبيدى أو أى عبد منهم دخل أولاً فهو حر ، فدخل واحد فقط - عتق أو اثنان معاً ثم ثالث لم يعتق أحد ، وإن قال فى هذه الصورة : أول من يدخل وحده عتق الثالث .

ولو قال : آخر من يدخل من عبيدى حر فدخلوا أفراداً فلا عتق حتى يموت السيد فيتبين عتق آخرهم دخولاً ممن يملكه وقت التعليق .

فرع : لو قال كلما صليت ركعة فعبد من عبيدى حر ، كلما صليت ركعتين فعبدان وكرر التعليق هكذا إلى عشر ركعات ثم صلاها - عتق سبعة وثمانون ،

(١) من (ب) .

أو إلى عشرين فصلاها عتق ثلاثمائة [وتسعة]^(١) وثلاثون وإن علق بغير كلما إلى عشر عتق خمسة وخمسون .

فرع : لو قال : إن رأيت عينا فأنت حر وأطلق عتق برؤية ما يسمى عينا كالمبصرة وعين الماء والدينار أو إن قرأت القرآن أو قرأنا فكالطلاق وقد مر .

فرع : لو قال لعبده : إن لم أحج هذه السنة فأنت حر وتنازعا فيه فأثبت / [ق/٤٥٢] العبد أن سيده كان بالكوفة يوم النحر عتق ولا نظر إلى احتمال سيره إلى عرفة في ليلة واحدة من طريق الكرامة .

ولو أثبت السيد [لما]^(٢) ادعاه فالقياس تعارضهما لتكاذبهما فلا عتق .

فرع : لو قال لعبديه : إذا جاء الغد فأحدكما حر ، فجاء وهما في ملكه عتق واحد فعليه تعيينه ، أو وقد زال ملكه عن أحدهما فلا عتق ، وإن عاد إلى ملكه قبل الغد ، أو قد زال ملكه قبل الغد ، أو قد زال ملكه عن نصف أحدهما فقط لزمه التعيين ، فإن عين من بقى كله ، أو من بقى نصفه عتق ذلك ، ويقع النظر في السراية وإن قال لهما : إذا جاء الغد وأحدكما في ملكي فهو حر ، فجاء وله أحدهما لغا ، عتق أو نصف أحدهما فلا عتق فلو قال لعبده ، وعبد غيره : أحدكما حر ، لغا ، وهو مشكل بنظيره في الطلاق .

فرع : لو قال لعبده : أعتقتك قبل أن أخلق لم يعتق ، وكذا عبيدي أحرارا ، وله عبد فقط .

فرع : لو قال : من بشرني من عبيدي بكذا فهو حر ، فأرسل أحد عبديه عبده الآخر مبشراً فقال عبدك فلان ييشرك بكذا عتق المرسل لا الرسول .

(١) في (ب) : [سبعة] .

(٢) في (ب) : [بما] .

فرع : قال : إن أشرت عبدين صفقة فلله على إعتاقهما فاشترى ثلاثة صفقة لزمه إعتاق اثنين .

فصل

[١ - للعق خصائص]

منها : السراية فإذا أعتق بعض رقيق : كيده^(١) عتق أو جزءاً شائعاً منه كنصفه فباقيه إما له^(٢) أو لغيره فإن كان له ، ولم يتعلق به مال عتق باقيه ، ولو معسراً سراية لا تعبيراً بالبعض ، عن الكل فعلى السراية .

ولو أوصى بعتق نصف عبد أو وكل بإعتاق عبد فأعتق الوصى أو الوكيل نصفه عتق ولم يسر .

ومن أعتق أمة تبعها حملها الذي يملكه وإن استثناه أو عكسه عتق الحمل فقط إن نفخ فيه الروح لا قبله ، ولو قال لحامل : مضغتك حر فمقر بإعتقاده حر ، فتثبت به أمة الولدان أقر بوطئها أو قال لها أو لحائل : إن ولدت فولدك أو كل ولد تلدينه حر ، فولدت عتق ، أو إن كان أول ما تلدين ذكراً فهو

(١) [لكن لو قال إن دخلت الدار فيمينك أو خنصرك حر فدخل وقد فقدت أو لا خنصر لها لم تعتق] .

(٢) وذلك لقوله ﷺ : « من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل ، فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما أعتق » . البخارى فى : كتاب العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٥ / ٢٥٢٢) ، مسلم فى : كتاب العتق (٢ / ١٥٠١) ، أبو داود فى : كتاب العتق ، باب فيمن روى أنه لا يستسعى (٤ / ٣٩٤٠) ، الترمذى فى : كتاب الأحكام ، باب ما جاء فى العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه (٣ / ١٣٤٦) ، وابن ماجه فى : كتاب العتق ، باب من أعتق شركاً له فى عبد (٢ / ٢٥٢٨) ، ومالك فى الموطأ (٢ / ٧٧٢ / ١) ، وأحمد فى المسند (٢ / ١١٢) . وقال أبو عيسى : حسن صحيح .

حر ، أو أنثى فأنت حرة ، فولدتها فى صحة السيد أو فى مرض موته وفى الثلث بالكل ، فإن ولد أولاً الذكر - عتق وحده ، أو الأنثى عتقت الأم والذكر تبعا دون الأنثى ، أو ولدا معاً دون الأنثى أو ولدا معاً أو جهل السبق والمعية - فلا عتق ، وكذا لو ولدت ذكرين أو اثنيين معاً وإن علم السابق وجهل عتق الذكر فقط ، وحصل الشك فى عتق الأم فليبين ، فإن مات قبله فهى رقيقة وإن ولدتهما فى مرض موته ولا يملك غيرها ومن ولدت أقرع بينهما وبين الذكر فإن قرع عتق وحده ، إن وفى [به] ^(١) الثلث .

وإن قرعت قومت حاملاً به يوم ولدت الأنثى إن ولد بها أولاً ، وعتق منها ومن الذكر قدر الثلث فإذا قومت الأنثى بمائة والأم حاملاً بالابن بمائتين عتق نصفه ونصفها وهو مائة ويبقى للورثة باقية بمائة ، والبنت بمائة وإن كان الباقي لغيره سرى بشروط الأول يساره وقت الإعتاق بقيمة باقيه ولو كافراً ، والعبد مسلم وولاء كله له .

ولو كان باقيه مرهوناً أو مدبراً أو مكاتباً وعجز ويلزمه قيمة حصة شريكه ، فإن أيسر ببعضها سرى بقدره واليسار هنا بملك ما يباع للدين وإن لم يملك غيره أو كان عليه دين أيضاً بقدره فيضارب الشريك بحقه مع الغريم .

فرع : عبد لاثنين بالسوية وقيمته عشرون فقال موسر لعشرة فقط لأحدهما : أعتق نصيبك عنى بهذه العشرة ، ففعل عتق عن الطالب ولا يسرى أو بعشرة فى ذمتى ففعل عتق كله ، وأخذ الشريكان العشرة نصفين ، والباقي لهما فى ذمته ، أو وقيمته عشرة والحالة هذه فللمعتق ثلثاها ولشريكه ثلثها أو وقيمته ثلاثون عتق خمسة أسداس نصفه بالاستدعاء وثلثه بالسراية ويتناصف السيدان العشرة .

(١) فى (ب) : [بها] .

ومن له نصفاً عبيدين قيمتهما سواء فأعتق نصيبه [فيهما]^(١) معاً ، وهو موسر بقيمته نصف أحدهما عتق نصيبه منهما وسرى إلى نصف نصيب شريكه منهما فيعتق من كل ثلاثة أرباعه أو مرتباً عتق الأول وكذا الثاني ؛ لأن قيمة باقى الأول دين ، وهو لا يمنع السراية ويأخذ الشريك ما فى يده والباقى فى ذمته .

ولو أعتق ولا مال له الشقصين معاً لم يسرى ، ومرتباً عتق كل الأول بالمباشرة والسراية ونصيبه من الثانى .

ولو كان العبد لثلاثة فأعتق اثنان نصيبهما وأحدهما موسر قوم عليه نصيب الثالث أو أحدهما موسر بقدر ثلثه والآخر بقدر ثلثه سرى إلى الكل .

فرع : يسرى عتق من علق عتق نصيبه بصفة فوجدت وهو موسر .

فرع : من أعتق نصيبه من عبد فى مرض موته ؛ فإن وسع ثلث ماله عند الموت جميعه قوم عليه باقيه وعتق عليه وإن وسع نصيبه فقط لم يسرى أو نصيبه وبعض الباقى قوم عليه ذلك القدر ، وإن أعتق المريض نصفين مشتركين وتساويا قيمة فإن وسعهما ثلثه عتقا مطلقاً وغرم قيمة نصيب شريكه ، وإن وسع نصيبه فقط فإن أعتقهما [معاً]^(٢) لم يسرى ومرتباً عتق كل الأول فقط وإن وسع نصيبه ونصيب شريكه فقط فإن رتب العتق عتق كل الأول ونصيبه من الثانى فقط وإلا فهل يعتق نصيباه ونصف نصيب شريكه منهما وهو ثلاثة أرباعهما كما لو أعتقهما فى الصحة وهو موسر بنصيب أحدهما فقط ، أم يقرع فمن قرع عتق مع نصيبه من الثانى فقط ؟! وجهان^(٣) .

(١) فى (ب) : [منهما] .

(٢) غير موجودة فى (ب) .

(٣) [أصحهما ثانيهما] من هامش (ب) .

ولو وسع الثلث أحد نصيبه فقط فإن أعتقهما معاً أقرع فمن قرع عتق منه نصيبه فقط ، ولا يعتق شيء من الثاني ، ولو أعتق النصفين وهما جميع ماله مرتباً عتق ثلثا نصيبه من الأول فقط ، أو معاً ومات أقرع فمن قرع عتق منه ، ثلثا نصيبه وهو ثلث ماله .

فرع : من أوصى بإعتاق نصيبه من عبد أو تدبيره أو بإعتاق بعض عبده فأعتقه الوصى لم يسر ، وإن وسعه الثلث ، وإن أوصى بإعتاق نصيبه ويتكامل عتق باقيه كمل من الثلث ، وإن لم يرض الشريك سواء قال : أعتقوا نصيبى وكمّلوا باقيه أو / واشتروا باقيه وأعتقوه أو أعتقوا نصيبى عتقاً سارياً ؛ لأنه [ق/٤٥٣] .
متمكن من الثلث فإن أوصى بالتكامل فقد أبقي لنفسه قيمة العبد من الثلث فكان موسراً به فإن ضاق ففيمّا احتمله .

ولو أوصى بعتق نصيبه من عبيدين أعتقا ولا سراية ، فإن قال : وكمّلوا عتقهما ووسعهما الثلث كمل أو وسع باقى واحد فهل يعتق ثلاثة أرباع كل أو يقرع فمن قرع عتق كله مع نصيبه من الآخذ فقط ؟! وجهان .

الشرط الثانى : أن يعتق نصيبه باختيار مكان اشترى بعض من يعتق عليه وإن لم يعلم المشتري أنه قريبه أو قبل هبة أو الوصية به بنفسه أو وكيله أو وارثه كأن أوصى له بابنه فقبله أخوه بعد موته أو قبل عبد هبة بعض من يعتق على سيده لا بغير اختياره كإرثه وكتعجيزه مكاتبه ، أو تعجيز مكاتبه نفسه ، وقد ملك بعض من يعتق على سيده .

وكذا لو ملك مكاتب بعض أصله أو فرعاه حيث يصح وعتق بعتقه ، ومن ملك بعض ابن أخيه فباعه بثوب مثلاً ثم مات وورثه أخوه فرد الثوب ، بعيب رجع إليه الجزء المبيع وعتق بلا سراية خلافاً للروضة هنا ، كما لو رد عليه المشتري المبيع بعيبه .

ومن أوصى له ببعض أمة له منها ابن أو ببعض ابن أخيه فمات ، وقبل الوصية ابنه أو أخوه عتق عليه البعض ولم يسر ومن أوصى له ببعض أمة فمات وورثه أخوه لأبيه فقبل الوصية عتق البعض على الميت وسرى إن وسع ثلثه قيمة الباقي ؛ إذ قبول وارثه كقبوله ، ومن اشترى هو وأجنبى أباه صفقة عتق نصيب الابن وسرى .

فرع : من ملك ابن أخيه ومات معسراً وعليه دين مستغرق وورثه أخوه أبو الابن ملكه ، ولا يعتق وكذا لو كان الوارث لا يعتق عليه عبد التركة فأعتقه والحالة هذه وهو معسر .

الشرط الثالث : أن لا يتعلق بملك شريكه حق لازم ، فلو أعتق شريك نصيبه وباقية موقوف أو مستولد لم يسر ، وكذا لو أولدها المالك مرتباً والأول معسر ثم أعتق أحدهما نصيبه ويتجه مثله فيما نذر عتقه أو وقفه أو بيع بشرط عتقه ، أو أوصى بعتقه أو علق بصفة بعد الموت ومات السيد ولم يعتق بعد .

الشرط الرابع : أن يوجه العتق إلى نصيبه : كأعتقت نصيبى من هذا أو ما أملكه منه ، وكذا لو أعتق الكل - لا أعتقت نصيب شريكى ، فإن أعتق النصف وأطلق حمل على نصيبه لا [على]^(١) الإشاعة وكذا البيع والإقرار وعلى التقديرين يعتق كله لموسر وعلى الحضر لو قال رجل لملك نصف عبد : أعتق نصيبك بألف فأعتق نصفه وأطلق فله الألف ، ولو باع نصفه وأطلق أو وكل شريك شريكه بعتق نصيبه أو يبيعه فقال : أعتقت أو بعت نصفه وأطلق عتق نصيبه وصح بيعه وسرى العتق بشرطه كما لو نوى ذلك وإن نوى نصيب موكله فعكسه ، وكذا الإقرار .

(١) غير موجودة فى (ب) .

ولو وكلا ثالثاً بعثته وأحدهما موسر فقال الوكيل : أعتقته عن الموسر وكذبه وصدقه المعسر لم يصدق الوكيل وللمعسر تخليف شريكه .

فرع : لو قال الشريكان للعبد : إن دخلت الدار فأنت حر أو قال كل واحد : فنصيبى منك حر ، فدخلها عتق نصيب كل واحد عنه ، وكذا لو وكلا ثالثاً فى عتقه فأعتقه دفعة ، وإن ترتب التعليق أو التوكيل اعتباراً بوقت الوقوع ، ولو قال أحدهما : أنت حر قبل موتى بشهر مثلاً ثم بعد تعليقه بيوم مثلاً نجز الآخر عتق نصيبه ، فإن مات المعلق لدون [الشهر]^(١) مثلاً من التعليق عتق عن المنجز الموسر ، وكذا إن مات لشهر فقط من أول لفظ التعليق أو لفوق أشهر بأيام ، وإن مات بشهر فقط من تمام لفظ التعليق عتق عن المعلق أو بشهر من آخر لفظ المنجز عتق عن كل نصيبه .

فرع : من علق عتق عبده أو حصته منه بالدخول ثم حجر عليه ثم دخل ، فإن حجر عليه بفلس لم يعتق اعتباراً بوقت الدخول أو بسفه أو بجنون عتق وإن علقه بجنونه فجن ففى العتق وجهان ، أو مرض مخوف فمرض ثم برىء منه عتق من أصل المال أو مات منه فمن ثلثه ، ولو علقه بولادة امرأته فخرج بعض الولد وباع العبد ثم خرج باقيه فى مدة الخيار عتق أو بعده فلا .

فرع : تحصل السراية بمجرد الإعتاق ولا يتوقف على أداء قيمتها فيثبت له حكم الحر فى الإرث والشهادة والجناية والحد، وهل تحصل الحرية دفعة واحدة؟! وجهان ، وقال الإمام : ينتقل الملك ثم يعتق وقيل : يحصلان معاً ، ولو أعتق موسر نصيبه من حامل عتق نصيبه منها ومن الحمل وسرى إلى باقيهما .

وسراية الإيلاد كالعتق فمن أحبل أمة له نصفها إن كان موسراً سرى إيلاده

(١) فى (ب) : [شهر] .

بالعلوق فيغرم لشريكه نصف قيمتها أو نصف المهر لا نصف قيمة الولد فلو وطئها الآخر بعد العلوق لزمه المهر للأول فيتقاصان وإن كان موسراً لم يسر إيلاده لكن الولد حر فيغرم لشريكه قيمة نصفه .

ولو أحبلها الآخر أيضاً وهو معسر نفذ إيلادهما في ملكهما ، ولزم كل واحد للآخر نصف المهر فيتقاصان .

ولو ولدت أمة اثنين أو مدبرتهما ولداً فادعاه أحدهما عتق عليه، ولو معسراً. وغرم قيمة حصة الآخر ونصف المهر ، وصارت أم ولد له موسراً فيغرم نصف قيمتها ونصيبه فقط معسراً .

فرع : عبد لثلاثة : لواحد نصفه ولآخر ثلثه ولآخر سدسه ، فأعتق أحدهم نصيبه وهو موسر بالكل سرى إلى الباقي ، أو بالبعض سرى بنسبة مقدورة من نصيب الآخرين فإن أيسر بثلث الباقي عتق ثلث نصيبهما .

ولو أعتق اثنان منهم نصيبهما دفعة أو علقاه بصفة قوم الباقي على الموسر منهما وعليهما بالسوية إن كانا موسرين .

فرع : المعتبر في التقويم للسراية : قيمة يوم الإعتاق والإحبال فإن اختلف [٤٥٤/ق] الشريكان فيها ، فإن كان العبد حاضراً / [والعهد ^(١)] قريب قومه عدلان ، فإن شهد بما ادعاه أحد الشريكين اتبع بلا يمين أو بفرق ما ادعاه المغروم له فله ما ادعاه فقط أو بدون ما ادعاه الغارم ، لم ينقص عنه أو برتبة بين ما ادعاه عمل بالينة ، وإن لم يكن العبد حاضراً حلف المعتق .

ولو اختلفا في وجود صفة فيه تزيد بها قيمته كالكتابة واتفقا على قيمته

(١) في (ب) : [أو العهد] .

دونها فإن حضر وأحسنها ولم يكن تعلمها بعد العتق صدق المدعى وإن أمكن أو غاب أو مات فالمنكر .

ولو اختلفا فى عيب خلقى فى عضو ظاهر كالكمه والعبد غائب أو ميت صدق المعتق بيمينه ، أو فى حادث أو فى عضو باطن فالمنكر .

فرع : إذا مات المعتق الموسر قبل الغرم وماله حاضر أخذت منه قيمة السراية أو وقد أعسر ، أو ماله غائب فهى فى ذمته .

فرع : إذ سرى العتق إلى باقى أمة فوطئها غير المعتق قبل ، أخذه القيمة بشبهه لزمه المهر لا الحد .

فرع : لو قال لشريكه فى عبد : إذا أعتقت نصيبك فنصيبى أو فكل العبد حر أو فنصيبى حر بعد عتق نصيبك فأعتق نصيبه ، وهو موسر سرى أو معسر أو قال : فنصيبى حر مع أو حال عتق [نصيبه] ^(١) عتق نصيب كل واحد عنه ، وكذا لو قال : فنصيبى حر قبل عتق نصيبك ، وهما معسران أو المعلق معسراً أو موسراً وأبطلنا الدور ، وإلا لم يعتق شيء .

ولو أعتق المعلق نصيبه فى كل الصور عتق وسرى إن كان موسراً وعلى صحة الدور .

لو قال سيد لعبده : إن أعتقت فأنت حر قبله ، لم يتمكن من إعتاقه ، وإن صدر هذا من شريك امتنع إعتاقهما ولو قال أحدهما : إن بعت نصيبك فنصيبى حر قبله لم يصح البيع .

فرع : من قال لشريكه المعسر : أعتقت نصيبك ، فأنكر فإن علمه المدعى معسراً فلا دعوى ، ولا تحليف ، وإن زعم يساره وحلف لم يعتق منه شيء

(١) فى (ب) : [نصيبك] .

فإن اشترى المدعى نصيبه عتق بإقراره ولا يسرى أو قال ذلك لشريكه الموسر؛ ليغرم له قيمة نصيبه فإن أقر ولو بعد إنكاره أو ثبت بينه غرمها له فإن أنكر وحلف رق نصيبه .

وإن نكل وحلف المدعى فله القيمة ولا يعتق نصيب المنكر إلا إن شهد به المدعى مع آخر والمنكر معسر فيعتق نصيبه بالبينة ونصيب المدعى بإقراره ، ولا يسرى إلى نصيب المنكر وإن أيسر إذا لم [ينشأ]^(١) عتقاً فهو كقول الشريك لرجل : اشتريت نصيبى ، ثم اعتقته فأنكر وحلف فيعتق نصيبه ولا يسرى .

ولو ادعى كل شريك على الآخر إعتاق نصيبه وهما موسران ، فإن أنكرا وحلفا عتق العبد ولا غرم على أحد والولاء موقوف ؛ إذ لا يدعيه أحد أو وهما معسران لم يعتق شيء فإن صار كله لأحدهما عتق نصيبه ولا يسرى وإن باع نصيبهما لغيرهما صح ، ولا عتق أو أحدهما موسر عتق نصيب المعسر فقط ووقف ولاؤه فإن ملكه المعسر عتق كله بإقراره .

فروع : لو نفر طير فعلق شريك فى عبد عتق نصيبه بأن كان غراباً والآخر بأن لم يكنه فجهل ، وهما معسران فلا عتق ظاهراً ، ويعتق باطناً قسط أحدهما ، فإن صار كله لأحدهما أو لثالث عتق أحد النصيبين إن تساويا قدرأ وإلا فالأقل ولا يرجع الثالث المشتري على أحدهما بشيء ، وإن لم يعلم بالتعليقين قبل الشراء .

ولو تبادلا بالنصفين فإن أقر بالإيهام فلا عتق والحكم بعد المبادلة كقبلها ، وإن كذب كل الآخر عتق كله ، ووقف الولاء ، أو أحدهما فقط عتق ما صار إليه فقط ، ووقف ولاؤه أو وهما موسران عتق نصيب أحدهما مبهما وسرى

(١) فى (ب) : [نصيبك] .

ووقف الولاء ولكل دعوى قيمة نصيبه على الآخر وتحليفه بتأ أنه لم يحنث أو والمعسر أحدهما عتق نصيبه فقط .

ولو قال أحدهما : أعتقناه جميعاً وهما موسران أو والقائل فقط ، فأنكر الآخر وحلف عتق العبد وغرم المقر لشريكه قيمة نصيبه ، ووقف ولاؤه ، فإن مات العتيق عن مال وورثه المقر فقط أخذ نصف المال إرثاً وأخذ قدر ما غرم من الباقي فإن عاد المنكر وأقر رد ما أخذه من المقر واسترد ما أخذه المقر منه ، وإن عاد المقر وأقر أنه أعتق العبد كله أو نصيبه أولاً قبل ، وله ولقاء الكل .

فرع : لو شهد اثنان من ملاك عبد أن الثالث أعتق نصيبه ، فإن كان معسراً قبل أو عتق نصيب الثالث فقط ، أو موسراً فلا ويعتق نصيبهما بلا تقويم ، ولو شهد عدلان بعتق موسر نصيبه من عبد ، ورجعا بعد الحكم به غرما قيمة نصيبه وكذا نصيب الشريك إن صدقهما ، وغرمه وإلا لم يلزمه لشريكه شيء .

وإن شهد اثنان بعتق واحد نصيبه وآخران بعتق الآخر نصيبه ، وهما موسران ، فإن اختلفا تاريخاً عتق على الأول فيغرم قيمة نصيب الآخر ، وإن لم يؤرخا عتق كله بلا تقويم ، فإن رجع الشاهدان عن أحدهما لم يغرموا للشك في أن العتق فيما شهدا به أو بسراية ما شهد به الآخران ، وإن رجعوا الكل غرموا قيمة كله .

فرع : لو أعطى عبد أحد مالكيه خمسين ديناراً ؛ ليعتق نصيبه منه فأعتقه [فالنظر]^(١) أن لشريكه مطالبة بنصف الخمسين وقيمة العبد ويرجع المعتق على العتيق خمسة وعشرين .

(١) في (ب) : [فالنص] .

قال ابن الصباغ : وينبغي حمله على [ما إذا]^(١) وقع على العين وإلا رجع بقيمة ما أعتق بالعوض المستحق ، ويحتمل حمله على ما إذا قوم السبد بخمسين فتستوى هي والعوض ولو قال : إن سلمت لى هذه [الخمسين]^(٢) فأنت حر لم يعتق إذ لم يسلم له .

فرع : مريض يملك نصفى سالم وغانم وهما كل ماله واستويا قيمة فقال : أعتقت نصيبى من سالم وغانم ، عتق ثلثا نصيبه من سالم فقط ، أو أعتقت نصيبى منكما ، عتق ثلثا نصيبه من أحدهما ، فيقرع^(٣) أو وهما ثلث ماله عتق فى الصورة الأولى سالم فقط بالمباشرة والسراية وفى الثانية النصفان فقط .

فرع : لو اشترى أمة حاملاً زوجها وابنها والحمل من الزوج وهما موسران عتقت على الابن نصفها بالملك ، والباقى بالسراية وعتق الحمل عليهما ، ولا تقويم .

ومنها العتق بالقربة : فإذا ملك حر أصله أو فرعه بالنسب ، وإن بعد إلا

(١) من (ب) .

(٢) فى المخطوطة [الخمسون] والصحيح ما أثبتناه .

(٣) وذلك لما رواه عمران بن حصين رضى الله عنه : « أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزاهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً » .

مسلم فى : كتاب الأيمان ، باب من أعتق شركا له فى عبد (٣ / ١٦٦٨) ، وأبو داود فى : كتاب العتق ، باب فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهن الثلث (٤ / ٣٩٥٨) ، الترمذى فى : كتاب الأحكام ، باب ما جاء فيمن يعتق ماله كنه عند موته ، وليس له مال غيرهم (٣ / ١٣٦٤) ، والنسائى فى : كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من يحيف فى وصيته (٤ / ١٩٥٧) ، وأحمد فى المسند (٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٨) .

وقال أبو عيسى : حسن صحيح .

غيرهما من القرابة ، ولا ولد زناه عتق عقب الملك لا إن ملكه فى المرض ودينه مستغرق .

ويندب للكامل / قبول هبتهما والوصية بهما ، ويلزم ولى الناقص القبول [ق/٤٥٥] إن لم يلزم المحجور نفقته حالاً ويعتق فإن أبى الولى الخاص قبل له القاضى فإن أبى قبل الناقص إذا كمل ولعله فى الوصية دون الهبة ، ولو وهب له بعض أصله أو فرعه أو وصى له به قبل له الولى حتماً لا إن كان موسراً كما لا يشتره له .

فرع : لو جرح عبد أباه ثم اشتراه الأب ومات بالسراية عتق من ثلثه ، ومن قال لولد عبده الحر : بعثك أياك فأنكر عتق الأب بإقرار سيده .

ومنها امتناع العتق بالمرض : فإذا أعتق مريض عبده ولا يملك غيره ولم [يستغرق]^(١) دينه أو تبرع بوفائه الوارث أو غيره عتق ثلثه إن لم يميت قبل سيده وإلا مات رفيقاً ، فلو كسب مالا بعد عتقه فهو لورثة سيده .

ولو وهب عبداً وأقبضه ومات قبل الواهب ولا مال له غيره مات على ملكه فعليه تجهيزه أو وله مال غيره وكان قد أوصى بوصايا أخرى جعل الميت عدماً وتنفذ وصاياه من ثلث الباقي ، وإن أتلغه المتهب حسب من الثلث فإن ضاق عنه غرم المتهب للورثة الزائد على الثلث .

فرع : لو أعتق مريض ثلاثة دفعة قيمتهم سواء وهو يملك غيرهم عتق ما يخرج من الثلث أو هو لا يملك غيرهم ثم مات قبل موت السيد عبداً دخل فى القرعة ، فإن خرج أولاً سهم الحرية له بان موته حراً ، ورق الحيان أو سهم الرق لم يحسب على الورثة بل على المعتق ؛ لأنه يريد الثواب ، ثم يقرع بين

(١) فى (ب) : [يستغرقه] .

الحين فمن قرع منهما عتق ثلثاه كما لو خرجت أو لا لحي .

وكذا لو مات أحدهم بعد السيد وقبل أن تقبضه الورثة ، وأما بعد قبضهم وقبل القرعة فتحسب عليهم ، حتى لو قرع أحد الحيين عتق كله أو ثم مات اثنان أقرع بين الثلاثة ، فإن خرجت لميت الحرية عتق نصفه وحصل للورثة مثله وهو لحي .

وإن خرج للميت الرق وأعيدت للآخرين فإن قرع الميت عتق نصفه أو لحي فثلثه ، ولو قتل أحدهم قبل موت السيد أو بعده أدخل في القرعة ، فإن قرع أحد الحيين عتق أو القتل بان أنه قتل حراً ففيه الدية لوارثه ولا قود إن قتله حر بخلاف مالو قال سيد لعبده: إن جرحت فانت حر قبله فجرح ومات بها فيقاد؛ لتعين الحرية فيه وهناك تعينت بالقرعة .

ومنها الإقراع : فإذا نجز مريض عتق عبيده فلإن كان دفعة : كأعتقتكم ، وكسالم وغانم وفائق أحرار وضاق ثلثه عنهم ورد ورثته الزائد أقرع بينهم .

وكذا إن قال : سالم وغانم وفائق [أحرار]^(١) ولم يرد الأخير وإلا قبل فلا أقرع ، وإن كان مرتباً : كسالم حر وغانم حر وفائق حر ، أو سالم حر ثم غانم ثم فائق ، عتق الأول فالأول إلى تمام الثلث .

وإن علقه بموته كإذا مت فإنكم أحرار أو أعتقتكم بعد موتى أو قال : إذا مت فسالم حر ثم قال لغانم ثم لفائق كذلك أقرع أيضاً .

وكذا لو أوصى بعقدهم دفعة أو قال لوصيه : أعتق سالماً ثم قال له في غانم ثم فائق كذلك ، وكذا لو دبر عبداً أو أوصى بعق آخر .

(١) في (ب) : [حر] .

ثم إذا كانوا جماعة فهل يفرد كل فريق ويفرغ بين عتقى التدبير والوصية فمن أفرغ عتق أو جميع الفريقان ، ويستوعب بالثلث من قرع ؟! وجهان .

فرع : ولو قال : أن أعتقت غانماً فسالم حر فأعتق فى مرض موته غانماً وخرجا من الثلث عتقا وإلا تعين غانم .

وكذا إن أعتقت غانماً فسالم حر حال عتق غانم ثم أعتق غانماً فى مرض موته .

ولو علق بعتق غانم عتق عبيدين ثم أعتق غانماً ووسعهم الثلث عتقوا والأقدم غانم ، فإن بقى بعض الثلث أفرغ للآخرين فمن قرع عتق ما يسعه الباقي من كله أو بعضه فإن وسع معه بعض الآخر عتق ذلك البعض .

ولو قال : يا سالم أنت حر حال إعتاقى غانماً لم يصح ؛ لأن الإعتاق قبل الإيقاع ، ولا بد أن يرتب الوقوع على الإيقاع فيؤدى إلى تقدم عتق سالم .

ولو قال : إن مت فسالم حر وإن مت من مرضى هذا فغانم حر فمات منه أفرغ إذا ضاق الثلث ، وإن برىء ثم مات عتق سالم وبطل تدبير غانم المعتد ، وهنا مسائل قدمتها فى الوصايا .

فرع : يعتبر لمعرفة الثلث فى الموصى بعتقه قيمته يوم الموت ، وفى المنجز عتقه فى المرض يوم العتق ، وفى الباقي للورثة أقل قيمة من الموت إلى قبضهم له ، فلو نجز عتقا وأوصى بعتق قوم كل وقته فإن وسعهما الثلث عتقا أو أحدهما فالمنجز أو بعضه إن نقص وإن زاد الثلث عليه عتقا من الآخر بقدر الزائد .

ولو قال مريض : آخر هؤلاء حر وأوصى بعتق أحدهم ثم كتب رقعة عتق ورقعة وصية به ورقعتان للتركة فمن خرج له العتق فكأنه أعتقه بعينه .

ومن خرج له الوصية فكأنه أوصى بعثقه ثم الحكم ما مر ، ويجوز أن يميز الثلث بالقرعة أولاً ثم يميز بين المنجز والآخر .

فرع : إذا أقرع بين العبيد المنجز عتقهم فى مرض الموت ، فمن قرع منهم فهو حر من الإعتاق لا القرعة فله كسبه من يومئذ ولا يحسب من الثلث ، ومن رق فكسبه قبل موت السيد محسوب على الوارث من الثلثين أو بعده فلا ولو قبل القرعة ؛ لحصوله على ملك الوارث .

فلو أعتق مريض ثلاثة أعبد دفعة واحدة بقيمة كل عبد مائة ولم يخلف غيرهم فكسب أحدهم قبل موت السيد مائة وأقرع بينهم ، فإن قرع الكاسب عتق وله كسبه ورق الآخرون وإن قرع أحد الآخرين عتق ثم يقرع بين الآخر والكاسب فإن قرع الآخر عتق ثلثه وبقي للورثة ثلثاه والكاسب وكسبه ، وإن قرع الكاسب وقع الدور إذ يعتق بعضه ويتوزع كسبه على ما عتق وما رق .

ولا يحسب عليه حصة ما عتق وتزيد التركة بحصة ما رق فيزيد حصة ما عتق فتتقص حصة التركة ، فيعلم أن معرفة ما عتق منه متوقفة على معرفة ما بقى من كسبه للورثة ، ومعرفة ما يبقى متوقفة على معرفة ما يعتق منه واستخراجه بأن يقال : عتق منه شيء وتبعه مثله من كسبه فتخرج مائة بالقرعة [ق/٤٥٦] الأولى وثلثان بالثانية ويبقى للورثة ثلاثمائة إلا شيئين ، وما عتق مائة وشيء / إذ ليس الشيء الثانى مما عتق بل تابع له ، ويجب أن يبقى للورثة ضعف ما عتق [ثلاثمائة]^(١) إلا شيئين تعدل ضعفى ما عتق ، والذي عتق عبد وشيء من عبد وهو مائتان وشيئان ، فإذا أجبرت وقابلت عدلت ثلاثمائة مائتين وأربعة أشياء فليسقط مائتان بمائتين تبقى مائة تعدل أربعة أشياء فالشيء ربع المائة فيعتق

(١) فى المخطوطة : [ثلثماية] والصواب ما أثبتناه .

ربعه ، ويتبعه ربع كسب ويبقى للورثة ثلاثة أرباعه وثلاثة أرباع كسبه ، والعبد الآخر ، وذلك ضعف ما عتق ، وإن كان الكسب خمسين فقرع ثانياً غير الكاسب عتق سدسه ، وهو ستة عشر وثلثان فيبقى للورثة خمسة أسداسه والكاسب وكسبه ومبلغه مائتان وثلاثة وثلثون وهو ضعف ما عتق ، وإن قرع ثانياً المكاسب عتق منه شيء وتبعه من كسبه نصف شيء يبقى للورثة عبدان ونصف شيء .

والحاصل : أنه يعتق منه السبع ويبقى للورثة ستة أسباعه وهي خمسة وثمانون وخمسة أسباع وستة أسباع الكسب وهي اثنان وأربعون وستة أسباع والعبد الآخر بمائة ، فالجملة مائتان وثمانية وعشرون وأربعة أسباع وهي ضعف ما عتق .

وإن كان الكسب مائتان وقرع ثانياً غير الكاسب عتق ثلثاه فيبقى للورثة ثلثه والكاسب ، وكسبه أو قرع ثانياً الكاسب عتق منه شيء وتبعه من كسبه مثلاه ؛ لأن كسبه مثلاً قيمته يبقى للورثة أربعمائة إلا ثلاثة أشياء تعدل مثلى ما عتق وهو مائة وشيء وذلك مائتان وشيئان فتجبر وتقابل فتعدل أربعمائة مائتين وخمسة أشياء فيسقط مائتان بمائتين .

يبقى مائتان تعدل خمسة أشياء فالشيء خمس المائتين وهو خمسا مائة فيعتق من الكاسب خمسا ، وذلك أربعون وسبعة خمسا كسبه وهو ثمانون غير محسوب فقد عتق مائة وأربعون فيبقى للورثة ثلاثة أخماسه وهي ستون وثلاثة أخماس كسبه وهي مائة وعشرون مع العبد الآخر ، وجملته : مائتان وثمانون وهو ضعف ما عتقا .

وإن كسب كل عبد مائة ، فإن قرع واحد تبعه كسبه ، ثم إذا قرع آخر عتق نصفه وتبعه نصف كسبه غير محسوب على الورثة ، ويبقى لهم نصفه ونصف

كسبه مع العبد الآخر وكسبه وجملته ثلاثمائة ، وهو ضعف ما عتق .

وإن كان الكسب بعد موت السيد لم يحسب من الثلث ، فإذا قرع كاسب فكسبه له وإن رق فهو للورثة فإن كان كسب واحد مائة وقرع تبعه كسبه أو قرع غيره رق الآخرين ولا يقرع ثانياً بل الكسب للورثة ؛ إذ حدث على ملكهم .

فرع : ما كسبه الموصى بإعتاقه قبل موت الموصى للموصى تزيد به التركة والثلث ويعد موته للعبد .

فرع : زيادة قيمة من نجز عتقه ككسبه ، فإن قرع تبعته ولم تحسب عليه ، وإن قرع غيره حسبت الزيادة على الورثة .

ففى المثال المتقدم : إن قرع ذو الزيادة عتق ورق الآخرين أو غيره عتق ، ثم إن أقرع ثانياً غير ذى الزيادة عتق إن كانت الزيادة مائة وثلثاء ، وإن كانت مائتين وسدسه إن كانت خمسين ، وإن قرع ثانياً ذو الزيادة عتق ربه وبقي للورثة بباقيه بمائة وخمسين مع العبد الآخر ، بمائة وهو ضعف ما عتق أولاً وآخرأ ويقاس عليه حيث [كانت] ^(١) الزيادة مائتين أو أكثر .

ولو نقصت قيمة واحد منهم قبل موت السيد فإن نقص من قرع للعتق حسب النقص عليه أو رق لم يحسب على الورثة .

ومن ملك عبداً فقط فأعتقه وقيمته مائة فنقصت خمسين عتق خمسة ؛ لأن قيمة الخمس كانت عشرين فيبقى للورثة أربعون ، أو ثلاثة أعبد فقط فأعتقهم وكل واحد بمائة فنقص أحدهم خمسين فإن قرع عتق وحده أو غيره عتق منه خمسة أسداسه : وهى ثلاثة وثمانون وثلث ، ويبقى للورثة سدسه ، والعبد

(١) غير موجودة فى (ب) .

الآخر ، والعبد الناقص ، وجملة ذلك مائة وستة وستون وثلثان ضعف ما عتق إذ يحسب على الورثة الباقي بعد النقص : وهو مائتان وخمسون أو عشرين فقط فأعتقهما وكل واحد بمائة فنقص واحد خمسين ، فإن قرع الآخر عتق نصفه وبقي للورثة نصفه وللناقص : وهو ضعف ما عتق .

وإن قرع الناقص دارت للحاجة إلى إعتاق بعضه باعتبار يوم الإعتاق وإلى بقاء ضعفه للورثة باعتبار يوم الموت فيعتق منه شيء ويعود إلى نصفه فيبقى للورثة مائة وخمسون إلا نصف شيء يعدل نصف ما عتق وهو شيء وذلك شيئا فأجبر وقابل بمائة و [خمسین]^(١) يعدل شيئين ونصف شيء فالشيء ثلاثة أخماس فيعتق منه ثلاثة أخماسه ويبقى للورثة خمساه والعبد الآخر وذلك ضعف الشيئين والنقص بين الموت والقرعة لا تحسب على الوارث إلا إذا كان قد قبضه .

فرع : لو كان فيمن أعتقهم أمة ثم حملت وولدت قبل الموت فالولد كالكسب ، فإذا أعتق أمتين قيمتهما مائة مائة فولدت واحدة ولدأ قيمته مائة فإذا قرعت التي لم تلد عتقت ورقت الأخرى وولدها ، أو التي ولدت عتق ثلاثة أرباعها وتبعها ثلاثة أرباع الولد فيبقى للورثة ربعها والجارية الأخرى وهو بمائة وخمسين ضعف ما عتق .

فرع : لو قال مريض لأتمته الحامل : أنت حرة أو حملك حر فولدت لدون الأقل من الإعتاق ومات قبل تعيين أحدهما - أقرع بينهما ، فإن قرع الولد عتق أو ما أتسع له الثلث أو أقرعت الأم عتقت وتبعها الولد من الثلث إن وسعها وإلا فيدور كما مر في كسب العتيق ؛ إذ الولد كالكسب ، فإن استويا

(١) في المخطوطة : [خمسون] والصحيح ما أثبتناه .

قيمة عتق منها شيء وتبعها من الولد [شيء]^(١) غير محسوب [ضعف ما عتق]^(٢) وهو شيء وذلك شيطان فأجبر وقابل فرقيقان يعدلان أربعة أشياء فالشيء نصف فيعتق نصفها ويتبعها نصف الولد ويبقى للورثة نصفاهما وهو ضعف ما عتق ويقوم الولد يوم ولد .

ولو ولدت بعد موت السيد لفوق الأقل من الموت فالولد كالكسب بعده فإن كان قد أعتق معها غيرها وقرعت الأم ، عتقت وتبعها ولدها أو غيرها عتق ولا يعاد للولد.

وإن ولدت لدون الأقل حسب على الورثة فتعاد القرعة ؛ إذ الحمل يعرف .
[ق/٤٥٧] ولو خلف أمة فقط بمائة وقد أعتقها حاملاً وانفصل / وتبعها فيعتق ثلث كل أم يقرع ليعتق ثلثا أحدهما ويرق الباقي وجهان .
ولو كان جنيناً عند الموت فهل يضاف إلى التركة أولاً وتكون بين الأم والورثة فيعتق ثلثها ويتبعها ثلثه ويرق باقيهما ١٩ قولان .

فصل

[٢- في صفة القرعة]

فإن شاء القاسم كتب أسماء العبيد وأخرج على الرق والحرية ، وهو أولى ، وإن شاء كتب الرق والحرية وأخرج على الأسماء .
ويندب : تصغير الرقاع وتساويها وسترها بثوب مثلاً ليخرج المخرج يده تحتها .

(١) من (ب) .

(٢) غير موجودة في (ب) .

ولو أقرع بغير الرقاع كأقلام مستوية ونوى ويفرق التحد الجنس جاز ، لا إن اختلف كقلم وحصاة ونواة أو اتفق الورثة ، والعبيد على أنه إن طار خراب مثلاً ففلان حر أو إن من وضع عليه صبي يده حر ، أو أن يجعل إلى اختيار أحد .

وإذا أقرع بين ثلاثة قيمتهم سواء كتب الرق في رقعتين والحرية في ثالثة ، ثم إن خرجت رقعة باسم أحدهم فخرجت للحرية انفصل الأمر أو للرق أعيدت القرعة فإن أثبت الرق والحرية فقال المخرج^(١) : أقدم رقعة باسم هذا وقال باقى العبيد : قدمنا فيحتمل أن يقرع بين العبيد قبل يستعين من تعرض على الرق والحرية فمن تعين أخرجت رقعة على اسمه ويحتمل أن يدفع المخرج لكل عبد رقعة ولا يبعد اعتماد قول المخرج وهو قياس ما مر في القسمة ولم يذكروا من يجاب فيها إذا أثبت الأسماء وقال : أخرج على الحرية وقال العبد : على الرق أو قال الورثة : أخرج على الرق وقال العبيد : على الحرية .

فصل

[٣ - في صفة تجزئة العبيد]

فمن أعتق في مرض موته رقيقاً هو كل ماله ، فإن كان عبيدين كتب في رقعتين اسميهما أو الرق والحرية وأخرج واحدة على الرق أو الحرية أو أخرج على [اسميهما]^(٢) فمن قرع عتق ثلثاه إن استويا قيمة وإن اختلفا كمائتين ومائة فإن قرع الأقل عتق كله أو الأكثر فنصفه .

وإن كان ثلاثة أعبد فإن استوا قيمة تخير بين كتب اسمائهم وإخراج رقعة

(١) من (ب) .

(٢) في (ب) : [اسميهما] .

على الحرية فمن خرج اسمه عتق ، وهذا أولى ؛ لقرب الفصل ، أو إخراج رقعة على الرق ليستعين الحرية للآخر وبين كتب الرق برقتين ، والحرية برقعة وأمر بالإخراج باسم أحدهم ، فإن خرجت له رقعة الحرية عتق ورق الآخرين وإن خرجت رقعة الرق أخرج أخرى باسم آخر فإن خرجت له رقعة الحرية عتق ، ورق الثالث ، أو الرق فعكسه .

وإن اختلفوا قيمة كمائة ومائتين وثلاثمائة فقد يكتب الأسماء ، فإن خرج اسم الأقل قيمة عتق ثم أقرع ، فإن خرج لدى المائتين عتق ، ورق غيره ، أو ذى الثلاث عتق ثلثاه فقط ، وقد يكتب الرق برقتين ، والحرية برقعة ويخرج على الأسماء ، أو الأعيان ، وإن زادوا على ثلاثة أعبد ، وأمكن تجزئتهم عدداً ، وقيمة كسبه ، أو تسعة ، أو اثني عشر قيمتهم سواء جعلوا ثلاثة أجزاء وعمل كما مر في ثلاثة مستوى القيمة .

وكذا في ستة : ثلاثة منهم قيمة كل واحد مائة وثلاثة قيمة كل واحد خمسين فيجزأون أثلاثاً كل نفيس وخسيس [جزءاً أو ^(١)] قيمة اثنين من الستة كل واحد ثلاثمائة وكل واحد من اثنين مائتان وكل واحد من مائة فيجعل المتوسطان بينهما ويجعل مع كل نفيس خسيس فيسوى الأجزاء عدداً أو قيمة ، وإن أمكن تجزئتهم قيمة فقط كخمسة : واحد بمائة واثنان بمائة واثنان بمائة جزئوا كذلك أو عدداً فقط كسنة : واحد بمائة واثنان بمائة وثلاثة بمائة جزئوا كذلك أو واحد بمائة واثنان بخمسين وثلاثة بخمسين جزئوا كذلك .

فإن قرعا الاثنان عتقا أو ثلاثة عتقوا ثم أقرع للواحد والجزئين الآخرين ، فإن قرع الواحد عتق سدسه ورق باقيه والجزء الآخر ، وإن قرع الجزء الآخر فإن كان الاثنان أقرع بينهما فمن قرع عتق ثلثاه ورق باقيه وكل صاحبه والعبد الآخر وإن كان الثلاثة أقرع بينهم فمن قرع عتق ورق صاحبه والعبد الآخر ،

(١) في المخطوطة [جزاءو] .

وإن لم يمكن التجزئة عدداً ولا قيمة كثمانية قيمتهم سواء جزئوا ثلاثة وثلاثة واثنين حتما كقبره من التثليث ، فإن كتب الحرية والرق وخرجت أولا الحرية لثلاثة رق غيرهم ثم يقرع بين الثلاثة بسهمى عتق ، وسهم رق ، فمن خرج له الرق عتق ثلثاه مع صاحبه ، وإن خرجت أولا للاثنين عتقا ثم يجعل الستة ثلاثة أجزاء اثنين اثنين فإن خرج العتق باسم اثنين أقرع بينهما فمن قرع منهما عتق ثلثاه .

وإن كتب الأسماء وخرج اسم الاثنين عتقا ولم يقرع للستة بل يخرج رقعة أخرى فإن خرجت لثلاثة أقرع بينهم فمن قرع عتق ثلثاه .

ولو كانوا سبعة جعلوا ثلاثة واثنين واثنين أو أربعة واثنين وواحد فإن قرع أحد الفردين عتق ثم أقرع للثلاثة فمن قرع عتق ثلثه ، وإن قرع الاثنان رق الآخران ثم أقرع بين الاثنين فمن قرع عتق وثلث الآخر وإن كانوا خمسة جعلوا اثنين اثنين وواحد .

ولو أعتق عبداً من عبيده على الإبهام فقد يحتاج إلى جعلهم أربعة أجزاء أو خمسة أو أكثر فيفعل بحسب الحاجة ، وكذا لو كان عليه دين كما سيأتى .

فرع : من أعتق فى مرض موته عبداً هم جميع ماله وعليه دين فإن استغرقهم قدم الدين فيباعون له ، وإن استغرق [نصفهم]^(١) جعلوا جزأين أقرع بينهم [بسهم]^(٢) دين وسهم تركة إما أن يكتب كل جزء فى رقعة وإخراج واحد للدين أو للتركة وإما أن يكتب رقعة للدين وأخرى للتركة وإخراج واحدة [لأحد جزأين]^(٣) وإن استغرق ثلثهم جزئوا أثلاثاً وأقرع بسهم دين وسهمى

(١) فى (ب) : [بعضهم] .

(٢) فى (ب) : [سهم] .

(٣) فى (ب) : [لإحدى الجزأين] .

تركة أو ربعهم جزئوا أرباعاً وأقرع بسهم دين وثلاثة تركة ويمتنع جعل سهم دين عتق وسهمى تركة ؛ لأنه لا يتقدم العتق على الدين ؛ ولأنه لو تلف المعين للدين قبل قضائه تعلق بباقي التركة ثم من خرج للدين بيع وقضى بشمته ثم يقرع للعتق وحق الورثة .

[ق/٤٥٨] / ويمتنع الإقراع بين العتق والورثة قبل قضاء الدين فقد ينقص الثلث فإن قال الورثة : نتبرع بأداء الدين ويعتق الكل فهل يجابون ؟! وجهان ، وينبغي ترجيح الإجابة .

ولو أعتق أربعة وعليه دين مائة فأقرع للدين والتركة وبيع عبد للدين بمائة وأقرع بين الباقيين فعتق واحد ورق اثنان ، ثم ظهر له مال بمائة بطل بيع العبد وصار كأنه لا دين ولا تنقص القرعة فيقرع بين الذي بيع والباقيين للورثة فمن قرع عتق ثلثه .

وإن أعتقهم ولا دين عليه فعتق بعضهم بالقرعة ثم وجد له مال ، فإن خرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم إكسابهم من وقت عتقهم ، ولا يرجع الوارث عليهم بما أنفقهم كمن أنفق من نكحها فاسداً جاهلاً بفساده ، ثم فرق بينهما ، وإن خرج من الثلث بعض من رق أعتق بالقرعة كأن أعتق ثلاثة أعبد ثم وجد له مال يخرج به عبد آخر من الثلث فيقرع بين الآخرين فمن قرع عتق .

وإن أعتقهم ولا دين ثم ظهر دين مستغرق بطل عتقهم إلا إن أجازه الوارث وقضى الدين متبرعاً أو أبرأ الغرماء منه أو غير مستغرق لم تبطل القرعة ، فإن تبرع وارثه بأداء الدين نفذ العتق ، وإلا رد منه بقدر الدين فإن بلغ نصف التركة رد نصف المعتقين أو ثلثها فثلثهم .

ففى ستة أعبد قيسمتهم سواء وعتق منهم بالقرعة اثنان والدين الظاهر بقدر

قيمة اثنين يبيع له اثنان من الاربعة كيف كان وأقرع بين من عتق أولاً بسهم رق وسهم عتق فمن خرج له الرق عتق ثلثه مع الآخر أو الدين الظاهر بقدر ثلثه أقرع بين العتيقين فمن قرع بالحرية عتق ورق الآخر .

وفى أربعة أعبد والدين الظاهر قدر قيمته عبد يبيع للدين أحد اللذين رقا ، ثم أقرع بين اللذين خرجت لهما الحرية والرق فإن قرع من عتق كله فذاك ويعود الثلث الذى عتق من الآخر رقيقاً أو من عتق ثلثه استقر الثلث وعاد ثلث صاحبه رقيقاً .

فرع : من قال لعبيده : أحدكم حر أو اثنان حران أو أعتقت أحدكم ونوى معيناً بيته فإن نسيه فليتذكر ، فإن أبى فيهما حبس ، وإن بين واحداً عتق ولغيره إن جهل تحليفه أنه ما أراده فإن نكل وحلف المدعى عتق أيضاً ، وإن قال : أردت هذا بل هذا [أعتقا]^(١) ، وقتل السيد أحدهم ليس بياناً للعتق فى غيره ..

ثم إن قال : أردت المقتول قتل به وإن قال : ذلك لا مائة لم يكن وطؤه واحدة بياناً وإن بينها للعتق لزمه الحد والمهر ، لجهلها بالعتق ، وإن مات بين وارثه ولغير من بينه تحليفه على نفى علمه فإن عدم الوارث أو قال : لا أعلم أقرع وإن لم ينو معيناً فليعين ثم وارثه ويجب التوقف عنهم ونفقتهم إلى التعيين فإن عين واحداً عتق وليس لغيره منازعته إن أقر بالإبهام .

ولو قال : عينت هذا بل هذا عتق الأول فقط ، ويتبين العتق من تلفظه به ، فإن مات أحدهم فله تعيينه للعتق ولو قال لأميتين : إحدكما حرة وأبهم فوطء إحداهما لا مقدمته تعيين لعتق الأخرى فلا حد عليه ولا مهر أو : لا ما إحدان

(١) فى (ب) : [عتقا] .

حرة ، ثم وطئ واحدة انحصر العتق فى غيرها فيعين .

والبيع والهبة المقبوضة والإجارة كالوطء لا القتل والاستخدام والقرض للبيع ولا الاعتاق ، ثم إن عين من أعتقه قبل ، أو غيره عتقا .

وإن عين غير من قتله لزمته الكفارة فقط أو من قبله فعلية دية ، والكفارة لا القود .

ولو قتل أجنبى أحدهم فلا قود ثم إن عين للعتق غير المقتول غرم قيمته أو المقتول فكما مر ، وتعيين وارثه كهو .

فرع : من قال لأعبده الثلاثة ثلاث مرات : أحكم حر عتق واحد فقط إلا أن يزيد عتق جديد أو لأمته الحامل أو الحائل ، أو : من تلدينه حر فولدت ميتاً ثم حياً انحلت بالميت فرق الحى كقوله : أول من رأيت من عبيدى حر ، فرأى أحدهم ميتاً ، أو لعبديه : أحكمهما حر بألف فقبلاً بالألف عتق واحد فيبينه ثم وارثه ثم يقرع فمن قرع عتق ولزمته القيمة لا المسمى وإن قال ذلك لأمته وقبلتا^(١) فوطء واحدة تعيين لعتق الأخرى .

فرع : جارية لاثنتين زوجها بابن أحدهما فأولدها عتق نصف الولد على جده ولم يسر ؛ إذ عتق لا باختياره ؛ ولأن الحرية الأصلية لا تسرى بل يسرى عتق قن فنصفه على العلة الأولى انعقد ثم عتق على الجد وعلى الأخرى انعقد حراً .

فرع : من قيد عبده ثم حلف بعتقه إن وزن قيده عشرة أرطال وأنه لا يحله هو ولا غيره ، فشهد عدلان إن وزنه خمسة مثلاً فحكم بعتقه ، وحل فبان

(١) من (ب) وفى (أ) : [قبلتا] .

عشرة لم يغرم الشاهدان ؛ إذ عتق بالحل لا بالشهادة .

فرع : لو شهد عدلان أن مريضاً أعتق غائماً أو أوصى بعتقه وحكم القاضى بالبينة ثم شهد آخران أنه أعتق سالماً ، أو أوصى بعتقه ، وكل عبد ثلث ماله ثم رجع الأولان لم يرد الحكم بل يقرع بينهما فإن قرع الأول عتق وحده ولا يغرمان .

فرع : من مات عن ابن حائز وتركته ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فقال : أعتق أبى فى مرضه هذا ثم قال بعده : بل هو هذا ثم قال : بل [أعتقهم]^(١) كلهم معاً فالأول حر مطلقاً ويقرع له وللثانى ثم للثلاثة .

فإن قرع الأول فى المرتين عتق وحده أو الثانى فيهما ، أو الأول والثالث ثانياً عتقا دون الثانى ، وإن قرع الثانى أولاً والثالث ثانياً عتق الثلاثة الأول ، والثانى بالقرعة بمقتضى الإقرار الثانى ، والثالث بالقرعة بمقتضى الإقرار الثالث .

وإن اختلفت قيمتهم وكان الأول بمائة والثانى بمائتين والثالث بثلاثمائة فالأول حر مطلقاً ثم إذا قرع له وللثانى فقرع الأول عتق أيضاً نصف الثانى ، أو قرع الثانى عتق كله وإن أقرع للثلاثة فقرع الثالث عتق ثلثاه وهو ثلث المال أو الثانى رق الثالث سواء أقرع الثانى أولاً أم لا .

وإن قرع الأول فهو سدس المال فيقرع للثانى والثالث ؛ ليتم الثلث ، فإن قرع الثانى رق الثالث ، ويعتق من الثانى ما عتق بالقرعة الأولى فقط من كله أو نصفه وإن قرع الثالث عتق ثلثه وهو مع الأول ثلث / المال .

[ق/٤٥٩]

وان كان الأول بثلاثمائة والثانى بمائتين والثالث بمائة عتق ثلثا الأول ثم يقرع له وللثانى فإن قرع الأول لم يزد شىء أو الثانى عتق ثم يقرع للثلاثة فإن قرع

(١) فى (ب) : [أعتق] .

الأول أو الثانى لم يزد شىء أو الثالث عتقا وقد عتق قبل ما إذا ضم إليه كمل
الثالث بل راد .

ومن مات عن ثلاثة بنين حائزين وثلاثة أعبد فقط قيمتهم سواء فأقر أحدهم
أن أباه أعتق فى مرض موته هذا وأقر آخر أنه أعتقه مع هذا أو آخر أنه أعتق
الكل عتق نصيب الأول من الأول ثم يقرع له وللثانى ؛ لإقرار الثانى فإن قرع
الأول عتق منه ثلث آخر وإن قرع الثانى عتق ثلثه ؛ لإقرار الثانى ثم يقرع
للכל فمن قرع عتق ولا سراية هنا .

نعم ! من ملك من أقر بعتقه عتق أو قيمتهم مختلفة كمائة للأول ومائتين
للثانى وثلاثمائة للثالث عتق ثلث الأول بإقرار الأول ثم يقرع له وللثانى فإن
قرع الثانى عتق ثلثه إذ كله حر بزعم الثانى ، إذا أخرجت له قرعة العتق ؛ لأنه
ثلث المال فيقبل إقراره فى قسطه وإن قرع الأول عتق ثلثه أيضاً وسدس الثانى ؛
إذ مقتضى إقراره عتق الأول ونصف الثانى تمام الثلث فيحكم بإقراره فى قسطه
من كل الأول ونصف الثانى وهو سدس ، ثم يقرع للكل ؛ لإقرار الثالث فإن
قرع الثالث عتق تسعاه ؛ إذ قضية إقراره عتق ثلثيه إذا قرع ؛ لأنه ثلث التركة ،
فينفذ إقراره فى قسطه وهو ثلث الثلثين وذلك تسعا لكل .

وإذا قرع الثانى عتق ثلثه المختص بالمقر الثالث ؛ إذ مقتضى إقراره عتق كله
إذا قرع ؛ لأنه ثلث التركة فيؤاخذ فى قسطه وإن قرع الأول عتق ثلثه لمثل ذلك
ثم يقرع ؛ لعتق قسطه من تمام الثلث فإن قرع الثانى عتق سدسه ، إذ نصفه مع
الأول تمام الثلث قسط المقر منه السدس وإن قرع الثالث عتق تسعه ؛ إذ ثلثه مع
الأول تمام الثلث وقسطه منه تسع .

فرع : لو شهد عدلان على ميت أنه أوصى بإعتاق سالم وأقر الوارث أنه

أوصى [بإعتاق]^(١) غانم وكل واحد ثلث ماله ، فإن كذب الوارث البينة عتق سالم بالبينة وغانم بإقراره وإلا عتق سالم وأقرع لهما ، فإن قرع سالم رق غانم أو غانم عتق ولا يرق سالم .

فرع : ثلاثة إخوة بأيديهم أمة وولدها وجهل نسبه فادعى أحدهم أنها مستولدة بهذا الولد ، وآخر أنها مستولدة أبيهم ، وآخر أنهما ملكه لم يثبت نسب الولد من أبيهم ؛ لاختلافهم ، ولا من المقر إلا إذا صدقه كاملاً ومدعى إيلاد الأب للأمة لا يدعى شيئاً لنفسه فلا يحلف أخويه ولا غرم له ولا عليه .

وللأمة تحليفهما أنهما لا يعلمان إيلادهما للأب وكل منهما يدعى ما بيد أخيه فيحلف كل للآخر على نفى ما ادعاه في الثلث السدى بيده ويغرم مدعى إيلاده لمدعى الملك ثلث قيمة الأم والولد ؛ لإقراره بإتلاف نصيبه منهما بالإيلاد إن أقر بالشركة فيهما ، ويعتق عليه قسط مدعى الرق من الأم والولد بإقراره .

فرع : قال مالك لعبيده : أحدكما حر ، ثم غاب أحدهما فنقال للحاضر وللثالث : أحدكما حر ، ومات قبل السبعين أقرع للأولين فإن قرع أولاً الغائب عتق ثم يقرع للآخرين فمن قرع منهما عتق أيضاً وإن قرع أولاً الحاضر فقبيل : يعتق ولا تعاد ؛ إذ تعيين القرعة كتعيين المالك وهو كما لو عين الحاضر للعتق ثم قال له ولآخر : أحدكما حر ، وكان صادقاً فلا يعتق الآخر ، وقيل : تعاد فإن قرع هو أيضاً رق غيره أو قرع الآخر عتق أيضاً .

فرع : قال مالك إماء أربع : كلما وطئت إحداكن فواحدة منكن حرة ثم وطئ واحدة بتغيب الحشفة عتقت واحدة مبهمة الموطوءة أو غيرها إذا نزع لا بأول الوطاء ، ولا يحصل التعيين ولا إخراج الموطوءة عن استحقاق العتق

(١) في (ب) : [يعتق] .

باستدامته ؛ لأنه وطء واحد ولهذا لا يستحق به عتق آخر ولا يقرع فى حياة السيد ويلزمه البيان فإن مات أقرع بين الأربع .

وإن وطئ ثلاثاً عتق بوطء كل واحدة واحدة فيقرع للأولى والرابعة ؛ لأنه بوطء المتوسطتين أمسكهما للملك فإذا قرعت الرابعة عتقت وبوطء الثانية يستحق عتق آخر ولا حظ فيه للرابعة ؛ إذ عتقت بالوطء الأول ولا [الثانية]^(١) إذا أمسكها بالوطء فتردده بين الأولى والثانية فيقرع لهما ، وبوطء الثالثة يستحق عتق آخر لا حظ فيه للرابعة ولا لمن عتق من الأولى والثانية فإن عتقت الأولى أقرع للثانية والثالثة .

وإن قرع أولاً الأولى دون الرابعة عتقت وبوطء الثانية يتردد العتق بينها وبين الرابعة ، لأن الأولى عتقت والثانية عينت بالوطء ؛ للإمساك فيقرع لهما فمن قرعت عتقت وبوطء الثالثة يستحق عتق آخر لا حظ فيه للأولى ولا لمن عتق من الثانية والرابعة فإن عتقت الثانية أقرع للثالثة والرابعة وإن عتقت الرابعة أقرع للثانية والثالثة .

ولو وطئ الأربع عتقن ويقرع بينهما للمهر ثلاث مرات مرة بسهم عتق وثلاثة أسهم رق لا بين ثلاث بسهم عتق وسهمى رق ، ثم بين اثنين بسهم عتق وسهم رق ، والاحتمالات طويلة .

والضابط : إن من بان عتقها قبل وطنها فلها المهر وإلا فلا .

ومن قال لإمائه الأربع : كلما وطئت واحدة مسكن فعبد من عبيدى حر وكلما وطئت اثنين فعبدان حران وهكذا ، فكالطلاق وقد مر ، وكلما وطئت واحدة فأحدى بواقيهن حرة فوطئ ثلاثاً عتق غير الثالثة كل بوطء التى تليها إلا

(١) فى (ب) : [للثانية] .

الرابعة فبطء الأولى وبرق الثالثة وحكم المهر مر .

فرع : من اشترى فى مرض موته عبداً بمائتين وقيمته مائة وتركته ثلاثمائة ثم أعتقه قدمت المحاباة على العتق ؛ لسبقها .

فرع : لو أعتق موسر نصيبه من حمل أمة له نصفها فولدته حياً لدون الأقل من إعتاقه عتق مباشرة وسراية ، وغرم لشريكه نصف قيمته يوم ولادته ، أو ميتاً بجناية فعلى عاقلة الجانى غرة لورثة الجنين ؛ لأنه حر، وعلى المعتق لشريكه نصف عشر قيمة أمه ، أو ميتاً بلا جناية فلا شئ عليه .

فرع : [و ^(١)] من خلف ثلاثة أعبد فقط مستوى القيمة فشهد عدلان أنه أعتق هذين فى مرض موته فقال الوارث : إنما أعتق منهما هذا لم يقبل فى حق الآخر فيقرع لهما ، فإن قرع من عينوه رق الآخر أو الآخر عتقا فعينهم بالإقرار والآخر بالإقرار .

وإن قال الوارث : أعتق هذا ولا أعلم حال الآخر أقرع / [لهما ^(٢)] فمن [ق/ ٤٦٠] قرع عتق وحده ، وإن شهد أنه أعتق الثلاثة معاً ، فقال الوارث : إنما أعتق هذين أقرع للكل ، فإن قرع أولاً من أنكره الوارث عتق ، ثم يقرع للإقرار بين الآخرين ، فمن قرع عتق بالإقرار ، وإن قرع أولاً واحد من المقر لهما عتق ورق الآخرين .

ومنها الولاء ^(٣) : فمن عتق عليه قن تنجيزاً لكله أو لبعضه فسرى ، أو تعليقاً

(١) من (ب) .

(٢) فى (ب) : [بينهما] .

(٣) الولاء بفتح الواو والمد لغة : الفردية مأخوذة من الموالاة وهى المعاونة والمقاربة .

وشرعاً : عصبية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهى متراخية عن ==

بصفة أو بتدبير أو كتابة أو إيلاد أو بشرائه نفسه أو بطلبه عتقه بعوض أو بملك أصله أو فرعه فله ولاؤه^(١) وإن اختلفا إسلاماً وكفراً .

ولو قال شخص لملك بعض عبد ولو شريكه فيه : أعتق نصيبك عنى بكذا ففعل فولأوه للطالب ويقوم باقيه عليه لا على المعتق ، وثبت الولاء للمعتق على أولياء العتيق وأحفاده وعتقائه وعتقائه وعتقائه ويثبت لمعتق الأب وسائر الأصول ولمعتق المعتق ، ولو أعتق عتيق أبا معتقه فللكل ولاء الآخر .

ولا ولاء على من لم يمس الرق أحد آبائه وأمه عتيقة ولا على ولد حرة أصلية من عتيق أو من رقيق فإن عتق فولأوه لمولى أبيه .

ولو نكح عبد حرة أصلية وعتيقة فولدت له العتيقة ولداً ثم مات ورثت أمه

== - عصوية النسب فيرث المعتق بها المعتق ويلى أمير النكاح والصلاة والإصلي فيه قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [الأحزاب / ٥] .

وقوله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » .

[متفق عليه]

البخارى فى : كتاب البيوع ، باب بيع العبد الزانى (٤ / ٢١٥٦) ، مسلم فى : كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق (٢ / ١٥٠٤) ، وأبو داود فى : كتاب الفرائض ، باب فى الولاء (٣ / ٢٩١٥) ، والترمذى فى : كتاب الوصايا ، باب ما جاء فى الرجل يتصدق أو يعتق عند الموت (٤ / ٢١٢٤) ، والنسائى فى : كتاب البيوع ، باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويطل الشرط (٧ / ٤٦٥٨) ، وأحمد فى المسند (٦ / ٣٣ ، ٤٦) .

(١) وذلك لقوله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » . تقدم تخريجه الحديث السابق .

ثالث ماله وباقية لمولاها بالولاء عليه فلو ولدت الأصلية بعده ابناً له لدون الأقل من الموت أخذ ما أخذه مولى العتيقة .

فرع : لو انعقد حر من عتيق أو عتيق ورقيقة فولأوه لمولى أبيه ، أو من عتيقة وعبد فلمولى الأم فيرثه إن مات قبل عتق الأب ، ثم إذا عتق لم يسترده مولاه ، وإن عتق الأب والولد حى المجرّ ولأوه إلى مولى الأب .

ولو مات الأب قنّا وعتق أبو الأب المجرّ إلى مولاه ، وكذا لو عتق والأب حى فإن عتق الأب المجرّ إلى مولاه ، ولو اشترى ابن العتيقة أباه فله ولاء الأب وفروعه ، لا ولاء نفسه بل هو لمولى الأم .

ولو ولد حر من حرين أصليين وفى أجداده رقيق فعتقت أم أمه فولأوه لمعتقها ، ثم إذا عتق أبواً أمه المجرّ الولاء إلى معتقه ، ثم إذا اعتقت أم أبيه المجرّ إلى معتقها ثم إذا عتق أبو الأب المجرّ إلى معتقه ، فإن كان الأب رقيقاً فاعتق بعد هؤلاء المجرّ إلى معتقه واستقر فلا يعود بانقراض جهته إلى من كان له بل يرثه بيت المال .

فرع : من أعتق أمته المزوجة [لعتيق]^(١) فولدت لدون الأقل من عتقها فولأه الولد لمولاها بالمباشرة ، وإن ولدته للأقل فصاعداً من عتقها ، والزوج يطؤها فولأوه لمعتق الأب ، وكذا إن لم يطأها وولدت له للأكثر من إعتاقها .

وإن ولدته لدون الأكثر فهو لمعتق الأم ولو لآعن لنفسى ولده فولأوه ظاهراً لمولى أمه ، ثم إن التحققه لحقه وحكم بالولاء لمعتقه فإن كان ذلك بعد موت الولد رد مولى الأم ما أخذه بالإرث .

ومن أعتق أمته المزوجة بعبد وولدت لدون الأقل من عتقها فولأه الولد

(١) فى (ب) : [بعتيق] .

لمولها مباشرة فلا ينجر لجهة الأب وكذا لما بين الأقل والأكثر ، ولم يفارقها الزوج ووطنها فإن أعتق الأب انجر إلى معتقه ، وإن فارقها الزوج وولده لفوق الأكثر من فراقه انتفى عنه أو للأقل إلى الأكثر لحقه وولاؤه في الصورتين لمولى الأم مستقرا فلا ينجر لمعتق الأب .

فرع : الولاء أحد أسباب العصوبة في أحكام مروت في أبوابها : فيرث المعتق عتيقة حيث لا [يعقبه] ^(١) عصبية بالنسب أو ما بقى على الفروض إن كانت فإن فقد المعتق فالأقرب الأقرب من ذكور عصباتها ، ثم معتق معتقه ، ثم ذكور عصباته ، ثم معتق معتق معتقه ، ثم ذكور عصباته ، وهكذا .

ومن أهل الولاء معتق أبى المعتق ، وأبيه وإن علا ، لا معتق سائر عصبية المعتق ولا ترث امرأة بولاء غيرها كينت المعتق وأخته من عتيقه بل ترث عتيقها وأولاده وأحفاده وعتقاءه .

ولو ماتت المعتقة عن ابن وأخ فولاء عتيقها للابن ، فإن مات الابن قبل العتيق وله عم وخال فالولاء للخال ؛ لأنه أخ للمعتقة والعم أجنبي .

ولو مات معتق عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق والعم حتى فالولاء له دون ابن الابن ، أو وقد مات العم عن تسعة بنين ورثه العشرة بالسوية .

وإن مات المعتق عن أخ لأبوين وأخ لأب فالولاء لذى الأبوين ، فإن مات هذا عن ابن فالولاء لعمه .

ويقدم في الإرث بالولاء الأخ بالعصبة وابنه على الجد وابن عم هو أخ للمعتق لأنه لا على ابن عم لا إخوة له .

فرع : شرط الوارث بالولاء : أن يكون عصبه للمعتق لو مات وقت موت عتيقه بصفة العتيق فلو أعتق مسلم عبداً كافراً أو مات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق كافراً ورثه الابن الكافر أو مسلماً فالمسلم وإن مات العتيق مسلماً وقد أسلم الابن ورثاه .

فرع : الانتساب إما بالإعتاق فقط : كمعتق معتق ومعتق معتق معتق ، وإما مركب من عتق ونسب : كمعتق الأب وأبى المعتق ومعتق معتق المعتق .

وإذا تركب فقد يشبهه حكم الولاء ويغالط به فيقال : إذا اجتمع أبو معتق ومعتق أب فمن يقدم ؟ ويجاب بأنه إذا كان للميت أبو معتق فله معتق فلا ولاء لمعتق أبيه أصلاً ، وإن اجتمع معتق أبى معتق ومعتق معتق فالولاء للثاني مباشرة .

فرع : لو ملك ولد أباه فعتق ثم أعتق عبداً ومات العتيق بعد موت الأب ولا عصبه له بالنسب فإن كان المالك بنتاً ورثته إذ أعتقت معتقه لا لكونها بنت معتقه ، أو وله عصبه بالنسب كأخ أو ابن عم وإن بعد ورثه دون المرأة مع أنها أقرب تقدماً لعصبه النسب على عصبه الولاء .

وإن كان المالك ابناً وبنتاً ورثه الابن فقط ، وكذا لو مات الابن قبل الأب وله ابن أو ابن ابن أو كان^(١) للأب ابن عم بعيد ، وإن مات الابن بعد الأب وإنفردت البنت فلها نصف تركته بالأخوة ونصف باقيها ؛ لأن لها نصف ولائه بإعتاقها نصف أبيه .

ولو مات العتيق وإنفردت فلها نصف تركته ؛ لإعتاقها نصف معتقه وربيعها

(١) في (ب) : [بقية المسألة كالتالي للابن ابن عم بعيد ، وإن مات الابن بعد البنت فلها تركته بالأخوة] .

لإعتاقها نصف أبى معتق نصف من أعتقه والباقى فى الصورتين لمولى الأم إن كان وإلا فليتب المال .

[ق/٤٦١] ولو مات الأب عنها فقط فلها نصف تركته بالنسب / وربعها بالولاء إذا أعتقت نصفه وثمانها ؛ إذ لها نصف ولاء الأخ بإعتاقها نصف أبيه والباقى كما مر .

فرع : لو نكح عبد أمة عالماً برقها وأعتقا وأولدها قبل عتقهما وبعده فولاء الثانى لمعتق الأب ، وولاء الأول لمعتقه ، أو جاهلاً برقها ثم علم وأولدها قبل علمه وبعده فالأول حر والثانى قن وقد مر .

فإن أعتقه السيد وأعتق أمه ثم عتق الأب انجرَّ إلى جهته ولاء الأول لا الثانى ، ولو أولدها قبل علمه بنتين فهما حرتان لا ولاء عليهما بالمباشرة ، فإن ملكت واحدة الأب والأخرى الأم فعتقا ثم ماتا عن البنتين فقط فلهما ثلثا تركتهما بالنسب وباقى تركه كل واحد منهما [للمالكة]^(١) بالولاء ، ثم إذا ماتت إحدى البنتين عن الأخرى فقط فلها نصف تركتها بالنسب ونصفها بالولاء ؛ إذ لكل واحدة ولاء الأخرى .

ولو ملكتا أباهما ثم ملكت أحدهما والأب أباه وعتقا ثم مات الأب عن البنتين والجد فلهما الثلثان وله السدس بالفرض والباقى بعصوية النسب ، ثم إن مات الجد عن البنتين فلها الثلثان والباقى نصفه لمعتقه مع الأب ونصف للبنتين ؛ لإعتاقهما معتق نصفه .

ولو ملكتا أمهما ثم ملكت الأم أباهما وأعتقته فلهما ولاؤهما مباشرة ولها ولاؤهما سراية إذا عتقت أباهما ، فإن مات الأبوان عن البنتين فقط فلهما

(١) فى (ب) : [للمالكة] .

الثلاثان بالنسب والباقي بالولاء ، ثم إذا ماتت إحداهما فلاختها النصف بالنسب والرابع بالولاء إذا عتقت نصف معتق أبيها والباقي لبيت المال .

ولو ملكتا أباهما ثم ملكت أحدهما والأب المعسر أخاهما للأب عتق نصيب الأب ، فإن أعتقت الأخت نصيبها ومات بعد الأب عن أختيه فلهما الثلثان بالنسب ونصف الباقي للمالك نصفه بالولاء والباقي للأختين ؛ لإعتاقهما أباه المعتق لنصفه فهي من اثني عشر : للمالكه نصف الأخ سبعة وللأخرى خمسة .

ولو ماتت هذه أولاً ثم الأب ثم الأخ فتركها للأب وتركته لابن والبنت بالنسب وللأخت الباقية نصف تركه الأخ بالنسب وربيعها بالولاء ؛ لإعتاقها نصفه والباقي لمعتق الأب وهما بنتاه ، فللحبة نصفه وللحبة نصفه فيكون بين مولاهما وهي الحبة وموالى الأم نصفين إن كانت عتيقه وإلا فلبيت المال .

ولو ملك أختان لا ولاء عليهما أمهما فعتقت ثم ملكت هي وأجنبي أباهما وأعتقاه ثم ماتت الأم ، فللبنتين الثلثان بالنسب والباقي بالولاء ، ثم لو مات الأب عن البنتين فلهما الثلثان بالنسب ونصف الباقي للأجنبي بالولاء والباقي للبنتين بالولاء إذا عتقتا معتقه نصفه ، ثم إذا ماتت إحداهما فلاختها النصف بالنسب ونصف الباقي للأجنبي بالولاء على نصف أبيها والباقي للأم لو كانت حية بالولاء على نصفه الآخر ؛ لكنها ميتة فهو للأختين مناصفة بالولاء على الأم فنصيب الميتة وهو الثمن لمولاهما معتق الأب وهو الأم وللأجنبي وحصة الأم لبنتها وحصة الميتة منهما للأم والأجنبي ، وهكذا يدور ، فالسهم الزائد لبيت المال .

ولو ماتت إحدى الأختين قبل الأبوين ورثاها ، ثم إذا ماتت الأم فللبنت النصف بالنسب والرابع بالولاء على نصفها وللأب الباقي .

وإن ماتت إحداهما بعد الأب وقبل الأم فلها الثلث وللأخت النصف والباقي للأم والأجنبي بالولاء على الأب ، ثم إذا ماتت الأم فللبنت النصف بالنسب والربع بالولاء على نصفها وللأب الباقي وإن ماتت إحداهما بعد الأب وقبل الأم له الثلث وللأخت النصف والباقي للأم والأجنبي بالولاء على الأب ثم إذا ماتت الأم فللبنت النصف بالنسب والربع بالولاء على نصفها والباقي للبنت الأخرى لو كانت حية لكنها ميتة فهو لمولاها وهو الأم والأجنبي لكن الأم ميتة فللأجنبي نصفه والباقي للأختين بالولاء على الأم وهو سهم الدور السابق حكمه .

فرع : لو أعتق عتيقتان لاثنتين عبداً ولكل واحدة بنت فملك وعق فنصف ولاء كل بنت لمولى أمها وولاء الأب لهما ولكل واحدة نصف ولاء الأخرى ؛ لإعتاقها نصف الأب فإن مات فلبنته الثلثان بالنسب والباقي بالولاء ، ثم إذا ماتت الكبرى فلأختها النصف بالنسب والربع بالولاء والباقي لمولى أمها ، ثم إذا ماتت الصغرى فالنصف من تركتها لمولى الأب والباقي للكبرى وهي ميتة فيأخذ مولاها وهو مولى الأم والصغرى ، فلمولى الأم نصفه والباقي سهم الدور .

ولو ماتت البنتان ثم الأب جعلت تركته ثمانية أسهم : لكل بنت أربعة فنصف حصة الكبرى لمولى الأم ونصفه للصغرى وهي ميتة فيجعل نصفه لمولى الأم ونصفه للكبرى وهو سهم الدور .

ونصيب الصغرى يقسم هكذا ، [فيحصل ^(١) لمولى أم كل واحدة ثلاثة أثمان تركة الأب وليت المال ثمنها .

(١) في (ب) : [فيجعل] .

ولو كان التصوير كما مر ، فملكك إحدى الأختين أمهما وعتقت فلكل واحدة النصف من ولاء الأب ، وولاء الأخرى تبعاً لنصف ولاء الأب ولعنته الأم ولاؤها وولاء نصف أختها تبعاً لولاء الأم ، فلو ماتت من لم تعتق الأم بعد الأب فليبتة ثلثا تركته بالنسب وباقيها بالولاء والتي لم تعتق الأم ثلث تركتها للأم ونصفها للأخت بالنسب ولها نصف الباقي لولائها على نصفها بإعتاقها الأب ولها النصف الآخر بولائها على النصف الآخر بإعتاقها الأم ثم إذا ماتت الأم فليبت الحية النصف بالنسب والربع بالولاء إذا عتقت نصفاً أبى معتقة الأم والباقي البيت المال .

فرع : لو أعتق رجل وابنه عبداً ثم مات الأب وله ابن آخر ثم مات العتيق فولأوه للأخ فلأبن المعتق نصف ولأته مباشرة وربعه إرثاً وباقيه للأخ الآخر إرثاً فلو مات الابن المعتق فولأوه للأخ والابن مناصفة .

فرع : لو أعتق أجنبى أختين لأبوين ثم ملكتا أباهما وعتقت فلا ولاء لكل على الأخرى إذ عليهما / ولاء المباشرة .

[ق/٤٦٢]

فرع : أولد عبد عتيقه ثم مات الولد وأمه حية فلها الثلث والباقي لمولها . وإن ولد للعبد ولد من حرة بعد موت ولد لدون الأقل رد مولى الأم ما أخذه ، أو للأقل فلا .

خاتمة

رجلان كل منهما مولى الآخر من أعلى وأسفل : كأن يعتق رجل عبداً ثم يعتق والد معتقه أو كان يعتق كافر كافرأ ثم سبى المعتق وأسلم العتيق وملكه ، أو قهر العتيق المعتق وملكه وأعتقه في الصورتين .

كتاب التدبير^(١)

أركاناه : المحل ، والصيغة ، والمالك .

أما المحل : فهو الرقيق ولو مكاتباً إلا المستولدة .

وأما الصيغة : فصريحة : كأنت حر أو أعتقتك بعد موتى ، وكدبرتك ، وأنت مدبر لا أنت حر بعد موتى أو لست بحر ؛ إذ يصلح لفظه للاستفهام لا الإيقاع .

وكناية : كخليت سييلك بعد موتى ، وشرط الكناية النية ، ولو دبر نصف عبد لم يسر إلى باقيه ، فإذا مات السيد عتق النصف فقط ، وإن دبر بعضه مبهماً ومات وبين وارثه قدرأ اعتمد ، فإن ادعى العبد زيادة حلف على نفى علمه بها وإن نجز تدبير يده مثلاً فهل يلغوا ويكون تدبيراً لكاه ؟ ! وجهان^(٢) كنظيره فى القذف .

(١) التدبير لغة : النظر فى عواقب الأمور .

وشرعاً : تعليق عتق بالموت الذى هو دبر الحياة وكان معروفاً فى الجاهلية فأقره الشرع ، والأصل فيه قبل الإجماع ما رواه جابر رضى الله عنه : أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج فأخذه النبى ﷺ فقال : « من يشتريه منى » ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بشمانمائة درهم .

[متفق عليه]

البخارى فى : كتاب البيوع ، باب بيع المزايدة (٤ / ٢١٤١) ، وأطرافه فى [٦٧١٦ ، ٦٩٤٧ ، ٧١٨٦] ، ومسلم فى : كتاب الزكاة ، باب الابتداء فى السفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة (٢ / ٩٩٧) ، أبو داود فى : كتاب العتق ، باب فى بيع المدبر (٤ / ٣٩٥٧) ، الترمذى فى : كتاب البيوع ، باب ما جاء فى بيع التدبير (٣ / ١٢٩) ، النسائى فى : كتاب الزكاة ، باب أى الصدقة أفضل (٥ / ٢٥٤٥) ، وأحمد فى المسند (٣ / ٣٦٩) .

وقال أبو عيسى : حسن صحيح .

(٢) [أصحهما ثانيهما] من هامش (ب) .

وإن علقه : كإذا مت فبدل حم صبح ، فإذا مات عتق كله ، ولو دبر قسطه من عبد لم يسر وإن مات وعتق قسطه ، ولو أعتق شريكه قسطه قبل الموت سرى إلى القدر المدبر .

فرع : يصح التدبير مقيداً بشرط في الموت - إن أمكن وجوده - ومعلقاً .

فالمقيد : كإن مت من مرضى أو فى سفرى هذا فانت حر ، فيتقيد به ، لا إن لم يمكن : كإن مت بعد ألف سنة فانت حر .

ولو قال : إذا مت ومضى شهر أو يوم مثلاً فانت حر ، أو أنت حر قبل أو بعد موتى بشهر أو يوم - عتق بمضى المدة بعد موته وليس تدبيراً ، بل تعليق ، وكذا تعليق عتقه بصفة بعد الموت : كإذا مت وشئت الحرية ، أو شاء فلان ، أو ثم دخلت الدار فانت حر ، أو أنت حر بعد موتى إذا خدمت ولدى شهراً . والمعلق : كإن دخلت الدار فانت حر بعد موتى أو فانت مدبر ، فمتى دخل قبل موته صار مدبراً ، لا إن لم يدخل قبله ، بل يلغو تعليق .

ولو قال : إذا مت ثم دخلت الدار أو إذا دخلت بعد موتى فانت حر اشترط دخوله بعد الموت ولو مترخياً ، وكذا إذا مت ودخلت الدار لا إن أراد الدخول قبله .

ولو قال إذا مت فدخلت الدار فانت حر أو إذا مت فانت حر إن دخلت الدار فكالتعليق بالمشيئة وسيأتى .

ولو قال^(١) لعبد ملكاه معاً أو مرتباً : إذا متنا فانت حر أو إذا متنا معاً فانت حر عتق إذا ماتا ، ثم إن ماتا معاً فهو عتق بصفة لا تدبير ، أو مرتباً فبموت

(١) من (ب) .

الأول يصير نصيب الحى مدبراً ؛ إذ تعلق العتق بموته وحده ونصيب الأول غير مدبر بل هو لوارثه فله كسبه والتصرف فيه بما لا يزيل الملك كمنعه بيع ما أوصى به مورثه بعد موته وقبل قبول الوصية والرجوع فى عارية أوصى بها مدة.

ولو قال مالكا : أنت حبيس على آخرنا موتا فإن زاد فإذا مات عتقت فكقولهما : إذا متنا فأنت حر لكن منفعة العبد وكسبه بين الموتين هنا للثانى وكان الأول موتا أوصى له بها ويعتق بموته ، فإن قتل بين الموتين مات قنا فقيمته للثانى وورثه الأول لهم حسابان ما أخذه الثانى من الكسب فى ثلث الأول ؛ لأنه من وصيته ولم يدخل فى قيمة الرقبة وإن لم يريد ذلك لغا ؛ لأنه تعليق للوقت .

ولو قال له أحدهما فقط : إذا متنا فأنت حر لم يعتق قسطه حتى يموتا سواء تقدم موت هذا أو تأخر وعتقه متردد بين كونه وصية إن مات قبل ، وتدييراً إن تأخر موته وقسط شريكه على ملكه قبل موته وبعده تقدم وتأخر .

فرع : من قال لعبده : أنت حر - إن شئت - عتق بمشيئته فوراً ، أو أنت مدبر أو دبرتك إن شئت أو إن شئت فأنت مدبر أو فأنت حر إذا ، أو متى مت أشرت ط مشيئته فوراً فإن شاء ثم رده ولم يبطل ، أو عكسه بطل .

وإن علق بمشيئته أو بدخوله بنحو (متى) اشترط لا فوراً فإن آخرها عرض عليه عند إرادة القسمة لا قبلها فإن امتنع فلهم بيعه لا قبل العرض وفى الحالين تعتبر المشيئة قبل موت السيد إلا إن قيد بما بعده أو نواه فبعده متراخياً فإن آخر بعد الموت عالماً به بطل التعليق لا جاهلاً .

ولو قال : إذا مت وشئت (بالواو) فأنت حر وأراد قبل الموت أو بعده

اعتمد مراده وفى الفورية هنا وجهان ، وإن أطلق فيتجه أنها بعد الموت .
وكذا لو قال : إذا مت فأنت حر إذا شئت أو أنت حر إذا مت إن شئت
لكن [يشترط] ^(١) هنا الفورية .

وإن قال : إذا مت فشئت (بالفاء) فأنت حر اعتبرت بعد الموت فوراً وليس
تدييراً ؛ لوقوع العتق بصفة بعد الموت لا به ^(٢) أو متى شئت قبلاً فورية ، وإذا
مت فشئت فأنت مدبر أو إذا مت فدبروا هذا - لغا ، أو إن شاء زيد فأنت حر
إذا مت لم يشترط فور مشيئته فإن امتنع أو تعذرت ؛ لجنون أو خرس بلا إشارة
مفهمة لم يعتق .

وأما المالك : فشرطه التكليف ، فيبطل من مجنون وصبي وإن ميز لا من
محجور بسفه أو فلس ، ومتعد بسكره ولولى السفه يبيع مدبره إن رأى ، ولأه
من كافر أصلى كإيلاده وتعليقه عتقا ويوقف من مرتد .

ولو ارتد مدبراً أو سيده أو غضب المدبر حربى بقى مدبراً وعتق بموت سيده
المرتد من ثلثه .

ولو لحق مدبراً ارتد بدار الحرب ثم سبى لم يسترق ، فإن لم يعلم تدبيره
إلا بعد القسمة عوض من وقع فى سهمه من بيت المال فإن تعذر نقضت
القسمة .

[ق/٤٦٣] فرع : للكافر نقل مدبره وأم ولده الكافرين الأصليين إلى دار الحرب / لا
مكاتبه .

ولو أسلم مدبر الكافر لم يجز بيعه فيجعل مع عدل ويكتسب لسيده ومؤنته

(١) فى (ب) : [تشترط] .

(٢) فى (أ) : [لأنه] ، ب (لا به) .

عليه ، فإن عاد لدار الحرب أرسل إليه بما زاد منه على مؤنة العبد ، وإن مات عتق من ثلثه ، فإن ضاق عن كله بيع الزائد وأخذته الورثة .
ولو دبر كافر عبده المسلم لم يصح وبيع وإن أسلم مكاتب للكافر بقى مكاتباً فإن عجزه السيد بيع .

فصل

[١ - التدبير تعليق عتق لا وصية]

فلا يرتفع بالقول : كرجعت عن تدبيره أو نقضته أو أبطلته فيه أوفى نصفه ، ويرتفع بتصرف المالك فيه بمزيل الملك كالبيع ولو بإشارة أخرس مفهمة أو كتابة ولا يعود التدبير بقود ملكه فإن باع بعضه فالباقي مدبر .

وكهبة مقبوضة وبوصية به وإيلادها حتى لو قال : أعتقت مدبراتي لم يعتق ولا بكتابة ورهن واستخدام وتزويج ووطء ، ولا [يرد] ^(١) العبد التدبير قبل موت سيده أو بعده إن لم يعلقه بمشيئته .

فرع : قول السيد : أعتقوا هذا عني إذا مت وصية ، فيبطل بلفظ الرجوع بخلاف ما إذا مت ودخلت الدار فأنت حر .

فرع : لو دبر عبده ، ثم علق عتقه بصفة ، أو ثم كاتبه أو عكسه فيهما صحا ، فيعتق في الأولى بالأول من موت السيد ، أو الصفة أو منه ، وأداء النجوم في الثانية ثم عتقه عند سبق الأداء بالكتابة وبطل التدبير .

وإن عجز نفسه أو عجزه سيده بطلت الكتابة فقط ، فيعتق من الثلث [في] ^(٢)

(١) في (ب) : [برد] .

(٢) في (ب) : [وفى] .

تبعية ولده وكسبه له وجهان ، وعند سبق موت السيد بالتدبير من الثلث ويبقى حكم الكتابة فى تبعية ولده وكسبه فإن لم يسعه الثلث عتق الممكن والباقى مكاتب يعتق بأداء قسطه .

فرع : لو ادعى قن على سيده تدبيراً أو تعليق عتقه بصفة فقد مر فى الدعاوى ، وتسمع على وارثه أن مورثه دبره وعتق بموته ، وأنه يعلم ذلك ، فإن أنكر ولا بينة حلفه حتماً لثلاثا يسترى بعد عتقه ، ثم إن شاء حلفه أنه لا يعلم تدبيره أو أنه لا يعلم عتقه ، فإن حلفه أنه لا يعلم تدبيره لم يلزم الوارث زيادة وأنتك باق على الرق أو على نفى العتق فهل يلزمه الزيادة ؟! وجهان .

فإن نكل الوارث وحلف العبد عتق بالتدبير وإلا رق ، أو لا بينة اشترط رجلان فيشهدا بالتدبير أن سمعت لفظه أو الإقرار به ، لا بالعتق أو الحرية ؛ لأن ذلك حكم البينة وهى تشهد بموجبه لا به بل هو منصب القاضى .

فرع : عتق المدبر من الثلث وإن صدر فى صحة السيد ، فإذا مات ولا مال له غيره ولا دين عليه ولم تجز الورثة عتق ثلث المدبر وإن كان عليه دين نصف قيمته عتق ثلث باقيه .

وإن كان له مال غيره غائب يعجز وارثه عن التصرف فيه أو دين على معسر أو جاحد ولا بينة أو مماطل أو متعذر أو عليه دين مستغرق لم يعتق منه شيء حالاً فيوقف كسبه ، فإن وقع للورثة باقى التركة أو أمكنه التصرف فيه بأن عتقه بالموت فكسبه له وإن أمكن بعض التصرف عتق قسطه ووقف غيره وإن أبراه الغريم عتق من الإبراء لا الموت .

فرع : من قال لعبده : أنت حر قبل مريض موثق بيوم أو قال : أنت حر قبل موتى أو إن مت فجأة فمات بعد ذلك بأكثر من يوم عتق من الأصل .

وكذا : أنت حر فى آخر أجزاء صحتى المتصلة بأسباب موتى ثم مات وإن قال : أنت حر قبل مرض موتى فمات فجأة فمن الثلث ؛ إذ عتق بالموث .

فرع : لو علق فى [مرضه ^(١)] عتقا بصفة ووجدت فيه ومات منه عتق من فى صحتة الثلث ، وكذا لو علق فى صحتة ووجدت فى مرضه - أى مرض موته - باختياره كدخوله وإن وجدت بغير اختياره كالمطرف فمن رأس المال ، ومن علق العتق بصفته وهو مطلق التصرف فوجدت بغير اختياره فقد حجر عليه بفلس عتق أو باختياره صح فلا ، وإن وجدت وقد جن أو حجر بسفه عتق .

ولو علقه بجنونه فجن فهل يعتق ؟! وجهان ، أو مرض مخوف فمرض ومات منه عتق من الثلث أو لا فمن رأس المال .

فرع : إذا جنى مدبر ففداه سيده ببقى مدبراً وإلا بيع أو بعضه والباقى هنا مدبر فإن مات سيده قبل البيع واختار ^(٢) الفداء وهو موثر عتق وأخذ من تركته الأقل من قيمته والأرض فإن لم يسعه الثلث وتبرع الوارث بالفداء عتق وولاؤه لمولاه .

وإن مات السيد معسراً واستغرقه الأرض لم يعتق منه شيء ، وإلا عتق ثلث ما فضل ولو جنى على المدبر فلسيده قوده إن وجب أو قيمته ولا يجب شراء عبيدها ويدبره .

(١) فى (ب) : [مرض موته] .

(٢) فى (١ ، ب) : [اختيار] والصحيح ما أثبتناه .

فرع : لسيد المدبرة والمعلق عتقها ووطؤها فإن ولدت ولدأ له صارت مستولدة وبطل تدبيرها ، أو لغيره لم يتبعها فى التدبير ، وكذا ولد المعلق عتقها والموصى بإعتاقها .

ومن قال لأمته : أنت حرة بعد موتى بشهر مثلاً عتقت بمضى المدة بعد موته ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة إلا إن ولدته بعد موته ولو قبل مضى المدة فيعتق من رأس المال وولد المدبر يتبع أمه لا أباه رقا وحرية .

فرع : من دبر حاملاً واستثنى حملها صح إن ولدته قبل موت السيد لا بعده؛ إذ لا [يلد]^(١) حرة إلا حراً وإن لم يستثنه تبعها فى التدبير باللفظ لا [السراية]^(٢) ، وإن ولدته فى حياة السيد .

وكذا الحمل الحادث بعد التدبير إن مات السيد قبل وصفه لا بعده والمعلق عتقها بصفة منها ووجدت وهى حامل ، فإن ولدته قبل موته تبعها فى العتق ؛ لوجود الصفة منها لا منه ، فإن ماتت قبل وجودها بطل التعليق فيها وفيه ، فإن كانت الصفة من غيرها عتق بالصفة كولد المدبرة .

ويعلم وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون الأقل من وقت التدبير أو لدون الأكثر وهى خلية ، لا إن وضعت له فوق الأكثر أو كان لها زوج يطؤها ؛ فإن كان قد فارقتها قبل التدبير ووضعت لدون الأكثر من فراقه تبعها ، ولو دبر حاملاً جاز فيعتق بموت السيد دون الأم ، فإن باعها قبل وضعه صح وبطل تدبيره .

[ق/٤٦٤] فرع : لو قالت مدبرة بعد موت سيدها : دبرنى / حاملاً وعكس وارثه أو

(١) فى (ب) : [تلد] .

(٢) فى (ب) : [بالسراية] .

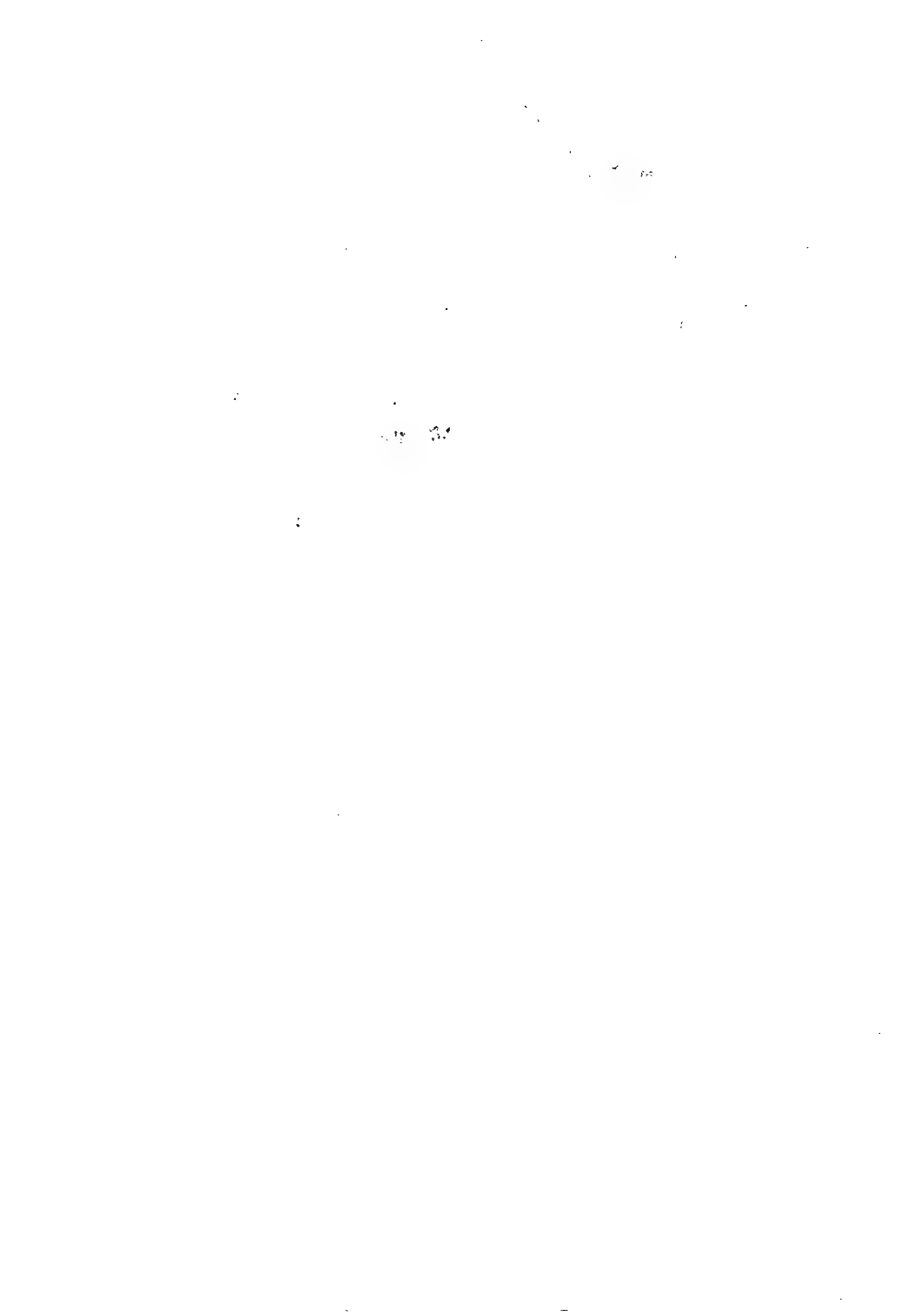
قال السيد أو الوارث : ولدت قبل التدبير وعكست صدق الوارث والسيد يمينه ، فإن نكل ردت عليها ، فإن نكلت فهل الولد قن أو لا ، بل يحلف إذا بلغ ؟! وجهان .

وكذا حكمه في ولد المستولده هل ولدته قبل موت السيد أو قبل إيلادها أو بعدهما ، وللأم ولو غير مدبرة دعوى تدبير ولدها وعقته به حسبة ، وكذا الأجنبي .

ولو وجد مع المدبرة بعد موت السيد مال فقال الوارث : إنها كسبته قبل الموت فهو تركة وعكست صدقت يمينها ، فإن أقاما بيتتين قدمت بينتها ، وإن أقاما الوارث دونها حكم له ويقبل شاهد ويمين ، وإن أقاما بوجود المال معها قبل عتقها فقالت : أو دعيته فلان وملكته بعد العتق حلفت .

فرع : لو ملك السيد مدبرة جارية فأولدها ملكه السيد ونسبه ثابت ولا حد على المدبر .

فرع : لو دبر رجلان أمتهما ثم ولدت ولداً فادعاه أحدهما لحقه وصارت أم ولد له إن أيسر فيغرم للآخر نصف قيمتها ونصف مهرها ، وأخذ القيمة رجوع عن التدبير .



كتاب الكتابة^(١)

وفيه بابان :

الأول : فى أركانها وهى ثلاثة :

الأول : العاقدان : وهما المالك والمملوك فشرط المالك صحة تبرعة فلا تصح من محجور ولا من وليه ولا من مرتد ، ويندب إجابة قن طلبها إن كان أميناً كسوباً وإلا أبيحت ولا تجب ولا تكره مطلقاً .

ومن كاتب فى مرض موته عبداً فهو من الثلث فإن لم يملك غيره وأدى النجوم قبل موت السيد وهى ضعف قيمته عتق أو مثلها فثلثاه ، وإن أدى نصفها صحت. فى نصفه ، وإن أداها بعد موت السيد فإن رد الورثة الزائد فى ثلثه فيعتق بأداء حصته ، ولا يزداد فى الكتابة بقدر نصف ما أدى وهو السدس ؛ لبطلانها فى الثلثين وإن أجاز الورثة الكل أو البعض عتق ما أجازوه والولاء للمورث.

(١) الكتابة بكسر الكاف على الأشهر ، لغة : الضم والجمع لأنها فيها ضم نجم إلى نجم ، والنجم يطلق على الرقت أيضاً الذى يحل فيه مال الكتابة .

وشرعا : عقد عتق بلفظها بعوض بنجم بنجمين فأكثر .
والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور / ٣٣] .
وقوله ﷺ : « المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم » .

[حسن]

أخرجه أبو داود فى : كتاب العتق ، باب فى المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت (٤ / ٣٩٢٦) ، الترمذى فى : كتاب البيوع ، باب ما جاء فى المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى (٣ / ١٢٦٠) ، ومالك فى الموطأ (٢ / ٧٨٧) ، والبيهقى فى السنن (١٠ / ٣٢٤) ، وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع (٢ / ٦٧٢٢) ، والإرواء (١٦٧٤) ، والكتابة مستحبة لا واجبة إن طلبها الرقيق .

وإن ملك المريض عشرين فقط وتساويا قيمة فكاتب أحدهما وباع الآخر بمؤجل ومات قبل أداء العوضين ولم تجز الورثة ، صحت الكتابة والبيع فى ثلثهما .

ومن كاتب فى صحته عبداً لا يملك غيره ثم أسقط النجوم أو أعتقه فى مرض موته ، فإن عجز نفسه عتق ثلثه وباقيه قن ، أو أراد بقاءه مكاتباً وسات نجومه قيمته عتق ثلثه وباقيه مكاتب ، أو لم تساوها اعتبر الأقل فإن كان هو النجوم عتق ثلثه وسقط ثلثها ، فيبقى للورثة ثلثها إن أدى ، وإلا فثلثا رقبته . وإن كان هو القيمة بأن كانت مائة والنجوم مائتين دارت [أو]^(١) يحتاج أن يعتق منه شيء محسوب من الثلث ويسقط مثله من النجوم ، ولا يحسب منه فيقال : عتق منه شيء وسقط من النجوم شيئان يبقى للورثة منها مائتين إلا شيئين تعدل شيئين ضعف ما عتق ، فبعد الجبر مائتان يعدلان أربعة أشياء فالشيء خمسون وهو نصف العبد فعلم أنه عتق نصفه وسقط نصف النجوم .

فإن عجل ما عليه عتق نصفه وإن لم يؤد شيئاً حكم حالاً بعتق الثلث فقط ثم ما أداه حكم بعتق نصفه حتى يؤدى نصف الكتابة ويستوفى وصيته وهى النصف وحكم وصيته بإعتاق مكاتبه أو بإبراءه عن النجوم ما مر ، لكن لا بد هنا من إعتاق أو إبراء بعد الموت .

ولو كاتب فى صحته وقبض النجوم أو أقر بالقبض فى مرضه أو قبض وارثه عتق من رأس المال .

فرع : ردة السيد بعد الكتابة لا تبطلها ، لكن يدفع العبد نجومه إلى القاضى فإن أعطاه المرتد ، ولم يسلم بعد قبضه لم يعتق حتى يستردها ويعطيها^(٢)

(١) فى (ب) : [إذا] .

(٢) من (ب) .

القاضى فإن تلفت ومعه قدرها وأعطاه القاضى عتق وإلا فإن عجز نفسه أو عجزه القاضى رِق وإن أسلم السيد بعد ذلك ، ولو أسلم السيد وقد قبض النجوم أو بعضها اعتد بقبضه .

فرع : لو كاتب ذمى عبده الذمى ، فإن سُمى غير متقوم ثم أسلما أو ترافعا إلينا بعد قبضه فى الكفر فقد عتق ، ولا يراجع ، أو قبله حكماً بطلانها ، فلا يعتق بالقبض بعده ، أو ترافعا بعد قبضه فى الإسلام ، ولم يحكم حاكم بطلانها قبل القبض عتق بالصفة وغرم للسيد قيمته ولا شيء له على السيد .

وإن سُمى متقوماً رجع ، أو متقوماً وغيره وقبض غير المتقوم فى الكفر والمتقوم فى الإسلام فهل تصح كتابته فيعتق بأداء المتقوم ولا تراجع أولاً فللسيد إبطالها قبل أداء المتقوم ؟! وجهان .

ولو قبض بعض المسمى الفاسد فى الكفر ثم أسلما أو ترافعا إلينا حكماً بطلانها ، فإن قبض باقية فى الإسلام قبل إبطالها عتق وغرم للسيد قيمته .

ولو أسلم عبد لذمى ثم كاتبه صح أو عكسه لم تبطل .

وإن كاتب حربى عبده ثم قهر سيده وهما بدار الحرب صار حراً ورق سيده ، وإن قهره سيده زالت الكتابة وعاد قنا لا هما بدار الإسلام بأمان ، ولو أتاها مكاتباً هارباً صار حراً فإن لم يسلم قرر بالجزية فإن كره أو لم يكن كتابياً بلغ مأمنه ، وإن أتاها بإذن سيده أو بأمان بقى مكاتباً .

وإن أتاها مع سيده بأمان أو كتابه فى دارنا لم يلزمه القود مع سيده إلى دارهم فيوكل من يقبض له النجوم أو يقف لقبضها إن عقد له أمان أو ذمة ، ثم إن عجز العبد نفسه بقى أمانه وإلا فإن مات سيده ولو بدارهم بقى الأمان فى النجوم فترسل بها إذا قبضت لوارثه ، وإن لم يمت بل أسرناه والمال عندنا

بقى الأمان فيه فإن أطلق بمن أوفد أخذه وهو بذلك آمن ما بقى عندنا فإن لحق بدارهم انتقص الأمان فيه ، وحكم المال مامر .

وإن استرق بعد عتق المكاتب زال ملكه إلا عن مال الكتابة فينظر به عتق السيد ، ويبطل ولاؤه على مكاتبه وإن استرق قبل عتق المكاتب وقف مال الكتابة ، فإن طلب العبد قبضه ؛ ليعتق قبضه القاضى ، ثم إن عتق السيد أخذه من المكاتب أو القاضى .

وولاء المكاتب لسيدته وإن مات السيد رقيقاً فهو فىء ويسقط الولاء .

ولو كاتب مسلم كافراً ، ثم إن عتق أقر بالجزية بشرطه ، وإلا فإن لحق بدار [ق/٤٦٥] الحرب ثم أسر بقى مكاتباً ، وكذا لو قهره حربى / كمستولده المسلم ومدبره ، فإن خلص حسب مدة أسره من أجل كتابته ، فإن تمت فى الأسر فلسيده فسخها بلا قاض ، فإن أثبت بعد خلاصه أنه كان له مال قدر النجوم أداه وعتق وبطل فسخ السيد .

وشرط المملوك : التكليف والاختيار ، وعدم تعلق حق لازم بعينه أو منفعة - فكتابة عبد صغير أو مجنون باطلة ، لكن يعتق بأداء المال المعلق عليه ولا تراجع تغليباً للتعليق .

وتبطل كتابة مرهون ومؤجر وموصى بمنفعته ومغصوب ، فإن أدى المرتد ، ولو فى رده عتق وإلا فإن قتل أو مات مرتداً فما بيده لسيدته وترتفع الكتابة وردة المكاتب لا تبطلها ويكون المدبر مكاتباً أيضاً فتعتق بالأسبق من موت السيد والأداء .

وإذا أدى معلق العتق النجوم ثم وجدت الصفة عتق بالكتابة كالمعلق عتقه بعد الكتابة وتبطل الكتابة مع أجنبى ؛ ليوذى عن العبد لكن يعتق بأدائه

بالصفة، وعليه للسيد قيمة العبد ويرد عليه ما أخذه منه .

ولو قبل عبد الكتابة له ولولده الصغير صح له فقط .

فرع : لو قال لمن يملك بعضه وباقية حر : كاتبت ملكى منك أو كاتبتك صح فى ملكه بقسطه وكذا لو كاتب من ظنه ملكه فبان بعضه حراً .

ولو كاتب بعض من يملكه لم يصح فإن أدى قبل أن يفسخها السيد عتق البعض وسرى ويرجع المكاتب بما أدى وسيده بقيمة ما عتق بالكتابة .

وإن كاتب شريك حصته فى عبد لم يصح ، وإن أذن له الآخر وله إبطالها ، فإن لم يفعل فإن وفى مال الكتابة من حصته الذى كاتبه من الكسب عتق عليه قسطه وسرى وتراجع العبد ومن كاتبه كما مر .

وإن وفاه من كل كسبه لم يعتق كمن علق عتقه بإعطاء عبد فأعطاه عبداً مغصوباً فإن وفى الباقي من حصته من الكسب عتق ، وإن كاتبه مالكاه دفعة واتفقت النجوم جنساً وصفة وأجلاً وعدداً صح وكانت النجوم بينهما بنسبة الملك فإن فسخ أحدهما ؛ لعجز العبد بطلت فى كله كالورثة .

الركن الثانى الإيجاب

نحو كاتبتك بكذا فإذا أديته مثلاً فانت حر والقبول فوراً ولا يجبر العبد عليه .

ولو علق عتق مكاتبه [لعجزه]^(١) بعد موته عتق إذا عجز نفسه بعد الموت والحلول لا إن ادعى العجز وله مال أو كان التعجيز قبل الحلول ، ولو لم يظهر لمدعى العجز مال صدق بيمينه .

(١) فى (ب) : [بعجزه] .

فرع : إعتاق العبد بعوض وشراؤه نفسه كالكتابة فى تضمناها العتق بعوض ،
لا فى الشروط والأحكام .

فمن قال لعبده : أنت حر على ألف مثلاً وقبل فوراً عتق حالا ولزم ذمته ،
وإن قال : إن أو إذا أعطيتنى ألفاً فأنت حر لغا ، إذ يشترط الفور ولا ملك له
ولا يعتق بمال أجنبى ، أو متى أعطيتنى فعلى التراخى وذلك إذن له فى
الاكتساب فيعتق بالأداء منه أو مما قبله من هبة أو وصية .

وإن قال : بعتك نفسك بألف ولم يعينه فقبل عتق حالا ، والثنى فى ذمته ،
وهل هو عقد بيع أو عقد عتاقة ؟! فيه تردد يؤثر فى خيار المجلس ونحوه ،
وإن عين الألف أو سمى نحو خمر عتق ولزمته قيمة رقبته .

ولو أنكر العبد الشراء أحلف ولا شئ عليه ، وعتق بإقرار سيده ولو وهبه
نفسه بلا نية عتقه وقبل فوراً عتق أو بنية عتق بلا قبول ، ولو أوصى له بها
وقبل بعد الموت عتق .

الركن الثالث العوض

وهو مال أو منفعة ، ويشترط أن يكون المال ديناً مؤجلاً ولو لمن بعضه حر
وله مال ، وأن يكون منجماً بنجمين أو أكثر ، وإن قصرت مدة نجم وكثر ماله
كالسلم إلى معسر فى قدر كثير الى أجل قصير أو إلى مكاتب عقب الكتابة ولو
فى حال ، ويجوز كون المنفعة حالة .

ولو كاتبه بألف مثلاً فى عشر سنين تؤدى أول كل سنة مائة لم يصح ؛
لحلول النجم الأول وكذا بخدمة شهرين إن صرح بجعل كل شهر نجماً أو على
خدمة شهر وثالثه ؛ إذ لم تتصل المدة الثانية بالأولى ، ويشترط اتصال الخدمة
والمنفعة العينية لا الذمية بالعقد .

فلو كاتبه على خدمة شهر من الآن وعلى عمل موصوف فى ذمته بعده أو
على بناء دارين وعين لكل وقتا جاز ، وكذا على خدمة شهر وعلى دينار بعده

أو فيه وعين وقته ، لا إن أطلقه للجهالة ولا على دينار يؤديه آخر الشهر وخدمة شهر يليه فلو لم يخدم ما التزمه انفسخت الكتابة فى قدرها فقط ، وتكفى إطلاق الخدمة كما مر فى باب الإجارة لا إطلاق المنفعة : كعلى منفعة شهر .

ولو قال : أعتقتك على أن تخدمنى ولم يزد أو زاد : أبداً فقبل عتق حالا وغرم لسيده قيمته ، أو : على أن تخدمنى شهراً من الآن فقبل عتق ولزمه الوفاء فإن لم يخدم كل الشهر غرم قيمته .

ولو قال : كاتبك على أن تخدمنى وأطلق أو زاد أبداً فقبل لم يعتق ، أو على أن تخدمنى شهراً فقبل وخدمه شهراً إلا أقل عتق وتراجعا بالأجرة والقيمة، ويشترط بيان قدر العوض وصفته والقدر للأجل ولكل نجم وبيان النقض حيث لا غالب .

ووصف العوض بما فى السلم فإن كاتبه بثوب موصوف ؛ ليؤدى نصفه لسنة ونصفه الآخر لستين لم يصح أو بمائة درهم يؤديها كذلك صح ، لا إن قال : بعضها لسنة وبعضها لستين أو ليؤديها فى عشر سنين أو قسط كل سنة آخرها ولم يتبين كل حصة للجهالة وكذا إلى عشر سنين ؛ لاتحاد الأجل وبيان موضع أداء النجوم كالسلم .

فرع : لو كاتبه بنجمين صحيحين على أن يعتق بأداء الأول ويؤدى الثانى بعد العتق فكجمع عقدين مختلفى الحكم فى عقد وجه الجوار أنه لو أطلق وسلم نجماً فأعتقه على أن يسلم الثانى بعد العتق جاز .

فرع : لا تصح كتابته بمال [غيره]^(١) لكن يعتق بأدائه بإذن مالكة ويرده السيد لمالكه ويغرم العبد للسيد قيمته ، وكذا لو تحضض تعليق عتقه بإعطاء مال معين للغير فأعطاه .

(١) من (ب) .

[ق/٤٦٦] فرع : / لو كاتبه على أن يشتري منه أو على أن يبيعه كذا لم يصح أو كاتبه وباعه شيئاً مائة مثلاً إلى شهرين يؤدي آخر كل شهر نصفها فقبل - صحت الكتابة فقط بحصة العبد من المائة إذا وزعت على قيمته والمبيع ويلزمه في النجمين .

ولو كاتب عبيداً بألف صفقة صح ووزع الألف على القيم وقت العقد ، فمن أدى قسطه عتق ، ومن عجز نفسه رق .

فصل

[١ - في باطل الكتابة وفاسدها]

فباطلها : لغو وهو ما فقد منه ركن كفقد أهلية السيد أو العبد أو فقد العوض أو كان لا يقصد كدم وحشرات ، أو لا يتمول ، وكفقد الصيغة أو فورية القبول أو مطابقتها للإيجاب كقبوله بأقل مما أوجب به .
لكن لو صرح بالتعليق على الأداء : كأن أعطيتني دماً فأنت حر فأعطاه فله حكم التعليق .

وفاسدها : ما عوضه غير متمول ؛ لكنه مقصود كخمر أو متمول مجهول ، أو معين أو حال أو نجم واحد أو كاتب بعض عبده أو شرط فيه شرط فاسد كشراء شيء منه أو رهن بالنجوم .

وله حكم الصحيح في عتقه بالأداء بالصفة إذا أدى بنفسه لسيدته لا بإبرائه وتبرع عنه بالأداء أو قبض أو اعتياض وكيل سيده إلا إن قال : فإن أديت إلى أو إلى وكيلي وفي استقلاله بالاكتساب وأن الزائد على النجوم له وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز بيعه ؛ إذ يتكاتب عليه فيعتق إذا عتق وكذا ولد المكاتبه كتابة فاسدة .

وفى أنه لا نفقة له على السيد إذا استقل بكسبه بخلاف فطرته ، وفى أنه يعامل سيده خلافاً للروضة ، وأن له أرض الجناية عليه ولها مهر وطئها .

وتخالف الصحيح فى أنه يمتنع سفره بلا إذن ، وأنه إذا عتق بالأداء رجع على سيده بما أداه مالا لا خمراً إن بقى وإلا فبيدله ورجوع السيد عليه بقيمته يوم العتق وقد يتقاصان.

وفى أنه إذا عتقه السيد لا عن الكتابة ولو عن كفارته أو بآعه أو وهبه أو أوصى بركبته ولم يقيد بعجزه صح وكان فسخاً لها فلا يتبعه كسبه وولده وإن عتقه بالأداء فى المرض [ليس]^(١) من الثلث لأخذ قيمة رقبته وأنه لا يجب الإيتاء ولا الاستبراء إذا عاد ملكها ، وأنه لا يعتق بتعجيل العوض ، ولا يلزم السيد أرض جنائته عليه ، وأنه لا يعطى من سهم الرقاب ولا يكفر بالصوم إذا حلف بلا إذن وكان أمة أو يضعفه الصوم .

ولا تصح الوصية بنجمه وأنه إن فى الالتقاط كالفن وأن كتابته جائزة من جهة السيد فتبطل بموته ولا يعتق بالأداء إلى وارثه ، إلا إذا قال : فإن أدبت لى أو إلى وارثى ، وبيجنونه وإغمائه والحجر عليه بسفه فلا يعتق بقبض وليه لا بجنون السيد وإغمائه صح فإن أدى قبل إفاقة أو بعدها عتق وتراجعا .

وكذا لو أخذه السيد قبل إفاقة وينصب القاضى من يرجع له ، وللسيد فسخ الفاسدة بنفسه أو بالقاضى فيرجع إليه ليفسخها أو يحكم بطلانها ولا يبطلها بلا طلب.

ولو أفاق بعد الفسخ وادعى أنه أدى قبله وعكس السيد صدق العبد بيمينه ، والله تعالى أعلم .

(١) فى (ب) : [وليس] .

الباب الثاني فى أحكام الكتابة الصحيحة

وهى خمسة :

الأول : العتق : فيحصل بأداء كل النجوم إلى السيد لا بعضها^(١) وإن قل
الباقى وهل ينسب إلى نجم الأخير فلا يثبت بحجة ناقصة أم إلى الكل ؟
وجهان .

وبالأداء إلى ولى السيد زالت أهليته بجنون أو حجر سفه لا إليه فلا يضمن
بقبضه فإن عجزه الولى وقد تلف مقبوضه ، ثم عادت أهليته بقى الرق بأداء
العبد فى [جنونه]^(٢) ويأخذ ولى السيد من مال العبد مستقلاً ويبرأ السيد له
عن النجوم وبالأعتياض عنها بالحوالة بها لا عليها .

فروع : إذا كاتب اثنان عبدهما ثم أعتق أحدهما نصيبه منه أو أبرأه عن نجومه
وهو موسر لم يسر حالا فإذا أدى نصيب الآخر من العوض عتق قسطه بكتابتة
والولاء لهما وإن عجز سرى وقوم عليه فإن مات قبل تعجيزه مات بعضاً .

(١) وذلك لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ قال : « المكاتب عبد
ما بقى عليه من مكاتبته درهم » .

[حسن]

أخرجه أبو داود فى : كتاب العتق ، باب فى المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو
يموت (٤ / ٣٩٢٦) ، والترمذى فى : كتاب البيوع ، باب ما جاء فى المكاتب إذا
كان عنده ما يؤدى (٣ / ١٢٦٠) ، ومالك فى الموطأ (٢ / ٧٨٧ / ١) ،
والبيهقى فى السنن (١٠ / ٣٢٤) ، وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع (٢ /
٦٧٢٢) ، والإرواء (١٦٧٤) .

(٢) فى (ب) : [حياته] .

ولو ادعى إيفاءهما فأقر أحدهما وأنكر الآخر وحلف عتق نصيب المقر ولا يسرى ، وللمنكر مطالبة العبد بقسطه من العوض أو بنصفه وأخذ نصف ما أخذه المقر ولا يرجع به المقر على العبد وترد شهادته على المنكر .

وإن ادعى على أحدهما أداء الكل إليه ؛ ليأخذ منه قسطاً ويعطى الآخر قسطه فقال : بل أديت لكل قسطه وأنكر الآخر عتق نصيب المقر ولا يشهد على المنكر ويحلف أنه لم يقبض نصيب المنكر ، ثم له أن يأخذ حصته من العبد أو يأخذ منه نصف حصته والباقي من المقر ، ولا يرجع به على العبد كما مر .

فإن عجز العبد عن قسط المنكر وعجزه رق نصيبه وقوم على المقر الموسر وإن قال المدعى عليه : صدقت وقد أعطيت شريكي قسطه وعتقت فأنكر الشريك وحلف فقسطه وكاتب ، ثم إن غرم العبد رجوع على المقر ، وإن غرم المقر لم يرجع على العبد وإذا اختار مطالبة العبد فلم يأخذ قسطه من المقر ولم يعطه المنكر وعجز نفسه قوم قسطه على المقر ودفع للمنكر قيمة النصف وأخذ منه أيضاً نصف ما قبضه ؛ لأنه كسب النصف الذي كان يملكه .

ولو أوفى العبد أحدهما فقط ولو بإذن الآخر لم يعتق ، وله مطالبة القابض بقسطه مما قبض ولو أدى لأحدهما كل النجوم بإذن الآخر عتق عليهما أو عجز فلهما تعجيزه فإن عجزه أحدهما انفسخت كتابة كله .

فرع : من كاتب رقيقه ومات عن أخ وارث والمكاتب ابن الأخ الوارث أو زوجته عتق وانفسخ النكاح .

وإن مات عن ابنتين فأعتق أحدهما نصيبه [منه ^(١)] أو أبراه عن قسطه أو قبضه منه عتق ولا يسرى إذ يعتق عن الميت وباقيه مكاتب فإن أعتقه الآخر

(١) من (ب) .

أو أبراه أو أدى إليه عتق وولاؤه كله للمورث وإن عجزه رق نصيبه .

ولو خص العبد أحدهما بالإيفاء ولو بإذن الآخر لغا فلا يعتق إلا بإيفائهما أو نائبهما فإن كان وصياً وتعدد فبالأذى للكل إلا إن أثبت لكل الاستقلال .

ولو كان على الميت دين وأوصى بوصايا فإن أوصى إلى الوارث عتق بإعطائه أو إلى غيره فبإعطائهما فإن لم يوص فالقاضى وبإعطاء الموصى له [ق/٤٦٧] بالنجوم فإن أوصى بها للفقراء أو بقضاء / دينه منها تعينت لا بإعطاء الغريم إلا إن أذن الورثة أو استغرق دينه النجوم ولا بإعطائه الوارث قبل أداء الدين والوصايا .

فرع : لو ادعى عبد على ابنى سيده أنه كاتبه وأثبت أو أقر به فذاك وإلا حلف أنهما لا يعلمان ذلك ، فإن نكل أحدهما وحلف العبد فنصفه مكاتب وإن أقر أحدهما وحلف الآخر رق قسطه وله مهابة العبد وقسط المقر مكاتب وله الشهادة على المنكر .

وإذا قبض قسطه من العوض أو أبراه منه عتق ولا يسرى ؛ لأنه يعتق عن الميت وولاؤه للمقر ، وإن أعتق قسطه منه وهو موسر سرى خلافاً للروضة .

وإن عجزه عاد قنا وله ما بيده من كسبه فإن قال للمنكر : كسب هذا المال بعد الكتابة وقد أخذت قسطك منه وهذا لى فقال المنكر : بل قبلها فهو تركة بيننا ، صدق المقر بيمينه .

فرع : إذا ظهر فى النجوم المقبوضة عيب وهى باقية فإن ردها المالك بأن عدم العتق فإذا أبدلها سليماً عتق وإن رضى بها معيماً عتق بأداء النجوم الآخر لا بالرضى أو وهى تالفة فإن رضى بها نفذ العتق وإن طلب الأرض بأن عدم العتق فإن سلم الأرض عتق بأدائه .

والأرش : ما نقص من المقبوض بسبب العيب لا ما نقص من قيمة العبد بقدر نقص العيب من قيمة النجوم وإن عجز فعجزه رق .

وإن ظهر فى المقبوض نقص قدر لم يعتق ، ثم إن كان ذلك لنقص كيل أو وزن فإبرأؤه عنه عتق أو لاستحقاق بعضها فإن كان ذلك بعد موت العبد فقد مات قناً وما بيده لسيده لا للورثة .

وإن كان السيد قد قال له بعد الأداء : إذهب فأنت حر مثلاً ويحمل كلامه على ظاهر الحال ، فإن قال العبد : أعتقتنى بهذا اللفظ ، وقال السيد : أردت أنت حر بالأداء صدق السيد بيمينه مطلقاً .

ومن أقر بطلاق أو عتق ثم قال : أقررت لظنى إنما صدر منى يقتضى ذلك ثم أفتانى العلماء بعدمه فقياس ما مر تصديقه بيمينه .

الحكم الثانى : الإيتاء : فيلزم السيد قبل العتق فإن أخره عنه أثم وأجز أو يجوز بعد العقد ومن النجم الأخير أليق والحظ من العوض أفضل من الإعطاء؛ لأنه أصل والإعطاء بدل .

ولو أبرأه السيد عن النجوم أو وهبها له أو أعتقه ولو بمال أو كاتب كتابة فى مرض موته والثلث لا يسع فوق قيمته ، أو كانت بمنفعة نفسه فلا إيتاء عليه وواجب الإيتاء متمول ، ويندب كونه ربع العوض ثم سبعة .

ولو أعطاه السيد من غير جنس العوض فله لا عليه قبوله أو من جنسه من غير [أداء]^(١) وجب قبوله .

ولو مات السيد بعد الأداء وقبل الإيتاء لزم الوارث أو وليه ، فإن بقى المال

(١) فى (ب) : [ما أدى] .

المدفوع تعلق الواجب به تعلق رهن أو وقد تلف قدم الواجب على الوصايا ، فإن أوصى بأكثر منه فالزائد من الثلث ، ولو أدى المكاتب غير قدر الواجب لم يسقط ، ولا تقاص ولا تعجيز به فيرفع المكاتب الأمر إلى القاضى ؛ ليفصله بطريقه .

فرع : أداء النجوم : قبل الحلول أو فى غير بلد العقد كالمسلم فى وجوب القبول وعدمه وحيث يجب فما أعطاه القاضى بغية المستحق أو امتناعه قبضه عنه وعتق .

وليس للقاضى قبض دين لغائب من غريم ملى ويلزمه من غير الملى .

فرع : لو أحضر المكاتب مالاً للأداء فقال السيد : هو حرام لا أقبضه وله بينة سمعت وإن لم يعين مالكة ، وإلا حلف المكاتب أنه ليس بحرام أو أنه ملكه ثم يجبر السيد على قبضه ، أو إبرائه فإن أصر قبضه القاضى وعتق . ولا يسقط تحليف المكاتب حق المقر له بل إن عينه ولم يكذبه فعلى المقر رده له وإلا ترك بيده ولا يتصرف فيه حتى يكذب نفسه .

ولو نكل العبد حلف السيد ، ولا تثبت بينة ولا بحلفه بالنكول ملك المقر له .

فرع : لو [أدى]^(١) المكاتب بعض النجوم وشرط أن يبرئه السيد من الباقي ، فإن كان بعد الحلول لغا الشرط ، وللسيد أخذ المدفوع أو قبل الحلول فأخذه وإبرأؤه لاغ .

وكذا لو قال : أبرأتك عن النصف مثلاً بشرط ، تعجيل الباقي ، أو إذا

(١) فى (ب) : [ادعى] .

عجلته فقد أبرأتك عن الباقي فعجله ، وعلى السيد رد المأخوذ فإن أذن له العبد ثانياً فى أخذه عن دينه جاز .

ولو قبض السيد للمعجل وأبرأه بلا شرط ، أو عجز المكاتب نفسه فأخذ السيد ما بيده وأبرأه عن الباقي - جاز ويتصور عن الكتابة بما عجله بأن يقول له : إذا عجزت نفسك وأديت كذا فأنت حر وتوجد الصفتان ؛ إذ لا ترتفع الكتابة بمجرد تعجيز نفسه بل بالفسخ بعده وحينئذ إكسابه له ، ويرجع السيد بالقيمة والعبد بما أداه ؛ لأنه أعتقه بالتعجيز والمال معاً ، والتعجيز لا يصح جعله عوضاً .

ولو قال له : إن أعطيتنى كذا فأنت حر فأعطاه عتق ، والعوض فاسد ؛ إذ لا يصح الاعتياض عن المكاتب فيتراجعان كما مر ، وعتقه بالصفة لا بالكتابة فلا يتبعه ولده وكسبه ، وكذا لو عجل نجماً على أن يعتقه ويبرئه عن الباقي ففعل .

فرع : إذا حل على المكاتب نجم وطالبه السيد به فإن لم يكن له مال يفى به فامتهل ندب لسيدته إمهاله ، فإن أبى فله الفسخ موسعاً بنفسه ، وكذا بالقاضى إذا ثبت عنده بالعقد والحلول .

ويحصل الفسخ : بفسخت الكتابة ونحوه فإذا فسخت فاز بما أخذه منه من المال إلا ما أعطيه من سهم الرقاب فيرده ثم بدله لمؤديه فإن قال السيد : أعجز بعضه فقط لم يجز فإن فعل فادى عتق كله ورجع السيد بنصف القيمة .

ولو تبرع عنه أحد بالأداء^(١) فقبله السيد جاز ، ووقع عن المكاتب ، وإن كان له مال حاضر يفى ، أمهل قدر إخراجه من حرزه ووزنه فإن لم يؤد لم

(١) فى المخطوطة [بالأدى] والصواب ما أثبتناه .

يجبر عليه ، ولسيده الفسخ ، فإن أمهله فللعبد الفسخ .

أو وله مال غائب دون مرحلتين أمهل حتماً إلى إحضاره بالعادة ، أو وله دين مؤجل لم يجب إمهاله ، أو حال على ملى حاضر باذل أمهل إلى قبضه فإن كان على السيد تقاصاً إن وجد شرطه ، وإلا أداه السيد ويبيع في النجم ، أو وله عرض أمهل لبيعه فإن كسد فثلاثة أيام فقط ، أو والمكاتب غائب [ق/٤٦٨] مرحلتين / ولا مال له حاضر فإن غاب بعد الحلول بلا إذن أو قبله ولو بإذن فللسيد الفسخ بنفسه أو بالقاضى إن أثبت عنده بالعقد والحلول ، وتعذر الأداء وحلف على بقاءه وعدم إمهاله به ونفى علمه بمال له حاضر ، وبالفسخ يرتفع العقد من حينه لا من أصله ، ولا يعود بقول السيد : قررت الكتابة أو وله مال حاضر لم يؤد القاضى منه بل يمكن السيد من الفسخ .

لكن مقتضى ما مر من تحليفه أنه لا يعلم له مالاً حاضراً عدم تمكينه من الفسخ ، ولو تعذر حضور المكاتب لمرض أو حبس أو غاب بالإذن بعد الحلول ، أو بعد إمهاله ثم رجع لم يفسخ بل يكتب القاضى بعد الإثبات عنه كما مر إلى قاضى بلد المكاتب بذلك ، فإن عجز نفسه عنده وكتب به إلى القاضى الأول ، أو لم يبذل المال إلى الوكيل فللسيد الفسخ .

وكذا لو كيّله المأذون له فيه فإن بذل المال إلى الوكيل فلا ، ولعله إذا وجب قبضه في غير بلد العقد ، فإن قبضه الوكيل وقد عزله السيد بأمر القاضى برىء وإلا فوجهان^(١) .

ولو لم يكن له هناك وكيل لزم القاضى المكاتب إرسال المال إلى سيده فوراً أو مع أول ثقة ، فإن مضى الإمكان ولم يفعل فللسيد الفسخ .

(١) [أصحهما المنع] من هامش (ب) .

ولو عدم القاضى ببلد السيد فأرسال إلى العبد من يجبره ويقبض منه ككتاب القاضى إلى القاضى ، ولو لم يطالبه السيد مدة ثم أحضره وجب قبوله .

ولو حل والمكاتب مجنون فإن أثبت السيد كما مر وله مال يفى بالنجوم أدى القاضى عنه ؛ ليعتق وقد مر إجراء تسليم المجنون واستقلال السيد بالأخذ ، أو ولا مال له مكنه من الفسخ وعاد به قناً .

ثم إذا أفاق وظهر له مال موجود قبل الفسخ يفى بالنجوم وأداه أو قامت به بيعة قبل إفاقته بطل الفسخ وعتق بالأداء ، أو حينئذ للسيد مطالبته بما أنفقه بإذن القاضى إن جهل بالمال ، ولو أثبت بعد إفاقته أنه كان قد أوفى سيده وقال السيد : كنت ناسياً للإيفاء لم يطالبه بها .

فرع : لو مات المكاتب قبل الإيفاء انفسخت الكتابة وعاد قناً فإن أثبت ولده الحر أداءه حياً ويوم كذا قبل الزوال ، وقد مات بعده لا يوم كذا فقط ورثه وتقبل شهادة وكيله لا وكيل المكاتب وإن لم يثبت حلف السيد .

فرع : إذا رق مكاتب رق من يكاتب عليه من أصل أو فرع ، فإن لم يكن مديناً ملكهم السيد ككسبه وإلا فسيأتى .

فرع : لو استخدم مكاتبه قهراً أو حبسه هو أو غيره مدة لزمتهما أجره مثله ، ولا يلزم السيد إمهاله بعد الحلول قدر المدة .

فرع : من له على مكاتبه دين بمعاملة أو جناية ولم يحجر عليه فإن رضياً بتقديم الدين جاز ، [ويبقى ^(١)] النجوم أو بتقديم النجوم عتق ، وبقي الدين .

(١) فى (ب) : [وتبقى] .

وإن تنازعا فى التقديم فإن وفى ماله بأحدهما فقط فللسيد أخذه بالدين قبل تعجيزه أو بعده ، ولو دفع له المكاتب مالا وقال : هو عن النجوم فأنكر السيد صدق المكاتب بيمينه .

وإن حجر عليه وجب تقديم دين المعاملة ثم الأرض ، ثم النجوم فإن قدم النجوم عتق وبقي عليه الآخران .

وللسيد مضاربة بدين غير الكتابة فإن عجز بنفسه أو بسيدته أو بمن له الأرض جاز وإن كانا قد أمهلاه ثم رجعا وحيثئذ يسقط دين السيد مطلقاً، ويؤدى ديون غيره مما بيده إن وفى بها وإلا قسط عليها وباقي دين الأرض فى رقبته فلمستحقه تعجيزه بالقاضى لبيع، فإن فداه السيد وجب قبوله وباقي دين المعاملة فى ذمته فلا يعجزه مستحقه .

وإن وفى ماله بديونه ندب ترتيب أدائها كما مر ، وله تقديم ما شاء منها ، وله تعجيل مؤجل النجوم لا غيرها ، ولو للسيد إلا بإذنه ، ولو مات المكاتب قبل الأداء سقط دين السيد فقط .

فرع : من كاتب عبيده معاً أو مرتباً بشرط أن يتضامنوا أو يضمنوا فلاناً بالنجوم فسدت الكتابة ، وإن تضامنوا بلا شرط لغا وإن أدى بعضهم عن بعض بإذنه وإذن السيد - أجزأ ورجع عليه لا على السيد ويقدم به على النجوم .

وأخذ السيد عالماً بالخال كإذنه فإن ظنه وكيله فى الأداء أو أدى بغير إذنهما - لم يصح فيرده السيد إليه إن بقى وإلا تقاصا ويطالب المؤدى عنه بما عليه ولو لم يسترد المؤدى من السيد حتى عتق لمن يشترط لصحة تبرعه الآن .

ولو كاتب زيد عبداً وعمرو عبداً ثم أدى كل مكاتب عن الآخر بإذن سيده - صح وإلا ، فلا فيسترد ما لم يعتق .

فرع : المكاتبون معاً إذا أدوا مالاً معاً فقال أكثرهم قيمة : أن المؤدى بقدر القيم وقال غيره بالسوية - صدق هذا .

وكذا لو اشترى اثنان شيئاً صفقة متفاصلين وأديا ثم تنازعا فكما مر .

فرع : لو كان لمكاتب أولاد من عتيقة فقال سيده : قد أوفى نجومه وعتق فانجر ولاء أولاده إلى وأنكر مولى الأم ، فإن قال ذلك وقد مات المكاتب وأثبت بما ادعاه ولو بشاهد ويمين فذاك ، وإلا حلف المنكر على نفى علمه به . وتركة المكاتب لأولاده وإن قال ذلك والمكاتب حي - عتق وأنجر إليه ولاؤهم .

فرع : لو ادعى عبد على سيده كتابة أو أداء نجومها ؛ فأنكر ولم تقم بينة حلف بتأ ووارثه على نفى علمه ، وإن أقامها وهى فى دعوى الكتابة رجلاً يشهدان بها وبالتنجيم ، وقدر كل نجم ومحلّه ثبتت ويكفى فى الأداء حجة ناقصة ، ولو فى النجم الأخير ، فإن امتهل لبينة الأداء أمهل ثلاثاً فقط ندباً أو حتماً وجهان^(١) .

فلو أقام بعد الثلاث شاهداً وامتهل للثانى ثلاثاً أمهل وإن امتهل للتركية ثلاثاً أيضاً أمهل ، ولا يطالبه السيد فى المهلة ولا يعجزه ولا يمنعه الكسب لكن له الحجر عليه فيه إن أظهر السيد عجزه ، وإن لم ينكر السيد لكن قال : كاتبك وأنا محجور ، فإن عهد ذلك حلف ، وإلا فالعبد : ولو ادعى السيد كتابة عبده ، فأنكر فإن لم يقر السيد بالإيفاء عاد قناً ، وكان إنكاره تعجيزاً منه وإلا عتق بإقراره ، فإن قال العبد المال المؤدى لفلان وادعاه - صدق ، ولو اختلف السيد والعبد فى قدر النجوم أو عددها أو جنسها أو صفتها أو قدر

(١) [أصحهما ثانيهما] من هامش (ب) .

[ق/٤٦٩] الأجل ولا بينة تحالفا كالبيع / ، ثم إن لم يقبض السيد ما ادعاه فسخت وإلا فإن قال العبد : نصف المؤدى هو العوض والباقي وديعة لى عندك وقال السيد : بل هو عوض ، فالتق باق ، ويتراجعان بالقيمة والمؤدى وقد يتقاصان .

ولو ادعى السيد اتحاد النجم ؛ ليفسد الكتابة وعكس العبد حلف لدعوته الصحة خلافاً لما نقله الشيخان عن البغوى ، ولو أثبت العبد بقدر وسيده بأكثر فإن اتفقت^(١) البيتان على اتحاد العقد سقطتا ، وتحالفا كما مر ، وإلا قدمت المتأخرة تاريخاً إلا أن تشهد الأولى أنه أدى وعق .

فرع : لو كاتب اثنين ثم أقر بقبض نجوم أحدهما أو بإبرائه عنها لزمه البيان فى واحد فيعتق فإن قال : نسيته أمر بالتذكير ولا يقرع فى حياته فقد يذكر ، وإذا بين واحداً فإن لم يكذبه الآخر عتق وإلا فله تحليفه ، فإن حلف بقى مكاتباً ، وإن نكل حلف الآخر وعق أيضاً ، ولو لم يذكر وحلف لكل واحد على نفى علمه بقيا مكاتبين .

وإن أقر بقبض بعض نجوم أحدهما ولم يبينه - وقف ولا تسمع دعوى أحدهما : أنه أراده ووارث السيد مثله فى البيان والحلف عند الجهل على نفى العلم ، وإذا حلف أقرع للعتق لا للمال فمن قرع عتق وعلى الآخر نجومه ، ولو قال الوارث لمدعى الأداء : لست المؤدى عتق الآخر ولا أعلم أنك هو فلا .

فرع : لو قال السيد ابتداء : استوفيت أو نعم جواباً لقول العبد : أوفيتك ، ثم ادعى العبد أنه النجم الأخير ، صدق السيد المنكر يمينه وإن قال : لم توفي إلا درهماً مثلاً ، ووارثه مثله إن لم يثبت المكاتب إيفاء جميع النجوم ، ولو شهد له اثنان أنه قال : قد أوفيتك كتابتك ولم يزد أصدق السيد ووارثه فيما بقى منها ؟!

(١) فى (أ ، ب) : [أنفق] .

فرع : لو وضع عن مكاتبه نصف نجم ثم قال : هو من غير الأخير وعكس العبد حلف السيد .

وكذا لو تنازعا أنه وضع كلها ، أو بعضها .

ولو كاتبه بألف درهم ثم وضع عنه ما يقابل ديناراً - صح إن نوى قيمته منها وعلمها وإن جهلاه حمل على أقل متيقن ، وإن أنكر السيد فيه القيمة - حلف .

الحكم الثالث : التصرف من السيد أو من المكاتب الأول تصرف السيد ، فإن باع المكاتب من غيره بغير رضاه بطل ، فلا يعتق بأداء النجوم إلى المشتري بل يردّها للمكاتب ، وعليه أجره منفعتة مدة مكثه معه .

وتحسب المدة من أجل النجوم ويصح بيعه برضاه من غيره ، فتتفسخ الكتابة ويبيعه من نفسه فيعتق لا بالكتابة فلا يتبعه كسبه ولا فرعه ، وإن تصرف في ماله يبيع أو عتق أو تزويج - بطل .

وكذا يبيع نجومه فلا يعتق بقبض المشتري لها ولو بإذن السيد بلا وكالة ، فيطالبه السيد بها ، وهو [يطلب] ^(١) المشتري بمقبوضه ومعاملة سيده له كالأجنبي وإذا ثبت له على سيده دين تقاصا .

وكذا غريمان بدينهما بغير سلم وهما نقد متحد جنساً ونوعاً وصفة وحلولاً ، فيسقط هذا بهذا ، وإن لم يرضيا لا إن اختلفا في شيء من ذلك أو تساويا أجلاً ، وإن رضيا فإن كان جنسى نقد أخذ أحدهما دينه ثم رده إلى الآخر عوضاً عن ما عليه ولا حاجة لقبض العوض الآخر ، أو جنسى عوض قبض

(١) في (ب) : [يطلب] .

كل ماله على الآخر ثم له رده عن الآخر إن استحق بقرض أو إتلاف لا إن استحق بعقد ؛ لأنه بيع قبل القبض وحيث لا تقاص فيتنازعا فى البدأة بالأداء ، فلكل طلب حبس غريمه حتى المكاتب وسيده إذا امتنعا من التعجيز ، ولا يرجح أحدهما فى تقديمه بالقبض ولا يصح رهن المكاتب ولا الوصية به إلا إذا علقها بعجزه ، فإن عجز فللموصى له تعجيزه بالقاضى ، وإن أمهله الوارث بالنجوم ، وتصح الوصية بنجوم الكتابة الصحيحة ، فيأخذها الموصى له إذا أدت والولاء للموصى ، فإن عجز فللوارث تعجيزه وفسخ الكتابة ، وإن أمهله الموصى له ، ولو عجزه الموصى له لغا لكن ما أذاه بعد ذلك فهو للوارث ، ولو أبرأه الموصى له عن النجوم - عتق ، ولو أوصى بالنجوم لواحد وبالرقبة إن عجز له أو لآخر فإن أدى النجوم - بطلت الأخرى ، وإن عجز فرق - بطلت الأولى ، ولو عجز فأراد الأول إمهاله والثانى تعجيزه أجيب الثانى أو عكسه - بطلت الوصيتين ، أو كل داع إلى إبطال وصيته ويعود المكاتب للورثة ، ولهم إمهاله أو تعجيزه ، ولو أوصى بما يجعله المكاتب من النجوم فلم يعجل شيئاً منها حتى حلت - بطلت الوصية .

والوصية بالمكاتب كتابة فاسدة مرت أول الباب ، وتصح الوصية بوضع النجوم وتكون من الثلث ؛ فإن قال : ضعوا عنه ما عليه من النجوم ، أو من كتابته فهو للكل أو ضعوا عنه كلما عينه الوارث ولو أقلها .

وكذا : ضعوا عنه ما قل أو ما كثر أو ما خف أو ما ثقل ، وإن قال : ضعوا عنه ما شاء أو ما شاء من النجوم فشاء الكل - لم يجز بل يبقى أقل متمول ، أو ضعوا أكثر ما عليه ، أو ما بقى عليه وضع نصفه مع زائد يقدره الوارث ، فإن قال : ضعوا أكثر ما عليه ، ومثل نصفه وضع ثلاثة أرباعه وزيادة ما رآه الوارث ؛ إذ مقتضى حط النصف شئ ثم نصفها ولو كانت ألف درهم

فزاد الوارث درهماً حط خمسمائة درهم ثم نصفها فالجملة سبعمائة وخمسون ودرهم ونصف .

ولو قال : ضعوا أكثر مما عليه ، أو ما عليه فأكثر فالكل ولغا ذلك الزائد ، ولو اختلفت النجوم أقداراً أو آجالاً فقال : حطوا أكثرها ، فهو للقدر أو أطولها أو أقصرها فللأجل أو أوسطها والنجوم مختلفة كما مر ، فهو لما عين الوارث وإن قال المكاتب : أراد غيره حلقه : أنه لا يعلمه أو منفقه ، فإن كان عددها وترأ ثلاثة فأوصت واحد وإلا اثنان فيعين الوارث أحدهما .

فرع : من أوصى بكتابة عبده وقدر عوضاً كوتب به ، وإلا فبالعادة وهي فوق قيمته فإن وسعه الثلث وأدى المال فهو للورثة لا تركة للمورث ، وإن زاد على الثلث ورد الورثة الزائد ، فإن لم يرض العبد [بالتشقيص]^(١) تعذرت الوصية ولا يكاتب بدله ، وإلا كوتب قدر الثلث، فإذا أدى عتق / ذلك القدر ، [ق/ ٤٧٠] فإن أجاز الورثة وعتق بالأداء فالولاء للموصى ومن أوصى بكتابة أحد عبيده لم تدخل أمة ولا خنثى لم يتضح ذكراً أو أحد إمائه فعكسه ، أو أحد رقيقه دخل الكل الثانى تصرف المكاتب فله بلا إذن التصرف بما لا يتبرع فيه ، وله البيع ولو بلفظ الهبة والشراء ، ولو بمؤجل بثمن حال والرهن به خلافاً للشيخين ، وشراء زوجه وينفسخ نكاحه ويملك كل من يعتق على سيده .

وكذا بعضه فإن رق بتعجيزه نفسه أو بتعجيز سيده ملكه السيد ، وعتق كله أو بعضه ولا يسرى ولو موسراً ، فلو ملك فرع سيده ثم باعه بأصل السيد ثم بعد رق المكاتب وعتق الأصل على السيد ؛ فإن ظهر به عيب فللسيد الأرض ؛ فإن كان العشر مثلاً فهو عشر الفرع ، فيعتق عليه ولا يسرى .

(١) فى (ب) : [بالشقص] .

وله الأخذ بالشفعة والاستتجار ، وإجارة نفسه وماله ولو فوق أجل نجومه ، فإن رق فى أنثائها انفسخت فى الباقي وله نحو الاحتطاب والسفر وتأديب رقيقه ، وجنائته وقبول التبرع لا ما فيه تبرع كإبراء وهبة ووصية وعتق ومحابة وبيع بمؤجل ولو بفوق قيمته وسلم وقرض وقراض وله قبولهما ، وكتعجيل مؤجل وتسليم عوض قبل قبض مقابله الغائب عن محل العقد لا حاضره ، وكتملك أصله وفرعه أو بعضه ، إن لزمته نفقته حالاً ، وإلا ندب ويتكاتب عليه ، ونفقته قبل العتق من كسبه والزائد للمكاتب ؛ فإن تعذر كسبه لمرض ، ونحوه فعلى المكاتب بالملك لا بالقرابة ولو جنى باعه أو بعضه لها ولا يفديه بخلاف عبده غير الآبق وكتزوجه رقيقه ، وكتبسطه فى المؤنة بما لا يعهد لمثله وكتكفيره بمال .

وله التبرع بإذن سيده صريحاً أو ضمناً كقبوله منه لنفسه أو محجوره لا إعتاقه وكتابته وتسريه ، ولاحد ، ولا مهر عليه بوطء أمته ، ولو بلا إذن سيده ويلحقه ولده منها ، ثم إن ولدته قبل عتقه أو بعده لدون الأقل أو للأقل فأكثر ، ولم يطأها بعد ملكه وتكاتب عليه ، فيعتق بعتقه وله كسبه ولا تثبت أمية الولد لأمه ، وإن عتق ولا يفديه إن جنى من كسبه ، بل يباع منه بقدر الأرض ؛ فإن تعذر فكله وإن ولدته بعد عتقه للأقل فأكثر من وطنها فهى مستولدة وولد ولد المكاتبه كولدها .

فروع : يصح إقرار المكاتب بماله إنشاؤه كبيع عين بهذا فإن قال وقد تلف معى فهل يقبل ؟ قولان ، وبدين معاملة وكذا بدين جنائية ؛ فإن لم يكن له مال يبيع فيه كله أو بعضه ، ولا يصح إقرار سيده عليه بجنائية ، وإن زعم أنها قبل الكتابة لكن لو عجز لزم السيد إقراره .

الحكم الرابع : [الولد]^(١) فمن كوتبت ولها ولد يملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتفسد بشرطه لكن تعتق بأدائها أو في يدها مال وشرطه لها فسدت خلافاً للشيخين ، أو وهي حامل تبعها ، وعتق مجاناً يعتقها .

وكذا ما تحمله بعد الكتابة من زوج أو زنا فإن ماتت قبل الأداء رق ، وكذا إن رقت وإن أعتقت بعد ذلك ولو كاتب ولدها الحادث الأهل صح ، ويعتق بالأسبق من أدائهما ، ولو زعم السيد ولادتها قبل الكتابة ، وعكست الأمة واحتملا وشهد لأحدهما رجلان أو أربع نسوة فذاك ، وإن فقدت البينة أو تعارضتا حلف السيد فإن نكل حلف الولد إذا بلغ .

فرع : في حق الملك في الولد ، أما في ولد المكاتبة فهو للسيد كهي ، فله إعتاقه وقيمته إذا قتل وقود نفسه ، ويوقف قود غيرها بينه وبين السيد ولا ينفرد به أحدهما ؛ فإن استوفياه فذاك ، وإلا فإن ظهر الحال استوفاه مستحقه ، ويوقف كسب الولد وأرشه ومهره ، فإن عتق تبعاً لأمه ، فهو له وإن مات قبل ذلك فللسيد .

وليس للأم أداء النجوم من كسبه الموقوف ، ولا للولد إذا عجزت نفسها أداؤها ليعتق تبعاً لها ، فإن وجب المهر بوطء السيد فهل يؤخذ منه ويوقف أو يبقى بذمته إلى ظهور حال وجهان .

ونفقة الولد من كسبه ، ثم على سيده ، وأما في ولد المكاتب من أمته فللأب ، فيتكاتب عليه ويتبعه عتقاً أو رقاً ويمنع من بيعه ، وإذا عتق فكسبه قبله للأب وعليه نفقته ، ولو أعتقه السيد لغاه ولد أمة المكاتب من غيره ملكه ويشبه أن ولد المكاتبة من عبدها كولد المكاتب من أمته .

(١) من (ب) وفي (أ) : [الولد] .

فرع : من زوج أمته بعبده ثم كاتبه ثم باعها منه ، وولدت [ولداً]^(١) فادعى السيد أنه قبل الكتابة فهو ملكه ، وادعى المكاتب أنه بعد البيع فتكاتب عليه صدق المكاتب يمينه ، ومن ولدت أمته ولداً ثم كاتبها ، أو باعها فولدت آخر لدون الأقل من وضع الأول فالأول للسيد ، والثاني كأمه مكاتب أو مبيع .

فرع : يحرم على السيد : الاستمتاع بالمكاتبه ، وتفسد الكتابة بشرطه فإن وطئها لم يحد بل يعزر العالم منهما ، وعليه المهر فإن حل نجم تقاصاً بشرطه ، وإن عتقت بغيره طالبت به ، ولو أحبلها فهي أم ولد ومكاتبه ، والولد حر ولا يجب لها قيمته فإن مات السيد قبل تعجيزها عتقت بالكتابة ، فيتبعها كسبها وولدها الحادث بعد الكتابة لا بأمه الولد .

وكذا لو علق عتق مكاتبته بصفة فوجدت قبل الأداء أو أولدها قبل الكتابة ، وإن مات بعد تعجيزها عتقت بالإيلاد ووطء السيد أمة مكاتبه كوطئه مكاتبته ، لكن يلزمه بإيلادها قيمتها .

وتحرم عليه بنت مكاتبته التي تكاتبته عليه ؛ فيلزمه بوطئها المهر لا الحد وينفقهها منه ومن كسبها ، والباقي لها ، إن أعتقت وإلا فله ، وبإيلاده لها تصير أم ولده والولد حر نسيب ، ولا يلزمه قيمته ولا قيمة أمه ، ويعتق بعته أمها أو بموت السيد .

فرع : لو وطئ المكاتبه أحد الشريكين لم يحد ويلزمه المهر فيؤديه حالاً إن لم يحل عليه نجم ، وإلا فإن كان مثل المهر قدراً وجنساً أخذه الآخر وبرئ الواطئ من المهر والموطوءة من قدره من نجم الواطئ [بالتقاص]^(٢) فإن لم يكن

(١) في (ب) : [ذكرأ] .

(٢) في (ب) : [بالتقاض] .

معها شيء تقاصا في نصف / نجم الواطئ بنصف المهر ويدفع النصف الآخر [ق/٤٧١] للآخر ، ولو [عتقت ^(١)] قبل أخذ المهر والتقاص به أخذته ؛ فإن رقت بعد أخذه فإن بقي فهو للمالكين ، وإن تلف فقد تلف من ملكهما أو قبل أخذه ومعها قدره ، أخذه الآخر وبرئ الواطئ أو لا شيء معها أخذ الآخر نصف المهر من الواطئ ولو أولدها الواطئ فإن لم يلحقه الولد ، بأن قال : استبرأتها وحلف وولده للإمكان من بعد الاستبراء أو لم يقل : استبرأت ، وولده لفوق الأكثر من الوطء فلا إيلاد والولد كمن نكاح أو زنا وإن لحقه بأن ولد للإمكان من بعد الوطء إن لم يدع الاستبراء أو لدون الأقل من الاستبراء إن ادعاه ثبت إيلاد قسطه منها مع بقاء كتابته ، ثم إن كان معسراً لم يسر ، فإن أدت نجومها عتقت عنهما بالكتابة وإن عجزت وفسخا كتابتها بقي إيلاد قسط الواطئ ورق غيره .

ولو مات الواطئ قبل الأداء والفسخ عتق منها قسطه ، والباقي مكاتب أو بعد الفسخ عتق قسطه ، والباقي قن ونصف الولد حر ونصفه مكاتباً على الأم ، ولا يلزم الواطئ شيء من قيمته إذ ألحق فيه للسيد كما مر ، وإن كان الواطئ موسراً لم يسر إيلادها قبل عجزها فإن أدت نجومها عتقت بالكتابة ، والولاء لهما وبطل الإيلاد وعلى الواطئ المهر لها ، ونصف قيمة الولد لشريكه ، وإن رقت لزمه لشريكه نصف كل من قيمتها وقيمة الولد ومهرها لو وطئها الشريكان فالحد والتعزير كما مر ، ولها على كل مهر تام ؛ فإن رقت بعد قبضهما اقتسمهما المالكان أو قبل قبض شيء سقط عن كل نصف ما لزمه وتقاصا في الباقي ، فإن اختلف قدر المهرين طالب صاحب الأكثر الآخر بالزائد .

(١) في (ب) : [اعتقت] .

ولو [افتضها]^(١) أحدهما أو أفضاها لزمه لشريكه النصف من الحكومة والقيمة مع المهر ، فإن قال كل للآخر إنت الجانى حلفا ، فإن نكلا لم يلزمهما شئ وإن نكل أحدهما حكم عليه للحالف وإن ولدت ولداً واحداً فإن ادعيا الاستبراء وحلفا انتفى عنهما .

وكذا إن لم يدعيا استبراء ولم يمكن منهما بأن ولدته لفوق الأكثر من وطء الأول ولدون الأقل من وطء الثانى أو للأكثر من وطء آخرهما وطئاً وعليهما المهر ، وإن أمكن من الأول فقط لحقه ، وثبت إيلاد قسطه ، وإن كان معسراً لم يسر ، وتبقى كلها مكاتبته ؛ فإن عتقت بالأداء أو الموت فلها على كل منهما مهر تام ، وإن عجزت فرقت فنصفها قن للثانى وقسط الأول مستولد ، ولكل على الآخر نصف مهرها فيتقاصان وتتبعض حرية الولد كما مر ، وإن كان موسراً فكل الولد حر ، ويسرى الإيلاد وإن عجزت ورقت ، ثم ما لزم أحدهما للآخر فى وطئه وإيلاده من نصف مهر الأمة ونصف قيمة الولد وجب هنا للثانى على الأول ، ووطء الثانى إن كان بعد إيلاد الأول بلا شبهة فهو زناً ، أو بشبهة لزمه المهر ؛ فإن بقى قسط الأول مكاتباً فهو له وللموطوءة وإلا فهو له وإن كان قبل إيلاده لزمه نصف المهر ، وهو للأمة إن بقيت الكتابة فى قسط الأول وإلا فله .

وإن أمكن الولد من الثانى فقط لحقه ، وثبت إيلاده فى قسطه وحرية نصف الولد فإن كان موسراً سرى ويلزمه هنا ما لزم الأول هناك ، وعلى الأول مهر تام للأمة إن كان الثانى معسراً أو موسراً ، وبقيت الكتابة وإلا فنصفه .

وإن أمكن الولد منهما عرض على القائف ؛ فإن تعذر انتسب إذا بلغ ، فمن لحقه منهما فكتعيينه للإمكان ولو ولدت ولدين ، واتفق الواطئان أن هذا

(١) من (ب) .

لهذا وهذا لهذا فإن علم الواطئ أولاً فقسطه مستولد له ويسرى إذا رقت ، وإن كان موسراً وعليه للآخر النصف من المهر ومن قيمتها ، ومن قيمة الولد ثم إن تأخر وطء الثاني عن إيلاد الأول وهو عالم حد ورق ولده أو جاهل فلا وعليه للأول المهر وقيمة ولده يوم ولد إن عجزت نفسها عن قسط الثاني فقط فلها عليه نصف المهر ، وللأول نصفه وجميع قيمة الولد ، وإن تقدم على إيلادها للأول لزمه نصف المهر ، وهو للأول إن زالت كتابتها ولها إن بقيت وقسطه من الولد حر ولا يسرى إن كان معسراً ، وبإيلاد الثاني يثبت إيلاد قسطه أيضاً ، ولها على كل مهر تام ، فإن رقت قبل أخذه فلكل على شريكه قسطه من المهر.

ومن مات عتق قسطه وولد الموسر منهما حر كله وولد المعسر مبعوض وإن قال كل من الواطئين : أنا الأول وهما موسران فقد أقر كل للآخر بالنصف من قيمة الأمة والولد والمهر وكذبه الآخر ؛ فيسقط إقراره ، وكل مدع في المهر وقيمة الولد فيتقاصان فيه ، إن وجد شرطه وإلا فإن حلف كل للآخر على نفى ما ادعاه [ولا]^(١) شيء لكل على الآخر وهي أم ولد ، أحدهما مبهما ، فينفقان عليها فإذا ماتا عتقت ووقف ولاؤهما وإن مات أحدهما لم يعتق شيء منها أو وهما معسران فكما لو عرف الأول منهما ، فمن مات عتق قسطه وولاؤه لعصبته ، أو أحدهما موسر حلف كل للآخر كما مر ، وثبت إيلاد قسط الموسر باتفاقهما ، ويبقى تنازعهما في الباقي .

وعلى الموسر ثلاثة أرباع النفقة ، وعلى الآخر الربع فإن مات المعسر أولاً ، لم يعتق منها شيء فإذا مات الموسر عتقت ، وولاء نصفها لعصبته ويوقف ولأهله

(١) في (ب) : [فلا] .

باقياها وإن مات الموسر أولاً عتق قسطه ، وولاؤه لعصبته فإذا مات المعسر عتق باقياها ووقف ولاؤه بين عصبتهم .

وإن قال كل من الواطئين للآخر : أنت الأول وهما موسران ، فكل يدعى على الآخر سراية إيلاده إلى قسطه فإن حلفا أنفقاها وبموت واحد يعتق نصيب [٤٧٢/١] الحى بإقراره وبموته يعتق باقياها / ويوقف الولاء أو الموسر أحدهما فالمعسر يدعى السراية فيحلفان وينفقانها فإن سبق موت الموسر عتق قسطه بإيلاده ، وولاؤه لعصبته عتق قسط المعسر بإقراره ويوقف ولاؤه وإن سبق موت المعسر لم يعتق شيء ؛ لاحتمال سبق إحبال الموسر ، وبموته تعتق كلها وولاء قسط الموسر لعصبته والباقي موقوف .

فرع : لو ادعى اثنان ولداً من أمتهم غير المكاتب ، فإن ألحقه القائف بأحدهما ألحقه وحكم باستيلادها ؛ لإقرار الآخر به ، ويسرى إن كان موسراً لكن الآخر مقر بالإيلاذ فلا يطالب شريكه بقيمة قسطه فإن تعذر القائف وهما موسران حكم لكل بإيلاذ قسطه بإقراره ولم يسر ولو أقر بالوطء دون الولد فمن ألحق به القائف ثبت إيلاده، وسرى للموسر وغرم للآخر والله تعالى أعلم.

الحكم الخامس : الجناية من المكاتب أو عليه .

فإن جنى المكاتب موجب قود على أجنبى أقيد فإن عفى بمال أو أوجبته الجناية طوالب به بما معه ، ومما يكسبه بالأقل من أرش الجناية وقيمته ، ولا يدفع أكثر إلا بإذن سيده فإن أعسر فلصاحب الأرض تعجيزه بالقاضى ، ثم يباع بعضه للأرض والباقى مكاتب ، فإن تعذر بيع بعضه فكله والزائد على الأرض لسيده ، ولو فداه السيد بالأقل لبقى مكاتباً أجيب حتماً ، ولو اختار فداه ثم أعسر [ولأهل]^(١) الأرض تعجيزه فيباع ويقتسمون ثمنه ، أو لم يعسر

(١) فى (ب) : [فلأهل] .

لكن مات المكاتب أو قتله السيد ، أو أعتقه أو باعه ، أو أبرأه عن النجوم ، لزمه فداؤه بالأقل .

وإن تعددت جنائته وإن عتق بالأداء ففداؤه بالأقل عليه دون سيده وإن جنى على سيده أو عبده فله ولورثته القود ؛ فإن أوجبت مالا تعلق كله لا الأقل فقط بما فى يده ؛ فإن أعسر فليسده تعجيزه فيعود قنأ ، ويسقط عنه الأرش ، وإلا فإن عتق بالأداء بقى الأرش كله ، أو بإعتاق سيده أو بإبرائه عن النجوم ، فالأرش فى ماله فإن أعسر سقط وإن قتل ابن سيده عمداً - أقيد ، وإلا فكجنائته على سيده ولو جنى عبد المكاتب ، فإن كان على أجنبى عمداً - أقيد فإن عفى بمال أو أوجبته تعلق برقبته فيباع .

وللمكاتب فداؤه بأقل قيمته يوم الجناية ، والفداء لا يوم الجناية خلافاً للروضة ، فإن كان إبقاء وقد يكاتب عليه لم يعده إلا بإذن سيده ، وإن كان على سيده خطأ فلا أرش أو على طرفه عمداً ، فله قود بلا إذن فإن عفى عن قوده مجاناً ، أو أطلق فلا شيء على الجانى أو بمال أو أوجبته لم يصح بلا إذن.

وإن كان على سيد سيده بيع لها أو فداء ولو جنى على طرف المكاتب عمداً كقطع يده ، فله بلا إذن القود ولو من عبده أو العفو بأرشه لا على عبده ، والمال له ليستعين به على النجوم ، ولا يأخذه قبل الاندمال كالحر ، فإن سرى إلى النفس انفسخت الكتابة وعلى الجانى قيمته للسيد .

وإن أندمل والجانى أجنبى ، لزمه للمكاتب نصف قيمته أو وهو السيد وقد حل نجم تقاصا بشرطه ، فمن زاد له شيء أخذه أو لم يحل أخذ كل حقه ، ولو ساوى الأرش نجومه ، وقد حلت عتق بالتقاص ، فإن جنى عليه ثانياً عمداً - أقيد وإن جهل وصول التقاص .

ولا يمنع التقاص كون الدية إبلاً ؛ إذ الواجب ابتداء نصف القيمة وبها التقاص ؛ لكونها نقداً وما فضل فهو من الإبل ، إن فضل شيء وسرت الجناية بعد العتق ولو عفى بدون الأرش ، أو مجاناً بلا إذن ؛ لغا .

فإن عتق قبل أخذه طالب به الجانى ، ولو قال المكاتب : كنت حراً عند الجناية وعكس الجانى صدق الجانى بيمينه ، وتقبل شهادة السيد للمكاتب ، ولو مات وقد وجبت له أروش انفسخت الكتابة وعاد قناً ، وسقطت الأروش ، ووجبت القيمة للسيد .

فإن كانت الجناية على نفس المكاتب ، انفسخ العقد وعاد قناً ، ثم إن كان قاتله السيد لزمته الكفارة فقط أو غيره فلسيده قوده بشرطه أو قيمته وله إكسابه والله تعالى أعلم .

كتاب

أهيات الأولاد^(١)

إذا أحبل حر ولو مبعضاً أو كافراً أصلياً أو مرتداً ثم أسلم أو محجوراً بسفه أو فلس أمته، ولو محرماً له بنسب أو غيره أو أمة مكاتبه أو مكاتبه [فرغه]^(١)، أو من يملك بعضها وهو موسر فوضعت ولدأ، أو بعضه، وإن لم تضع باقيه، أو وضعت مضغة ظهر تخلفها ولو للنساء لا قبله، وإن قلن: لو بقيت تخلفت، صارت أم ولده، حيث لا مانع فتعتق بموته من رأس المال، وإن قتلته أو أحبلها في مرض موته.

ويقدم عتقها على قضاء ديونه، فإن وجد مانع ككون الواطئ مكاتباً أو راهناً معسراً، أو الأمة لما دونه في التجارة المدين أو جانية بموجب مال في رقبته والواطئ معسراً، أو لكون الأمة تركة مدين والواطئ وارثه المعسر، لم يثبت لها أمية الولد.

فرع: ليس لسيد المستولدة بيعها، ولا رهنها، ولا هبتها، ولا الوصية بها، أو بمنفعتها ونحو ذلك، وينقض الحكم بصحته.

وله إيجارتها واستخدامها وبيعها من نفسها ووطؤها وقيمتها أو أرشها بالجناية

(١) إذا حملت الأمة من سيدها فقد ثبت لها حرمة حرية تمنع بيعها وهبتها والمعاوضة على رقبته أو عتقها عن سبب يوجب العتق من كفارة أو نذر أو غير ذلك ولم يبق فيها إلا الاستمتاع بها في حياته، سواء وضعت ولداً ميتاً أو حياً كامل الخلقة أو ناقصاً أو أسقطت مخلقاً أو غير مخلق، علقه أو مضغة، أو ما يعتلم أنه حمل، فإذا مات سيدها عتقت من رأس ماله كان له مال سواها أو لم يكن له غيرها.

(٢) في (١): [فرغه].

[٤٧٣/ع] عليها ، وولدها من غيره مثلها ، وله تزويجها جبراً / بعد استبرائها وتزويج بنتها بلا استبراء ولا بنها التزوج بالإذن .

فرع : ينعقد ولد السيد من أمته حراً [وثبتت ^(١)] حرمة الحرية للأم سراية لا تبعاً للولد ولأولادها من غيره بعد [الاستيلاد] ^(٢) ، حكمها في العتق بموت السيد ؛ وإن ماتت الأم في حياته .

فرع : من أحبل أمة غيره يظنها زوجته الحرة ، أو أمته انعقد ولده حراً ؛ فيغرم قيمته لسيدها أو يظنها زوجته الأمة انعقد قناً لمالكها ، وفي الحالين لو ملكها الواطئ ولو قبل وضع ولده ، لم تصر أم ولد إلا إن وطئها بعد الملك ، وضعت للأقل من وطئه .

فرع : لو وطئ اثنان أمتهم فولدت ولداً يمكن من كل منهما وتنازعا فألحقه القائف بأحدهما - ثبت إيلاد قسطه ، وسرى للموسر لكن الآخر مقر بإيلاده فلا يغرم لشريكه ؛ فإن عدم القائف وهما موسران ، ثبت لكل إيلاد قسطه بإقراره ، ولا سراية ولو أقر بالوطء دون الولد فإن لحق بأحدهما بما مر ، فهي مستولدة ويغرم للآخر كما مر .

خاتمة

ختم الله لنا بالإيمان ، آمين .

لو أسلمت مستولدة الكافر دونه أو استولدها وهي مسلمة لم يجز بيعها ، فتوضع مع امرأة ثقة وعليه نفقتها ، وله كسبها ، ويزوجها القاضي بإذنه ، وإن

(١) في (ب) : [وثبتت] .

(٢) في (ب) : [الإيلاد] .

كرهت ومهرها له والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وهو
حسبي ونعم الوكيل ، والحمد لله [وحده] ^(١) [الغني الوهاب] ^(٢) قال مؤلفه
مولانا وسيدنا وشيخنا شيخ الإسلام أفضى قضاة الأنام صفى الدين : أحمد
بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن القاضي العلامة الكبير نجم الدين أبي
المحاسن : يوسف بن محمد المزجد السيفي المرادي أدام الله النفع به ، وبارك
فيه وفي خلفه ، فرغت من تأليفه : ضحوة يوم الجمعة لرباع عشر من شهر
ذي القعدة الحرام من شهور سنة ست عشرة وتسعمائة .

وكان الفراغ من تعليقته يوم السبت المبارك ، ثامن عشر ربيع الأول من
شهور سنة واحد وستين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام ، علقها لنفسه الفقير الحقير أقل العباد وأحوجهم إلى رحمة
ربه الكريم ، سليم الثواني ختم الله تعالى أعماله بالصالحات وبلغه ربه في
الدارين المرادات ، بجاه سيدنا ومولانا محمد سيد السادات ، وبجاه إخوانه من
الأنبياء والمرسلين ، وبجاه آله وأصحابه معدن السعادات ، وكنوز الهدايات ،
اللهم صل وسلم ، وزد وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى جميع الأنبياء
 والمرسلين ، وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين اللهم اغفر لى وارحمنى وبلغنى
فى الدارين مرادى المرام آمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين .

(١) من (ب) .

(٢) غير موجودة فى (ب) .

[illegible]

الفهارس العامة للكتاب

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	الآيات
		سورة الفاتحة
٢٠٣	١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
٢٧٦	١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾
		سورة البقرة
		﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾
١٩٤٢	٤٨	﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ﴾
١٧٨٠	١٠٢	﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾
٢٥٩	١٣٦	﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾
٤٠٠	١٥٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾
١٦٧٥	١٧٨	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾
١١٩٧	١٨٠	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
٤٨٧	١٨٥	﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾
١٤١٧، ١٣٨٥	١٨٧	﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرِبُوهَا ﴾
١٨٤٧	١٨٧	

الآيات	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ ﴾	١٨٩	٥٣١
﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾	١٩٤	١٨٨٩
﴿ وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾	١٩٦	٥١٧
﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾	١٩٦	٥٩٨
﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾	١٩٨	٥٦٥
﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾	٢٠١	٥٥٧، ٥٥٣
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ ... ﴾	٢١٦	١٩٠٣، ١٨٩٩
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾	٢٢٠	٨٥٣
﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾	٢٢٠	٨٥٩
﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٢٢٦	١٥٤١
﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	٢٢٧	١٥٤١
﴿ وَبِعَوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾	٢٢٨	١٥٣٥

الآيات	رقم الآية	الصفحة
﴿ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	٢٢٨	١٥٩٩
﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾	٢٢٩	١٤٥٧
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيَما حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾	٢٢٩	١٤١٧
﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾	٢٢٩	١٤٢٤
﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾	٢٣٣	١٠٤٩
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾	٢٣٣	١٦٢٩
﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	٢٣٣	١٦٤٦، ١٦٤٣
﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذِرُونَ أَزْوَاجًا ﴾	٢٣٤	١٦٠٦
﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾	٢٣٦	١٣٨٦
﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ ﴾	٢٣٦	١٣٨٦
﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾	٢٣٧	١٣٧٩
﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	٢٤١	١٣٨٦

الصفحة	رقم الآية	الآيات
٦٤١	٢٤٩	﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ..﴾
٤٢٩	٢٦٧	﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾
٦٥٣	٢٧٠	﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾
٦٩٠، ٦٧٣	٢٧٥	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
٢١٠٥، ٢٠٨٧	٢٨٢	﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾
٨٠٥	٢٨٣	﴿وَأَنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾
٢٠٨٧	٢٨٣	﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾
٩٣	٢٨٦ ، ٢٨٥	﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾
		سورة آل عمران
٦٥٣	٣٥	﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾
٦٢١	٣٦	﴿وَإِنِّي سَمِيتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ﴾
٢٥٩	٦٤	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾
٢١٥٢، ١٥٩٤	٧٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾

الآيات	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٥١٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾	١٠٢	١٢٩٧
﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾	١٥٩	١٢٧٧
﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	١٩٠	٢٦٨
سورة النساء		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾	١	١٢٩٧
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾	١	٣١٢
﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾	٣	١١٩٠
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾	٣	١٤٠٥
﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾	٤	١٣٦٧
﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	٤	١٣٨٥
﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾	٦	٨٥٣
﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ ﴾	٨	٢٠٧٣

الصفحة	رقم الآية	الآيات
١٩٢٢	١٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ
١١٩٧	١١	﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ۖ
٢١٠٣	١٥	﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ
١٣٢٠	٢٣	﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ
		﴿ حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ۖ
٢١٠٢	٣١	﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ
		عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ۖ
١٤١٥، ١٤١٤	٣٤	﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ
		وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ۖ
١٨٠١، ١٧٠٣	٩٢	﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
		مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ۖ
١٨٠١	٩٢	﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ
٣٢٥	٢٠٢	مُؤْمِنٌ... ۖ
٨٦١	١٢٨	﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ۖ
		﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۖ
١٨٢٣	١٤١	﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
		سَبِيلًا ۖ

الصفحة	رقم الآية	الآيات
		سورة المائدة
١٩٨٣	٨٩	﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ ﴾
١٨٧٤	٣٣	﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾
١٨٧٧	٣٤	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾
١٨٥٨	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ﴾
٢٠٠٩	٤٢	﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾
١٧٠٤	٤٥	﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾
٢٠٠٩	٤٩	﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾
١٩٧٧	٨٩	﴿ لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾
٢١٧٧	٨٩	﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾
١٨٧٩	٩٠	﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ ﴾
٦٢٧	٩٦	﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾	٧٩	١٩٣
﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾	١٤١	٤٢٩
سورة الأعراف		
﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	٣٥١	٢٣
﴿ سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾	١١٦	١٧٨٠
﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾	١٥٧	٦٤١
سورة الأنفال		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	١٥ ، ١٦	١٩٢٢
﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾	٤١	١٢١٩
﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾	٦٠	١٩٦١
﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾	٦١ ، ٦٢	١٩٥٧

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة التوبة		
﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	٣	١٧٠
﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾	٢٩	١٩٤٢، ١٨٩٩
﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٣٤	٤٣٨
﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ ﴾	٣٦	١٩٥٧
﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾	٣٦	١٨٩٩
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾	٦٠	٤٦٨
﴿ قُلْ أَبَا اللَّهِ وَأَيَّاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	٦٦	١٨٣٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ ﴾	١٢٣	١٨٩٩
سورة يونس		
﴿ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا ﴾	٨٩	٣٥١

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة يوسف		
﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾	٧٢	١٠٨٩، ٨٨١
﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ ﴾	٧٢	١١٧٨
سورة الحجر		
﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾	١٥	١٧٨٠
﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	٧٢	١٢٨٣
﴿ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾	٨٥	١٩٠٢
سورة الإسراء		
﴿ وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾	٣٦	٢١١٤
﴿ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾	١٠٨	٢٥٦
سورة الكهف		
﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾	٧٩	٩٦٩
سورة طه		
﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾	٢٥	٢٠٢٥
﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾	٥٥	٣٩٠
﴿ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾	٦٦	١٧٨٠

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنبياء		
﴿الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾	٥٢	٥٠٩
﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ﴾	٨٤	٣٥١
﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾	٨٨	٣٥١
سورة الحج		
﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾	٢٧	٥١٧
﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾	٢٨	٦٠٧
﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ	٣٩	١٩٠٣
﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾	٧٧	٩٥٧
سورة المؤمنون		
﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾	٩٦	١٩٠٢
سورة النور		
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ﴾	٢	١٨٤٧
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا	٤	٢١٠٣
﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ.....﴾		
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا		

الآيات	رقم الآية	الصفحة
بأربعة شهداء فاجلدوهم ﴿	٤	١٥٨١
﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾	٤	١٥٧٥
﴿ إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾	٥	١٥٧٥
﴿ والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين * والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين * ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين * والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾	٩ : ٦	١٥٨٥
﴿ ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ﴾	٨	١٥٨٥
﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم		

الآيات	رقم الآية	الصفحة
يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ ﴿	١٣	٢١٠٣
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿	٢٣	١٥٧٥
﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿	٢٤	١٥٧٥
﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿	٢٥	١٥٧٥
﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴿	٣٠	١٢٩٢
﴿ وَأَنْكَحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴿	٣٢	١٢٨٩
﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴿	٣٣	٢٢٣١
﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿	٤٨	٢١٣٥
سورة النحل		
﴿ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿	٣٦	٣١٢
﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ ﴿	٣٧	٣١٢

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة القصص		
﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾	٢٦	١٠٤٩
﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ ﴾	٢٧	١٠٤٩
سورة الأحزاب		
﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ ﴾	٥	١٢٧٩
﴿ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ		
فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾	٥	٢٢١٢
﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	٦	١٢٨٧
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ ﴾	٢٨	١٢٣١
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ		
تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ		
أُمْتَعِكُنَّ وَأَسْرَحِكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِنْ		
كُنْتُمْ تُرَدُّنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ		
فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا		
عَظِيمًا ﴾	٢٨ ، ٢٩	١٢٧٥
﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ		
مُبِينَةٍ ﴾	٣٠	١٢٨٧
﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ		

الآيات	رقم الآية	الصفحة
﴿ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾	٣١	١٢٨٧
﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾	٣٧	٢١٧٧
﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا ﴾	٣٧	١٢٨٠
﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾	٣٧	١٢٨٠
﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا ﴾	٥٣	١٢٨٧
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾	٥٦	٣١٤
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾	٧٠	٣١٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	٧٠ ، ٧١	١٢٩٧
سورة فاطر		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	١	٣١٢

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة يس		
﴿ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ ﴾	٥٧	٢١٣٥
سورة ص		
﴿ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِمًا وَأَنَابَ ﴾	٢٤	٢٥٣
﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾	٢٤	٨٩٤
سورة فصلت		
﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴾	٣١	١٨٠٣
سورة الشورى		
﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ ﴾	٥	١٢٨٨
﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾	٣٨	١٢٧٧
سورة الزخرف		
﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾	١٣	٩٧
﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ ﴾	٨٩	١٩٠٢

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة الفتح		
﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾	٩	١٨٨٢
سورة الحجرات		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾	٢	١٢٨٤
﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾	٦	٢٠٨٧
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾	٩	١٨٢٩
﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾	١٤	١٦٥٦
سورة الذاريات		
﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ * فَورَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنْكُمْ تُنطِقُونَ﴾	٣٣، ٣٢	١٩٧٧
سورة الطور		
﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	٤٨	١٩٠٢

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة المجادلة		
﴿ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	٢	١٥٥٩
﴿ وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	٣	١٥٦٦، ١٥٦١
﴿ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾	٤	١٥٧٢
﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾	٤	١٥٦٩
سورة الطلاق		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ ﴾	١	١٦١٥
﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾	٢	٢١٠٤، ٢٠٨٧
﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾	٢	١٦٠٢
﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	٤	١٦٠٦

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة الحاقة		
﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾	٧	٦٠٧
سورة المعارج		
﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ... ﴾	٤١٠ ٤٠	١٩٧٧
سورة نوح		
﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾	١٠	٣٤٩
سورة المزمل		
﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ * قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ... ﴾	٤٠١	١٢٧٦
﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ * قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١	١٩٠٠
﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ ﴾	٢٠	١٢٧٦
﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾	٢٠	١٩٠٠
﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾	٢٠	١٠٢١

الآيات	رقم الآية	الصفحة
سورة المدثر		
﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾	٢١	٣١١
سورة الإنسان		
﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾	٧	٦٥٣
سورة البلد		
﴿ فَكُ رَقَبَةً ﴾	١٣	٢١٧٧
سورة الزلزلة		
﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾	٧	٢٠٤٢
سورة الكوثر		
﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾	٢	٦٠٧

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
	حرف الألف
١٦٤٣	« ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاملك »
١٤٤١	« أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق »
١٥٣٥	« أتاني جبريل فقال راجع حفصة »
٨٥٩	« اتجروا في أموال اليتامى ، لا تأكلها الزكاة »
٨٥٣	« أتخرجان على رجل أنا شريكه »
١٣٨٦	« أتردين عليه حديثه »
٧٧	« اتقوا اللعائن »
١٦٤٣	« اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله »
١٩٢٢، ١٦٧٥	« اجتنبوا السبع الموبقات »
١٠٤٩	« احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الذي حجه »
٦٢٨ ، ٣٥	« أحلت لنا ميتتان ودمان ... »
١٣٣٨	« اختر منهن أربعاً ، وفارق سائرهن »
١٩١٥	« اخرج إلى هذا فعلمه ... »
١٣٥٤	« إذا أتى أحدكم أهله فليستتر »
٢٠٠٩	« إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ... »
١٤١٢	« إذا أراد سفرأ أقرع بين نسائه »

الصفحة	الحديث
١١٨١	« إذا استهل المولود ورت »
١٦٤	« إذا اشتد الحر فأبردوا »
٣٦١	« إذا أغمضت الميت »
٢٧٩	« إذا أقيمت الصلاة »
١٤٠٠ ، ٦٦	« إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها أو ... »
٨٤	« إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل »
٧١٧	« إذا بايعت فقل لا خلافة »
٣٢٤	« إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه »
٣١٨	« إذا جاء أحدكم الجمعة »
٥٥	« إذا جنح الليل أو أمسيتم »
٦١١	« إذا دخلت العشر وأراد أحدكم ... »
١٣٥٥	« إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه »
١٣٩٣	« إذا دعى أحدكم فليجب ، فإن كان صائماً فليصل »
١٣٩٢	« إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها »
٨٠	« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط »
١٨٥٦	« إذا زنت أمة أحدكم ... »
١٤٠٢	« إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء »
١٨٨١	« إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه »

الصفحة	الحديث
١٩١٦	« إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله »
٥٦	« قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ﴾ »
٣١	« إذا كان الماء قلتين »
٣٢٠	« إذا كان يوم الجمعة »
١١٠٩	« إذا مات الإنسان انقطع عمله »
١٩١٤	« إذا ولج الرجل . . . »
٣٥٨	« اذهب البأس رب الناس »
١٨٥٥	« اذهبى فأرضعيه حتى تطفميه »
٣٥٨	« أسأل الله العظيم رب العرش »
٣٥٥	« استحيوا من الله حق الحياء »
٢٥٨	« استقيموا ولن تحصوا واعلموا إن خير أعمالكم الصلاة »
٣٧٥	« أسرعوا بالجنابة »
٣٩٨	« اصنعوا لآل جعفر طعاماً »
١٥٣٦	« أشهد على طلاقها وعلى رجعتها »
١٥٩٩	« إعتدى فى بيت ابن أم مكتوم »
١٨٠١	« اعتقوا عنه رقبة . . . »
٦٢٢	« أعرستم الليلة »
١١٤٢	« أعرّف عفاصها ووكادها »

الصفحة	الحديث
٩٠	« أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم »
٢٣٩	« أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم »
٤٨٩	« أعوذ بالله من شر هذا الغاسق »
١٤١٧	« اقبل الحديقة وطلقها تطليقة »
٣٦٠	« اقرؤوا يس على موتاكم »
٣٥٥	« أكثرُوا ذكر هاذم اللذات »
٣٢٢	« أكثرُوا على الصلاة فى يوم الجمعة »
١٩٦١	« ألا إن القوة الرمى ما . . . »
١٦٢٤	« ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل . . »
٣٦٩	« البسوا من ثيابكم البياض »
١٣٦٧	« التمس ولو خائماً من حديد »
٤٨٩	« الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان »
٣٣٧ ، ١٩٥	« الله أكبر كبيراً »
٣٥٠	« اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة »
٤٠	« اللهم أجرنى فى مصيبتى »
٥٦١	« اللهم اجعل قلبى نوراً »
٣٨٤	« اللهم اجعله فرطاً لأبويه »
٥٥٣	« اللهم اجعله ميروراً »

الصفحة	الحديث
٣٤٦	« اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »
٥٣٩	« اللهم أحرم لك شعري وبشري ... »
٣٦١	« اللهم أحيني ما كانت الحياة »
٣٥٠ ، ١٠٩	« اللهم اسقنا ... »
٣٨٩	« اللهم أسلمه إليك الأشقاء »
٣٥٩	« اللهم اشف عبدك فلان »
٥٥٣	« اللهم أظلني يوم ظلك »
٥٥٧	« اللهم اعصمنا بدينك وطواعيتك »
٣٨٣	« اللهم اغفر لحينا وميتنا »
٣٨٣	« اللهم اغفر له وارحمه »
٢١٥	« اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت »
٢١١	« اللهم اغفر لى وارحمنى »
٢٥٥	« اللهم اكتب لى بها عندك أجراً »
٢٠٦	« اللهم إنا نستعينك ونستغفرك »
١٩٤	« اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت »
٤٩٩	« اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ... »
٦١	« اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر »
٥٦١	« اللهم إنى أسألك الهدى »

الصفحة	الحديث
٢٦١	« اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك »
٧٥	« اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »
٥٥٣	« اللهم إني أعوذ بك من الشك »
٥٥٣	« اللهم إني أعوذ بك من الكفر »
٢١٥	« اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمائم »
٢١٥	« اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر »
٥٦١ ، ٢١٦	« اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً »
٢٠٥	« اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ »
١٩٤	« اللهم باعد بيني وبين خطاياي »
٥٥٣	« اللهم البيت بيتك »
٣٥٢	« اللهم حوالينا ولا علينا »
١٧٦	« اللهم رب هذه الدعوة التامة »
٥٥٧	« اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة »
٥٤٨	« اللهم زد هذا البيت تشريفاً »
٢١٤	« اللهم صل على محمد عبدك ورسولك »
٣٥٣	« اللهم صلياً نافعاً »
٨٢	« اللهم طهر قلبي من النفاق »
٥٧٥	« اللهم فأصحبني العافية في بدني »

الصفحة	الحديث
٥٥٣	« اللهم قننى بما رزقتنى »
٢٠٣	« اللهم لك ركعت ولك أسلمت »
٢٠٨	« اللهم لك سجدت وبك آمنت . . . »
٤٩٨	« اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت . . »
٣٨٤	« اللهم لا تحرمنا أجره »
٣٤٦	« اللهم لا تقتلنا بغضبك »
١٧٦	« اللهم هذا إقبال ليلك أو نهارك »
٥٤	« أمر بلال أن يشفع بالأذان »
٥٧٤	« أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت »
١٨٩٩	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »
٦١٦	« أمرنى رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة . . . »
٥٥٤	« أمرهم النبى ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط »
١٦٤٦	« أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت »
١٧٨٤	« أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة »
٧٠	« أن رجلاً أتى النبى ﷺ فقال يا رسول الله كيف الطهور »
	« أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه فى الجاهلية »
١٨٠٤	
١٢٧١	« أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين »

الصفحة	الحديث
٤٥٢	« أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان . . . »
١٠٣٧	« أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر »
٢٠٤	« أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه »
٢٣٠	« أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله »
٢٢٤	« أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلى فى سبع مواطن . . . »
٤٩٦	« أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين : يوم الفطر . . »
٧٦٧	« أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة »
١٠٤٥	« أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة »
١٤١١	« أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة »
٣٢٦، ٢٤٩	« أن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو »
٦٤٤	« أن طبيباً سأل النبى ﷺ عن الضفدع يجعلها فى دواء »
٥٦٩	« أن العباس استأذن رسول الله ﷺ »
٣٤٨	« أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحطوا »
٥٤	« أن قدح النبى ﷺ انكسر »
١٦٧٥	« أن نجعل لله نداً . . . »
١٨٨٣	« أن النبى ﷺ حبس فى التهمة »
١٧٨٣	« أن النبى ﷺ خرج وساروا معه نحو ماء . . . »
٥٦٩	« أن النبى ﷺ رخص لرعاء الإبل »

الصفحة	الحديث
١٩٦١	« أن النبي ﷺ سابق بين الخيل وفضل القرح فى الغاية »
١٩١	« أن النبي ﷺ قال : «صل قائماً»
١٥٩	« أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة »
١١٣٨	« إن أبر البر صلة الرجل أهل »
١٠٥، ١٠٣	« إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ »
١٠٩٤	
٦٢٠	« إن أخنع اسم عند الله رجل . . . »
١٣٩٤	« إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »
١٢٨٥	« إن أفضل أيامكم يوم الجمعة »
٦٧٨	« إن الله حرم بيع الخمر »
٦٩	« إن أمتى يدعون يوم القيامة »
١٨٠٤	« إن أول قسامة كانت فى الجاهلية . . . »
٢٦٩	« إن أول ما يحاسب به العبد »
١٦٩	« إن جهنم تسجر لا يوم الجمعة »
١٢٧٦	« إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد . . . »
٣٣	« إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب ريحه »
٣٣٢	« إن نبى الله ﷺ أخذ حريراً »
١١٥٧	« إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

الصفحة	الحديث
٥٥	« إنا بأرض قوم أهل كناس »
١٢٨٢	« أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة »
٢٣٦	« أنا النبي لا كذب »
١٢٨٢	« أنا أول من تنشق عنه الأرض ثم أبو بكر »
١٢٨٢	« أنا أول الناس يشفع في الجنة »
١٢٨٢	« أنا سيد ولد آدم . . . »
٩٧	« أنا عند ظن عبدى بى »
١٦٦٦	« أنت أحق به ما لم تنكحى »
١٢٨٩	« أنتم الذين قلتم كذا وكذا . . . »
١٨٨٩	« انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً »
١٢٩١	« انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما »
٢٤٨	« إنما أنا بشر مثلكم »
٩٨	« إنما عرق وليس بالحیضة »
٥٦	« إنما الأعمال بالنيات »
٢٢١٢، ١١٧١	« إنما الولاء لمن أعتق »
٣٨٦	« أنه ﷺ صلى على قتلى أحد »
١٣٥١	« أنه قال فى العنين أن يؤجل سنة »
٢٣٥	« أنه كان إذا دخل الكعبة »

الصفحة	الحديث
١٠٢٨	« أنه كان يشترط على الرجل »
١٨٨٠	« إنه ليس بدواء ولكنه داء »
١٦١٠	« إنه يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل وانزعيه بالنهار »
٣٩	« إنها ليست بنجس »
١٢٧٧	« إني لا أكل متكنأً »
٢٠١	« إني لأعطي الرجل وغيره أحب »
٢٢٩	« أهدى إلى الرسول ﷺ فزوج حرير »
٧٤	« أوصيك يا معاذ لا تدعن »
٥٧٦	« آيئون تائبون »
١٢٢	« أى الخلق أعجب »
٦٧٣	« أى الكسب أطيب »
١١٠١	« إياكم والجلوس على الطرقات »
٤٩٦	« أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل »
١٠٠	« أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها »
٤٢	« أيما إهاب دبغ فقد طهر »
١٣٤٦	« أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها »
١٨٢٣	« الأئمة من قريش »

الصفحة	الحديث
	حرف الباء
١٢٩٧	« بارك الله لك ، وبارك عليك »
٦٢٢	« بارك الله لك فى الموهوب »
٩١	« بش ما لأحدهم أن يقول »
١٣٩٧	« بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده »
١٣٥٤	« بسم الله اللهم جنبنا الشيطان »
٥٥٢	« بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك »
٣٨٨	« بسم الله وعلى سنة رسول الله »
٧٠٨	« بع الجميع بالدرهم »
	« بلى فجدى نخلك ، فإنك عسى أن تصدقنى أو تفعلنى معروفاً »
١٦١٩	
٤٨٧،٤٠٣	« بنى الإسلام على خمس »
٧٤٣	« البيعان بالخيار »
١٥٨٥	« البينه أو حد فى ظهرك »
	حرف التاء
٢١٢	« التحيات المباركات الصلوات »
٢١١	« التحيات لله ، سلام عليك »
٢١٣	« التحيات لله الزاكيات »

الصفحة	الحديث
٢١٢	« التحيات لله والصلوات »
٣٥٧	« تداؤوا عباد الله »
١٢٩١	« تزوجوا الودود الولود »
١٢٨٤	« تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى »
١٦١	« تغزون فيقال : نعم »
١١٢٩	« تهادوا تحابو »
	حرف الثاء
٢١٨	« ثبت أن النبي ﷺ كان يعقد التسبيح بيمينه »
٧٠	« ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما »
١٢٠٠، ١١٥٦	« الثلث والثلث كثير »
١٠٤٩	« قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم »
	حرف الجيم
٤٥	« جاء أعرابى فبال فى طائفة . . . »
١٢٩	« جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن »
١١٨٤	« جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه »
٧٩	« جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً »
	حرف الحاء
١١٢	« حتى ينادى ابن أم مكتوم »

الصفحة	الحديث
١٣٣	« حديث الإفك »
١٩١٠	« حق المسلم على المسلم »
٧٨	« الحمد لله الذى أذاقنى لذته »
١٩٤	« الحمد لله حمداً كثيراً »
٣٣٤	« الحمد لله الذى كسانى هذا الثوب . . »
١٦٨	« حين تطلع الشمس بازغة »
	حرف الخاء
١٨٥١	« خذوا عني ، خذوا عني . . . »
١٨٤٧	« خذوا عني فقد جل الله لهن . . . »
٢٣٣	« الخراج بالضمان »
٢٥١	« خير القرون قرنى »
	حرف الدال
٤٩٧	« دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا يا أم المؤمنين . . »
٧٣	« دخل مكة وعلى رأسه المغفر »
١٢٥	« دعهما فإنى أدخلتهما طاهرتين »
٢٤٩	« الدين النصيحة »
	حرف الذال
٦٣٠	« ذكاة الجنين ذكاة أمه »

الصفحة	الحديث
٤٩٨	« ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى »
	حرف الراء
٢٠٠٨	« رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله »
١٨٢	« رؤية الدجال »
٥٥٧	« رب اغفر وارحم »
٥٦٦	« رحم الله المحلقين »
١٦٨٨	« رفع القلم عن ثلاث »
٢٥٨	« ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »
٨٠٥	« رهن درعه من يهودى »
٨١٦	« الرهن مركوب ومحلوب »
	حرف الزاى
٨٨١	« الزعيم غارم »
	حرف السين
٣٣٧، ٢٦٣	« سبحان الله والحمد لله »
٢٠٩	« سبحان ذى الجبروت والكبرياء »
٣٥٢	« سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته »

الصفحة	الحديث
٢٠٩	« سبحانك اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لي »
٢٥٥	« سجد وجهي للذي خلقه »
١٩٤٢	« سنوا بهم سنة أهل الكتاب »
٢٨٨	« سوا صفوفكم »
٥١٥	« السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً »
٦٥	« السواك مطهرة للفم »
٣٩٣	« السلام عليكم دار قوم مؤمنين »
٣٩٣	« السلام على أهل القبور من المؤمنين »
١٩١١	« السلام عليكم يا صبيان »
	حرف الشين
٢١٠٤، ٢٠٨٧	« شاهدك أو يمينه »
٢١٣٥	
١٦١	« شغلونا عن الصلاة الوسطى »
٤٨٨	« شهرا عيد لا ينقصان »
٩٩٩	« الشفعة فيما لم يقسم »
	حرف الصاد
٦٦٨	« صل ههنا »
١٥٥	« صلاة في إثر صلاة كتاب في عشرين »

الصفحة	الحديث
٦٦٨	« صلاة في مسجدي هذا »
٢٢٦	« صلاة المرأة في بيتها أفضل »
٨٦١	« الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا »
١٢٨٥	« صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً »
٢١٠٢	« الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن »
	حرف الضاد
١٢٧١، ١٢٢٧	« ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم »
	حرف الطاء
٤٦	« طهور إناء أحلكم إذا ولغ فيه الكلب »
	حرف العين
١١٣٥	« العائد في هبته كالكلب يقىء »
٩٥٧	« العارية مؤداة »
٤٤٩	« العجماء جبارا والمعدن جبار ... »
١٠٤٥	« عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج »
٦٢١	« عق رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة وقال : يا فاطمة احلقى »
٢١١٤	« على مثلها فاشهد أو دع »

الصفحة	الحديث
٦١٩	« عن الغلام شاتان مكافئتان »
	حرف الغين
٣١٨	« غسل يوم الجمعة »
	حرف الفاء
٣٩١	« فإذا أنامت »
١٣٩١	« فبارك الله لك أولم ولو بشاة »
٢١٩٢	« فجزأهم أثلاثاً ثم أفرع بينهم »
١٩٠١	« فرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة »
٧٨	« فرض زكاة الفطر من رمضان »
١٢٨٧	« فضلنا على الناس بثلاث »
١٧٤١	« فى الأذن خمسون من الإبل »
١٧٤٢	« فى الأنف إذا قطع المارن مائة من الإبل »
١٩٥	« فى الحبة السوداء شفاء »
٤٢٩	« فيما سقت السماء العشر وما سقى بالنضح »
٤٣٢	« فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر »
١٧٠٣	« فى النفس مائة من الإبل »
١٧٠٤	« فى اليد خمسون وفى الرجل خمسون ... »
٣٢٣	« فى يوم الجمعة ساعة »

الصفحة	الحديث
٤٣٢	« فيما سقى الأنهار والغيم العصور وفيما سقى بالساقين نصف العشر »
	حرف القاف
٨٩٤	« قال الله تعالى : أنا ثالث الشريكين »
١١٢	« قتلوه قتلهم الله ألا سألوا »
١٠٢	« قضى بالشاهد واليمين »
٢٠٤٩	« قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدن بين يدي الحاكم »
١٧٩٢	« قضى فى الجنين بغرة عبد »
٢١٠٨	« قضى فى الحق بشاهدين ، فإن جاء شاهدين أخذ حقه ... »
١٨٥٨	« قطع فى مجن ثلاثة دراهم »
٦٢٢	« قل جعله الله مباركا عليك »
١٩١٧	« قم فأخبره تثبت المودة »
	حرف الكاف
١٩٠٢	« كان أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة »
٧٨	« كان إذا خرج من الغائط »
٩٧	« كان إذا استوى على بغيره خارجاً »

الصفحة	الحديث
١٥٩	« كان رسول الله ﷺ إذا قال بلال »
٣٧٦	« كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام فى الجنابة »
٣٢٥	« كان رسول الله ﷺ نازلاً بين ضحيان وعسفان »
١٨٨	« كان رسول الله ﷺ يرفع يديه حذو منكبيه »
١٦٢	« كان رسول الله ﷺ يصلى الهجير »
٢٦٤	« كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور »
١١٢٩	« كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية »
٣٥٨	« كان غلام يهودى يخدم النبى ﷺ »
٢٩٢	« كان النبى ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال »
٧٢	« كان النبى ﷺ يتوضأ بالمد »
٦٠٧	« كان ﷺ يضحى بكبشين أملحين أقرنين »
٦٨	« كان النبى ﷺ يعجبه التيمن فى تنعله وترجله »
٢٥٢	« كان النبى ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة »
	« كانت للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما لا يطيقان
٥٠٤	الصيام »
١٠٠	« كفى بالمرء إثماً أن يحدث »
٦٤١	« كل ذى ناب من السباع فأكله حرام »
١٨٧٩	« كل شراب أسكر فهو حرام »

الصفحة	الحديث
١٢٨٨	« كل عمل ابن آدم له ... »
٦١٩	« كل غلام رهينة »
٦٥	« كل كلام لا يُبدأ فيه بالحمد »
٩٥٧	« كل معروف صدقة »
١٨٨٩	« كن كابن آدم »
١٠٤٦	« كنا أكثر أهل الأرض - المدينة - »
٣٢١	« كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ »
٤٠١	« كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب »
٣٠٣	« كنا نجمع مع رسول الله ﷺ »
١٥٢	« كنت نهيتكم عن زيارة القبور »
	حرف الالام
٥٣٩	« لبيك اللهم لبيك »
٥٤٦	« لبيك إن العيش عيش الآخرة »
١٨٩	« لبيك حقا حقا »
٥٤٥	« لبيك لبيك وسعديك .. »
	« لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة والواشمة »
٦٢٤	« والمستوشمة »
١٤٥٧	« للعبد طلقتان »

الصفحة	الحديث
١٩٠٠	« لغدوة أوروحة فى سبيل الله خير من الدنيا وما فيها »
٣٤٢	« لقيت رسول الله ﷺ يوم عيد »
٣٦٠	« لقنوا موتاكم لا إله إلا الله »
١٤٩	« للسائل حق وإن جاء على فرس »
١٩٤٧	« لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو عدله من المعاشرة »
١٦٩٤	« لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به »
١٨٩٢	« لو أن امرأ اطلع عليه »
١١٢٩	« لو أهدى إلى كراع لقبلت »
١٢٨	« لو كان الدين بالرأى »
٦٣	« لولا أن أشق على أمتى »
١١٤٦	« لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها »
٢١٣٥	« لو يعطى بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال .. »
٨٣٩	« لى الواجد يحل عرضه وعقوبته »
١١٧٧	« ليس لقاتل العمدة ميراث »
٣٩٩	« ليس منا من لطم الخدود »
٣٧	« ليكونن من أمتى أقوام »

الصفحة	الحديث
	حرف الالام ألف
٢٣٨	« لا أربح الله تجارتك »
١٣٩٩	« لا آكل متكئاً »
١٦٣	« لا أقدروا له قدره »
٥٦٠	« لا إله إلا الله وحده لا شريك له »
١٣٩٨	« لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال »
١٩٥٤	« لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام »
٦٩٠	« لا تبيعوا الذهب بالذهب »
٣٧٦	« لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار »
٢٠٠٨	« لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبرى عيداً »
١٨٨٣	« لا تجلدوا فوق عشرة أسواط »
١٥٨	« لا تجلسوا على القبور »
	« لا تحمد امرأة على ميت فوق ثلاثة ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً »
١٦٠٩	« لا تحرم المصة والمصتان »
١٦٣١	« لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق »
١٨٢	« لا تشتروا السمك فى الماء »
٦٨١	« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »
٩٦٩	

الصفحة	الحديث
٥٣	« لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة »
٧٢٥	« لا تصروا الإبل والغنم »
١٨٥٨	« لا تقطع يد سارق إلا فى ربع دينار فصاعداً »
٧٠٥	« لا تلقوا الركبان »
١٨٨٧	« لا تنهكى فإن ذلك أحظى للمرأة ... »
٢٣٨	« لا ردها الله عليك »
١٩٦	« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »
١٨٥٨	« لا قطع فى ماشية »
٢٠٤	« لا مانع لما أعطيت »
٥٩٤	« لا هجرة بعد ولكن جهاد ونية »
١٨٨٥	« لا يبقى أحد منكم إلا ... »
١٨٣٤	« لا يتبع مدبر »
٣٥٦	« لا يتمنين أحدكم الموت »
١٣٢١	« لا يجمع بين المرأة وعمتها »
٧٠٤	« لا يحتكر إلا خاطيء »
٢٠٢٣	« لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان »
١٦٨٧	« لا يحل دم امرئ مسلم »
١١٣٥	« لا يحل لرجل مسلم أن يعطى العطية »

الصفحة	الحديث
١٦١٠	« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر »
١٨٣٤	« لا يحل مال امرئ مسلم إلا »
١٢٩٥	« لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه »
١١٧٦	« لا يرث المسلم الكافر »
٤٩٧	« لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر »
٥٦	« لا يقبل الله صلاة بدون طهور »
١٦٨٩	« لا يقتل مسلم بكافر »
	« لا يقولن أحدكم عبدى فكلكم عبيد الله ولكن ليقل
١٦٧١	فتاى ولا يقل العبد »
١٢٧٧	« لا ينبغي لنبى يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله ... »
٤٠١	« لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه »
	حرف الميم
١١٦٥	« ما أبقت الفرائض فلأولى عصبة ذكر »
١٢٦٣	« ما أفاء الله على رسوله »
٦٣١	« ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل »
١٨٨٣	« ما بال هذا »
٥٧٧	« ما بين قبرى ومنبرى »
١٦٥	« ما دعوت أحداً إلى الإيمان إلا كانت له كبوة »

الصفحة	الحديث
١٤٠١	« ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط »
٢٦٦	« ما من أحد يصوم أول خميس »
٧٣	« ما منكم من أحد يتوضأ »
١٢٩٤	« ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان ... »
١٢٨٧	« ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة.. »
٣٩٧	« ما من مؤمن يعزى »
٥٧٥	« ماء زمزم لما شرب له »
١٤٥٩	« مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر »
١٢٩٣	« مروا أولادكم بالصلاة عن سبع »
١٦٦	« مروا الصبي بالصلاة »
٢٤١	« مروا بحى قد لدغ سيدهم »
٨٧٥	« مطل الغنى ظلم »
٦١٨	« مع الغلام عقيقة فأهريقوا ... »
٢٢٣١ ، ٢٢٤٠	« المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم »
١٤٩	« من آذى ذمياً فأنا خصمه »
٦٢٧	« من اتخذ كلباً إلا كلب صيد »
١٧٨١	« من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد »

الصفحة	الحديث
١٠٩٩	« من أحاط حائطاً على أرض فهي له »
١٠٩٨، ١٠٩٥	« من أحيا أرضاً ميتة فهي له »
١٨٩٢	« من اطلع في بيت قوم ... »
١٨٥٤	« من أصاب من هذه القاذورات »
٢٨٧	« من أدرك ركعة من الصلاة »
٢١٧٧	« من أعتق رقبة مؤمنه »
٢١٨٢	« من أعتق شركاً له في عبد »
٣١٩	« من اغتسل يوم الجمعة »
٢٣٧	« من أكل ثوماً أو بصلاً »
١٨٤٣	« من بدل دينه فاقتلوه »
١٤٩	« من بشرني بخروج آذار »
٦٦	« من توضأ نحو وضوئي »
١٨٧٤	« من حمل علينا السلاح »
٦١٠	« من ذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى ... »
٤٣٨	« من الرقة ربع العشرين »
٥٧٧	« من زار قبري وجبت له شفاعتي »
٩٦٩	« من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع... »

الصفحة	الحديث
١٤٠٩	« من السنة إذا تزوج الرجل البكر »
٣٩١	« من شهد الجنازة حتى يصلى عليها »
٥٠٦	« من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال »
١٩١٧	« من صنع إليه معروفا ... »
	« من صور صورة فى الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ الروح فيها وليس بنافخ »
١٣٩٤	« من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها »
١٠٩٥	« من غسل الميت فليغتسل »
٣١٩	« من فرق بين والدته وولدها »
٧٠٦	« من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة »
٩٣	« من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة »
٣٢٣	« من قرأ قل هو الله أحد »
٦٦٩	« من كانت له أرض فليزرعها »
١٠٤٥	« من كتب عنى شيئا سوى القرآن »
١٢٣	« من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »
١٣١، ٨٥	« من نام عن حزبه »
٢٦٩	« من نذر أن يعصيه فلا »
٦٥٨	« من نذر أن يطيع الله فليطعه »
٦٥٣	

الصفحة	الحديث
٦٢١	« من ولد له مولود فأذن في أذنه ... »
٢٢٢١	« من يشتريه مني »
٢٥٢	« مولى القوم من أنفسهم »
	حرف النون
١٤٩	« نحرکم يوم صومکم. »
٦٠٦	« نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة »
١٢٨٤	« نصرت بالرعب مسيرة شهر »
٥٢٢	« نعم حجى عنها ... »
٦٨٩	« نهى رسول الله ﷺ أن يباع ثمرة حتى تطعم »
٣٩٠	« نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر »
٩٢	« نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو »
٧	« نهى أن يستنجى أحد بعظمة »
٢٣٠	« نهى رسول الله ﷺ عن اشتمال الصماء »
٦٤٦	« نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها »
١٧٨٢	« نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب »
	« نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها ويشرب لبنها »
٦٤٧	
٧٣	« نهى عن بيع الولاء وعن هبته »

الصفحة	الحديث
١٨٨١	« نهى رسول الله ﷺ عن الضرب فى الوجه ... »
٦٤٧، ٦٤١	« نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية »
١٢٨١	« نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ... »
٣٧٥	« نهينا عن اتباع الجنائز »
	حرف الهاء
١٢٧٥	« هل ترك لدينه من قضاء »
١٢٩٠	« هلا بكر تلاعبها وتلاعبك »
٤٨٩	« هلال خير ورشد »
	حرف الواو
١٨٤٧	« واغدا يا أنيس على امرأة »
١٩٧٧	« والله لأغزون قريشاً ثلاث مرات »
٥٣٣	« وأهل العراق من ذات عرق »
٦٧	« وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً »
٤٩٩	« وأيكم مثلى ؟ إني أبيت يطعمنى ربى ... »
١٧٤٣	« وفى الشفتين الدية »
١٧٤٤	« وفى اللسان الدية »
١٦١	« وقت الظهر إذا زالت الشمس »
٦٢٢	« ولد لى غلام ، فأتيت النبى ﷺ فسماه إبراهيم ... »
٢٦٠	« الوتر ركعة من آخر الليل »

الصفحة	الحديث
	حرف الياء
١٦٧٠	« يا أبا ذر ! إنك إمروء فيك جاهلية هم إخوانكم ، جعلهم الله تحت أيديكم »
١٥٤	« يا أبا عمير ! ما فعل النفيّر ؟ »
١٦٩	« يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحد طاف بهذا البيت »
٢٤١	« يا رسول الله الحج كل عام ؟ »
٤٨٩	« يا عائشة استعيذى بالله من شر هذا ... »
٣٩٢	« يا عبد الله ابن أمة الله »
٨٩	« يحمل هذا العمل من كل خلف عدو له »
٢٠١	« يذهب الصالحون الأول فالأول »
١٣٩٧	« يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك »
١٨٨٧	« يا معشر الأنصار اختضبى غمسا »
١٢٩٠	« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج »
١٦٢٩، ١٣٢١	« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »
٤٨	« يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام »
١٩١٣	« يسلم الصغير على الكبير والمار على القاعد »
١٨٨٠	« يضرب فى الخمر بالجريد والنعال أربعين »
٥٠٦	« يكفر السنة الماضية والباقية »
٥٣١	« يهل أهل المدينة من ذى حليفة »

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
ابن الصلاح	٣٧٣
أم شريك العامرية	١٢٧٩
البغوى	٩٥
الحسين	١٨٣١
الخطابية	٢٠٩٦، ١٨٣١
الخوارزمى	٣٧٧
الخوارج	١٨٣٠
خولة بنت حكيم	١٢٧٨
الرافعى	٢٩
الرويانى	٦٥٦، ٨٨
زيد بن حارثة	١٢٧٩
زينب بنت جحش	١٢٨٠
الشيخ عز الدين	٣٣٥
صفية بنت حى	١٢٧٧
القاضى أبو الطيب	٢٦٢
النوى	٢٩
الماوردى	٢٣٤، ٨٨

الاسم	الصفحة
المحب الطبري	٢٤١
معاوية بن أبي سفيان	١٨٣٠
ميمونة بنت الحارث	١٢٧٨
الهروي : محمد بن العباس	٢١٧١
يزيد بن معاوية	١٨٣٠

فهرس الأماكن

الصفحة	المكان
٥٥٩	ثبير
١٧٨	جبل أبو قبيس
٥٣٢	الجحفة
٥٣٣	ذات عرق
٥٣٢	ذو الحليفة
٥٦٠	الصخرات
٥٣٣	قرن
٥٦٤	قزح
٥٧٣	المحصب
٥٧٢	مسجد الحيف
٥٥٩، ٥٤٣	نمرة
٥٤٣	المشعل الحرام
٦٢	وادي محسر
٥٣٣	يلملم

فهرس المصادر والمراجع

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية : ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- الاجتهاد (أو الرد على من أخلد للأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض) : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٩١١ هـ) ، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠) .
- آداب الفقهاء : عبد الله كنون ، دار الثقافة ، المغرب .
- إرشاد الفحول : محمد بن على الشوكانى (١٢٥٠ هـ) ، مصطفى البابى الحلبي ، مصر (١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م) .
- إرشاد اللبيب إلى مقاصد الحبيب : محمد بن أحمد على بن غازى (٩١٩ هـ) .
- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل : ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .
- الاستذكار : أبو عمر يوسف بن عبد البر (٤٦٣ هـ) ، تحقيق على النجدى ناصف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر (١٩٧٣ م) .
- الإصابة فى تمييز الصحابة : أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى (٨٥٣ هـ) ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، بمصر (١٣٢٨ هـ) .
- الأعلام : خير الدين الزركلى ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين بيروت (١٩٨٠ م) .

- الإقناع : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠ هـ)
تحقيق خضر محمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار العروبة (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) .
- الأم : محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ هـ) ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م) .
- الانتقاء : ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الأنساب : للسمعاني ، ليدن (١٩١٢ م) ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرون ، نشر أمين دمج - بيروت .
- البحر المحيط : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٩٤ هـ) تحقيق مجموعة من الباحثين ، الطبعة الثانية ، دار الصفوة ، الغردقة (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م) .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء بن مسعود الكاساني (٥٨٧ هـ) ، مطبعة الإمام ، الناشر : زكريا على يوسف ، مصر .
- بداية المجتهد : القاضي أبو الوليد محمد بن رشيد الحفيد (٥٩٥ هـ) (المطبوع مع الهداية في تخريج أحاديث البداية) .
- البداية والنهاية : أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٧٤ هـ) ، الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، بيروت (١٩٧٧ م) .
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية : شيخ الإسلام ابن تيمية ، الطبعة الأولى .
- تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية : الخضرى بك .

- تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت .
- تاريخ التشريع الإسلامي : الخضري بك .
- تاريخ الخلفاء: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) تحقيق حمدي الدمرداش مكتبة نزار الباز مكة المكرمة .
- تذكرة الحفاظ : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) ، دار إحياء التراث العربي .
- تقريب التهذيب : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) تحقيق محمد عوامة، الطبعة الثانية، دار الرشيد ، حلب (١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م) .
- تقويم البلدان : عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر ، المعروف بأبي الفداء صاحب حماة (٧٣٢ هـ) مكتب المثنى (مصور عن طبعة باريس ١٨٣٠ م) .
- تلخيص الحبير : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) مكتبة نزار الباز مكة المكرمة .
- تهذيب التهذيب : أحمد بن علي بن محمد بن حجر (٨٥٢ هـ) الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .
- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، استانبول .
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة

- (٢٩٧ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- جامع البيان على تأويل القرآن (تفسير الطبرى) : أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٣١٠ هـ) الطبعة الأولى ، مصطفى البابى الحلبي ، مصر (١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م) .
- الجامع فى أحكام القرآن: أبو عبد الله محمد الأنصارى القرطبي (٦٧١ هـ) دار الغد .
- حدود ابن عرفة : (المطبوع مع شرح الرصاع) .
- حلية الأولياء : أبو نعيم الأصفهاني : مصر ، دار الفكر .
- الدراية فى تخريج أحاديث الهداية : أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار المعرفة ، بيروت .
- روضة الطالبين : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) ، الطبعة الثانية الكتب العلمية .
- زاد المعاد فى هدى خير العباد : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى بن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الثالثة عشر ، مؤسسة الرسالة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) .
- سنن أبى داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ) تحقيق عزت الدعاس وعادل السيد ، الطبعة الأولى ، دار الحديث حمص (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م) .
- سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

- سنن النسائي : أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ) الطبعة الأولى ، مطبعة البابي الحلبي (١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م) .
- السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨) دار المعرفة بيروت .
- سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو العلام عبد الحى بن العماد الحنبلي (١٠٨٦ هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- شرح صحيح مسلم : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) المكتبة المصرية ، مصر (١٣٤٩ هـ) .
- الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) .
- صحيح ابن خزيمة : تحقيق وتعليق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي (١٣٩٠) .
- صحيح مسلم (الجامع الصحيح) : أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري (٢٦١ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- طبقات الشافعية للأسنوي .
- طبقات الشافعية للسبكي .

- العبر : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق صلاح المنجد وفؤاد السيد ، الكويت (١٩٦٠ م) .
- غريب الحديث : لابن قتيبة ، تحقيق الجبوري ، وزارة الأوقاف بالعراق (١٣٩٧) .
- فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار المعرفة ، بيروت .
- فوات الوفيات : محمد بن شاعر الكتبي (٧٦٤ هـ) تحقيق إحسان عباس دار بيروت (١٩٧٣ م) .
- الفواكه الدواني : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكي (١١٢٥) دار الفكر بيروت .
- الكامل فى ضعفاء الرجال : أبو أحمد عبد الله بن عدى (٣٦٥ هـ) الطبعة الثانية دار الفكر ، بيروت (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) .
- كشف الظنون : حاجى خليفة ، استانبول (١٩٤١ م) .
- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال : للمتقى ، مؤسسة الرسالة بيروت (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) .
- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١) دار صادر بيروت (١٩٦٨) .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧ هـ) الطبعة الثانية دار الكتاب العربى ، بيروت (١٤٠٢ / ١٩٨٢) .
- المجموع شرح المذهب : أبو زكريا يحيى بن شرف النووى (٦٧٦ هـ) ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدى طبعة ، الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- المحلى : ابن حزم الظاهري (٤٥٦ هـ) مكتبة الجمهورية العربية (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م) .
- المستدرک : أبو عبيد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥) دار المعارف ، حيدر آباد .
- المسند : أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) المكتب الإسلامي بيروت (١٤٠٣ / ١٩٨٣) .
- مسند الشافعي .
- المصباح المنير : أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية بيروت .
- مصنف عبد الرزاق : عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت (١٤٠٣ / ١٩٨٣) .
- مصنف بن أبي شيبة : تحقيق عبد الخالق الأفغاني ، الدار السلفية الهند (١٣٩٩ هـ) .
- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى وآخرون ، مطبعة مصر (١٣٨٠ / ١٩٦٠) .
- المقاصد الحسنة : أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

- السخاوى (٩٠٢ هـ) الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الملل والنحل : الشهر ستانى ، تحقيق محمد بن فتح الله بدران مطبعة الأزهر ، مصر (١٩٧٠) .
- الموطأ : مالك بن أنس (١٧٩ هـ) تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- نصب الراية : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى (٧٦٢ هـ) دار الحديث .
- النهاية فى غريب الحديث : مجد الدين أبو السعادات بن الأثير (٦٠٦ هـ) تحقيق محمود الطناحى وطاهر الزاوى ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٦٣) .
- نيل الأوطار : محمد بن على الشوكانى (١٢٥٠ هـ) دار الجيل ، بيروت (١٩٧٣ م) .
- وفيات الأعيان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبى بكر بن خلكان (٦٨١ هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة المحقق
١١	ترجمة الإمام الشافعى
١٥	ترجمة المؤلف
١٧	عملى فى الكتاب
١٩	صور المخطوط
٢٧	مقدمة المؤلف
٣١	كتاب الطهارة
٣٣	زوال طهورية الماء
٣٤	كراهية استعمال الماء الشمس
٣٥	باب بيان النجاسات وكيفية إزالة النجاسة
٣٧	تنجس الماء الراكد والجارى
٤١	الماء الجارى
٤٢	كيفية إزالة النجاسة
٤٩	باب فى الاجتهاد فى المشتبه من ماء وغيره
٥٣	باب الآنية
٥٦	باب صفة الوضوء
٦٣	سنن الوضوء

الصفحة	الموضوع
٧٥	باب آداب قضاء الحاجة والاستنجاء
٧٩	ما يجب الاستنجاء عنه وكيفية الاستنجاء
٨٣	باب الحدث
٨٩	ما يحرم على المحدث
٩٤	باب موجب الغسل وكيفيته وحكمه
٩٧	ما يحرم بالجنابة
١٠٠	أقل الغسل
١٠٥	كتاب التيمم
١١٥	الباب الثاني في صفة التيمم
١١٨	سنن التيمم
١٢٥	باب مسح الخفين
١٢٨	كيفية المسح على الخفين
١٣٢	كتاب الحيض والاستحاضة والنفاس
١٣٢	دم الاستحاضة
١٣٤	المستحاضة
١٤٠	المتحيرة وتعريفها
١٤٢	كيفية صوم باقى رمضان أو غيره
١٤٣	تحصيل الصلاة عن قضاء أو نذر

الصفحة	الموضوع
١٤٥	حكم الطواف للحائض ونحوها
١٤٥	الذاكرة للوقت دون القدر
١٤٩	الذاكرة للقدر دون الوقت
١٥٤	التقطع فى الدم
١٥٨	دم النفاس
١٦٠	باب فى مواقيت المكتوبات ووجوبها
١٦٤	تعجيل الصلاة
١٦٥	اشتباه الوقت فى الصلاة
١٦٥	من تلزمه المكتوبة
١٦٧	حكم زوال مانع الوجوب فى الصلاة
١٦٨	حكم الصلاة التى لا سبب لها
١٧٠	باب فى الأذان والإقامة
١٧٤	أذان الصبح
١٧٥	حكم إجابة الأذان
١٧٨	باب فى الاستقبال
١٨٢	الصلاة فى شدة الخوف
١٨٤	باب صفة الصلاة
١٨٥	النفل ذو الوقت

الصفحة	الموضوع
١٩٠	حكم من خاف من القيام هلاكاً
١٩١	حكم العاجز عن القعود
١٩٣	ما يسن بعد التحريم
١٩٥	التعوذ بعد الافتتاح
٢٠٥	القنوت بعد التحميد
٢١٩	قضاء المكتوبة إن فاتت بلا عذر
٢٢١	باب فى شروط الصلاة والمناهى فيها
٢٢٥	المعفى عنه فى الصلاة
٢٣١	المناهى
٢٣٧	خاتمة فى أحكام المساجد
٢٤١	باب السجادات
٢٤٢	الجلوس بين السجدين
٢٤٢	الترتيب فى الصلاة
٢٤٨	سجود السهو
٢٥١	محل سجدتى السهو
٢٥٢	سجدة التلاوة
٢٥٥	هيئة السجود
٢٥٦	سجدة الشكر

الصفحة	الموضوع
٢٥٨	باب صلاة التطوع
٢٦٠	أقل الوتر وأكثره
٢٦٣	صلاة الضحى
٢٦٦	النفل المطلق
٢٦٨	تطوع الليل
٢٦٩	خاتمة
٢٧١	كتاب صلاة الجماعة
٢٧٢	حصول فضل الجماعة للمصلى فى بيته
٢٧٢	ادراك الجماعة
٢٧٣	تخفيف الصلاة
٢٧٤	إعادة المكتوبة
٢٧٤	جواز ترك الجمعة لعذر
٢٧٩	من يقدم فى الامام
٢٨١	شروط القدوة
٢٩٣	باب صلاة المسافر
٢٩٥	متى ينتهى السفر
٢٩٥	مسافة السفر
٢٩٧	شروط القصر

الصفحة	الموضوع
٣٠٣	كتاب صلاة الجمعة
٣٠٣	شروط صحتها
٣٠٧	استخلاف الإمام إذا أحس بحدث
٣٠٩	من أدرك ركعة من الجمعة
٣١٢	أركان الخطبتين
٣١٣	شروط الخطبتين
٣١٦	ما يشترط لوجوب الجمعة
٣١٨	ما يسن للجمعة
٣٢٥	كتاب صلاة الخوف
٣٣٢	ما يحرم أو لا يحرم استعماله لبساً أو غيره
٣٣٣	حرمة الكلب والخنزير
٣٣٤	ما يكره المشي فيه
٣٣٦	باب صلاة العيدين
٣٣٨	ما يسن للإمام
٣٣٩	فعل الصلاة مع الخطبة
٣٤٠	الحكم لو قامت بينة يوم الثلاثين من رمضان
٣٤١	التكبير في العيد
٣٤٣	باب صلاة الكسوف

الصفحة	الموضوع
٣٤٤	صلاة الخسوف
٣٤٥	ما تفوت به صلاة الكسوفين
٣٤٧	باب صلاة الإستسقاء
٣٤٨	فعل الطاعات قبل صلاة الاستسقاء
٣٤٩	كيفية صلاة العيد
٣٤٩	مايسن فى صلاة العيد
٣٥٣	خاتمة
٣٥٥	كتاب الجنائز
٣٥٩	ما يسن عند الموت
٣٦٣	باب غسل الميت
٣٦٣	حكم غسل الميت
٣٦٦	الرجال أولى بغسل الرجال
٣٦٨	حكم ختان الميت
٣٦٩	باب التكفين
٣٧٠	واجب الكفن
٣٧٤	باب حمل الجنازة
٣٧٥	تشيع الجنازة
٣٧٧	باب الصلاة على الميت

الصفحة	الموضوع
٣٧٨	حكم الصلاة على الكافر
٣٧٩	حكم الصلاة على الشهيد
٣٨٠	من يصلى على الميت
٣٨٠	حكم تعدد الجناز
٣٨٢	أركان صلاة الجنازة
٣٨٥	شروط صلاة الجنازة
٣٨٦	حكم الصلاة على الغائب
٣٩٦	خاتمة
٣٩٧	باب التعزية والبكاء
٣٩٨	حكم الطعام لأهل الميت
٣٩٩	البكاء على الميت
٤٠١	خاتمة
٤٠٢	باب تارك الصلاة المكتوبة
٤٠٣	الزكاة
٤٠٥	زكاة المواشى
٤٠٧	من ملك إبلا فرضها بحسابين
٤١١	نصاب البقر
٤١١	نصاب الغنم

الصفحة	الموضوع
٤١٢	صفة المخرج نقصاً وعدمأ
٤١٧	الحكم لو باع المال الزكوى
٤٢٠	من أجر داره
٤٢١	الخلطة
٤٢٨	خاتمة
٤٢٩	باب زكاة النبات
٤٣١	لا يضم ثمر عام إلى ثمر عام قبله
٤٣٢	قدر الزكاة
٤٣٣	وقت وجوب الزكاة
٤٣٥	ما يسن فى زكاة الثمر
٤٣٧	ما يجوز للمالك
٤٣٨	باب زكاة الذهب والفضة
٤٤٠	زكاة الحلى
٤٤١	حكم الذهب للرجال
٤٤٣	باب زكاة التجارة
٤٤٤	زكاة التجارة
٤٤٥	واجب الزكاة
٤٤٧	حكم بيع عرض التجارة بعد الوجوب

الصفحة	الموضوع
٤٤٧	المملوكة للتجارة
٤٤٩	باب زكاة المعدن والركاز
٤٥٢	باب زكاة الفطر
٤٥٣	اخراج الولي من مال محجوره
٤٥٥	الفطرة
٤٥٨	باب أداء الزكوات وتعجيلها وتأخيرها
٤٦٠	حكم حمل الملاك زكواتهم
٤٦١	تعجيل الزكاة
٤٦٥	ما يملك المستحق الزكاة
٤٦٦	تأخير الزكاة
٤٦٧	بم تتعلق الزكاة
٤٦٨	باب قسم الزكاة
٤٧٦	شرط الآخذ
٤٧٦	من يجوز اعطاؤه من الزكاة
٤٧٧	ما يندب للإمام أو نائبه
٤٧٨	ما يحرم على المالك
٤٧٩	ما يسن في الزكاة
٤٨٠	من يستحق الزكاة

الصفحة	الموضوع
٤٨٢	باب صدقة التطوع
٤٨٤	المال الذي يجوز التصدق به
٤٨٥	خاتمة
٤٨٧	كتاب الصيام
٤٩٠	وجوب النية
٤٩٣	ما يمسك عنه الصائم
٤٩٦	شروط الصوم
٤٩٧	حكم تعجيل الفطر
٥٠٠	بما يباح الفطر
٥٠٢	على من تجب الكفارة
٥٠٣	طرق الفدية
٥٠٥	صوم التطوع
٥٠٩	كتاب الإعتكاف
٥١٢	لو نذر إعتكاف مدة
٥١٤	الإعتكاف وشرط
٥١٦	ما لا يقطع تنابع الاعتكاف
٥١٧	كتاب الحج والعمرة
٥١٨	شرط وجوب الحج

الصفحة	الموضوع
٥٢٣	الإجارة للحج والعمرة
٥٢٦	حكم الإجارة للقران
٥٢٨	موجبات الحج والعمرة
٥٢٩	الحكم لو استطاع فأخرجتى أفلس
٥٢٩	من اجتمع عليه حجتان
٥٣١	باب الموافيت
٥٣٤	من لا ميقات له
٥٣٤	ميقات من بالحرم
٥٣٥	باب بيان وجوه الإحرام
٥٣٦	شروط الدم على المتمتع والقارن
٥٣٧	دم المتمتع
٥٣٩	باب أركان الحج والعمرة
٥٤٠	تعليق الإحرام
٥٤٣	غسل الإحرام
٥٤٦	دخول مكة وتوابعه
٥٤٩	الدخول لغير النسك
٥٥٢	الموالاة فى الطواف
٥٦٤	ما يجب على الحاج

الصفحة	الموضوع
٥٦٧	أعمال الحج يوم النحر
٥٦٨	للحج تحللان
٥٦٩	ما يستحب فى لىالى منى
٥٧٠	النحر
٥٧٠	الرمى
٥٧٤	طواف الوداع
٥٧٩	إحرام الولى عن الصبى المميز
٥٨١	باب للإحرام محرمات
٥٨٨	من ارتد فى أثناء نسكه
٥٩١	جزاء الصيد وأرشه
٥٩٦	صيد الحرم المدنى
٥٩٦	تعدد الجزاء بتعدد المحظورات
٥٩٧	باب موانع إتمام الحج والعمرة
٦٠١	الدم اللازم بترك واجب أو فعل محرم
٦٠٢	حكم تعيين الزمن للدماء
٦٠٢	خاتمة
٦٠٣	باب الهدى
٦٠٥	كتاب الأضحية

الصفحة	الموضوع
٦٠٦	أفضل الأضحية
٦١٠	كيفية ذبح الأضحية
٦١١	التلفظ بالنذر
٦١٨	باب العقيقة
٦١٩	فيما يجزئ في العقيقة
٩٢٣	خاتمة
٩٢٧	كتاب الصيد والذبائح
٦٢٩	إرسال المحدد والجارحة على الصيد
٦٣٤	الصيد الذى ليس عليه أثر ملك
٦٣٦	لو اختلط حمامه بحمام غيره
٦٤١	كتاب الأطعمة
٦٤٤	ما لا يعيش إلا فى الماء
٦٤٥	إذا وجد فى بلاد العرب حيوان لا نص فيه
٦٤٥	نوع الحيوان من حيث الضر والنفع
٦٤٦	حكم أكل النجس والمتنجس
٦٤٨	حكم تناول المكسوب بنجاسة للحر
٦٤٨	أصول الكسب
٦٥١	أكل طعام الغير للمضطر بدون إذن مالكة

الصفحة	الموضوع
٦٥٣	كتاب النذر
٦٥٥	نذر اللجاج
٦٥٧	احتمال الصيغة تبرر ولجاج
٦٦١	مطلق النذر
٦٦٦	نذر الحج والعمرة
٦٦٧	نذر اتيان مكان معين
٦٧٠	نذر الهدى والأضحية
٦٧١	نذر العتق
٦٧٣	كتاب البيع
٦٨٧	الرؤية
٦٨٨	المعتبر فى الرؤية
٦٩٠	باب الربا
٦٩١	فصل فى الربوين
٦٩٢	التماثل فى المكيل
٦٩٣	بما يبطل بيع الربوى
٦٩٤	المعتبر فى تماثل الربوى
٦٩٦	لحوم الأجناس
٦٩٨	باب البيوع المنهى عنها

الصفحة	الموضوع
٧٠٠	البيع بشرط
٧٠٢	بيع الحمل
٧٠٣	ما قبضه المشتري
٧٠٣	الزيادة فى الثمن
٧٠٦	من ملك أمة
٧٠٩	باب تفريق الصفقة
٧١١	إذا جمع عقد عقدين
٧١١	تعدد الصفقة
٧١٣	باب الخيار
٧١٤	انقطاع الخيار
٧١٨	اشتراط الخيار للعاقدين
٧١٩	ملك المبيع مدة الخيار
٧٢٠	الفسخ
٧٢٤	ثبوت الخيار بعيب قبل البيع
٧٢٧	تلف المبيع مع المشتري
٧٢٨	شراء الولي لمحجوره معيأ
٧٢٨	زوال ملك المشتري عن المبيع
٧٣٠	خيار العيب فورى

الصفحة	الموضوع
٧٣٠	اليمين على مدعى الجهل
٧٣٢	العيب الحادث عند المشتري
٧٣٤	اتحاد المبيع
٧٣٥	الاختلاف بين المتابعين
٧٣٦	الفسخ بعيب
٧٣٩	باب الإقالة
٧٣٩	لفظ الإقالة
٧٤٠	خاتمة
٧٤١	باب حكم المبيع قبل القبض وبعده وصفة القبض
٧٤٤	بطلان تصرف العبد
٧٤٥	بيع ما له فى يد غيره
٧٤٦	الاستبدال عن الثمن
٧٤٦	قبض المبيع
٧٥٠	قبض المشتري للمبيع
٧٥٢	خاتمة
٧٥٣	باب التولية والإشراك والمراوحة والمحاطة
٧٥٤	الحكم إذا قال : بعت بما اشتريت
٧٥٥	وجوب الصدق فى قدر الشراء

الصفحة	الموضوع
٧٥٧	باب بيع الأصول والثمار
٧٥٨	ما يدخل فى بيع الأرض
٧٥٩	ما يدخل فى بيع البستان
٧٦٠	ما يدخل فى بيع القرية
٧٦٠	ما يدخل فى بيع الدار
٧٦١	ما يدخل فى بيع الشجرة
٧٦٤	حكم بيع الثمر دون شجره
٧٦٩	باب تصرف الرقيق فى المال
٧٧١	معاملة مجهول الرق
٧٧٢	تعلق دين التجارة برقبة المأذون
٧٧٣	حكم الهبة للرقيق
٧٧٣	لا يملك القن بتمليك سيدة
٧٧٤	باب اختلاف المتبايعين
٧٧٧	صفة التحالف ومن يبدأ بتحليفه
٧٧٩	الخاتمة
٧٨١	كتاب السلم
٧٩١	السلم فى الثياب
٧٩٢	السلم فى الثمر

الصفحة	الموضوع
٧٩٣	السلم فى العطر
٧٩٣	السلم فى الخشب
٧٩٤	السلم فى المعادن
٧٩٤	السلم فى الزجاج
٧٩٤	السلم فى الشب والكبريت
٧٩٥	السلم فى الأحجار
٧٩٥	السلم فى الكاغد
٧٩٦	أداء المسلم إليه
٧٩٨	ما لا يسلم فيه
٧٩٩	كتاب القرض
٨٠٠	بطلان القبض
٨٠١	رد القرض
٨٠٣	خاتمة
٨٠٥	كتاب الرهن
٨٠٧	رهن ما يحتمل الفساد
٨٠٨	رهن العبد الجانى
٨٠٨	رهن المدبر
٨٠٨	رهن الثمر

الصفحة	الموضوع
٨٠٩	رهن المستعار
٨١١	حكم الرهن بدين واحد
٨١٤	باب حكم المرهون بعد قبضه
٨١٦	الانتفاع بالمرهون
٨١٧	الانتفاع بالمرهون بعد قبضه
٨١٧	حكم تصرف الراهن
٨١٨	بم يتعلق الدين
٨٢٠	الإذن قى بيع المرهون
٨٢٢	تقديم المرتهن على الغرماء
٨٢٣	مؤنة المرهون
٨٢٤	تصرف المرتهن على المرهون
٨٢٥	حق المرتهن فى المرهون
٨٢٥	قيمة المرهون
٨٢٦	انفكاك الرهن
٨٢٨	باب فى اختلاف المتعاقدين
٨٢٩	ادعاء الرهن
٨٣٠	الإقرار بالجناية على المرهون
٨٣٢	من عليه دينان لواحد

الصفحة	الموضوع
٨٣٢	رهن المائع والعبد
٨٣٣	كتاب التفليس
٨٣٤	يثبت بالحجر حكمان
٨٣٥	غرماء الميت
٨٣٦	سفر من عليه دين حال
٨٣٦	ادعاء المديون إعساره
٨٣٨	حكم المعسر المحبوس
٨٣٨	من ثبت إعساره
٨٣٨	تحرى القاضى عن المحبوس
٨٣٩	أداء الدين للموسر
٨٤٠	حكم مبادرة القاضى بيع مال محجوره
٨٤٠	حكم قسمة ما قبض من الأثمان
٨٤٢	نفقة المحجور
٨٤٢	بيع القاضى لمال المحجور
٨٤٤	الرجوع بالمبيع على المفلس
٨٤٦	شرط الرجوع
٨٤٧	الرجوع فى المبيع
٨٤٩	إبقاء الشجر بعد الفسخ

الصفحة	الموضوع
٨٤٩	الزيادة الحاصلة من خارج
٨٥٣	كتاب الحجر
٨٥٦	حكم العقد المالى من المحجور بسفه
٨٥٦	تصرف الولى والقاضى فى مال المحجور
٨٥٨	ما للولى (الأب أو الجد)
٨٦٠	ما يجب على الولى
٨٦٠	خاتمة
٨٦١	كتاب الصلح والتزاحم
٨٦٥	التزاحم على الحقوق
٨٦٨	الشريك فى الجدار
٨٧٠	إجراء الماء
٨٧٢	التنازع
٨٧٥	كتاب الحوالة
٨٧٦	يبرأ المحيل بالحوالة
٨٧٨	مسألة
٨٧٩	خاتمة
٨٨١	كتاب الضمان
٨٨٥	حصة ضمان درك الثمن

الصفحة	الموضوع
٨٨٦	فصل حكم الكفالة
٨٨٦	حكم ضمان رد العين المضمونة
٨٨٧	إذا عين موضعاً لتسليم المفكول
٨٨٨	بم يطل الضمان والكفالة
٨٩٠	للضمان أحكام
٨٩٥	كتاب الشركة
٨٩٧	شركة الأبدان
٨٩٨	أحكام الشركة
٩٠٠	خاتمة
٩٠١	كتاب الوكالة
٩٠١	أركان الوكالة
٩٠٦	باب أحكام الوكالة
٩٠٨	التوكيل فى البيع المؤجل
٩٠٩	ما لا يجوز للتوكيل عند الإطلاق
٩١١	توكيل الوكيل
٩١١	التقييد
٩١٢	الوكالة فى الشراء والبيع
٩١٣	إقرار وكيل المخاصمة

الصفحة	الموضوع
٩١٥	حكم التوكيل ببيع أو شراء فاسد
٩١٥	مخالفة الموكل فى البيع أو الشراء
٩١٦	ما يشترط فى قول الوكيل فى البيع
٩٢١	خاتمة
٩٢٢	باب فى اختلاف الموكل والوكيل
٩٢٥	من ادعى ملك دين أو عين عند غيره
٩٢٦	خاتمة
٩٢٧	كتاب الإقرار
٩٢٩	تنفيذ إقرار المريض
٩٣٦	حصة الإقرار بالمجهول
٩٤٤	الإقرار بالمجهول
٩٤٧	تعقيب الإقرار مما يغيره
٩٥٢	خاتمة
٩٥٣	باب الإقرار بالنسب
٩٥٦	خاتمة
٩٥٧	كتاب العارية
٩٦٠	أحكام العارية
٩٦٦	مسألة

الصفحة	الموضوع
٩٦٧	خاتمة
٩٦٩	كتاب الغصب
٩٦٩	باب فى ضمان الغصب
٩٧٠	ما ينحصر الضمان فى الغصب
٩٧٥	براءة الغاصب من الضمان
٩٧٧	حكم ضمان الغاصب للخمر
٩٧٨	حكم كسر الصنم والصليب وآلة اللهو
٩٧٩	ضمان العين المتقومة
٩٨٣	باب فيما يطرأ على المغصوب
٩٨٤	الجنابة من العبد المغصوب
٩٨٦	نقل تراب أرض بدون إذن
٩٨٧	حكم من غصب زيت أو عصيراً
٩٨٩	حكم من غصب عصيراً وتخمر عنده
٩٨٩	طريان الزيادة
٩٩٤	حكم من بنى على لوح مغصوب
٩٩٦	من أتلف فردة خف أو غصبه
٩٩٧	بطلان تصرف الغاصب فى المغصوب
٩٩٩	كتاب الشفعة

الصفحة	الموضوع
١٠٠٣	حق الشفيع فى منع الفسخ
١٠٠٤	حكم من باع فى مرض موته
١٠٠٥	فيما يؤخذ به الشقص
١٠٠٦	إذا بيع الشقص بأجل
١٠٠٦	حكم من باع شقصاً وله شفيع
١٠٠٧	حكم لو باع الشقص بعبد
١٠٠٧	حكم الشفعة فى الجراف
١٠٠٨	لو استحق ثمن الشقص
١٠٠٩	حكم الغرس أو زرع قبل القسمة
١٠٠٩	لو تصرف المشتري فى الشقص
١٠١٠	حكم إذا اختلف الشفيع والمشتري
١٠١٣	تزامم الشفعاء
١٠١٤	العفو عند الشفعة
١٠١٥	حكم الشفعة فى جزء من المشفوع فيه
١٠١٦	هل للشفيع تفريق شقص بغير رضا المشتري
١٠١٦	طلب الشفعة
١٠١٨	جهل الشفيع بالشراء
١٠١٨	لو وهب الشفيع نصيبه

الصفحة	الموضوع
١٠١٨	كراهة الحيلة في إسقاط الشفعة
١٠٢١	كتاب القراض
١٠٢٦	أحكام القراض
١٠٣٠	زيادة المال في القراض
١٠٣١	حكم لو قتل أجنبي عبد القراض
١٠٣١	القراض وكالة
١٠٣٣	العامل يضمن بالتعدي
١٠٣٧	كتاب المساقاة والمزارعة والمخابرة
١٠٤١	للمساقاة أحكام
١٠٤٥	المزارعة والمخابرة
١٠٤٩	كتاب الإجارة
١٠٥٨	ما يستأجره الأدمى
١٠٦٢	إجارة العقار
١٠٦٤	إجارة الدواب
١٠٦٩	إجارة الأرض مدة للزراعة
١٠٧١	إجارة الأرض للبناء وغيره
١٠٧٢	حكم استيفاء المنافع
١٠٧٢	استئجار الملابس

الصفحة	الموضوع
١٠٧٣	الأجير والمستأمن أمينان على العين
١٠٧٨	تصرف الأجير فى الثوب
١٠٧٨	مسألة
١٠٨٠	الباب الثانى
١٠٨٣	فسخ الإجارة
١٠٨٤	من أكثرى حمالاً ثم هرب
١٠٨٥	تسلم العين المؤجرة
١٠٨٦	لو باع المالك العين المؤجرة
١٠٨٧	حكم لو استأجر حائكا
١٠٨٧	خاتمة
١٠٨٩	كتاب الجعالة
١٠٩٠	اشتراك أكثر من واحد فى الأجر
١٠٩٢	أحكام الجعالة
١٠٩٣	حكم لو اختلفا بعد الفراغ
١٠٩٤	خاتمة
١٠٩٥	كتاب إحياء الموات
١٠٩٧	حريم المعمور
١٠٩٨	الشروع فى إحياء الموات

الصفحة	الموضوع
١٠٩٩	حصول إحياء الموات
١١٠٠	حكم حمى خيل الجهاد
١١٠٠	المنافع المشتركة كالشوارع والمساجد
١١٠٣	ما يخرج من الأرض
١١٠٧	حكم بيع ماء البئر
١١٠٨	خاتمة
١١٠٩	كتاب الوقف
١١١٤	شرط الوقف
١١١٦	أحكام الوقف
١١١٨	مراعاة شرط الوقف
١١٢٠	الصفة والاستثناء
١١٢٣	نظر الوقف
١١٢٤	فوائد
١١٢٥	حكم إذا عرف المستحقون وجهل الشرط
١١٢٥	تعطيل الموقوف
١١٢٨	خاتمة
١١٢٩	كتاب الهبة
١٢٣٢	الهبة المؤقتة

الصفحة	الموضوع
١٢٣٤	الهبات الصحيحة بأنواعها
١٢٣٥	أحكام الهبة نوعان -
١٢٣٩	خاتمة
١١٤١	كتاب اللقطة
١١٤٦	للاللتقاط أحكام
١١٥١	كتاب اللقيط
١١٥٤	أحكام اللقيط
١١٦٣	كتاب الفرائض
١١٦٥	العصبة
١١٦٦	الوارث من الذكور
١١٦٧	الجد
١١٦٧	توريث الابن أو أكثر
١١٦٨	أحوال الأخوة والأخوات
١١٦٩	قواعد
١١٧٠	ترتيب العصبات
١١٧١	أحوال الجد مع الأخوة
١١٧٤	الحجب
١١٧٦	موانع الإرث

الصفحة	الموضوع
١١٧٨	التوقف فى الإرث
١١٨٣	توريث ولد الزنا
١١٨٤	حكم إذا لم يكن للميت وارث
١١٨٨	قسمة التركة
١١٩٣	المناسخات
١١٩٧	كتاب الوصايا
١٢٠٠	من أوصى بأكثر من الثلث
١٢٠٦	كراهة أن يزيد الموصى على الثلث
١٢٠٧	من انتهى إلى حالة يقطع فيها بموته عاجلاً
١٢٠٨	الذى يحسب من الثلث
١٢١١	إذا اتسع الثلث
١٢١٦	ملك الموصى به
١٢١٩	أحكام الوصية
١٢٢٧	الوصية لليتيم
١٢٢٨	كيفية تعريف الأعمار
١٢٢٨	الوصية للفقراء والمساكين
١٢٢٩	حكم لو أوصى لبنى فلان
١٢٣٠	الأحكام المعنوية

الصفحة	الموضوع
١٢٣٢	كيفية حساب المنفعة من الثلث
١٢٣٣	حكم الوصية بحج التطوع
١٢٣٥	حكم لو أوصى بأجرة الحج والعمرة الواجبين
١٢٣٦	حكم الوصية بالدعاء للميت
١٢٣٧	مسائل حسابية
١٢٣٩	استغراق الوصايا المال
١٢٤٠	الباب الثالث فى الرجوع عن الوصية
١٢٤٣	الباب الرابع فى الإيصاء
١٢٤٨	خاتمة
١٢٤٩	كتاب الوديعة
١٢٥١	حكم يد الوديع على الوديعة
١٢٥١	متى تصير يد الوديع ضامنة ؟
١٢٥٧	مسائل فى الوديعة
١٢٦١	ادعاء أكثر من شخص بحقه فى الوديعة
١٢٦٢	خاتمة
١٢٦٣	كتاب ما أخذ من الكفار
١٢٦٦	ما يندب للإمام
١٢٧١	صفة القسمة على الغائبين

الصفحة	الموضوع
١٢٧٢	الرضخ
١٢٧٣	النفل
١٢٧٥	كتاب النكاح
١٢٨٧	تتمة من خصائص هذه الأمة
١٢٨٩	المقدمة الثانية فى ندب النكاح
١٢٩٠	صفة المنكوحة
١٢٩٢	حكم نظر الرجل للمرأة
١٢٩٤	حكم نظر الأجنبى لوجه المرأة
١٢٩٥	المقدمة الثالثة الخطبة
١٢٩٦	ما يقوله الخاطب قبل الخطبة
١٢٩٨	الباب الثانى فى أركانه
١٢٩٩	حكم النكاح المعلق
١٣٠٤	الباب الثالث فىمن له ولاية النكاح
١٣٠٨	ثبوت الولاية
١٣١٠	حكم تزويج الجد والعم
١٣١٢	خصال الكفاءة
١٣١٤	الأفضل فى ولاية المرأة
١٣١٧	الباب الرابع فى نكاح المحجورين والأرقاء

الصفحة	الموضوع
١٣٢٠	الباب الخامس موانع النكاح
١٣٢٦	حكم من ملك أمة وأختها
١٣٣٢	حقوق الزوجة الكتابية
١٣٣٤	الباب السادس فى أنكحة الكفار
١٣٣٥	حكم إسلام الزوجين الكتابيين
١٣٣٦	تفريعات على صحة أنكحة الكفار
١٣٣٧	فيما لو أسلم الزوجان والمسمى فاسد
١٣٤٢	لفظ الاختيار
١٣٤٥	مسائل فى الاختيار
١٣٤٥	خاتمة
١٣٤٦	الباب السابع : فى خيار النكاح
١٣٤٧	خيار العيب فى النكاح
١٣٥٢	الفسخ بالعنة
١٣٥٤	الباب الثامن فى استمتاع الرجل بالمرأة
١٣٥٦	وطء الأصل أمة فرعه وعكسه
١٣٥٧	الإعفاف
١٣٥٨	نكاح الأمة والعبد
١٣٦٣	اختلاف فى الزوجية

الصفحة	الموضوع
١٣٦٧	كتاب الزوجة
١٣٦٩	أحكام الصداق
١٣٧٣	النكاح بمهر المثل
١٣٧٦	التفويض
١٣٧٩	موجب عود شطر المهر وأكله إلى الزوج
١٣٨٤	العفو عن المهر
١٣٨٥	الخلع قبل الدخول
١٣٨٦	المتعة
١٣٨٧	الاختلاف قبل الدخول
١٣٩٠	خاتمة
١٣٩١	كتاب الوليمة ولو احقها
١٣٩٤	تصوير الحيوان
١٣٩٦	قرى الضيف
١٣٩٧	آداب الأكل
١٤٠٢	آداب الشرب
١٤٠٣	النثر والتقاطه
١٤٠٥	كتاب القسم والنشوز
١٤٠٥	للقسم مكان وزمان وقدر

الصفحة	الموضوع
١٤٠٩	حق الزفاف
١٤١٠	فيم إذا ظلم الزوج فى القسم
١٤١٢	حكم إذا أراد سفرأ ببعض زوجاته
١٤١٤	الباب الثانى : فى التشوز
١٤١٦	خاتمة
١٤١٨	كتاب الخلع
١٤١٨	المغلب فى الخلع من الجانبين المفاوضة
١٤٢١	الباب الثانى : فى أركانه
١٤٢٥	التوكيل فى الخلع
١٤٣٠	الألفاظ الملزمة
١٤٣٢	مطلق الدراهم فى الخلع
١٤٣٣	فيم لو لم يصفه بصفة السلم
١٤٣٣	الخلع على معين
١٤٣٤	فيم لو قالت طلقنى ثلاثاً بألف
١٤٣٨	الباب الثالث : فى الاختلاف فى الخلع
١٤٤١	كتاب الطلاق
١٤٤٦	شر وقوع طلاق الكناية
١٤٤٧	فيم نوى طلاق زوجته

الصفحة	الموضوع
١٤٥١	طلاق الأخرس
١٤٥٢	فصل فى التفويض
١٤٥٥	شروط وقوع الطلاق
١٤٥٥	مسألة
١٤٥٦	ولاية المحل
١٤٥٧	للحر ثلاث طلاقات
١٤٥٨	خاتمة
١٤٥٩	الباب الثانى : الطلاق السنى والبدعى
١٤٦٠	تعليق الطلاق
١٤٦٤	مسألة
١٤٦٥	الباب الثالث : فى تعدد الطلاق
١٤٦٦	تكرر لفظ الطلاق بصريح أو كناية
١٤٦٩	حساب الضرب
١٤٧٠	إيقاع جزء من طلبة أو أكثر
١٤٧١	التشريك
١٤٧٢	خاتمة
١٤٧٣	الباب الرابع فى الاستثناء والتعليق
١٤٧٥	التعليق بالمشينة

الصفحة	الموضوع
١٤٧٦	خاتمة
١٤٧٧	الباب الخامس : فى الشك فى الطلاق
١٤٨٢	مسألة فى تعليق الطلاق بمعين
١٤٨٤	خاتمة
١٤٨٥	الباب السادس : تعليق الطلاق
١٤٨٥	التعليق بأمر منها الدخول والخروج
١٥٢٧	اتفاق اللفظ الوضعى واللغوى
١٥٣١	تعليق الطلاق بمخالفته أمره ونهيه
١٥٣١	فعل المكروه أو الناسى أو الجاهل
١٥٣٥	كتاب الرجعة
١٥٣٧	الاختلاف فى انقضاء العدة
١٥٣٨	حرمة الاستمتاع بالرجعية
١٥٣٩	ادعاء الرجعة فى العدة
١٥٤١	كتاب الإيلاء
١٥٤٦	مسألة فى تعليق الطلاق بالوطء
١٥٤٨	مسألة
١٥٤٩	مسألة
١٥٤٩	تعليق الإيلاء

الصفحة	الموضوع
١٥٥٤	الباب الثانى : فى أحكام الإيلاء
١٥٥٩	كتاب الظهار
١٥٦١	أحكام الظهار
١٥٦٣	خاتمة
١٥٦٥	كتاب الكفارات
١٥٦٦	خصال الكفارة
١٥٧١	يسار المكفر وعدمه
١٥٧٣	خاتمة
١٥٧٥	كتاب القذف واللعان
١٥٧٧	مسألة
١٥٨١	الباب الثانى : فى حد القذف
١٥٨٢	شرط الحد
١٥٨٤	الباب الثالث : فى قذف الزوج وزوجته
١٥٨٥	الباب الرابع : فى اللعان
١٥٨٩	شرط الملاعن
١٥٩١	كلمات اللعان
١٥٩٢	ما يندب فى حق المتلاعنين
١٥٩٤	حكم ارتفاع النكاح بتمام اللعان

الصفحة	الموضوع
١٥٩٦	حكم من لحقه ولد فى نكاح صحيح
١٥٩٧	خاتمة
١٥٩٩	كتاب العدد
١٦٠٣	حكم حمل ظهر بعد المفارقة
١٦٠٣	أكثر مدة الحمل
١٦٠٩	ما يلزم معتدة الوفاة
١٦١١	اجتماع عدتين على امرأة
١٦١٥	إسكان المعتدة
١٦١٨	ملازمة المعتدة منزل الفرقة
١٦٢١	ما يحرم على المفارق
١٦٢٣	كتاب الاستبراء
١٦٢٣	أسباب الاستبراء
١٦٢٨	خاتمة
١٦٢٩	كتاب الرضاع
١٦٣٢	حكم زوج المرضعة
١٦٣٤	تعليق تحريم الرضاع
١٦٣٥	حكم الرضاع من أندفاع النكاح والغرم
١٦٣٦	حكم مرضعة الزوجة

الصفحة	الموضوع
١٦٤١	الرجل والمرأة بينهما أبوة وأخوة فى الرضاع
١٦٤٣	كتاب النفقات وغيرها
١٦٤٥	قدر النفقة
١٦٥٠	ما يجب للرجعية من النفقة
١٦٥٠	نفقة الحامل البائن
١٦٥١	موانع وجوب النفقة
١٦٥٣	الإعسار فى النفقة
١٦٥٤	الفسخ بالإعسار
١٦٥٥	وقت الفسخ
١٦٥٥	حق الفسخ
١٦٥٧	ما يلزم الفرع
١٦٥٨	مؤنة الأب أبيه من مال الفرع المحجور
١٦٥٩	نفقة الإرضاع
١٦٥٩	اجتماع عدد من تجب عليه أو له النفقة
١٦٦١	الحضانة
١٦٦٣	سكن المحضون
١٦٦٤	ترتيب القرابة المستحقين عند النزاع
١٦٦٧	محل تقدم الأم

الصفحة	الموضوع
١٦٦٩	حكم جبر الأمة على إرضاع الولد
١٦٧٠	خراج الرقيق للسيد
١٦٧٠	حرمة إلزام الرقيق عملاً لا يطيقه
١٦٧١	امتناع السيد عن مؤنة عبيده
١٦٧٢	إلزام المالك كفاية دابته
١٦٧٣	خاتمة
١٦٧٥	كتاب الجنايات
١٦٧٦	الباب الأول : القود فى النفس
١٦٧٩	أنواع القتل
١٦٨٠	حكم إغراق الأدمى
١٦٨١	حكم ما إذا أجمع شرط ومباشرة
١٦٨٥	ما لا يباح بالإكراه
١٦٨٥	حكم لدغ الهوام
١٦٨٦	اجتماع مباشرتين
١٦٨٩	ما يشترط فى وجوب القود
١٦٩٢	قود الرجل بالمرأة
١٦٩٤	قود الجماعة بالواحد
١٦٩٦	من مات بجرحى عمد وخطأ

الصفحة	الموضوع
١٦٩٧	تغير حال الجارح والمجروح بين الجرح والموت
١٧٠٤	الباب الثاني : قود غير النفس
١٧٠٥	الجناية غير القتل
١٧٠٨	أبطال المنافع بالجناية
١٧٠٩	ما يعتبر فى القود
١٧١١	التفاوت المؤثر
١٧١٥	المماثلة فى القود
١٧١٨	خاتمة
١٧١٩	الباب الثالث : اختلاف الجانى والمستحق
١٧٢١	الباب الرابع : من له قود النفس
١٧٢١	حكم لو قتل الجانى غير من له القود عمداً
١٧٢٢	إذا قتل واحد جماعة
١٧٢٣	حكم القصاص بدون إذن الإمام
١٧٢٤	القود عند التمكن
١٧٢٥	المماثلة فى القود
١٧٢٨	من قطع بغير المماثلة
١٧٢٩	خاتمة
١٧٣٠	الباب الخامس : العفو عن القود

الصفحة	الموضوع
١٧٣٠	حكم من قطع يد حر مكلف بإذنه
١٧٣٥	كتاب الديات
١٧٣٥	الباب الأول : فى دية النفس
١٧٣٧	من تلزمه دية
١٧٣٨	الباب الثانى : فى دية الجروح والأطراف والمنافع
١٧٣٨	الفصل الأول : فى الجرح
١٧٤١	الفصل الثانى : فى الأطراف
١٧٥٢	المنافع من المعصوم
١٧٦٠	حكم من أزال من شخص جميع ما يتقدر من الأعضاء
١٧٦١	الباب الثالث : فى الحكومة والجناية على الرقيق
١٧٦٣	الباب الرابع : فى موجب الدية وحكم السحر
١٧٦٤	حكم من مات بشرط
١٧٦٤	حكم من حفر بئر فتردى فيها آدمى
١٧٦٦	مسألة
١٧٦٨	إذا اجتمع سببا هلاك
١٧٧٠	مسألة
١٧٧٧	ما يجوز عند خوف الفرق
١٧٧٩	حكم من قتل بحجر المنجنيق

الصفحة	الموضوع
١٧٨٠	الطرف الثانى فى السحر
١٧٨٣	خاتمة
١٧٨٤	الباب الخامس : فى العاقلة
١٧٨٥	لو قتل متولدتين
١٧٨٧	شروط من يعقل
١٧٨٨	من تحمل دية من أقر بالجناية
١٧٨٩	جناية الرقيق
١٧٩٢	الباب السادس : فى الغرة
١٧٩٩	فيمن له الغرة ومن تلزمه
١٨٠٠	خاتمة
١٨٠١	الباب السابع : فى الكفارة
١٨٠٣	كتاب دعوى الدم والقسامة والشهادة فى الدم
١٨٠٣	الباب الأول : فى الدعوى
١٨٠٧	الباب الثانى : فى القسامة
١٨٠٩	ظهور اللوث على جماعة
١٨١٠	فى صفة القسامة
١٨١٦	فى موجب القسامة
١٨١٧	استحقاق القسامة

الصفحة	الموضوع
١٨١٨	الباب الثالث : فى الشهادة بالدم
١٨١٨	التصريح بالبيئة
١٨١٩	لو شهد المدعى تجرح بعد اندماله
١٨٢١	حكم اختلاف شهادة القتل
١٨٢٢	خاتمة
١٨٢٣	باب الإمامة
١٨٢٤	بم تنعقد إمامة المتأهل
١٨٢٥	حكم من يقوم بالإمامة بعد موت الإمام
١٨٢٥	حكم نصب الإمام
١٨٢٦	طاعة الإمام
١٨٢٧	فائدة
١٨٢٨	خاتمة
١٨٢٩	باب قتال البغاة
١٨٣١	حكم البغاة
١٨٣٢	حكم نفس ومال البغاة
١٨٣٣	حكم قتال البغاة
١٨٣٥	حكم قتال الكفار مع البغاة
١٨٣٥	خاتمة

الصفحة	الموضوع
١٨٣٧	كتاب الردة
١٨٤٢	شرط الردة
١٨٤٣	حكم المرتد
١٨٤٥	بم يحصل إسلام الكافر
١٨٤٧	كتاب الحدود
١٨٤٩	شروط وجوب الحد
١٨٥٣	فائدة
١٨٥٣	متى يحد الزاني
١٨٥٦	لا يقيم الحد إلا الإمام
١٨٥٧	خاتمة
١٨٥٨	الباب الثالث : حد السرقة
١٨٦٧	وجوه الأخذ
١٨٦٩	متى لا يقطع
١٨٧٤	الباب الرابع : حد قطاع الطريق
١٨٧٥	عقوبة القطاع
١٨٧٧	توبة قاطع الطريق
١٨٧٧	من اجتمع عليه أكثر من حد
١٨٧٨	بم تثبت المحاربة

الصفحة	الموضوع
١٨٧٩	الباب الخامس : حد شارب الخمر
١٨٨٠	حد الشرب
١٨٨٢	فصل فى التعزير
١٨٨٥	فائدة
١٨٨٥	خاتمة
١٨٨٦	باب ضمان متلف الوالى بالولاية
١٨٨٨	الإمام فى الضمان كالأحاد
١٨٨٩	باب الصيال
١٨٩١	حرمة التطلع على العورات
١٨٩٣	خاتمة
١٨٩٤	باب ما تتلفه البهائم
١٨٩٩	كتاب الجهاد
١٩٠٦	فروض الكفاية
١٩١٠	ما يتعين على المكلف
١٩١٠	السلام
١٩١٦	ما يسن للعاطس
١٩١٧	ما يسن للمثائب
١٩١٨	الباب الثانى : فى صفة الجهاد

الصفحة	الموضوع
١٩١٩	حكم الاستئجار للجهاد
١٩٢١	حكم قتل المسلم قريبه الكافر
١٩٢٢	ما يحرم على المجاهدين
١٩٢٤	حكم طلب المبارزة للمسلم
١٩٢٤	سبى الكفار وإرقاقهم
١٩٢٧	إتلاف أموالهم
١٩٢٨	الاغتنام
١٩٣٠	ما تملك به الغنيمة
١٩٣١	فائدة
١٩٣٣	استيلاء الغزاة على عقار الكفار
١٩٣٥	كتاب ترك الجهاد
١٩٣٧	على من تجب الهجرة من دار الحرب
١٩٣٨	معاقدة الإمام للكفار لضرورة
١٩٣٩	حكم دخول الكفار دارنا بأمان
١٩٤٠	خاتمة
١٩٤٢	السبب الثانى : عقد الجزية
١٩٤٨	لو انفرد الذميون ببلد
١٩٥٠	حكم أخذ الذميين قدر الزكاة

الصفحة	الموضوع
١٩٥٢	فائدة
١٩٥٢	مصالحة الكفار على أرضهم
١٩٥٣	ما يترتب على عقد الذمة
١٩٥٧	السبب الثالث : الهدنة
١٩٥٨	ما يلزم الإمام إذا صح العقد
١٩٥٨	بما ينقض العهد
١٩٥٩	شروط العقد
١٩٦١	كتاب السبق والرمى
١٩٦٢	الأول السبق
١٩٦٣	فائدة
١٩٦٥	بما يعرف السابق
١٩٦٦	عقد السبق والرمى
١٩٦٧	الباب الثانى : فى الرمى
١٩٧٣	شرط الإصابة
١٩٧٥	وقوع علة فى يد الرامى
١٩٧٧	كتاب الايمان وفيه أبواب
١٩٨٠	فى حروف القسم
١٩٨٠	فيما يحلف به

الصفحة	الموضوع
١٩٨٢	خاتمة
١٩٨٣	الباب الثاني : كفارة اليمين
١٩٨٤	خصال الكفارة
١٩٨٥	حكم من مات وعليه كفارة يمين
١٩٨٦	الباب الثالث : فيما يحث به
٢٠٠٦	تأخير الحث وتقديمه
٢٠٠٧	حكم يمين الناسى أو الجاهل
٢٠٠٨	خاتمة
٢٠٠٩	كتاب القضاء
٢٠١٠	ما يشترط في القاضى
٢٠١٣	حكم تولية الإمام أو مأذونه
٢٠١٥	فى إذن الإمام للقاضى فى الاستخلاف
٢٠١٦	للقاضى مطلق الحكم البات
٢٠١٦	فى جواز التحكيم فى غير حدود الله
٢٠١٧	بم ينعزل القاضى
٢٠٢٠	فى المفتى
٢٠٢٧	فى المستفتى
٢٠٢٨	الباب الثانى : فى الآداب

الصفحة	الموضوع
٢٠٣٧	حكم القاضى المحتاج
٢٠٣٨	حكم طلب الإشهاد
٢٠٤٠	لا ينفذ حكم قاضى على عدوه
٢٠٤١	نقض حكم القاضى
٢٠٤٥	نفاذ حكم القاضى
٢٠٤٦	مستند حكم القاضى
٢٠٤٩	التسوية بين الخصمين فى القضاء
٢٠٥١	فى إزدحام المدعين
٢٠٥٢	البحث عن الشهود جرحاً وتعديلاً
٢٠٥٥	إذا تعارضتا بيتتا جرح وتعديله
٢٠٥٦	الباب الثالث : فى القضاء على الغائب أو بالعين الغائبة
٢٠٥٦	فى تخليف القاضى للمدعى على غائب ونحوه
٢٠٥٩	فى إنهاء قاضى بلد المدعى إلى قاض آخر
٢٠٦٨	إشتراط حضور المدعى عليه
٢٠٧١	خاتمة
٢٠٧٣	كتاب القسمة
٢٠٧٤	فى إبطال القسمة
٢٠٧٩	فى قسمة التشابه

الصفحة	الموضوع
٢٠٨٥	خاتمة
٢٠٨٧	كتاب الشهادات
٢٠٩٩	فى أركان التوبة
٢١٠٢	خاتمة
٢١٠٣	الباب الثانى : فى نصاب البينة
٢١٠٦	حكم نزع الشهادة
٢١٠٨	ثبوت الشهادة
٢١١٣	اليمن عند القسمة
	خاتمة
٢١١٣	الباب الثالث : فى طريق علم الشاهد ما يشهد به وتحمله
٢١١٤	الشهادة وأدائها
٢١١٥	من يجوز له الشهادة
٢١١٧	فى شرط تحمل الشهادة
٢١٢٠	فى تحمل الشهادة وأدائها
٢١٢٢	فى تحمل الشهادة مع مشوش
٢١٢٤	خاتمة
٢١٢٥	الباب الرابع : فى الشهادة على الشهادة
٢١٢٧	فى شرط قبول شهادة الفرع

الصفحة	الموضوع
٢١٢٨	الباب الخامس : فى الرجوع عن الشهادة
٢١٣٢	إذا رجعت بينة بعد الحكم
٢١٣٤	خاتمة
٢١٣٥	كتاب الدعوى وجوابها واليمين والنكول وتعارض البيئات
٢١٣٧	فى المتداعيين
٢١٣٨	فى حد الدعوى
٢١٤١	فى المدعى إن كان ذمياً
٢١٤٥	خاتمة
٢١٤٥	فى جواب المدعى عليه
٢١٥٠	فى اليمين والكلام فى الحالف وصفة اليمين
٢١٥٥	خاتمة
٢١٥٥	فى النكول
٢١٥٧	فى تعارض البينة
٢١٧٤	خاتمة فى تلفيق الشهادة وعدمه
٢١٧٧	كتاب العتق
٢١٨٢	للعتق خصائص
٢٢٠٠	فى صفة القرعة
٢٢٠١	فى صفة تجزئة العبيد

الصفحة	الموضوع
٢٢١٩	خاتمة
٢٢٢١	كتاب التدبير
٢٢٢٥	التدبير تعليق عتق لا وصية
٢٢٣١	كتاب الكتابة
٢٢٣٥	الركن الثاني : الإيجاب
٢٢٣٦	الركن الثالث : العوض
٢٢٣٨	فى باطل الكتابة وفاسدها
٢٢٤٠	الباب الثانى : فى أحكام الكتابة الصحيحة
٢٢٦٣	كتاب أمهات الأولاد
٢٢٦٤	خاتمة
٢٢٦٩	فهرس الآيات
٢٢٨٩	فهرس الأحاديث
٢٣٢١	فهرس الأعلام
٢٣٢٣	فهرس الأماكن
٢٣٢٥	فهرس المصادر والمراجع
٢٣٣٣	فهرس الموضوعات